

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

الاستصحاب في النحو العربي

رسالة ماجستير

مقدمة من

الطالب/ تامر عبد الحميد محيى الدين أنيس

المعيد بالقسم

إشراف

الأستاذ الدكتور/ على محمد أبو المكارم

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ
أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ. تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ
رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾

[سورة إبراهيم ٢٤-٢٥]

المُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فهذا بحث بعنوان «الاستصحاب في النحو العربي»، والاستصحاب كما عرّفه الأنباري هو: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»^(١). والمراد بالنحو في هذا البحث ما يشمل الصرف لا قسيمه، فهو على هذا علم يُعرّف به أحكام الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا، أو هو انتحاء سمّت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره.

والاستصحاب جزء من أصول النحو، وإن لكل علم أصولًا لا يستقيم العلم إلا بها، وتوجد هذه الأصول في عقول أصحاب هذا العلم، وتبرز من آنٍ لآخر في عباراتهم عن مسائل علمهم، واستدلالاتهم على أحكامهم، وتعليلهم لظواهره - قبل أن يتاح لها مَنْ يستنبطها ويدونها مجموعةً في نسقٍ مبتكر يؤسس به العلم الجديد.

ولما كان علم النحو من العلوم التي تمثل ركنًا أساسيًا من أركان الثقافة العربية الإسلامية التي تأسست حول القرآن الكريم، وكان لهذا العلم من الأهداف ما جمعه الزجاجي في «الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابًا غير مُبدّل ولا مُغيّر، وتقويم كتاب الله عز وجل الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي ﷺ وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنه لا تفهم معانيها على صِحّةٍ إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب»^(٢).

وكان في النحو - باعتباره تحليلًا وتقنيًا لبنية اللغة - صعوبات واردة من طبيعة المادة المُحلّلة كصعوبة استقرارها استقرًا كاملاً، واختلاف اللّهجات المنسوبة إليها وتعدّداتها، أو واردة من طبيعة عملية التحليل نفسها من حيث احتياجها إلى قدرة عقلية خاصة على التجريد، واختلاف عقول القائمين بهذه العملية.

أقول: لمّا كان النحو بهذه المنزلة قيمةً وصعوبةً كان البحث في أصوله ضرورةً علميةً لتحقيق هذه القيمة، ومحاولةً تذليل تلك الصعوبة؛ «إذ إن الأصول هي التي تشكل صورة الفروع، وتحدد لها علاقاتها، وتفسر سماتها، وأيّة محاولة للبدء بالفروع، أو لإغفال امتدادها عن أصولها محاولة

(١) الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩٥.

غير موضوعية، ومن ثم غير قادرة على استكشاف أبعاد الظواهر فضلاً عن أن تستطيع إعادة تشكيلها»^(١).

ولمّا كان أهمّ الأصول النحوية السماع والقياس والاستصحاب والإجماع، وكان كلّ من السماع والقياس قد حظى بكثير من الدراسات المعاصرة، دفعنى ذلك إلى اختيار أحد الأصلين الأخيرين لدرسه تفصيلياً، وقد اخترت (الاستصحاب) لسببين:

الأول: انتماؤه إلى دائرة النظر العقلى، فى حين ينتمى الإجماع إلى دائرة النقل، ولا يخفى أنّ النحو فى حقيقته معقول من منقول، فصفة المَعْقُولِيَّة التى تتضمن النظر العقلى هى الوصف الأساسى للنحو، ويأتى قيد "من منقول" لتخصيص الوصف الأول وتوجيهه، فإذا أضيف إلى ذلك أن الإجماع نقلٌ عن أئمة النحو بالدرجة الأولى، وأن المنقول المعتمد فى التقعيد هو النقل عن أصحاب اللغة أنفسهم، مما حدا بإمام كابن جنى إلى القول بعدم حجية الإجماع وأن كل من فرق له عن علّة صحيحة وطريق نهجّة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره^(٢) - كان البدء ببحث "الاستصحاب" أولى من الناحية العلمية.

والسبب الثانى: ما شاع بين الدارسين من أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة، حتى وجدت عدة مؤلفات فى أصول النحو تهمل الحديث عن الاستصحاب، فكان القيام ببحث حول هذا الأصل يعيد تقويمه من خلال كلام النحاة فى أبواب النحو ومسائله ضرورة علمية، انطلاقاً من فرضية أن الأنبارى ومن بعده السيوطى قد تأثرا فى حديثهما عن الاستصحاب خاصة وأصول النحو عامة بما ورد فى أصول الفقه مما جعلهما ينقلان أحكاماً لا تتطابق تمام التطابق مع أصول النحو المبثوثة بالفعل فى كلام النحاة. ومن ثم تقتضى النظرة الموضوعية إعادة صياغة هذه الأحكام الأصولية بعد استخلاصها من كلام النحاة فى الفروع.

وهكذا تشكلت لدىّ دوافع اختيار هذا الموضوع.

وقد واجهتنى خلال رحلة البحث مجموعة من الصعوبات أذكر منها ما نبع من خصوصية موضوعه، وهى:

١ - قلة ما كتب عن "الاستصحاب" فيما بين أيدينا قديماً وحديثاً، مما جعل الاعتماد

(١) أصول التفكير النحوى - المقدمة ى.

(٢) انظر: الخصائص ١/١٩٠، ١٩١.

الأساسى فى استخلاص حقائق البحث يقوم على تحليل المادة النحوية التطبيقية لاستخلاص ما يتصل بهذا الجانب النظرى، مما يقتضى الوعى بكل إشارة، وهذا بدوره يحتاج إلى طول الوقوف أمام نصوص النحاة.

٢- يضاف إلى ذلك اتساع مجال البحث، فهو لا يتناول شخصية واحدة أو فترة زمنية محددة بل يجوب النحو العربى من سبويه إلى السيوطى والأشونى.

والحق أن هذا الاتساع والتعدد بقدر ما أمدّ البحث بنصوص تعاونت على إكمال الصورة المطلوبة للاستصحاب كان رافداً - من جهة أخرى - لقلق علمى مشروع، مبعثه الرغبة فى أطراد الفكرة ما أمكن حتى يستقيم القول بأن ثمة أصولاً واحدة سار عليها علماء النحو فى مجموعهم، وإلا انزلنا إلى خطر القول بأن لكل نحوى أصولاً مخالفة لغيره، إذ لا يعنى ذلك فى حقيقة الأمر إلا عَدَم وجود أصول مستقرة لهذا العلم، ولا ينفى هذا إمكانية وجود خلاف فى مسائل جزئية تتعلق ببعض هذه الأصول وهو ما كشف البحث عن بعضه.

٣- وأخيراً تأتى الصعوبة العامة فى دراسة أصول النحو، وهى التى أشار إليها ابن جنى فى تعليقه لعدم اشتغال سابقيه بها إذ يقول: « وتُرِينى أنْ تُعْرِيدَ كُلَّ من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتُحَامِيَهُمْ طَرِيقَ الإِلْهَامِ به والخِرَاضَ فى أدنى أَوْشَالِهِ وَخُلُجِهِ، فضلاً عن اقتحام غماره وَلُجَجِهِ - إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شُعَاعِهِ، وبإدنى تَهَاوُجٍ قَوَائِنِهِ وَأَوْضَاعِهِ، وذلك أَنَا لم نَرِ أَحَدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه »^(١).

ولا شك فى أن الدراسات السابقة على هذا البحث التى تناولت الاستصحاب قد مدّت له يد العون، وعلى نحو خاص كتاب "الأصول" للأستاذ الدكتور تمام حسان، حيث كان - فيما أعلم - أول من تكلم حول الاستصحاب بشىء من التفصيل، وحدد مفهومًا للأصل والعدول والرد.

كما أفدت فى تصور أصول النحو عمومًا من كتابين هما: "أصول التفكير النحوى" للأستاذ الدكتور على أبو المكارم، و"أصول النحو العربى" للدكتور محمد خير الحلوانى، إلى جانب عدد من المؤلفات فى هذا المجال.

وتبغى الإشارة إلى أن هناك بحثًا بعنوان "الاستدلال باستصحاب الحال" للدكتورة يسرية محمد إبراهيم، نشر بمجلة الزهراء الصادرة عن كلية الدراسات العربية فرع البنات بجامعة الأزهر،

العدد السادس عشر أول ذى القعدة سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م. وقد جاء في اثنتين وسبعين صفحة مشتملا على مقدمة موجزة عن أدلة النحو، وثلاثة مباحث:

الأول: استصحاب الحال لغة واصطلاحًا ومكانته عند النحاة.

والثاني: دراسة مسائل نحوية ورد فيها دليل استصحاب الحال.

والثالث: دراسة مسائل صرفية ورد فيها دليل استصحاب الحال.

وقد جاء المبحث الأول في وريقات، واستغرق الثاني والثالث جُلَّ البحث، وتناولت صاحبتة في المبحث الثاني تسع مسائل وفي المبحث الثالث عشر مسائل.

وهو جهد طيب إلا أنه اقتصر على فكرة الاستدلال بالاستصحاب ولم يتناول تحليل عملية الاستصحاب ومقوماتها، ولا ما يتصل بذلك من بيان مفهوم الأصل، وذكر أسباب العدول، وتحديد علاقة الرد إلى الأصل بالاستصحاب، ولا تحليل علاقة الاستصحاب بغيره من الأدلة، ولا دَوْرُهُ في التعليل والتوجيه إلى غير ذلك مما تناولته هذه الرسالة.

أما رسالتي هذه فقد جاءت في مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة.

فأما التمهيد فتناولت فيه مفهوم الأصل، فبينت أنه تعدد مدلولاته في كلام النحاة وأن الأصل المستصحب يكون بمعنى المستحق بالذات، وبمعنى المتقدم في الرتبة وقسمت الرتبة إلى رتبة نفسية ورتبة لفظية، وأشارت إلى الفرق بين الحال والأصل، وإلى الفرق بين الأصل المستصحب والأصل بمعنى المقيس عليه. ثم أشارت إلى مفهوم العدول عن الأصل والرد إليه وتركت التفصيل لموضعه.

وأما الفصل الأول فتناولت فيه الاستصحاب في المؤلفات النحوية متبعا له تبعا تاريخيا، وقد اخترت لذلك عدداً من أبرز النحاة، وحاولت خلال هذا العرض أن أتبع إضافات كل على ما قدّمه سابقوه مع العناية بطرق التعبير عن هذا الإجراء ومسائله.

وأما الفصل الثاني فجاء بعنوان "مفهوم الاستصحاب ومقوماته"، وقد حدّدت فيه خمسة مقومات للاستصحاب، وحللتها مستخلصا إحدى عشرة صورة له من تطبيقات النحاة وكلامهم في المسائل، إلى أن توصلت إلى تعريف للاستصحاب جامع لهذه الصور، وذكرت طائفة من القواعد المنهجية التي تتعلق بعملية الاستصحاب، ثم تعرضت للعلاقة بين الاستصحاب في الدرس النحوي والاستصحاب في الدرس الفقهي مبينا الفروق بينهما استكمالا لصورته في النحو.

وأما الفصل الثالث فتناول دور الاستصحاب في التقعيد والاستدلال، وبينت فيه أن الاستصحاب في عملية التقعيد تأتي مكانه عقب السماع، وتبتهت على ما يمكن أن يقع من تداخل بين الأصل المستصحب والقاعدة الكلية. وأما دوره في الاستدلال فبينت فيه علاقته بالأدلة الأخرى تهيئاً لتحديد قوته في الاستدلال وقد توصلت إلى أن له دوراً بارزاً في عملية الاستدلال، وأنه وإن كان نظرياً أضعف من السماع والقياس - فإنه على المستوى التطبيقي قد يتقدم على أحدهما، وعلى هذا ينبغي عدم التسليم للمقولة التي أشاعها الأنباري وهي: أن الاستصحاب من أضعف الأدلة. ثم عرضت لأبرز المسائل التي استعمل فيها الاستصحاب في الاستدلال.

وجاء الفصل الرابع متمماً لدور الاستصحاب في الفكر النحوي من خلال استعراض دوره في التعليل والتوجيه، وقد استدعى بيان دوره في التعليل ذكر تقسيمات العلة عند النحاة، ثم ذكرت عدداً من المسائل التي يظهر فيها دور الاستصحاب في التعليل، وكذلك عرضت للمسائل التي يبرز فيها دوره في التوجيه.

وأما الفصل الخامس فهو بعنوان "العدول عن الأصل"، وقد تناولت فيه أنواع العدول، فهناك عدول مطرد وعدول غير مطرد، ووسائل العدول، ثم عرضت بشيء من التفصيل لأسباب العدول، وقد قسّمتها إلى أسباب لفظية وأسباب معنوية.

وأما الفصل السادس فهو بعنوان "الرد إلى الأصل"، وقد قسّمت فيه الرد إلى: رد لفظي، ورد ذهني، وبينت فيه المراد بالرد إلى الأصل بنوعيه مفرقاً بينه وبين التأويل، ومبيناً علاقة هذا الإجراء بالاستصحاب وقوة ارتباطه به.

وأما الخاتمة فتضمّنت أهم النتائج.

هذا وقد كان معتمدي في هذا البحث على نوعين من المصادر؛ الأول: كتب أصول النحو كالخصائص لابن جني، والإغراب ولع الأدلة للأنباري، والاقتراح للسيوطي. والثاني: كتب النحو العربي التي تناول أبوابه ومسائله، فمنها استخلصت ما في هذا البحث من مفاهيم وتعريفات وتقسيمات وأحكام، وأكثر ما اعتمدت منها على كتاب سيويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السراج، والمنصف لابن جني، والإنصاف للأنباري، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك، والممتع والمقرب لابن عصفور، وشرح الكافية وشرح الشافية لرضي الدين الاسترأبادي، ومغنى اللبيب لابن هشام، وجمع الهوامع والأشباه والنظائر للسيوطي، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، إلى جانب طائفة أخرى من الكتب النحوية تأتي في قائمة المصادر والمراجع.

وقد قمت بجمع المسائل من هذه الكتب، ثم تحليلها لاستخلاص عناصرها الأولى، ثم إعادة تركيبها في بناء نظري، وهي محاولة لصياغة جانب من أصول النحو صياغة قائمة على استنباط الأصول من الفروع لا على نقل أصول علم آخر والتمثيل لها من العلم المؤصل له.

فإن كنت قد أصبت منهجا وتطبيقا فهذا ما أرجوه خدمة لعلم قام خدمة لكتاب الله تعالى، وإن كنت قد أخطأت في أحدهما أو كليهما فمن الله أسأل العفو والهداية، ومن أهل العلم ألتبس المسامحة والإرشاد، وأسأل الله الأحد الصمد أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم.

﴿وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

الباحث

التَّهْدِ

تمهيد

يعرض هذا التمهيد لمصطلح الأصل باعتباره العنصر المستصحب الذى ينبغي تحديد مفهومه قبل الشروع فى التبع التاريخي والتحليلي لعملية الاستصحاب التى تقوم عليه. كما يعرض - فى إيجاز - لمصطلحي العدول والردّ لاتصاهما القوى بالاستصحاب.

أولاً: مفهوم الأصل

الأصل فى اللغة «أسفل كل شئ»^(١)، وفى مادته معنى الشدة والإحاطة والثبات^(٢)، ويدور حول هذا المعنى اللغوي عبارات مشهورة مثل: «الأصل هو ما يُتَنى عليه غيره»^(٣)، و«ما يُفْتَقَرُ إليه ولا يَفْتَقِرُ هو إلى غيره»^(٤)، و«ما يثبت حكمه بنفسه ويُنَى عليه غيره»^(٥).

أما فى الاصطلاح فإن النحاة يستعملون لفظ (الأصل) بمدلولات متعددة^(٦)، يهمن منها هنا ما يدخل فى إطار عملية الاستصحاب، وذلك معنيان:

المعنى الأول: ما يستحقه الشيء بذاته.

ويظهر هذا المعنى فيما نقله الزجاجي عن الخليل وسيبويه إذ يقول: «قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب فبيّنت، وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها. فكل اسم رأته معرباً فهو

(١) لسان العرب لابن منظور ٨٩/١ ط. دار المعارف - مصر، د. ت. - تحقيق عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي.

(٢) انظر: مادة (أصل) فى لسان العرب ٨٩/١، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ٣١٨/٣ ط. الهيئة العامة للكتاب مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ.

(٣) التعريفات لأبى الحسن الجرجاني ص ٤٩، تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة ط. عالم الكتب - بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤) التعريفات ص ٤٩.

(٥) التعريفات ص ٤٩.

(٦) من هذه المدلولات: القاعدة الكلية، والمقيس عليه، والغالب، والراجح، والدليل، واللازم.

على أصله، وكلّ اسم رأيت غير معرب فهو خارج عن أصله، وكلّ فعل رأيت مبنياً فهو على أصله، وكلّ فعل رأيت معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلّها مبنية على أصولها»^(١).

ففي هذا النص يتضح معنى الاستحقاق بالذات للأصل، واستعمال الأصل بهذا المعنى في عملية الاستصحاب التي تظهر عناصرها بوضوح أيضاً من وجود أصل، والبقاء عليه، وعدم وجود علة العدول عنه.

وقد امتدّ هذا المفهوم زمانياً فوجدناه عند من تلا الخليل وسيبويه، فالمرّد [ت ٢٨٥هـ] يقول عن اللقب: «أصل الألقاب أن تجرى على أصل التسمية، وليس حق الرجل أن يُسمّى باسمين مفردين، ولكن مفرد ومضاف أو بمضافين فعلى هذا تجرى الألقاب»^(٢)، فيظهر من سياق كلامه استعمال أصل الشيء بمعنى ما يستحقه من حكم.

ويتضح هذا المعنى في قوله أيضاً: «كلّ باب فأصله شيء واحد ثمّ تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى، وسنذكر (إن) كيف صارت أحقّ بالجزاء، كما أنّ (الألف) أحقّ بالاستفهام، و(الآ) أحقّ بالاستثناء، و(الواو) أحقّ بالعطف»^(٣)، فيفهم من هذا أنّ المعاني العامة ما يكون فيها أصلاً فهو بمعنى الاستحقاق.

وابن السراج (ت ٣١٦هـ) يقول: «حقّ البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خال من الأوّل، وكان الأصل أن يكونا خبرين، أو تدخل فيه واو العطف لكنهم اجتنبوا ذلك للبس»^(٤) فعبر بالأصل عمّا عبر عنه بالحق.

ويقول في موضع آخر: «حقّ الرباعي وما زاد على الثلاثي أن يكون أول اسم الفاعل ميمًا، فالأصل في هذا»^(٥) مُقَطَّع»^(٦).

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٧ تحقيق د. مازن المبارك، ط. دار النفائس، السادسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٢) المقتضب للمرّد ١٦/٤، ١٧، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء

التراث الإسلامي - القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٣) المقتضب ٤٥/٢.

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٦/٢ تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الثالثة ١٤١٧هـ -

١٩٩٦م.

(٥) الإشارة إلى الفعل (قَطَّع).

(٦) الأصول في النحو ١٢٣/١.

والأنباري (ت ٥٧٧هـ) يقول عن التنوين: «التنوين ... شيء يستحقه الاسم في الأصل»^(١).

والعكبري (ت ٦١٦هـ) استعمل هذا المفهوم في قوله: «الإعراب إما أن يثبت أصلاً أو استحساناً»^(٢).

وهذا المفهوم موجود أيضاً عند ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) كما يظهر في قوله: «تقول: هو أَفْضَلُ رَجُلٍ .. وأصله أَفْضَلُ الرِّجَالِ ... وإن أتيت بالألف واللام والجمع فقد حققت وجنت بالأصل وأعطيت الكلام حقّه»^(٣).

وكذا عند رضى الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) كما في قوله: «الأصل في كل كلام أَلَا يَخَالِطُهُ لِسَانٌ آخَرُ»^(٤)؛ إذ حق كل لغة أن تكون مستقلة عن غيرها. وقوله في محل آخر: «أصل كل نوع ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره»^(٥).

وجاء عند السيوطي (ت ٩١١هـ) في نحو: «الأصل تقديم مبتدأ وتأخير الخبر»^(٦)، و«الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ»^(٧)، و«الأصل جواز حذف المفعول به لأنه فضلة»^(٨).

وورد هذا المفهوم عند الأشموني (ت ٩٢٩هـ) أيضاً إذ يقول: «حق الحرف المشترك الإهمال ... وإنما عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس، على أن من العرب من يهملهن على الأصل»^(٩).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٣٦٩/١، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط. المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) مسائل خلافية في النحو للعكبري ص ١٢٠ تحقيق د. محمد خير الحلواني ط. دار الشرق العربى - بيروت، سوريا الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣ ط. عالم الكتب - بيروت د.ت.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٧/١ ط. دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، وهى مصورة عن الطبعة العثمانية سنة ١٣١٠هـ.

(٥) شرح الكافية للرضي ٣٨/١.

(٦) جمع الهوامع للسيوطي ٣٢٩/١ تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد على ييظون دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٧) جمع الهوامع ٣٤٧/١.

(٨) جمع الهوامع ١٠/٢.

(٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٤/١ ط. دار إحياء الكتب العربية.

المعنى الثانى للأصل : المتقدم فى الرتبة.

وهذا المعنى ينقسم قسمين بحسب نوع الرتبة، فلدينا: متقدم فى الرتبة النفسية^(١)، ومتقدم فى الرتبة اللفظية.

فأما المتقدم فى الرتبة النفسية فهو «ما كان أوقر فى النفس، ومقدّمًا فى الإحساس على غيره»^(٢).

وقد سبق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) إلى تأصيل هذا المعنى نظريًا فى قوله عن تقدم المرفوع للمنصوب والمخفوض: «إن المرفوع قبل المنصوب والمخفوض استحقاقًا، وعلى ما يوجب القياس فى الترتيب، ويجوزُ تسويّفه^(٣) فى ترتيب هذه الأشياء. وتقديم بعضها على بعض فى المرتبة والاستحقاق، لا أن العرب كانت تنطق زمانًا بأشياء مرفوعة، ثم نطقت بعد ذلك بأشياء منصوبة، ثم نطقت بالمخفوضات، بل تنطق بالكلام كله مختلطًا بعضه ببعض، ثم رتب العلماء استحقاق بعضه التقديم فى المرتبة على بعض، على ما مضى من شرح ذلك^(٤). ألا ترى أنا نقول: إن الأسماء قبل الأفعال، وليس كذلك مجراها فى النطق، بل ترى الأفعال والحروف فى كثير من الكلام تتقدم على الأسماء فى النطق، وحتى أن كثيرًا من الأسماء لا يجوز تقديمها على بعض الحروف»^(٥).

ثم جاء ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) فزاّد الأمر إيضاحًا ونصّ على "القوة فى النفس"، وذلك فى

(١) النفسية نسبة إلى النفس، ولفظ (النفس) يستعمل فى العربية بعدة معانٍ، فيطلق على الرُّوح، وما يكون به التمييز، والدم، وجُمْلَةُ الشئ وحقيقته، والجسد، والإنسان [انظر: لسان العرب مادة (ن ف س) ٤/٤٥٠٠]. والمراد بالنفس هنا ما يكون به التمييز والعقل، وقد رُوِيَ عن ابن عباس أنه قال: «فى ابن آدم نفسٌ بها العقل والتمييز، وفيه رُوحٌ به النفسُ والتَّحَرُّكُ، فإذا نام العبد قبضَ اللهُ نَفْسَهُ ولم يقبض رُوحَهُ» [المحرر الوجيز ١٤/٨٨، وانظر: معانى القرآن واعرابه للزجاج ٤/٣٥٦]، وذكر الكفوي أن «العقل والنفس والذهن واحد، إلا أن النفس سُميت نفسًا لكونها متصرفة، وهذه لكونها مستعدة للإدراك، وعقلًا لكونها مُدْرِكَةً» [الكليات ص ٦١٨]. وليس ههنا تعرضٌ للنفس التى هى موضوع (علم النفس)؛ إذ يدخل فيها جوانب انفعالية وأخلاقية وحركية غير جانب الإدراك العقلي [انظر: أصول علم النفس الحديث ص ١٢، د. فرج عبد القادر طه، دار المعارف - مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٩م]. واستعمال النفس بمعنى القوة المُدْرِكَةُ وَمَحَلُّ الْمَلَكَاتِ فى الإنسان موجودٌ فى التراث.

(٢) القياس فى النحو ص ٣٥، د. منى إلياس، ط. دار الفكر - دمشق، الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٣) أى تأخير.

(٤) فى "باب القول فى الاسم والفعل والحرف آيها سبق فى المرتبة والتقدم" الإيضاح ص ٨٣، و"باب القول فى الأفعال أيها سبق فى التقدم" ص ٨٥.

(٥) الإيضاح فى علل النحو ص ١٢٦، ١٢٧.

ثم **أَمَا أَنْتَ مِنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ.** (٤)

(٤) انظر: أوضح المسالك ص ٤٩.

فكل صورة من هذه الصور تسمى (حالا)، ويطلق (الأصل) على الحال الأول الذى لم يسبقه شيء من صور اللفظ، ويطلق أيضًا على كل حال له تالٍ باعتبار تاليه، فيسمى الأصل الأقرب، ويُسمى الحال الأول الذى لا سابق له الأصل الأبعد^(١).

ولا يشترط فى الأصل - بهذا المفهوم - أن يكون ملفوظًا به، «ولا يُستَكْرُ الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء كان فى حكم الملفوظ به، وإن لم يخرج على ألسنتهم استعماله»^(٢).

ويبقى - بعد ذلك - إطلاق (الحال) - دون الأصل - على الصورة الموجودة الآن المحولة عن غيرها، ويكون (الحال) حينئذ فى مقابل (الأصل)، وهذا هو الفرق بين الحال والأصل.

ومثال إطلاق الأصل على الحال الأول قولهم: «النكرة أصل والمعرفة فرع»^(٣)، ويدل على أن مرادهم بالأصل هنا أول الأحوال قول الأنباري: «أول أحوال الكلمة التنكير»^(٤)، وقول ابن يعيش: «الاسم نكرة فى أول أمره مبهم فى جنسه، ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف، حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه ... فالنكرة سابقة»^(٥).

ومثال إطلاق الأصل على حال سابقة ليست أول الأحوال قول الأشموني فى كلامه على أسباب البناء على الحركة: «أولها أصل فى التمكن»^(٦)، يُبين ذلك قول الصبان: «قوله: "أولها أصل فى التمكن" أى حالة فى التمكن، أى أنها تعرب فى بعض الأحوال، وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بأن المبنى غير متمكن»^(٧).

ومثال استعمال الحال فى مقابل الأصل قول ابن مالك عن (كيف): إنها «لا تخرج فى

(١) انظر: الخصائص ٣٤٤/٢-٣٤٧. وقد عثر ابن جنى بلفظ (أول) عن الأصلين البعيد والقريب، فقال: «فاعرف بهذا ونحوه حال ما يرد عليك مما هو مردود إلى أول وراء ما هو أسبق رتبة منه، وبين [كذا] ما يُرَدُّ إلى أول ليست وراءه رتبة متقدمة له» اهـ الخصائص ٣٤٧/٢.

(٢) الخصائص ٣٤٥/٢.

(٣) جمع الفواع ١٨٦/١.

(٤) الإنصاف ٧٣٥/٢.

(٥) شرح المفصل ٨٥/٥.

(٦) شرح الأشموني ٦٤/١.

(٧) حاشية الصبان ٦٤/١.

الاستعمال عن أن تكون في موضع نصب على الحال، أو خير مبتدأ في الحال أو الأصل»^(١).
وقول الرضى: «وإنما سُمي العامل عاملاً لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله»^(٢) إلى حالة أخرى لفظاً أو تقديرًا»^(٣).

ومثال استعمال (الحال) بمعنى الأصل الأول قول الرضى عن حروف التفخيم: «لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها؛ لأن أسباب الإمالة تقتضى خروج الفتحة عن حالها، وحروف الاستعلاء تقتضى بقاءها على أصلها، فترجح الأصل»^(٤). فالحال والأصل هنا بمعنى واحد وهو عدم الإمالة، وهو متقدم على الإمالة.

هذان المعنيان - معنى الاستحقاق والتقدم فى الرتبة - هما اللذان يرد عليهما مصطلح (الأصل) فى باب الاستصحاب. لكن أستاذنا الدكتور تمام حسان حين عرض لهذا الباب فى كتابه "الأصول"^(٥) وتحدث عن الأصل جعل الأصل (أصل وضع) و(أصل قاعدة)، وقسم أصل الوضع إلى أصل وضع الحرف، وأصل وضع الكلمة، وأصل وضع الجملة. وعند أصل وضع الكلمة بين أنه يتكون من (أصل الاشتقاق)، و(أصل الصيغة)، وهما عنده يسبقان «أصل الوضع من الناحية الإستمولوجية المحضة»^(٦).

ويرى الدكتور تمام حسان أن أصل الوضع أمر ذهنى مجرد لا يمكن النطق به، وإنما ينطق بمثاله، فإذا كنّا نقول: إن (قال) أصل وضعها (قَوْل)، فكذلك (ضَرَبَ) لها أصل وضع ذهنى، «وكما تنتمى (قال) التى فى النطق إلى (قَوْل) التى فى الذهن، يكون الأمر بالنسبة إلى (ضَرَبَ) التى فى النطق، و(ضَرَبَ) التى فى الذهن، ومعنى هذا أن الكلمة سواء أكانت صحيحة أم معتلة تعود إلى أصل وضع جرّده لها النحاة»^(٧).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٤ تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوى المختون ط. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - مصر، الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٢) يعنى السكون.

(٣) شرح الكافية للرضى ٢٢٣/١.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١٥/٣ تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيى الدين عبد الحميد ط. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٥) انظر: الأصول دراسة إستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى ص ١٢٣-١٤٣ حيث الحديث عن معنى الأصل المستصحب. ط. دار الثقافة - الدار البيضاء ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٦) الأصول ص ١٣١.

(٧) الأصول ص ١٣٣.

وفائدة أصل الوضع «أنه معيار اقتصادي تُردُّ إليه الكلمة [أو الجملة]، وتقاس به إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير»^(١)، وهو «فكرة مجردة تعتبر ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي، ترد إليه أنواع المفردات المختلفة، وتُستأنس به شواردها وأوابدها، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المُطَرَّد سَهِّلَ على النحاة أن يَتَنَوَّا قواعدهم على هذه الأصول دون أن يَنَحُوا الأوابد إلا تفسيراً هنا وتأويلاً هناك، ومعنى هذا أن تجريد الأصول وسيلة للوصول إلى الاقتصاد في العلم»^(٢).

وأما عن علاقة أصل الوضع بِمَعْنَى الأصل - المستحق بالذات والمتقدم في الرتبة - فإنَّ المتقدم في الرتبة اللفظية إذا كان الأصل الأول الذي لا سابق له فهو أصل الوضع، ولا يطلق على كل حال سابق أصل وضع، وكذا لا يطلق على المتقدم في الرتبة النفسية أصل وضع. أما معنى المستحق بالذات فيدخل تحت أصل الوضع.

وأما الأصل الثاني الذي ذكره الدكتور تمام حسان فأطلق عليه: أصل القاعدة، أو القاعدة الأصلية، أو قاعدة الأصل، وهي «تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريعات، كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وتقدم الفعل على الفاعل، وتقدم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله»^(٣).

ويرد في مقابل القاعدة الأصلية القاعدة الفرعية، وهي المعبرة عن الاستثناءات والقيود والتفريعات^(٤)، وكل منهما قد يكون مُطَرِّدًا فيقاس عليه، أو غير مطرد فيتوقف فيه على المسموع^(٥).

ويشمل أصل القاعدة طائفة من قواعد الأبواب، وطائفة من قواعد التوجيه، على ما يبين الدكتور تمام حسان^(٦).

والحق أن أصل القاعدة ليس قَسِيماً لأصل الوضع، بل ما هو إلا العبارة الفنية الموضوعية للتعبير عن أصل الوضع، فكان الفرق بينهما هو الفرق بين اللفظ ومعناه، يظهر هذا في عدة

(١) الأصول ص ١٣٣.

(٢) الأصول ص ١٣٧.

(٣) الأصول ص ١٤٠.

(٤) انظر: الأصول ص ١٢٣، ١٤٠، ١٥٣، ١٥٤.

(٥) انظر: الأصول ص ١٢٥، ١٥٤.

(٦) انظر: الأصول ص ١٤١.

مواضع من كلام أستاذنا الدكتور تمام حسان - وإن كان ظاهرُ صنيعه الفصلَ بينهما - فهو يقول في نهاية الحديث عن أصل وضع الجملة: «الكثير من أصل وضع الجملة مما يشتمل عليه أصل القاعدة ... لا يمكن تحديد أصل وضع الجملة مع اعتزال القول في أصل وضع القاعد اعتزالاً تاماً»^(١).

ويقول في موضع آخر مَوْحِداً الغاية مِنْ أصل الوضع وأصل القاعدة: «سبق أن أصل الوضع تجريد قام به النحاة لِيَصِلُوا بواسطته إلى الاقتصاد العلمي بتجنب الخوض في أوابد المفردات، وتلك نفسها هي الغاية التي يرمى إليها أصل القاعدة»^(٢).

وحين يُعَدِّد ما يشتمل عليه أصل وضع الجملة يذكر: الذِّكْرَ والإظهار، والوصل، والتضام، والربط، إلى جانب الرتبة والعامل ... إلخ^(٣)، وهذه الأشياء نفسها ذكرها في الحديث عن أصل القاعدة.

كما يظهر في كلامه عن العدول عن أصل القاعدة، والرَّدُّ إليه تداخله مع أصل الوضع^(٤). هذا بالإضافة إلى أنه ذكر طائفة من قواعد التوجيه تحت الحديث عن أصل وضع الكلمة لأنها تعبر عنه^(٥).

فهذا كله يدل على أن أصل الوضع وأصل القاعدة يتولان إلى معنى واحد هو ما عبّر عنه النحاة بأصل الوضع، والله أعلم.

* الأصل يَبَيِّنُ باب الاستصحاب وباب القياس:

بعد بيان معنى (الأصل) الذي يرد عليه في باب الاستصحاب، لابد من الإشارة إلى أن هذا المصطلح نفسه يستعمل في باب القياس - من أبواب أصول النحو - لكن بمعنى مختلف، إذ يرد (الأصل) في باب القياس بمعنى المقيس عليه، ويقابله (الفرع) بمعنى المقيس^(٦).

(١) الأصول ص ١٣٩.

(٢) الأصول ص ١٤٤.

(٣) انظر: الأصول ص ١٤٨.

(٤) انظر: الأصول ص ١٥١-١٥٦، ١٦٥-١٧١.

(٥) انظر: الأصول ص ١٣٥.

(٦) انظر: لمع الأدلة للأنباري ص ٩٣ تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

والاقتراح في أصول النحو ص ١٨١ حققه د. محمود فجال تحت اسم "الإصباح في شرح الاقتراح" وأسأير إليه

بالاقتراح لأنه اسم الكتاب الأصلي. ط. دار القلم - دمشق، الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

وقد فرّق الدكتور تمام بين مصطلحي الأصل والفرع في البابين بقوله: «لكلّ من مصطلحي (الأصل) و(الفرع) معنيان؛ أحدهما تحت (الاستصحاب)، وثانيهما تحت (القياس) كما يلي:

المصطلح	بمفهوم الاستصحاب	بمفهوم القياس
الأصل	تجريد الوضع أو القاعدة سواء اطرّد أم لا	المطرّد = المقيس عليه
الفرع	المعدول به عن الأصل	المقيس

فالأصل بمفهوم الاستصحاب تجريد، وبمفهوم القياس بعضه تجريد، وبعضه سماع. والفرع بمفهوم الاستصحاب مسموع، وبمفهوم القياس معظمه غير مسموع»^(١).

وعلى هذا ففي القياس ليس هناك علاقة أصالة وفرعية حقيقية، أمّا في الاستصحاب فالأصل تجريد، والفرع ما خرج عن الأصل فـ«هناك علاقة أصالة وفرعية حقيقية بين الأصل والفرع في باب الاستصحاب»^(٢).

* * *

(١) الأصول ص ٢٠٩، وانظر: ظاهرة الأصل والفرع في الدراسات الصرفية ص ١٢، ١٣ رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم برقم ٩٧٩، إعداد: محمد أشرف مبروك.

(٢) الأصول النحوية عند الأنباري ص ٣٩٥، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم برقم ٥٨٦ إعداد: محمد سالم صالح.

ثانيًا: مفهوم العدول

العدول في اللغة مصدر عَدَلَ عن الشيء يَعْدِلُ عُدُولًا إذا حاذَ ومالَ، وَعَدَلَ إليه عدولًا إذا رجع، ويكون جمعًا للمصدر (عَدَلَ) إذا جُعِلَ وصفًا كما جاء في الأثر: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»^(١) أى ذور العدل فيه.

ويستعمل (عَدَلَ) ضدَّ جارٍ، ومعنى ساوَى، ومائل، ويتفرع عليه قولهم: عَدَلَ الرجلُ في المخيل أى ركب معه، ومعنى: أقام الشيء إذا كان مائلا، ومعنى قَدَى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذَ مِنْهَا﴾^(٢) أى تَفِدْ كُلُّ فِدَاءٍ، ومعنى أشرك، يقال عَدَلَ باللَّه يعدل: أشركه^(٣).

أما العدول في الاصطلاح فهو التحول عن أصل الوضع أو القياس^(٤). وفكرة العدول عن أصل الوضع أصيلة في الفكر النحوى إذ تظهر بوضوح في كتاب سيبويه، فهو يستعمل المصطلح، وينقله عن الخليل^(٥)، ويشير إلى شيء من صور العدول تحت باب "ما يكون في اللفظ من الأعراس"^(٦)، فيقول: «اعلم أنهم لما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذى أصله فى كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً»^(٧). وسيأتى الحديث عن أنواع العدول وأسبابه فى الفصل المخصص له.

* * *

(١) الحديث رواه الخافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل العلانى [ت ٧٦١هـ] فى بُغْيَةِ الملتبس فى سُبُعَاتِ حديث الإمام مالك بن أنس ص ٣٤. حققه وعلق عليه: حمدى عبد المجيد السلفى ط. عالم الكتب، الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) من الآية ٧٠ سورة الأنعام.

(٣) انظر فى ذلك مادة (عدل): لسان العرب ٢٨٣٨/٤ - ٢٨٤٢، ومختار الصحاح ص ١٧٦، والقاموس المحيط ١٣/٤.

(٤) انظر: المسائل المضديبات للفارسي ص ١٢٨، ١٢٩، تقديم وتحقيق د. حسن هندواى، ط. دار القلم - دمشق ودار المنارة - بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٢/١.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٣٣٥، تحقيق عبد السلام هارون طبعة مكتبة الخانجي، الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٦) الكتاب ١/٢٤.

(٧) الكتاب ١/٢٤، ٢٥.

ثالثاً: مفهوم الرد إلى الأصل

الرُّدُّ في اللغة «صَرَفُ الشَّيْءِ وَرَجْعُهُ، والرُّدُّ: مصدر رَدَدْتُ الشَّيْءَ، وَرَدَّهُ عَنْ وَجْهِهِ يَرُدُّهُ رَدًّا وَمَرَدًّا وَتَرَدَّدًا: صَرَفَهُ ... وَرَدَّهُ عَنِ الْأَمْرِ وَلَدَّهُ أَيْ صَرَفَهُ عَنْهُ بِرَفْقٍ ... وَالْإِرْتِدَادُ: الرَّجُوعُ، وَمِنْهُ الْمِرْتَدُّ، وَاسْتَرَدَّهُ الشَّيْءُ: سَأَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِ»^(١)، ففيه معنى الرجوع، ومعنى الصرف والتحول.

أما في الاصطلاح فلم أجد له تعريفاً في التراث النحوي. لكن تكلم عنه الدكتور تمام حسان فجعله مرادفاً للتأويل إذ يقول: «أولى بنا أن نقتدى بكتاب الله تعالى»^(٢)، فجعل التأويل والرد مترادفين؛ لأن التأويل وهو مصدر (أَوَّل - يُؤَوِّل) ينتمى إلى اشتقاق (آل - يتول) أي عاد أو ارتدَّ فمن (أَوَّل) فرعاً فقد جعله (يتول) إلى أصله، أي فقد (رَدَّهُ) إلى أصله»^(٣).

غير أني وجدت أن الرُّدَّ إلى الأصل عند النحاة ينقسم قسمين:

الأول: الرد اللفظي، وأعني به نطق العرب بالأصل في بعض المواطن بعد أن كانوا قد عدلوا عنه في غالب كلامهم.

الثاني: الرد الذهني، وأعني به الرجوع بالعنصر اللغوي مفرداً كان أو مركباً إلى أصل وضعه رجوعاً ذهنياً أي غير منطوق به.

وقد عقدت فصلاً للرد إلى الأصل تحدثت فيه عن هذين النوعين بالتفصيل مبيناً علاقة كُلِّ نوع بالاستصحاب، وأسباب النوع الأول، وطرق النوع الثاني وعلاقته بالتأويل.

(١) لسان العرب مادة (ردد) ١٦٢١/٣، ١٦٢٢.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء - ٥٩].

(٣) الأصول ص ١٥٧.

الفصل الأول

الاستصحاب في المؤلفات النحوية

(عرض تاريخي)

الفصل الأول

الاستصحاب فى المؤلفات النحوية

(عرض تاريخى)

يتبع هذا الفصل عملية الاستصحاب تبعاً تاريخياً، راصداً إياها فى أهم المؤلفات النحوية من سيويه (ت ١٨٥هـ) إلى السيوطى (ت ٩١١هـ)، معتنياً ببيان العبارات الدالة عليها، ومتى ظهر مصطلح "الاستصحاب"، وأبرز المسائل التى استعمل فيها، وتطور استعمال هذا الدليل. والبداية بكتاب سيويه، إذ يُعدُّ أقدم ما وصلنا من المؤلفات النحوية مع اكتماله وأثره الظاهر فى خالفه.

تظهر عند سيويه عملية الاستصحاب فى عدد من المسائل، غير أنه لم يستعمل فى التعبير عنها مصطلح (الاستصحاب)، وإنما استعمل عبارات أخرى، أذكرها فيما يلى مُوزَّعاً المسائل عليها:

١- عدم التغير عن الحال:

وذلك فى قوله: «هذا باب إذا حَذَفَتْ منه الهاء، وجَعَلَتْ الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفاً مكان الحرف الذى يلى الهاء، وإن لم تجعله بمنزلة اسم ليس فيه الهاء لم يتغير عن حاله التى كان عليها قبل أن تحذف»^(١).

وقوله: «هذا باب ما إذا لحقته (لا) لم تُغَيَّرْ عن حاله التى كان عليها قبل أن تلحق، وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها، كما أنها إذا لحقت الأفعال التى هى بدل منها لم تغيرها عن حالها التى كانت عليها قبل أن تلحق»^(٢).

وقوله: «واعلم أنَّ ما كان فصلاً لا يُغَيَّرُ ما بعده عن حاله التى كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبت زيداً هو خيراً منك، وكان عبدُ اللَّهِ هو الظريف، وقال اللَّهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾»^(٣).

وقوله: «واعلم أنَّ الاسم إذا كان مَحْكِيّاً لم يُثَنَّ ولم يُجْمَع، إلّا أن تقول: كلهم تأبط شراً،

(١) الكتاب لسيويه ٢/٢٤٩.

(٢) الكتاب ١/٣٠١.

(٣) من الآية ٦ من سورة سبأ.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٠.

وكلاهما ذَرَى حَبًّا، لم تَغَيِّرْهُ عن حاله قبل أن يكون اسماً، ولو ثبت هذا أو جمعته لثبت: "أَحَقُّ الحِيلِ بالرَّكْضِ المَعَارُ"^(١) إذا رأيته في موضعين"^(٢).

وقوله: «هذا باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة»^(٣).

٢- عدم التحريف عن الحال:

وذلك في قوله: «ولو سَمَّيْتَ رجلاً بعلامهم أو غلامهما لم تحرف واحداً منهما عن حاله قبل أن يكون اسماً، ولتركته على حاله الأول في كل شيء»^(٤).

٣- الترك على الحال:

وذلك كما في المسألة السابقة، وكقوله عند قول جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لا أبا لَكُمْ * لا يُلْفَيْنَكُمُ في سَوْءِ عُمَرُ^(٥)

وقول الشاعر:

يا زَيْدَ زَيْدَ الِغَمَلَاتِ الذُّبُلِ^(٦)

يقول: «قال الخليل - رحمه الله - هو مثل (لا أبا لك)، قد علم أنه لو لم يجي بحرف الإضافة^(٧) قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ»^(٨). وهو

(١) عجز بيت صدره: وَجَدْنَا في كِتَابِ بَنِي تَيْمٍ، وهو في المفضليات منسوب لبشر بن أبي خازم، ص ٣٤٤، وهو في ديوانه ص ١١٣ تحقيق د. عزة حسن ط. دار الشرق العربي لبنان - سورية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م. وفي اللسان [مادة (غير)] ٣١٨٩/٤ [نسبته إلى الطرماح، وهو موجود في ذيل ديوانه ص ٣١٢ تحقيق د. عزة حسن ط. دار الشرق العربي لبنان - سورية، الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. وهو بلا نسبة في الكامل ٥٦٩/٢ تحقيق محمد أحمد الدالي ط. مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٢) الكتاب ٣٢٧/٣.

(٣) الكتاب ٤١٢/٣.

(٤) الكتاب ٢٢٧/٢.

(٥) ديوان جرير ص ٣٤٦ وروايته: "لا يُؤَقِّنَكُمُ"، الديوان شرح د. يوسف عيد ط. دار الجليل - بيروت، الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

(٦) البيت نسبة البغدادي في الخزانة ٣٠٣/٢ لعبد الله بن راحة الصحابي رضى الله عنه وله ثان وهو: تطاول الليل عليك فانزل. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) تحقيق عبد السلام هارون ط. مكتبة الخانجي - مصر، الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٧) يعني حرف الجر وهو اللام.

(٨) الكتاب ٢٠٦/٢.

بهذا يشير إلى الترك على الحال الأولى في مسألتين إحداهما: إبقاء المنادى المضاف على نصبه إذا كُرِّرَ، والثانية إبقاء اسم (لا) المضاف على نصبه إذا أقحمت اللام بينه وبين المضاف إليه.

ومن استعماله (الترك على الحال) أيضًا قوله: «إذا وافقت ياء الإضافة ألفًا لم تحرك الألف؛ لأنها إن حُرِّكت صارت ياءً، والياء لا تدخلها كسرة في هذا الموضع، فلمَّا كان تغييرهم إيَّاه يدعوهم إلى ياء أخرى وكسرة تركوها على حالها كما تركت ياء (قاضي) إذ لم يخافوا التباسًا، وكانت أخفَّ، وأثبتوا ياء الإضافة ونصبوها لأنه لا ينجزم حرفان»^(١).

وقوله: «وتَقُولُ في خِيَوَة: يا خَيَو أَقْبَل، فإن رفعت الواو تركتها على حالها؛ لأنه حرف أجرى على الأصل، وجعل بمنزلة (عَزَو)، ولم يكن التغيير لازماً وفيه الهاء»^(٢).

وقوله عن قول العرب: «لا أبا لك، ولا غلامي لك، ولا مُسْلِمِي لك»^(٣): «فلَمَّا جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي تُثْنِي به في النداء، ولم يُغَيِّرُوا الأوَّلَ عن حاله قبل أن تجيء به»^(٤). ويلاحظ - هنا - استعمال (عدم التغيير عن الحال) و(الترك على الحال) بمعنى واحد في السياق نفسه.

ويقول عن كلمة (امرئ): «فإذا سَمَّيتَ بامرئ رجلاً تركته على حاله؛ لأنك نقلته من اسم إلى اسم»^(٥) أي تركته على حاله من كون همزته همزة وصل.

ومن مسائل الاستصحاب التي عبَّرَ فيها عنه بالترك على الحال أيضًا قوله: «هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف، وإن شئت حذف الزوائد ورددت ما كان له في الأصل، وذلك: ابن، واسم، واست، واثنان، واثنان وابنة، فإذا تركته على حاله قلت: اسمي، وابني، وأثني في اثنين واثنتين»^(٦).

وقوله: «وإذا جاء شيء من هذه الأبنية»^(٧) التي توقع الإضافة على واحدتها - اسماً لشيء

(١) الكتاب ٢/٢٢٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٥١.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٦.

(٤) الكتاب ٢/٢٧٧.

(٥) الكتاب ٣/١٩٩.

(٦) الكتاب ٣/٣٦١.

(٧) يعني أبنية الجمع.

واحد تركته في الإضافة على حاله، ألا تراهم قالوا في (أنمار): أنماري؛ لأن أنماراً اسم رجل، وقالوا في (كلاب): كلابي»^(١).

وقريب من هذا التعبير قوله في باب التضعيف: «وإن كان الذى قبل المسكن متحركاً تركته على حركته»^(٢)، وذلك قولك: مرتد، وأصله: مُرْتَدِد، كانت حركته أولى فركته على حركته إذ لم تضطر إلى تحريكه»^(٣).

٤ - البقاء على الحال:

وذلك في مسألة لغة من ينتظر في الترخيم، يقول سيبويه: «اعلم أن الحرف الذى يلى ما حذفت ثابت على حركته التى كانت فيه قبل أن تحذف، إن كانت فتحاً، أو كسراً، أو ضمّاً، أو وقفاً؛ لأنك لم تُرد أن تجعل ما بقى من الاسم اسماً ثابتاً فى النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً فى هذا الموضع، وبقي الحرف الذى يلى ما حُذِفَ على حاله؛ لأنه ليس عندهم حرف الإعراب، وذلك قولك فى حارث: يا حار، وفى سلمة: يا سلم، وفى بُرثن: يا بُرث، وفى هِرقل: يا هِرَق»^(٤).

وقد عبّر عن ذلك أيضاً بالثبات على الحركة.

٥ - انجىء على الأصل:

واستعمله سيبويه فى قوله: «وإن حذفت من اسم مُخَمَّارٍ أو مُضَارٍ، قلت يا مُخَمَّارٍ، ويا مُضَارٍ، تجىء بالحركة التى هى له فى الأصل، كأنك حذفت من (مخمار) حيث لم يجر لك أن تسكن الراء الأولى»^(٥).

وفى مسألة عدم إعلال (مَفْعَلَة) يقول: «وقد قال قوم فى (مَفْعَلَة) فجاءوا بها على الأصل كما قالوا: أجودت، فجاءوا بها على الأصل، وذلك قول بعضهم: "إن الفكاهة لمَقْوَدَة إلى الأذى"، وهذا ليس بمطرد، كما أن (أجودت) ليس بمطرد»^(٦).

(١) الكتاب ٣/٣٧٩.

(٢) أشار محقق الكتاب فى حاشيته ٤/١٨ إلى أنه جاء فى نسختين: "على حاله" بدلاً من "حركته".

(٣) الكتاب ٤/٤١٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٤١.

(٥) الكتاب ٢/٢٦٣.

(٦) الكتاب ٤/٣٥٠.

وفي باب «ما يكون (يَفْعَلُ) من (فَعَلَ) فيه مفتوحاً»^(١) يقول: «وقد جاءوا بأشياء من هذا الباب على الأصل، قالوا: بَرَأَ يَبْرُؤُ كما قالوا: قَتَلَ يَقْتُلُ، وَهَنَّا يَهْنِي، كما قالوا: ضَرَبَ يَضْرِبُ ... ولما جاء على الأصل مما فيه هذه الحروف عينات قولهم: زَارَ يَزِيرُ، وَنَأَمَ يَنْئِمُ من الصَّوْتِ، كما قالوا: هَتَفَ يَهْتِفُ، وقالوا: نَهَقَ يَنْهَقُ، وَنَهَتَ يَنْهَتُ، مثل هَتَفَ يَهْتِفُ»^(٢).

ويقول في مسألة أخرى: «وربما جاء على الأصل كما يجيء (فَعَلَ) من المضاعف على الأصل إذا كان اسماً، وذلك قولهم: الْقَوْدُ، وَالْحَوَكَةُ، وَالْحَوْنَةُ، وَالْجَوْرَةُ ... وكذلك (فَعِلَ) ... قد جاء على الأصل كما جاء (فَعَلَ)، قالوا: رَجُلٌ رَوْعٌ، وَرَجُلٌ حَوْلٌ»^(٣).

٦- الإجراء أو الجريان على الأصل أو الحال:

من ذلك قوله في باب ما يحتمل الشعر: «ومن العرب مَنْ يُثَقِّلُ الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجْزَوْنَهُ في الوصل على حاله في الوقف نحو: سَبَسَبًا، وَكَلْكَلًا؛ لأنهم قد يثقلونه في الوقف فأثبتوه في الوصل»^(٤).

وقوله: «وتقول: لا غلامَ وجاريةَ فيها؛ لأنَّ (لا) إنما تُجْعَلُ وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل (خمسة) من (عشر)، كذلك لم يستقم هذا؛ لأنه مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل»^(٥).

ويقول سيبويه عن نعت اسم (لا) المضاف: «فلما صار التووين إنما يُكْفَى للإضافة جرى على الأصل»^(٦)، أي إن النعت يتون على الأصل لأنه غير مضاف.

ويقول في موضع آخر: «هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر، وأصله التانيث، فإذا جئت بالاسماء التي تُبَيَّنُ بها العدة أجريت الباب على التانيث في التثنية إلى تسع عشرة، وذلك قولك: له ثلاث شياهِ ذكور، وله ثلاث من الشاء، فأجريت ذلك على الأصل؛ لأنَّ الشاء أصله التانيث، وإن وقعت على المذكر»^(٧).

(١) الكتاب ١٠٢/٤.

(٢) الكتاب ١٠٢/٤.

(٣) الكتاب ٣٥٨/٤.

(٤) الكتاب ٢٩/١.

(٥) الكتاب ٢٨٤/٢.

(٦) الكتاب ٢٩٠/٢.

(٧) الكتاب ٥٦١/٣.

ثم يقول: «وتقول ثلاثة دواب، إذا أردت المذكر لأنَّ أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من ذَبَّيْتُ، فأجروها على الأصل، وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء»^(١).

ويقول في باب التضعيف: «أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد، فإذا تحركت اللام منه وهو فِعْلٌ ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين، فهذا مُتَلَبِّبٌ في لغة تميم، وأهل الحجاز، فإن أسكنت اللام فإنَّ أهل الحجاز يجرونه على الأصل؛ لأنه لا يسكن حرفان»^(٢).

٧- الخروج على الأصل:

وقد عبر بهذا في قوله: «هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب، وذلك قولك: الشقاوة، والإداوة، والإتاوة، والنقاوة، والنقاية، والنهاية»^(٣).

وإلى جانب العبارات السابقة هناك عبارات أخرى أقل وروداً، مثل "يكون على أصله" في قوله: «ألا ترى أنك تقول: زَيْدٌ هذا أعمرو ضربه أم بشر، ولا تقول: عمراً أضربت. فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك. فحرف الاستفهام لا يُفَصَّلُ به بين العامل والمعمول ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولاً، وإنما يدخل على الخبر»^(٤).

وقوله عن الصفة المُشَبَّهة: «ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلا نكرة على حاله مُنَوَّنًا»^(٥).

ومن هذه العبارات "يدعونها على حالها" في قوله عن الألف في آخر الكلمة بعد أن ذكر أن بعض العرب يبدلها وقفاً حرفاً أبين منها: «فأما الأكثر الأعراف فإن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء. وإذا وصلت استوت اللغتان؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكنت عندها، فإذا استعملت الصوت كان أبين. وأما طيى فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفية لا تحرك، قريبة من الهمزة»^(٦).

ومنها "هو على حاله" في قوله عن الاسم الذى يحذف آخره ويستحق ما قبل الآخر أن

(١) الكتاب ٥٦٣/٣.

(٢) الكتاب ٤١٧/٤.

(٣) الكتاب ٣٨٧/٤.

(٤) الكتاب ١٢٨/١.

(٥) الكتاب ١٩٥/١.

(٦) الكتاب ١٨١/٤.

يتغير لو جعل حرف الإعراب: «فإن لم تجعلهما [يعنى الواو والياء] حروف الإعراب فهي على حالها قبل أن تحذف الهاء، وذلك قولك: يا طُفَاوْ أَقِيل، إذا لم ترد أن تجعله بمنزلة اسم ليست فيه الهاء»^(١).

وفي قوله في "باب ما ينصرف وما لا ينصرف": «فإذا حَقَرْتَ قلت: أَخْيَضِر، وَأَخْيَمِر، وَأَسْوِد، فهو على حاله قبل أن تُحَقِّرَه؛ من قِيلَ أن الزيادة التي أشَبَه بها الفعل ثابتة»^(٢).

ومنها "صار على أصله" في قوله: «وتقول في الإضافة إلى قِسيٍّ وِثْدِيٍّ: تُدَوِّي، وقُسْوِيٍّ؛ لأنها (فُعُول) فتردُّها إلى أصل البناء، وإنما كسر القاف والياء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والذال، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل»^(٣).

ومنها قوله: «وقد يبلغون بالمعلل الأصل فيقولون: رَادِدٌ في رَادٍ، وَضَنُّوا في ضَنٍّ»^(٤).

لما سبق يتضح أن عملية الاستصحاب وجدت عند سيويه، وأنه عبر عنها بعبارات مختلفة، وكانت هذه العبارات أحياناً وصفاً مباشراً لكلام العرب، حين ينسب عملية الإبقاء أو الترك أو الإجراء على الأصل إليهم، وأحياناً بياناً لما ينبغي أن يكون عليه كلام المتعلم، حين يخاطبه بإحداث الترك على الأصل، وأحياناً صالحة للأمرين باستواء حين لا يسند الفعل إلى أحدهما.

* * *

وننتقل إلى المبرد أبي العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) فنجد في كتابه "المقتضب" يستعمل الاستصحاب في حوالى سبعين مسألة، وهو يعبر عنه بالكثير من العبارات، منها ما استعمله سيويه، ومنها ما زاده هو.

وقبل ذكر هذه العبارات وبيان المسائل التي تتعلق بها ينبغي الإشارة إلى أن المبرد قد استعمل لفظ (تستصحب) مرة واحدة في كتابه، ولكن بمعناه اللغوي، يقول: «اعلم أن الأشياء التي لا تستصحب فتحتاج إلى الفصل بين بعضها وبعض، تلحقها ألقاب تميز جنسها من جنس غيرها، وذلك قولك: هذه أُمُّ حَبِيبٍ، وهذا سَامُ أَبْرَصٍ، وأبو بَرِصٍ، وهذا أبو جُنَادِبٍ لضرب من الجنادب، وكذلك: هذا أبو الحارث للأسد، وهذا أسامة، وهذا ثعالة للثعلب»^(٥).

(١) الكتاب ٢/٢٥٠.

(٢) الكتاب ٣/١٩٣.

(٣) الكتاب ٣/٣٤٦.

(٤) الكتاب ١/٢٩.

(٥) المقتضب ٤/٣١٩.

فمن الواضح أن مراده هنا بالأشياء التي لا تستصحب ما لا يستأنسه الإنسان فيلزمه من الحيوانات ونحوها، ومعنى الملازمة هو المعنى اللغوي للاستصحاب، وعلى هذا يصح القول بأن (الاستصحاب) ومشتقاته باعتباره مصطلحاً علمياً لم يرد في كتاب "المقتضب" للمبرد.

وأما عملية الاستصحاب نفسها فقد عبّر عنها المبرد بعبارات كثيرة يمكن أن تجمع في اتجاهات:

أحدها أن يذكر الحكم أو الرأي ويُعقّبه بقوله: «لأن الأصل كذا» ونحوه، من ذلك قوله في الحديث عن حركة همزة الوصل: «هذه الألف الموصولة أصلها أن تبدئ مكسورة ... فإن كان الثالث من (يفعل) مضمومًا ابتدئت مضمومة ... تقول لها: أغزى، أغدّى؛ لأن الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء، ولكن الواو كانت في يَغْدُو ساكنة، والياء التي لحقت للتأنيث ساكنة، فذهبت الواو لالتقاء الساكنين، والأصل أن تكون ثابتة»^(١).

ومنه قوله عن دلالة اسم الفاعل: «وأما (قاتل) فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل»^(٢).

ومنه قوله: «إذا اجتمع مذكر ومؤنث جعل الكلام على التذكير؛ لأنه الأصل»^(٣).

ومنه قوله في الحديث عن الصفة المشبهة إذا أضيفت: «ويجوز أن تقول هذا رجل حسن الوجه، فالوجه لم يجعل (حَسَنًا) معرفة، وإن كان مضافاً إليه؛ وذلك لأن التنوين هو الأصل»^(٤).

وفي اتجاه ثان يأتي التعبير بـ "جرى على الأصل"، وهو تعبير سبق أن استعمله سيبويه في كتابه، ومن أمثله عند المبرد قوله عن عمل المصدر: «فإن لم تُنَوَّن ولم تدخل ألفاً ولا ما أضفت المصدر إلى الاسم الذي بعده، فاعلا كان أو مفعولاً، وجرى الذي بعده على الأصل»^(٥).

وقوله فيما يجمع على (فَعَلَة): «اعلم أن كل ما كان من هذا الجمع من بنات الياء والواو اللتين هما عينان، فإن الياء منه تجرى على أصلها، والواو إن ظهرت في واحده ظهرت في الجمع»^(٦).

(١) المقتضب ٢١٩/١.

(٢) المقتضب ١١٢/٢.

(٣) المقتضب ١٨٠/٢.

(٤) المقتضب ١٥٨/٤.

(٥) المقتضب ١٥٩/١.

(٦) المقتضب ٢٦٨/١.

وقوله عن (ابن أمّ) و(ابن عمّ): «وإجراؤهما على أصل الباب في الجودة على ما ذكرت لك»^(١) يعنى بأصل الباب أن يقال: يا ابن أمّ، يا ابن عمّ.

ويلي ذلك التعبير بـ"كذا على الأصل"، ومن استعمال المبرد لهذا التعبير قوله: «كسر نون المثني لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا ولم تكن فيهما مثل هذه العلة فتمتنع»^(٢)، يشير إلى علة فتح نون جمع المذكر السالم، وهي «أنّ الكسر والضم لا يصلحان فيها؛ ذلك لأنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضّمات مع الياء والواو ففتحت»^(٣).

ومنه قوله: «فأما (أمّهات) فالهاء زائدة ... ولو قلت (أمّات) لكان هذا على الأصل، ولكن أكثر ما يستعمل (أمّهات) في الإنس، و(أمّات) في البهائم، فكانها زيدت للفرق»^(٤). فذكر -أولاً- جواز أمّات بعموم مُبيّنًا أنه على الأصل، ثم ذكر الأكثر في الاستعمال، ويفهم من هذا أنه أجاز (أمّات) في الإنس؛ لأنه الأصل.

ويقرب من هذا التعبير بمجىء الشيء على أصله، وقد سبق أنّ سبويه استعمله، ومن أمثله عند المبرد قوله عن إلحاق الواو بعد هاء الغائب: «وإن جئت بها على الأصل، كما بدأنا به، فعرّبي جيد»^(٥).

وقوله عن مصدر (فعلّ): «وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فَعَلّالا) كما قلت: أفعلت إفعالا، وزلزلت زلزالا، ولكنه غُيّرَ ليّبان أنه ليس بملحق، ولو جاء به جاء على الأصل لكان مُصَيّا»^(٦).

كما يقرب من ذلك أيضًا التعبير بـ"كذا على حاله" كقوله عن لام الأمر: «واعلم أنّ هذه اللام مكسورة إذا ابْتَدِئْتَ، فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في الكسر وقد يجوز إسكانها»^(٧).

(١) المقتضب ٢٥٢/٤.

(٢) المقتضب ١٤٤/١.

(٣) المقتضب ١٤٤/١.

(٤) المقتضب ١٦٩/٣.

(٥) المقتضب ٣٩٩/١.

(٦) المقتضب ٩٩/٢.

(٧) المقتضب ١٣١/٢.

وهناك طائفة ثالثة من التعبيرات استعمل فيها كلمات: الإبقاء، والتزك، والإقرار.

فعبر بـ"بقاء الشيء على حاله" كما في قوله عن ألف (مصطفى) في الجمع: «فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقيت واو الجمع أو ياء الجمع، وما قبل كل واحد مفتوح؛ لأنه كان مفتوحاً قبل الألف فحذفت الألف وبقي الشيء على حاله»^(١). والمراد هنا بقاء الفتحة الموجودة قبل الألف المحذوفة.

ويقول المبرد ردّاً على من أجاز تقديم الفاعل على فعله: «ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبدَ الله قام، فيدخل على الابتداء ما يُزيله، ويبقى الضمير على حاله»^(٢)، أى على الحال التي كان عليها قبل دخول الناسخ.

كما عبر بـ"ترك الشيء على حاله"، وقد سبق أن سيبويه استعمله، وجاء ذلك في قول المبرد عن نحو (ذا) و(تا): «فإذا صُغِرَت هذه الأسماء خُولِفَ بها جهةُ التصغير، فتركت أوائلها على حالها، وألحقت ياء التصغير؛ لأنها علامة فلا يُعْرَى المُصَغَّرُ منها»^(٣).

وعبر بـ"يدعونها على حالها" في قوله: «وأما بنو تميم فيقولون: ما زيد منطلق، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت: إنما زيد منطلق»^(٤).

وعبر أيضاً عن الاستصحاب بـ"ترك الشيء على أصله وعلى لفظه"، فهو يقول - تعليقاً على من قال: منست -: «فهذا الذي فتح الميم حذَفَ لِمَا ذكرت لك، وترك الميم على أصلها للتغير»^(٥).

ويقول في موضع آخر: «هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً، وتركها على لفظها أجود؛ وذلك لأنها الأصل، وإنما تقلب للتقريب ممّا بعدها»^(٦).

ونما استعمله في هذا الإطار "الإقرار على الحال"، وذلك في قوله: «اعلم أنك إذا صغرت جمعاً على بناءٍ من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله»^(٧).

(١) المقتضب ٣٩٥/١.

(٢) المقتضب ١٢٨/٤.

(٣) المقتضب ٢٨٦/٢.

(٤) المقتضب ١٨٨/٤.

(٥) المقتضب ٣٨١/١.

(٦) المقتضب ٣٦٠/١.

(٧) المقتضب ٢٧٨/٢.

ويلاحظ أن عبارات الإبقاء والترك يستعمل فيها لفظ (الحال) أكثر من لفظ (الأصل).

وهناك اتجاه رابع في التعبير عن عملية الاستصحاب، وهو استعماله "عدم التغيير"، وهو من العبارات التي استعملها سيويه من قبل، ومن استعمال هذا التعبير عند الميرد قوله: «وأما ما كان من الواو فإنك لا تغيره اسمًا ولا صفة»^(١)، وذلك لما كان على (فَعَلَى).

وقوله: «هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله؛ لأنه قد عمل فيه الفعل، فلم يجوز أن يعمل في حرف عاملان، وذلك قولك: لا مَقِيًا، ولا رَعِيًا، ولا مَرَحَبًا، ولا أهلا...»^(٢).

وثمة اتجاه آخر تبدو فيه هذه العملية عند الميرد يتمثل في قوله عن نحو (يَدِي) و(دَم) و(عَدِي): «ولو جاء شيء منه لا يُعْلَم ما أصله من هذه المنقوصات، لكان الحكم فيه أن يكون (فَعَلًا) ساكن العين؛ لأن الحركة زيادة، والزيادة لا تثبت»^(٣). فهو يتمسك - هنا - بأصل في الاستدلال على وزن بعض الكلمات، وذلك أن الأصل عدم الزيادة، لكنه يشير إليه ولا ينص عليه، وجاءت إشارته إليه في قوله: "لأن الحركة زيادة والزيادة لا تثبت"، والمراد: لا تثبت إلا بدليل، وما لا يثبت إلا بدليل فليس أصلاً، فيكون نقيضه هو الأصل. يؤكد هذا قوله في موضع آخر: «وحق هذه الأسماء المحذوفة أن يُحْكَمَ عليها بسكون الأوسط، إلا أن تثبت الحركة؛ لأن الحركة زيادة فلا تثبت إلا بحجة»^(٤).

ومثل هذا قوله: «أرى إذا سُمِّيَ بأحمر وما أشبهه ثم نُكِّر أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت، فإذا سُمِّيَ به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أَفْعَل) الذي لا يكون نعتًا، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره»^(٥).

هنا أيضًا إبقاء للشيء على أصله لزوال علة العدول عنه، لكنه لم ينص على الإبقاء والأصل، وإنما ذكر الأصل بقوله: "أن ينصرف"، ثم ذكر أن ذلك لزوال علة العدول وهي كونه نعتًا.

بقيت عدة عبارات أخرى استعملها الميرد على قلة وهي: «يلغ به الأصل»^(٦)، وقد سبق

(١) المقتضب ٣٠٦/١.

(٢) المقتضب ٣٨٠/٤.

(٣) المقتضب ٣٦٧/١.

(٤) المقتضب ١٥٣/٣.

(٥) المقتضب ٣١٢/٣.

(٦) المقتضب ٢٥١/١، ٣٨٣.

أن استعملها سيويه قليلاً أيضاً، وقوله: «الأصل مستعمل»^(١)، و«الضمُّ الأصل»^(٢)، و«تحكى حاله»^(٣)، وقال مرة: «فأما أهل الحجاز فعلى الأمر الأول فيها يقرءون: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾»^(٤) نزموا الأصل»^(٥)، والتعبير بلزوم الأصل قريب جداً من التعبير بالاستصحاب.

مما سبق يتضح أنَّ المبرّد - كسيويه - لم يلتزم بمصطلح واحد مُعَيّن للتعبير عن عملية الاستصحاب، وإنما عبّر بعبارات متعددة تدور بين إثبات الأصل، والبقاء، والإقرار، وعدم التغيير، كما أنه ربما فهم الاستصحاب من كلامه بأن يذكر الحكم الأصلي ويعلله بما يفيد أنه يتمسك بالأصل.

أمّا عن المسائل التى استعمل فيها المبرّد الاستصحاب فهى بالنسبة لسالفه نوعان: مسائل لم يذكرها سيويه وستأتى، ومسائل موجودة عند سيويه، لكنّ عبارة سيويه أحياناً تخلو من الإشارة إلى الاستصحاب بإحدى العبارات السابقة، فالمبرّد يقول: «كسر نون المثنى لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما...»^(٦)، وسيويه يقول: «ونونها مفتوحة، فرّقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أنَّ حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلف فيهما»^(٧). فالمبرّد يعلل كسر نون المثنى بأنّ ذلك هو الأصل، ويعلل فتح نون الجمع بعلّة الاستثقال، وسيويه لما ذكر حركة نون المثنى قال: «وحركتها الكسر»^(٨)، ولم يعللها، ثم علّل فتح نون الجمع بعلّة الفرق، فالظاهرة واحدة والتعليل مختلف.

ومثل هذا قول المبرّد: «وإن نوت أو أدخلت فيه ألفاً ولاماً جرى ما بعده على أصله، فقلت أعجبنى ضرب زيد عمراً»^(٩)، وقد قرر سيويه الحكم نفسه دون أن يذكر الجريان على الأصل فقال: «وتقول: كأنه قال: عجت من أنه يضرب زيد عمراً، ويضرب عمراً زيد»^(١٠)، نعم،

(١) المقتضب ١١١/٢.

(٢) المقتضب ٣١٨/١.

(٣) المقتضب ٣٦/٤، ٣٨٨.

(٤) من الآية ٨١ سورة القصص.

(٥) المقتضب ١٧٥/١.

(٦) المقتضب ١٤٤/١.

(٧) الكتاب ١٨/١.

(٨) الكتاب ١٨/١.

(٩) المقتضب ١٥٢/١.

(١٠) الكتاب ١٨٩/١.

فى قوله: «كأنه قال ... إلخ» إشارة إلى أن أصل الفاعل الرفع والمفعول النصب، لكنه ليس تصريحًا كعبارة المبرد.

ومن ذلك قول المبرد عن ابن أبى إسحاق الحضرمي: «وكان يقول فى جمع خطيئة - إذا جاء به على الأصل -: هذه خطائى، ويختار فى الجمع التخفيف، وأن يقول: خطايا، ولكنه لا يرى التحقيق فاسدًا»^(١). وعندما تعرض سيويه لهذه المسألة حكى تحقيق الهمزتين عنه وعن بعض العرب، وحكم عليه بالرداءة، ولم يذكر أن هذا هو الأصل^(٢).

ومن ذلك قول المبرد: «تقول: غُضٌّ، وَغُضٌّ، وَغُضٌّ، أمّا الكسر فعلى أنه الأصل فى التقاء الساكنين»^(٣).

وذكر سيويه الحكم نفسه، وَوَجَّهَهُ نفس التوجيه إلّا أن عبارته لا يلمح فيها عملية الاستصحاب إذ يقول: «ومن العرب من يكسر ذا أَجْمَعَ على كل حال، فيجعله بمنزلة اضرب الرجل، واضرب ابنك، وإن لم تجى بالالف واللام؛ لأنه فعل حُرْكَ لالتقاء الساكنين، وكذلك اضرب ابنك، واضرب الرجل»^(٤).

أمّا المسائل التى زادها المبرد ولم يكن سيويه قد ذكرها فى كتابه فهى ثمانى عشرة مسألة، وهى:

١- يقول المبرد عن حركة همزة الوصل: «هذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدى مكسورة... فإن كان الثالث من (يَفْعُل) مضمومًا ابتدئت مضمومة... تقول لها: أَغْرَى، أَغْدَى؛ لأن الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء، ولكن الواو كانت فى (يعدو) ساكنة، والياء التى لحقت للتأنيث ساكنة فذهبت الواو لالتقاء الساكنين، والأصل أن تكون ثابتة، فاستؤنفت ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف؛ لأن (يعدو) بمنزلة يَقْتُل»^(٥).

٢- ويقول فى باب ما كان من الجمع على (فَعَلَّة): «اعلم أن كل ما كان من هذا الجمع من بنات الياء والواو اللتين هما عينان، فإن الياء منه تجرى على أصلها»^(٦).

(١) المقتضب ٢٩٦/١.

(٢) انظر: الكتاب ٤٤٣/٤.

(٣) المقتضب ٣٢٠/١.

(٤) الكتاب ٥٣٤/٣.

(٥) المقتضب ٢١٩/١ وانظر: ٨٨/٢.

(٦) المقتضب ٢٦٨/١.

٣- ويقول عن (فُعَلَى) معتل العين: «فإن كان هذا الباب من الواو، جرى على أصله اسمًا وصفة»^(١).

٤- ويقول: «فاظ الميت فيظًا وفوظًا، وليس من فَوَظٍ فعل، ولذلك ظهر على الأصل ليدل على أصله»^(٢).

٥- ويقول عن الأسماء المعربة التي وردت على حرفين: «ولو جاء شيء منه لا يعلم ما أصله من هذه المنقوصات لكان الحكم فيه أن يكون (فَعَلًا) ساكن العين؛ لأن الحركة زيادة والزيادة لا تثبت»^(٣).

٦- ويقول عن لام الأمر: «ولو كانت للمخاطب لكان جيّدًا على الأصل ... ورُوي أن رسول الله قرأ: ﴿فَإِذْ لَكَ فَتَفَرَّحُوا﴾^(٤) بالتاء»^(٥).

٧- ويقول عن مصدر (فَعَلَّ): «وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فَعَلًا) كما قلت: أفعلت إفعالا، وزلزلت زلزالا ... ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيّا، كما قال عز وجل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾^(٦)»^(٧).

٨- ويقول عن دلالة اسم الفاعل: «وأما (قَاتِل) فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل»^(٨).

٩- ويقول عن لام الأمر: «واعلم أن هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في الكسر، وقد يجوز إسكانها، وهو أكثر على الألسن»^(٩).

١٠- ويقول: «ولو أراد مريد في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر لأنه كان

(١) المقتضب ٣٠٥/١.

(٢) المقتضب ٣٢٢/١.

(٣) المقتضب ٣٦٧/١.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة يونس، وهذه قراءة يعقوب في رواية رؤيس وهو من العشرة، انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٣٣٣، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٨٥، وقد عزاها ابن جنى إلى النبي ﷺ انظر: المختص ب ٣١٣/١.

(٥) المقتضب ٤٤/٢ وانظر: ١٢٩/٢.

(٦) الآية ٢٨ من سورة النبأ.

(٧) المقتضب ٩٩/٢.

(٨) المقتضب ١١٢/٢.

(٩) المقتضب ١٣١/٢.

الأصل؛ لأن التثنية جمع، وإنما معنى قولك جمع أنه ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ، فمن ذلك قول الشاعر^(١):

كَأَنَّ حُضَيْنِيهِ مِنَ التَّدَلُّدِ
ظرفُ جرابٍ فيه نِئْتَا حَنْظَلٍ^(٢).

١١- ويقول معللا عدم إعلال الواو والياء في (جَوَزَات) و(بَيَّضَات) على لغة هذيل:

«فَصَحَّ هذا لأنَّ أصلَهُ السُّكُونُ كما صحَّ العَوْرُ والصَّيْدُ، وَعَوْرٌ وصَيْدٌ؛ لأنَّ أصلَ الفعلِ أَفْعَلٌ»^(٣).

١٢- ويقول: «وقد قالوا: فارس وفوارس؛ لأنَّ هذا لا يكون من نعوت النساء، فأمنوا

الالتباس فجاءوا به على الأصل»^(٤).

١٣- ويقول: «وإذا حذفت حروف الجر وصلَّ الفعلُ فَعَمِلَ، وكان حذفها حسناً لطول

الصلة، كما قال عز وجل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾^(٥)، أى من قومه، فهو مع الصلة والموصول حسن جداً، وإن شئت جئت به، كما تقول: الذى ضربت زيداً، فتحذف الهاء من الصلة، ويحسن إثباتها لأنها الأصل»^(٦).

١٤- ويقول بعد أن ذكر جملة "الذى التى اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبد الله"

وأعربها: «فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا (الذى) و(عبد الله) فإنك جاعل أحدهما اسم كان والآخر خبره»^(٧).

١٥- ويقول: «فأما (أمهات) فالهاء زائدة ... ولو قلت (أمات) لكان هذا على

الأصل»^(٨).

١٦- وعن نحو: "أعجبنى ما صنعت" يقول: "فإن أردت بـ(ما) معنى الذى، فذاك ما ليس

(١) البیتان فی خزائن الأدب ٤٠٠/٧ لخطام المجاشعی ونسباً لغیره. وبلا نسبة فی إصلاح النطق لابن السکیت ص ١٦٨

شرح وتحقيق أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون ط. دار المعارف - مصر، الرابعة د.ت. وأمالی ابن الشجرى

٢٨/١.

(٢) المقتضب ١٥٣/٢.

(٣) المقتضب ١٩٢/٢.

(٤) المقتضب ٢١٦/٢.

(٥) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٦) المقتضب ٣٤١/٢.

(٧) المقتضب ١٣٢/٣.

(٨) المقتضب ١٦٩/٣.

فيه كلام؛ لأنه الباب والأكثر وهو الأصل، وإنما خروجها إلى المصدر فرع»^(١).

١٧- ويقول عن جملة: "أنت زيد ضاربه أنت": «ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيره عن لفظه، إلا أنك تجعل زيدًا مرفوعًا بـ(كان)، ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إن) لنصبت زيدًا، وتركت سائر الكلام على حاله؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض»^(٢).

١٨- ويقول في الرد على من يميز تقديم الفاعل على فعله: «ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبد الله قام، فدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله»^(٣).

* * *

ثم يأتي أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) فيضع كتابه "الأصول في النحو" الذي قيل عنه: «وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه»^(٤)، وقد استعمل ابن السراج فيه الاستصحاب كثيرًا، في حوالي مائة وثلاثين مسألة، غير أنه كسابقيه لم يستعمل مصطلح (الاستصحاب)، وإنما استعمل عبارات متعددة في التعبير عن مفهومه، وهي عبارات لا تخرج - في مجملها - عما سبق عند المبرد وسيبويه، وتتلخص في الأساليب التالية:

١- أن يذكر الحكم ثم يعلله بعبارة تتضمن تقرير الأصل، كأن يقول: «لأن أصله كذا»^(٥)، و«إذ كان أصله كذا»^(٦)، و«من قيل أن الأصل كذا»^(٧).

٢- أن يذكر أن لفظًا ما - مفردًا أو مركبًا - قد جاء على الأصل^(٨)، أو أتى على أصله^(٩).

(١) المقتضب ٢٠١/٣.

(٢) المقتضب ٢٦٣/٣.

(٣) المقتضب ١٢٨/٤.

(٤) معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ٢٥٣٦/٦، تأليف ياقوت الحموي الرومي، تحقيق د. إحسان عباس، ط. دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان، الأولى ١٩٩٣ م.

(٥) انظر: الأصول في النحو ٨٢/١، ٢١١، ٣٣٣، ٣٥١، ٣٥/٢، ٦٢، ٩٣، ١٤٥، ١٩٥، ٣٤٤، ٤٢٨، ١٣/٣، ١٠٥، ٢٦٣.

(٦) انظر: الأصول في النحو ٩١/١، ١٩٠.

(٧) انظر: الأصول في النحو ٣٤٢/١.

(٨) انظر: الأصول في النحو ٧٥/١، ٤٠٠/٢، ٤٢٤، ٩/٣، ١٨، ٢٨، ١٠٢، ١٣٢، ٢٢٨، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥.

(٩) انظر: الأصول في النحو ٣٠٨/٣.

أو يجرى على الأصل^(١)، أو أخرجه على الأصل^(٢)، أو يذكره ويقول: «على الأصل»^(٣).

وهذه العبارات قد تأتي وصفاً للفظ نفسه كقوله عن نحو (استحوذ): «قياسه أن يُعَلَّ فيقال: استحاذ، مثل: استقام، واستعاذ، وجميع ما جاء على هذا المثال، ولكن جاء على الأصل، واستعملته العرب كذلك»^(٤).

وكقوله: «وقد جاءت (مَفْعَلَة) على الأصل، قالوا: إنَّ الفَكاَهةَ مَفْعُوْدَةٌ إلى الأذى»^(٥)، وقوله: «فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً ويجرى ما بعده على الأصل»^(٦).

وقد تأتي وصفاً لفعل العربي متكلماً كما في قوله: «وقالوا: خليفة وخلائف، جاءوا به على الأصل»^(٧)، وقوله: «وقد قالوا: هلاك، وهالكون فجاءوا به على الأصل»^(٨)، وقوله: «ويقول قوم من العرب هراق الماء يُهْرِيقُ هَرَاقةً فيجىء به على الأصل ويبدل الهاء من الهمزة»^(٩)، وقوله: «لأنَّ أصل الدابة عندهم صفة، فأجروها على الأصل وإن كان لا يُتَكَلَّمُ بها كأسماء»^(١٠).

وقوله: «ومن ذلك قولهم: تَقَى الله رجلٌ، ثم قالوا: يَتَقَى الله، أجروه على الأصل»^(١١).

ويستعمل ابن السراج أيضاً في مثل هذه العبارات لفظ (الحال) مكان الأصل، كقوله عن تضعيف (سَبَسَب) و(كَلَكَل) في الوصل في الضرورة: «فلما اضطر إليه في الوصل أجراه على

(١) انظر: الأصول في النحو ١/١٣٨، ١٧٤، ١٧٥، ٢/٤٢٨، ٣/١٥٧، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٩٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٢/٣٦٤.

(٣) انظر: الأصول في النحو ١/٣٤٠، ٣٥١، ٢/٢٧١، ٢٩٤، ٣/٨٢، ٢٦٧.

(٤) الأصول في النحو ١/٥٧.

(٥) الأصول في النحو ٣/٢٨٥.

(٦) الأصول في النحو ١/١٣٨.

(٧) الأصول في النحو ٣/١٨.

(٨) الأصول في النحو ٣/٢٧.

(٩) الأصول في النحو ٣/٢٢٨.

(١٠) الأصول في النحو ٢/٤٢٨.

(١١) الأصول في النحو ٣/١٥٧، وقد جاء في لسان العرب: «وَتَقَيْتُ أَنْتَقِيَهُ وَأَنْتَقِيَهُ»، و«اتَّقَى كان في الأصل اَوْتَقَى، والنَّاء فيها تاء الأفعال، فَأَذْغِمَتِ الْوَاوُ فِي النَّاءِ وَشَدَّدَتْ فَقِيلَ: اتَّقَى، ثُمَّ حَذَفُوا الْإِلِفَ الْوَصْلَ وَالْوَاوَ الَّتِي انْقَلَبَتْ تَاءً فَقِيلَ: تَقَى يَتَّقَى بمعنى استقبال الشيء وتوقاه، وإذا قالوا: اتَّقَى يَتَّقَى فالمعنى أنه صارَ تَقِيًّا، ويقال في الأول: تَقَى يَتَّقَى وَيَتَّقَى» ٦/٤٩٠، ٤٩٠٢. وبهذا يُعْلَم وجه أصالة اتَّقَى لِتَقَى، وأنَّ الإجراء على الأصل في المضارع أحد الوجهين.

حاله في الوقف»^(١)؛ لأنه قد يوقف عليه بالتضعيف. ويلاحظ أن (الحال) هنا ليست هي حال الأصل؛ لأن الوصل هو الأصل.

ومن ذلك أن يذكر اللفظ ويقول: "على حالة" مثل قوله: «واعلم أنك إذا قلت: سرت حتى أدخلها، فحتى على حالها من عمل الجر، وإن كان لم يظهر هنا، وأن وصلتها اسم»^(٢). ولفظ (الحال) هنا بمعنى (الأصل)؛ لأن (حتى) عندهم حرف مختص بالأسماء، والأصل في الحرف المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بهذا القبيل^(٣).

ومثل هذا قوله: «إذا كانت الياء بعد حرف مكسور وهي ساكنة فهي على حالها»^(٤)، و(الحال) هنا المراد به لفظها الأصلي في مقابل ما يمكن أن تقلب إليه.

كما أنه استعمل مرة عبارة "الإتيان بالكلام على لفظه" في قوله عن (ما) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية: «ألا ترى أن قولك: عمرو منطلق، كان خبراً موجباً فلما أدخلت عليه (ما) صار نفيًا، وإنما نفيت بـ(ما) ما أوجبه غيرك، [ف] حقه أن تأتي بالكلام على لفظه»^(٥) أي على لفظ الموجب، وهذا في معنى الإتيان به على أصله؛ لأن الإيجاب أصل للنفي.

٣- أن يذكر الحكم ثم يقرر أنه هو الأصل، كما في قوله: «والمبنى من الأسماء ينقسم على ضربين؛ فضرب مبنى على السكون نحو: كم، ومن، وإذ، وذلك حق البناء وأصله»^(٦).

وقوله: «﴿قَمِ اللَّيْلُ﴾»^(٧) حُرِّكَت الميم بالكسر لالتقاء الساكنين، وأصل التحريكات لالتقاء الساكنين الكسر»^(٨).

وقوله عن الدال في (اردذ): «وهي على سكونها، وهو الأصل على لغة أهل الحجاز»^(٩).

(١) الأصول في النحو ٤٥٢/٣.

(٢) الأصول في النحو ٤٢٦/١.

(٣) انظر: شرح الأشعري ٤٤/١.

(٤) الأصول في النحو ٣٠٣/٣.

(٥) الأصول في النحو ٦١/١.

(٦) الأصول في النحو ٥١/١.

(٧) من الآية ٢ سورة المزمل.

(٨) الأصول في النحو ٣٦١/٢.

(٩) الأصول في النحو ٣٦٣/٢.

٤- أن يعبر عن الاستصحاب بالإبقاء أو الترك على الأصل أو الحال أو اللفظ، وكذلك الإقرار على الحال، ويدعه على حاله. وفي استعماله لهذه العبارات مرة يستند الحدث إلى العنصر اللغوي نفسه، ومرة يستنده إلى العرب، ومرة إلى المخاطب المتعلم.

فمثال الأول قوله عن الياء: «وإن كان قبلها مكسور بقيت على حالها»^(١)، وقوله عن المنادى المبني إذا لحقه التنوين في الضرورة: «إن الأولين يؤثرون رفعه أيضًا ويقولون: هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين فيبقى على لفظه»^(٢).

ومثال الثاني قوله عن (فَعَلَى) التي لامها ياء: «إن كانت صفة تركوها على أصلها، قالوا: امرأة خَزِيًا، ورَبِيًا»^(٣).

وقوله: «وسمعت من بعض العرب من يقول: يَنَسْ، ولا يحقق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل»^(٤).

ومثال الثالث قوله عن الحذف وهو يفرق بينه وبين الاتساع: «وذلك الباب تحذفُ العاملَ فيه، وتَدْعُ ما عَمِلَ فيه على حاله في الإعراب»^(٥).

وقوله: «كل ما كان بمعنى: نَعَمْ وَنَسْ يجوز نقل وسطه إلى أوله، وإن شئت تركت أوله على حاله، وسكنت وسطه، فتقول: ظَرَفَ الرجلُ زيدًا»^(٦).

وقوله: «فحكاية الشيء أن تدعه على حكمه ما لم يكن معه عامل»^(٧)، فإن كان معه عامل أعملت العامل، ونقلته بحاله»^(٨).

٥- الأسلوب الخامس الذي استعمله ابن السراج في التعبير عن الاستصحاب هو نفى التغيير أو التحول عن الحال التي كان عليها اللفظ.

(١) الأصول في النحو ٢/٣٦٣.

(٢) الأصول في النحو ١/٣٣٧.

(٣) الأصول في النحو ٣/٢٦٦.

(٤) الأصول في النحو ٣/١٠٥.

(٥) الأصول في النحو ٢/٢٥٥.

(٦) الأصول في النحو ١/١١٦.

(٧) في المطبوعة: [عاقِل] وكذا التي بعدها.

(٨) الأصول في النحو ٢/١٠٥.

وفي هذا الإطار يأتي قوله: «باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله»^(١).

وقوله: «وقد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء، فلا تزال المبتدأ عن حاله، كـ(لام) الابتداء، وحروف الاستفهام»^(٢).

وقوله: «وَأَمَّا (خِفْتُ) فالأصل (خَوِفْتُ) مبنى على (فَعَلْتُ) والعين مكسورة، فهذا لم يحوّل من بناء إلى بناء، وهو على أصله، ولكنك نقلت حركة العين فألقيتها على الفاء»^(٣). ويلاحظ أنه استعمل هنا عبارة (هو على أصله) بعد أن نفى التحول تأكيداً للمراد.

ومن ذلك أيضاً قوله: «الأفعال التي تُبنى على ضربين: فعل أصله البناء، فهو على بنائه لا يزول عنه»^(٤).

وبالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة أساليب ورد كلٌ منها مرة واحدة، وهي:

٦- أن يذكر الحكم مُعَمِّماً إياه في جميع الأحوال، وذلك في قوله: «فسواء كان الفعل مجزوماً أو منصوباً أو مرفوعاً، أو مُوجِباً أو منفيّاً، أو خبراً أو استخباراً، هو في جميع هذه الأحوال لابد أن يُرْفَعَ به الاسم الذي بنى له»^(٥). وهذا يعني أن عمل الرفع ملازم للفعل مهما انتقل من حالٍ إلى حالٍ.

٧- أن يذكر الحكم الأصلي ثم ينفى علة الخروج عنه، وذلك في قوله: «وإذا كان اسماً على (فَعَال) لا يدري ما أصله، فالقياس صرفه؛ لأنه لم يعلم له علة توجب إخراجَه عن أصله، وأصل الأسماء الصرف»^(٦).

٨- أن يُشَبِّه حال اللفظ بحالٍ سابقة قبل التغير، وذلك في قوله: «الألف إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون الكلام استفهاماً، وجاز أن يكون تمنياً، والأصل الاستفهام، فإذا كان استفهاماً محضاً فحالتها كحالتها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام، وذلك قولك: أَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، أَلَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ»^(٧).

(١) الأصول في النحو ٣٩٢/١.

(٢) الأصول في النحو ٦١/١.

(٣) الأصول في النحو ٢٧٨/٣.

(٤) الأصول في النحو ١٩٩/٢.

(٥) الأصول في النحو ٧٥/١.

(٦) الأصول في النحو ٩٠/٢.

(٧) الأصول في النحو ٣٩٦/١.

ويقرب من هذا قوله عن الأعلام المنقولة عن جمل: «وإن أدخلت عليها إن وأخواتها، وكان وأخواتها، فجميعه يحكى بلفظه قبل التسمية»^(١).

ومما سبق يتضح أن ابن السراج قد سار على نهج سابقه فى التعبير عن الاستصحاب، مع ظهور بعض الأساليب الجديدة عنده وإن كانت قليلة الاستعمال. كما يتضح أنه توسع فى استعمال مفهوم الاستصحاب فى مسائل نحوية وصرفية.

* * *

ثم يأتى أبو الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢هـ) ليضع كتابه المعروف "الخصائص" مشيراً فى أوله إلى أنه كتاب يبحث فى أصول النحو، وأن سابقه قد تحاموا هذا الفن لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادى تهاجر قوانينه وأوضاعه^(٢).

وفى هذا الكتاب نجده يعقد باباً خاصاً للاستصحاب، وهو أول محاولة - فيما أعلم - لتأصيل هذا الإجراء فى النحو العربى، وقد جعل عنوان هذا الباب: «باب فى إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يذغ دأع إلى الترك والتحول»^(٣)، ويمكن أن يُعدَّ هذا العنوان تعريفاً للاستصحاب فيكون هو أول تعريف له فى التراث النحوى.

ومن الملاحظ أن ابن جنى لم يستعمل لفظ الاستصحاب فى هذا الباب - ولا فى سائر الكتاب^(٤) -، وأنه دلف إلى النماذج مباشرة محاولاً بيان مفهوم الاستصحاب وكيفية تحقيقه من خلالها دون أن يقدم لذلك بكلام نظرى.

والمسائل التى عرضها ابن جنى فى هذا الصدد ثلاث مسائل فقط، هى:

المسألة الأولى: (أو) «أصل وضعها أن تكون لأحد الشينين أين كانت، وكيف تصرف»^(٥)، وهو يبين التمسك بهذا الأصل فى قوله: «فهى عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفى عليه هذا من خلالها فى بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها»^(٦)، فهو

(١) الأصول فى النحو ١/١٠٤.

(٢) انظر: الخصائص ١/٢.

(٣) الخصائص ٢/٤٥٩.

(٤) وكذلك فى كتابه: المنصف شرح تصنيف المازنى، واحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات، ثبت ذلك بالاستقراء.

(٥) الخصائص ٢/٤٥٩.

(٦) الخصائص ٢/٤٥٩.

يقرها على أصل وضعها، ثم يذكر أن بعض النحاة أخرجها عن أصلها، وأن ذلك لحفاء حالها عليه. وإخراجها عن أصلها كان إلى معنيين؛ فالفراء قال: إنها قد تأتي بمعنى (بل)، وقطرب قال: إنها قد تكون بمعنى الواو.

فأما الفراء فذكر ابن جني أنه احتج بقول ذي الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى * وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(١)

«وقال: معناه بل أنت في العين أملح»^(٢).

وقد ردّ ابن جني هذا الاحتجاج بأن (أو) «إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى، وأعلى مذهباً»^(٣)، فهو يرجع في ردّه إلى المعنى الفني، وذلك أن الشاعر «لو أراد بها معنى (بل)، فقال: بل أنت في العين أملح، لم يف بمعنى (أو) في الشك؛ لأنه إذا قطع يقيّن أنها في العين أملح كان في ذلك سرف منه، ودعاء إلى التهمة في الإفراط له، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف، فكان أعذب للفظه، وأقرب إلى تقبل قوله»^(٤).

ومن ثم تبقى (أو) في البيت على أصل وضعها، ويستطرد بعد ذلك حول مذهب الشعراء في استعمال الشك لبيان قوة الشبه، واستحكام الشبهة.

وأما قطرب فاحتج بقول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا * إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ^(٥)

«فقال: معناه: ونصفه»^(٦).

وابن جني - هنا - لا يمنع هذا الخروج عن الأصل إذ يقول: «ولعمري إن كذا معناه، وكيف لا يكون كذلك ولا بد منه، وقد كثرت فيه الرواية أيضاً بالواو: ونصفه»^(٧). ولكنه يرى إمكان

(١) البيت لى ملحق ديوان ذي الرمة ١٨٥٧/٣ حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عبد القدوس أبو صالح ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. وانظر: معاني القرآن للفراء ٧٢/١.

(٢) الخصائص ٤٦٠/٢، ونص عبارة الفراء: «يريد: بل أنت» [معاني القرآن للفراء ٧٢/١].

(٣) الخصائص ٤٦٠/٢.

(٤) الخصائص ٤٦٠/٢.

(٥) البيت للنابغة في ديوانه ص ١٤، ورواية الديوان: "ونصفه"، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٦) الخصائص ٤٦٢/٢.

(٧) الخصائص ٤٦٢/٢.

إبقاء الحرف على أصله فيقول: «لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه، من كون الشك فيه، وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليها وحرف العطف»^(١)، وهو بهذا يُقدِّم على تقدير محذوف من أجل استصحاب الأصل؛ ولهذا يقول: «ودعانا إلى هذا التأويل السعي في إقرار هذه اللفظة على أول أحوالها»^(٢).

ويفهم من هذا أن للاستصحاب عند ابن جني قوة في توجيه النص حين يتعارض فيه أصل أحد عناصره مع ظاهر تركيبه.

المسألة الثانية: «ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف نحو قول الله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾»^(٣)، قالوا: الواو هنا زائدة مُخْرِجَةٌ عن العطف، والتقدير عندهم فيها: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، وزيادة الواو أمر لا يثبت البصريون، لكنه عندنا على حذف الجواب، أي حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صَدِّقُوا وَعَدَّهِمْ، وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا»^(٤).

ويلاحظ هنا أيضًا التعارض بين أصل الواو واحتياج (إذا) إلى جواب، فقدم الكوفيون عدم تقدير الجواب على إبقاء الواو على أصلها، وقدم البصريون استصحاب الأصل في الواو على عدم تقدير الجواب، فقدروا جوابًا محذوفًا.

المسألة الثالثة: ذكر أن (هل) قد أخرجت عن بابها إلى معنى (قد) نحو قول الله سبحانه: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾»^(٥) «قالوا: معناه: قد أتى عليه ذلك»^(٦). وهو لا يمنع هذا المعنى، ولكنه يرى أن إبقاء (هل) على أصلها وهو الاستفهام ممكن أيضًا، يقول: «وقد يمكن عندي أن تكون مبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال - والله أعلم -: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بُدَّ في جوابه من (نعم) ملفوظًا بها أو مُقَدَّرَةٌ، أي فكما أن ذلك كذلك فينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه ولا يتأى بما فُتِحَ له، هذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه: بالله هل سألتني فأعطيتك؟ أم هل زرتني فأكرمتك؟ أي فكما أن ذلك كذلك فيجب أن تعرف حقى عليك

(١) الخصائص ٤٦٢/٢.

(٢) الخصائص ٤٦٢/٢.

(٣) من الآية ٧٣ سورة الزمر.

(٤) الخصائص ٤٦٤/٢.

(٥) من الآية ١ سورة الإنسان.

(٦) الخصائص ٤٦٤/٢.

وإحسانى إليك. ويؤكد هذا عندك قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا. إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾^(١) أفلا تراه - عز اسمه - كيف عذد عليه أباديه والطافه له^(٢).

ثم يستطرد فى بيان خروج (هل) والهمزة عن معنى الاستفهام وشواهد ذلك.

وبعد أن ذكر المسائل الثلاثة، وهى كما يظهر متعلقة بحروف المعانى يقول: «واعلم أنه ليس شئ يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظاً له، وعلى صدر من الهجوم عليه»^(٣)، وهو يشير بذلك إلى أن الشئ إذا خرج عن أصله فإنما يخرج إلى شئ متصل بسبب به، ولا يخرج إلى شئ بعيد مبين لأصله، ويشرح ذلك بأن (هل) حين تخرج إلى معنى (قد) فتصير خبراً فإن الخبر ينسب عن معرفة المخبر به، وهذه المعرفة أحياناً تتحقق للمستفهم، فهذه جهة ارتباط بين الاستفهام وهو أصل (هل) والخبر وهو ما تخرج إليه^(٤).

وابن جنى بذلك يضع أساساً مهماً من أسس العدول عن الأصل - وهو العملية المقابلة للاستصحاب - وهذا الأساس هو الارتباط والتناسب بين الأصل والمعدول إليه، ويقرر هذه الحقيقة مرة أخرى فى قوله: «وكل حرف فيما بعد يأتى قد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلا بُدَّ أن يكون قبل إخراجِه إليه قد كان يُرَائِيهِ وَيَلْتَفِتُ إلى الشق الذى هو فيه، فاعرف ذلك وقِسْه، فإنك إذا فعلته لم تجد الأمر إلا كما ذكرته وعلى ما شرحته»^(٥).

وبهذا يكون ابن جنى قد تعرض لبيان عملية الاستصحاب، ومثل لها بأمثلة رجح فى أحدها الإبقاء على الأصل فى توجيه نص مستنداً إلى المعنى، وجوز هذا الإبقاء فى آخرين، واستعمل فى التعبير عنه: الإقرار على الوضع الأول، وعلى أصل الوضع، وإبقاء الشئ على بابه، كما تعرض لعملية العدول مُنبِّهاً على قاعدة مهمة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جنى قد استعمل تعبيراً جديداً عن عملية الاستصحاب، فى كتابه "المنصف فى شرح تصريف المازنى" وهو (مراعاة الأصل والاعتداد به) وذلك فى قوله عن (شهاوى) جمع (شهية): «فكان هذه الياء الأخيرة لما كان أصلها الواو صارت بمنزلة ما نطقوا فيها

(١) آية ٢، ٣ سورة الإنسان.

(٢) الخصائص ٤٦٤/٢.

(٣) الخصائص ٤٦٦/٢.

(٤) انظر بيانه لذلك فى: الخصائص ٤٦٦/٢، ٤٦٧.

(٥) الخصائص ٤٦٧/٢.

بواو ظاهرة، فراعوا الأصل المتزوك واعتدوا به، كما أنهم قالوا: (قُلْتُ) فضموا الفاء لأنهم راعوا أصل حركة العين قبل الحذف والإسكان وهى الضمة المجتلبة لها بدل الفتحة»^(١).

* * *

ثم يأتى أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)، وقد ألف كتابي: لمع الأدلة فى أصول النحو، والإغراب فى جدل الإعراب، وعدّهما أوّل ما صنّف فى هذين الفئتين، كما صنّف كتابه الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين حاذيًا حدوّ كتب الخلاف الفقهي بين الأحناف والشافعية.

وقد تحدث الأنبارى عن عملية الاستصحاب أصوليًا، كما استعمله فى الاستدلال فى عدد من المسائل، ويُعدُّ الأنبارى - فيما أعلم - أوّل من عبّر عن هذه العملية بمصطلح (الاستصحاب) مستعيرًا إياه من الأصوليين والفقهاء.

وقد جاء حديثه النظرى عن (الاستصحاب) فى كتابيه "الإغراب فى جدل الإعراب" و"لمع الأدلة" فجعل الاستصحاب أحد أدلة صناعة الإعراب فى قوله: «أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال»^(٢).

وعرّفه بأنّه «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»^(٣)، وهذا التعريف يعد أوّل تعريف للاستصحاب فى التراث النحوى إذا استثنينا عنوان ابن جنى لبابه.

ومثّل له بقوله: «كقولك فى فعل الأمر إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل فى الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل فى البناء»^(٤).

ويلاحظ أنه عبّر بـ(لأن....) وظاهر هذا التعليل ولكن السياق يصرفه إلى الاستدلال؛ لأنه يتحدث عن الأدلة لا العلل.

(١) المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى ٦٥/٢، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية -

إدارة إحياء التراث القديم - مصر الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

(٢) الإغراب فى جدل الإعراب ص ٤٥، وانظر: لمع الأدلة ص ٨١.

(٣) الإغراب ص ٤٦.

(٤) الإغراب ص ٤٦.

ويضع الأنباري قاعدة مهمة في الاستدلال بالاستصحاب في قوله: «وأما استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال»^(١)؛ ولذلك يجعله في المرتبة الثالثة بعد النقل والقياس فيقول: «أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها»^(٢).

وقد عقد فصلاً في لمع الأدلة لاستصحاب الحال أكد فيه أنه من الأدلة المعتمدة، ولكنه — مع هذا — من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل.

فقال في المعنى الأول: «اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتمدة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب ... ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه، فكان باقياً على أصله في الإعراب»^(٣).

وقال في المعنى الثاني: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو»^(٤).

أما المسائل التي ذكر فيها الأنباري (الاستصحاب) في كتابه (الإنصاف) فهي:

١- قوله عن البصريين: «ومنهم مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنْ قَالَ: الدليل على أنهما [يعنى (نعم) و(بئس)] فعلا ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما، وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة»^(٥).

٢- قوله عن (كم): «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنها مفردة؛ لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل

(١) الإعراب ص ٦٧، ٦٨.

(٢) لمع الأدلة ص ٨١.

(٣) لمع الأدلة ص ١٤١.

(٤) لمع الأدلة ص ١٤٢.

(٥) الإنصاف ١١/١، ١١٢.

عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة»^(١).

٣- قوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتمدة»^(٢).

٤- قوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشئيين على الإبهام بخلاف الواو (بل)؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشئيين (بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتبنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادَّعَوْهُ»^(٣).

ويلاحظ هنا أنه استعمل (التمسك بالأصل) معبراً به عن الاستدلال باستصحاب الأصل دون أن يذكر مصطلح (الاستصحاب).

٥- قوله عن احتجاج الكوفيين على إعراب فعل الأمر: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه معرب مجزوم؛ لأن الأصل في الأمر للمُواجهِ في نحو (افْعَلْ): (لِتَفْعَلْ)، كقولهم في الأمر للغائب: لِيَفْعَلْ ... إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمُواجهِ في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف ... وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها»^(٤).

والملاحظ أنه عبر عن الاستصحاب هنا بنفى الزوال عن الأصل.

٦- وقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في (إن) أن تكون شرطاً، والأصل في (إذا) أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتبنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه»^(٥).

(١) الإنصاف ١/٣٠٠.

(٢) الإنصاف ١/٣٩٦.

(٣) الإنصاف ٢/٤٨٠، ٤٨١.

(٤) الإنصاف ٢/٥٢٧، ٥٢٨.

(٥) الإنصاف ٢/٦٣٤.

٧- قوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في (هذا) وما أشبهه أن يكون دالاً على الإشارة، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي ألا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، وهو من جملة الأدلة المذكورة، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه»^(١).

ويتضح مما سبق أن الأبياري كان له دور مهم في تاريخ الاستصحاب، تمثل في إدخال مصطلح (الاستصحاب) إلى حقل الدراسات النحوية، وفي وضع تعريف محدد له، وبيان قوته في الاستدلال، ومتى يُلجأ إليه، وفي استخدام المصطلح بالفعل في عدد من المسائل الخلافية، بالإضافة إلى إدخال تعبير جديد عن هذا الدليل وهو التمسك بالأصل.

* * *

فإذا انتقلنا إلى أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) لم نجد عنده مصطلح (الاستصحاب) في كتابه: الباب في علل البناء والإعراب^(٢)، ومسائل خلافية في النحو^(٣)، وإن كان يستعمل هذا الدليل من أدلة النحو، وقد برز عنده تعبير صريح في الاستدلال بالأصل، وذلك في قوله: «الدليل على أن حروف العلة هنا [يعني في الأسماء الستة] حروف الإعراب، لا إعراب، أربعة أوجه؛ أحدها: أن الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب، وأن يعرب بالحركة، لا بالحرف، وقد أمكن ذلك هنا، إلّا أن الحركة امتنع ظهورها لثقلها على حروف العلة كما كان ذلك في المنقوص والمقصور»^(٤).

وفي قوله عن الظرف الواقع خيراً: «الدليل على أنه مقدر بالجملة من وجهين: ... والثاني: أن الظرف معمول لغيره، والأصل في العمل للأفعال، والأسماء نائبة عنها، وجعل العمل هنا للفعل أولى، وإذا أنيب الظرف مناب الفعل دلّ عليه»^(٥).

فهو في النصين السابقين ينص على أن الدليل على ما يرجحه هو أن الأصل كذا، وهذا الأصل الذي يذكره يوافق ما رجّحه.

(١) الإنصاف ٧١٩/٢.

(٢) حقق الجزء الأول منه غازي مختار طليمات، والثاني د. عبد الإله نيهان ط. دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، ودار الفكر دمشق - سوريا، الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٣) حققه د. محمد خير الحلواني ط. دار الشرق العربي - بيروت، الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢.

(٤) الباب للعكبري ٩١/١.

(٥) الباب ١٤٠/١.

وهناك طريقة أخرى برز فيها مفهوم الاستصحاب عنده، وهي أن يذكر عن أحد الأقوال أنه دعوى مخالفة للأصل، فلا تُقبل إلا بدليل، ولا دليل في هذا المحل، وقد جاء ذلك في قوله: «وأما دعوى القلب [في لفظ (اسم)] فلا سبيل إليه، فإن القلب مخالف للأصل، فلا يصار إليه ما وجدت عنه مندوحة، ولا ضرورة هنا تدعو إلى دعوى القلب، ويدل على ذلك أن القلب لا يطرد هذا الاطراد، ألا ترى أن جميع ما ذكر من المقلوبات يجوز إخراجها على الأصل»^(١)، أي النطق به على الأصل قبل القلب، وهو بهذا يعضد تمسكه بالأصل بشيء آخر وهو عدم اطراد هذا النمط من العدول عنه، أعنى القلب.

واستعمل كذلك عبارة "بقاء اللفظ على حاله" في قوله: «فإن كان الجار اسماً بقي الاستفهام في اللفظ على حاله، كقولك: لأضربن غلاماً أيهم في الدار، وقال كثير من النحويين: هو ضعيف؛ لأن الجار لا يعلّق عن العمل بخلاف الناصب والرافع»^(٢).

* * *

أما موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة (٦٤٣هـ) فقد استعمل مصطلح (الاستصحاب) في شرحه على المفصل مرتين فقط:

الأولى في قوله بعد أن ذكر أن أصل الأفعال البناء، ويُنَّ علة إعراب المضارع: «فإذا أمرنا منه [أي من المضارع] ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا: اضرب اذهب، فتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحاباً للحال الأولى»^(٣).

والثانية في قوله: «وأما (فعلى) فلا نعلمهم غيره بل أتوا به على الأصل، والشئ إذا جاء على أصله فلا علة له ولا كلام أكثر من استصحاب الحال، وأما إذا خرج عن أصله فيُسأل عن العلة الموجبة لذلك فاعرفه»^(٤).

كما أنه أضاف في التعبير عن مفهوم الاستصحاب تعبيراً جديداً هو (انكشاف الأصل)، وذلك قوله عن خير (عسى): «ولا يكون الخبر إلّا فعلاً مستقبلاً مشفوعاً بأن الناصبة للفعل قال

(١) مسائل خلافية في النحو ص ٦١.

(٢) الباب ١٣٢/٢.

(٣) شرح المفصل ٦١/٧، ط. عالم الكتب - بيروت د.ت.

(٤) شرح المفصل ١١٣/١٠.

اللَّهُ تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ﴾^(١)، فزيد [في عسى زيد أن يقوم] اسم (عسى)، وموضع أن مع الفعل نصب لأنه خبر، والذي يدل على ذلك قولهم: "عسى الغُوَيْرُ أبُوسًا"^(٢)، والمراد أن يئأس، فقد انكشف الأصل، كما انكشف أصل (أقام) و(أطال) بقوله:

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَمَا * وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَذُومُ^(٣)»^(٤)

فمراده بانكشاف الأصل ظهور الأصل، وظهور الأصل في كلام يعنى أن هذا الكلام جاء على أصله.

ويضاف إلى ذلك استعماله لمراعاة الأصل كما في قوله عن نحو (بُوعَ زيد) و(سُوَيْرَ خالد): «قد عَلِمَ أنه متى اجتمعت الواو والياء وقد سبق الأول منهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء، ويُدْغَمُ الأوَّلُ في الثاني، نحو: طويته طَيًّا، وشويته شَيًّا، وهاهنا قد اجتمعتا على ما ترى، ومع ذلك لم تقلب وتدغم؛ لأن الواو مَدَّةٌ منقلبة من ألف (سائر) و(بائع)، فكما لا يصح الإدغام في (سائر) و(بائع) فكذلك لا يصح في (فُوِعِلَ) منه مراعاة للأصل وإيذانًا بأنه منه»^(٥).

كما أنه استعمل تعبيرين مشهورين عند سابقيه وهما: عدم التغير والبقاء على الحال، وذلك في قوله: «الذى يفارق فيه المبتدأ الفصل هاهنا أن الضمير إذا كان مبتدأ فإنه يغير إعراب ما بعده فيرفعه البتة بأنه خبر المبتدأ، وإذا كان فصلا لا يغير الإعراب عما كان عليه، بل يبقى على حاله، كما لو لم يكن موجودًا، فتقول في المبتدأ: كان زيد هو القائم، ترفع القائم بعد أن كان منصوبًا وتكون الجملة في موضع الخبر»^(٦).

وأحيانًا يعبر عن الاستصحاب بنحو: الدليل على الحكم أن الأصل كذا، كما سبق عند العكبري، ويتضح ذلك في المسألة التالية:

(١) من الآية ٥٢ سورة المائدة.

(٢) مجمع الأمثال للميداني ٣٤١/٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه د.ت.

(٣) البيت منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة في الكتاب ٣١/١، وهو في ديوانه ص ٣٧٦، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة شرحه وقدم له عبد أ. على مهنا ط. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ونسبه في

الخزانة إلى المزار الفقعي ٢٣١/١٠.

(٤) شرح المفصل ١١٦/٧.

(٥) شرح المفصل ٧١/٧.

(٦) شرح المفصل ١١٢/٣، ١١٣.

ذهب ابن يعيش إلى أن متعلق الظرف الواقع خبراً يقدر فعلاً وذكر أن الأكثر على هذا، وقال: «ويدل على ذلك أمران: أحدهما: جواز وقوعه صلة نحو قولك: الذى فى الدار زيد، والصلة لا تكون إلا جملة ... والأمر الثانى: أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به، والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان فى معنى الفعل ومن لفظه، ولاشك أن تقدير الأصل الذى هو الفعل أولى»^(١).

ثم ذكر المذهب الثانى وهو أن المحذوف المقدر اسم وأن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات، قال: «والحجة فى ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدم، والجملة واقعة موقعه، ولاشك أن إضمار الأصل أولى»^(٢).

ويلاحظ أن كلا الفريقين قد اعتمد على قاعدة توجيهية واحدة وهى أن تقدير الأصل أولى، وإنما جاء الاختلاف من جهة الأصل المعبر عند كل.

* * *

وأما جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجبائى المتوفى سنة (٦٧٢هـ) فقد كان له أثر بارز فى الاستصحاب مفهوماً ومصطلحاً.

أما من جهة المفهوم فقد أبرز ابن مالك إجراءات مهمين يتصلان بعملية الاستصحاب:

الأول: يتمثل فى اجتناب ما يخالف الأصل، ويظهر ذلك فى قوله عن (كى) إذا دخت عليها اللام بعد أن قرر تعيين كونها ناصية: «وفى جعلها جارة مؤكدة للام نصب الفعل بعدها بإضمار (أن) وهو خلاف الأصل، وتوكيد الحرف بالحرف وهو فى غاية الشذوذ فوجب اجتنابه»^(٣).

وفى قوله: «وأجاز بعض النحويين زيادة (كان) آخرًا قياسًا على إلغاء (ظن) آخرًا، والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح فى غير مواضعها المعتادة»^(٤).

(١) شرح المفصل ٩٠/١.

(٢) شرح المفصل ٩٠/١.

(٣) شرح التسهيل ١٧/٤.

(٤) شرح التسهيل ٣٦١/١.

والثاني: الفرار من كثرة مخالفة الأصل بمنع ما يؤدي إليها. وهو إجراء نابع من فكرة التمسك بالأصل، ويظهر ذلك في قوله معللاً مذهباً للفراء: «ومنع الفراء وقوع الحال المذكورة^(١) فعلاً، فراراً من كثرة مخالفة الأصل، وذلك أن الحال إذا سدت مسد الخبر فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغي أن يحكم بجوازه فإنه مخالفة بعد مخالفة»^(٢).

هذا وإن كان ابن مالك قد جَوَّز ما منعه الفراء مستدلاً بالقياس على كلام العرب، إذ قد وضعوا الجملة الاسمية في هذا الموضع، فَوَقَّوْعُ الفعلية فيه جائز بالقياس على الاسمية^(٣).

ولكنه في مسألة أخرى يستعمل هذا الإجراء مُقَرِّراً به، وذلك في تعليقه لمنع تقدم أخبار أفعال المقاربة والرجاء والشروع، إذ يقول: «والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصولها بلزوم كونها أفعالا، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل»^(٤) ثم يذكر علة أخرى.

وإلى جانب ذلك نجد يعبر عن الاستصحاب بـ(الالتفات إلى الأصل) في قوله: «الأصل في الظرف الذي يلي (إن) أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى أى غير قائم مقام الخبر نحو: إنَّ عندك زيداً مقيم، وكقول الشاعر:

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بَحَبَّهَا * أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ^(٥)

فأما القائم مقام الخبر فجدير ألا يَلِيَّهَا لقيامه مقام ما لا يَلِيَّهَا ولكن اغْتَفِرَ يِلَاؤُهُ إِيَّاهَا التفاتاً إلى الأصل»^(٦).

وأما من جهة المصطلح فإن ابن مالك يُعَدُّ – فيما أعلم – أكثر النحاة استعمالاً لمصطلح (الاستصحاب)، حيث استعمله في شرح التسهيل في اثنين وعشرين موضعاً^(٧)، وورد هذا المصطلح أيضاً في شرح الكافية الشافية^(٨) له اثنتي عشرة مرة.

(١) يعنى التى فى نحو: ضربى زيداً قائماً، التى قبل إنها سدت مسد الخبر.

(٢) شرح التسهيل ٢٨٥/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٨٥/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٥/١.

(٥) البيت بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ٩٦٩/٢، والخزانة ٤٥٣/٨.

(٦) شرح التسهيل ١٢/٢.

(٧) وورد أيضاً لفظ (الاستصحاب) بمعناه اللغوى فى موضعين انظر: ١٣٥/٣، ٣٥٠.

(٨) حققه وقدم له د. عبد المتعم أحمد هريدى، ط. دار المأمون للتراث – المملكة العربية السعودية، الأولى

وفيما يلي ذكر المسائل التي نصّ فيها على مصطلح (الاستصحاب):

١- ذكر أنّ جمع المذكر السالم إنّ سُمّيَ به ففيه أربعة أوجه، قال: «الرابع: استصحاب

الواو على كل حال مع كون النون مفتوحة غير ساقطة في الإضافة»^(١).

٢- يقول عن (رُبّما): «وإنما كانت رُبّما صارفة معنى المضارع إلى المضيّ؛ لأنّ (رُبّ) قبل

اقتزائها بـ(ما) مستعملة في المضيّ، فاستصحب لها بعد الاقتزان ما كان لها، بل هي بذلك أحق؛ لأنّ

(ما) للتوكيد، فيتأكد بها معنى ما تتصل به ما لم تقلبه من معنى إلى معنى، كما فعلت بـ(إذ) حين قيل

فيها (إذ ما) ففارقتها في الدلالة على المضيّ وحدث فيها معنى المجازاة، و(ما) المتصلة بـ(رُبّ) غير

قالبه معناها بل مؤكدة له، فاستصحب ما كان لها من المضيّ»^(٢).

٣- قال في معرض بيان أنّ المضارع من الأفعال الخمسة إذا أكّدت بالنون ليس مبنياً:

«وأيضاً فإنّ الوقفَ على نحو: هل تفعلين، بحذف نون التوكيد، وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل

الوقف مبنياً لبقى بناؤه لأنّ الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله، كما لا اعتداد بزوال

ما زال لالتقاء الساكنين، نحو: هل تذكُرُ الله، والأصل: تذكُرَن، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء

الساكنين، وبقيت فتحة الراء الناشئة مع كونها زائلة؛ لأنّ زوالها عارض فلم يعتد به، ولا فرق بين

العروضين، فلو كان لـ(تفعلين) ونحوه قبل الوقف بناءً لاستصحب عند عروض الوقف، كما

استصحب بناء هل تذكُرَن عند عروض التقاء الساكنين»^(٣).

٤- قال في إطار الحديث عن الخلاف في سبب السكون الذي يلحق آخر الفعل المسند

لضمير رفع متحرك: «قال أكثرهم: سببه اجتناب توالي أربع حركات في شيئين هما كشيء واحد؛

لأنّ الفاعل كجزء من الفعل، وهذا السبب إنما هو في الماضي ثم حمل المضارع عليه، وأمّا الأمر

فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون، صحيح الآخر كان كاذهين، أو معتله كاخشين»^(٤).

٥- قال عن حركة هاء الغائب: «فإن فصلَ المتحرك في الأصل ساكنٌ حُذِفَ جُزْماً أو

وَقَفّاً جاز في الهاء: التحريك مع الإشباع، والتحريك مع الاختلاس، والتسكين، نحو قوله تعالى:

﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾^(٥)، فمن أشبع نظر إلى اللفظ، ولأنّ الهاء متصلة بحركة، ومن اختلس

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٨/١، ٢٩.

(٣) شرح التسهيل ٣٦/١.

(٤) شرح التسهيل ١٢٤/١، ١٢٥.

(٥) من الآية ٧ سورة الزمر.

استصحب ما كان للهاء قبل أن يحذف الألف؛ لأن حذفها عارض، والعارض لا يُعْتَدُّ به غالباً»^(١).

٦- قال عن تقديم الخبر على (مازال) وأخواتها: «أجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ(ما)، مع أنه موافق للبصريين في أن (ما) لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أن (مازال زيد فاضلاً) بمنزلة (كان زيد فاضلاً) في المعنى فاستويا في جواز تقديم الخبر. وهذا الذي اعتبره ضعيف؛ لأن عَرُوضَ تَغْيِيرِ المعنى لا يُغَيِّرُ له الحكم، ولذلك اسْتُصْحِبَ للاستفهام في نحو: (علمت أزيد ثم أم عمرو) ما كان له من التزام التصدير مع أن معنى الاستفهام قد تغير»^(٢).

٧- قال عن معمولي باب (إن): «أشرت إلى أن للجزأين من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأحرف ما كان لهما قبل دخولهن، فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنى، كذلك ينقسم مع (إن) وأخواتها نحو: إن العالم فاضل، وإن العلم فضل، وكما انقسم الخبر في الابتداء إلى الأقسام المتقدم ذكرها ثم كذلك ينقسم إليها في هذا الباب، وكما استصحب الأقسام تستصحب الأحوال والشروط»^(٣).

٨- قال: «وحكى الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ، بفتح التاء بلا تنوين، على تقدير: لا رجلَ ولا امرأةَ على تركيب المعطوف مع (لا) الثانية، ثم حذف تنوين، واستصحب مع يُتُّها ما كان مع اللفظ بها»^(٤).

٩- قال عن بناء (الآن): «وزعم الفراء أن (الآن) منقول من (آن) بمعنى حان ثم استصحب فيه الفتحة التي كانت فيه إذ كان فعلاً، وجعله نظير «أعيتني من شُبٍّ إلى دُبٍّ»^(٥)، ونظير قوله ﷺ: "وَأَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وَقَالَ"^(٦)»^(٧). وقد ردَّ ابن مالك هذا التوجيه.

(١) شرح التسهيل ١/١٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٥١.

(٣) شرح التسهيل ١/١١، ١٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٥٢٦.

(٥) المثل في مجمع الأمثال للميداني ٢/٣٢٥.

(٦) رواه البخاري في كتاب الاستقراض (رقم ٢٤٠٨) وكتاب الأدب (٥٩٧٥) بلفظ "كَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ" ومسلم في باب الأقضية (رقم ١٧١٥) بلفظ: "يَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ"، وليس في هذا اللفظ حرف جر، ورواه البخاري أيضاً في كتاب الرقاق (رقم ٦٤٧٣) وكتاب الاعتصام (رقم ٧٢٩٢)، وأحد (رقم ١٨١٠٨) بلفظ: "كان ينهى عن قِيلَ وَقَالَ" بحرف الجر قبل الفعل.

انظر بالترتيب: فتح الباري ٥/٨٣، ١٠/٤١٩، وإكمال المعلم بفوائد مسلم ٥/٥٦٨، وفتح الباري ١١/٣١٢، ١٣/٢٧٩، والمسند للإمام أحمد ١٤/٩٩.

(٧) شرح التسهيل ٢/٢٢٠.

١٠- «من قال: (قَطُّ) بالضم والتخفيف فَمُخَفَّفٌ نَاوٍ لِلتَّضَعْفِ فَلِلَّذَلِكَ اسْتَصْحَبَ مَا كَانَ معه من الحركة»^(١).

١١- يقول ابن مالك في منظومته الكافية الشافية عَمَّا يُعَدَّى بِهِ أَفْعَلُ التَّفْصِيلُ:

وَفِيهِمَا يَسْتَصْحِبُونَ حَرْفَ جَرٍّ * كَانَ بِهِ الْفِعْلُ مُعَدَّى نَحْوَ (كَرَّ)^(٢)

وقد شرحه بقوله: «وإن كان من متعدٍّ بحرف جَرٍّ عُدِّيَ بِهِ لَا بغيره، نحو: هو أزهَّد في الدنيا، وأسرع إلى الخير، وأبعد من الإثم، وأحرص على الحمد، وأجدر بالحلم، وأصد عن الخنا»^(٣)، فنراه استعمل المصطلح في النظم ولم يستعمله في الشرح.

١٢- قال عن (أَمَسَ): «وَإِذَا نُكِّرَ (أَمَسَ) أَوْ أَضِيفَ أَوْ قَارَنَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَعْرِبَ بِلَا خِلَافٍ، لِزَوَالِ سَبَبِ الْبِنَاءِ، أَعْنَى تَضَمُّنِ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَشِبْهِ الضَّمِيرِ مِنَ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ. وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَسْتَصْحِبُ الْبِنَاءَ مَعَ مَقَارَنَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ . بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ^(٤)

فكسر السين وهو موضع نصب، والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف، واستصحب معنى المعرفة واستدام البناء»^(٥). ثم ذكر توجيهًا آخر.

١٣- قال عَمَّا يُمْنَعُ الصَّرْفُ لوزن الفعل والوصفية: «على أن بعض العرب يعتد بالاسمية العارضة في (أبطح) فيصرفه، واللغة المشهورة فيه وفي أمثاله منع الصرف؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها، كما استصحب صرف (أرنب) و(أكلب) حين أجريا مجرى الصفات. إلّا أن الصرف لكونه أصلاً ربما رُجِعَ إِلَيْهِ بِسَبَبِ ضَعِيفٍ، بِخِلَافِ مَنَعَ الصَّرْفِ فَإِنَّهُ خَرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ، فَلَا يَصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِسَبَبِ قُوًى»^(٦).

(١) شرح التسهيل ٢/٢٢٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٤.

(٤) البيت لنصيب كما في اللسان مادة (أَمَسَ) ١/١٣٠، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/٣٩٥، ٣/٥٩، والمختضب

٢/١٩٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٢، والإنصاف ١/٣٢٠، وشرح شذور الذهب ص ٩٩، وارتشاف الضرب

٣/١٤٢٩، وجمع الهوامع ٢/١٤٠، والأشباه والنظائر ١/٢٠٤، ويُروى: وَإِنِّي حَبِئْتُ ...

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٢٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٣.

١٤- قال فى الكلام على المركب المزجى مما يُمنع الصرف: «وإن كان معتلا كياء (مَغْدِيكَرِب) اَلْتَزَمَ سكونه تأكيداً للامتزاج ... وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيهما، فيستصحب سكون ياء (مَغْدِيكَرِب) ونحوه تشبيهاً بياء (دَرْدِينِس)، فيقال: رأيت مَغْدِيكَرِب؛ لأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الأفراد تشبيهاً بالألف، فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً فى الأفراد»^(١).

١٥- «إذا ضُمَّت ياء (يَغْفُر) عَلَمًا فبعضهم يستصحب المنع؛ لأن الضمَّ عارض، وبعضهم يصرف؛ لأن الوزن الفِعْلِيَّ قد زال لفظاً، وهذا شبه بـ(ضُرِب) إذا خُفِّفَ بالتسكين بعد التسمية، فسيويه يصرف مُسَوِّيًا بين التسكين العارض واللازم، لأن الصرف هو الأصل، فمتى تغير سبب منعه رُجِعَ إليه، والمبرد يستصحب المنع فارقاً بين التسكين العارض واللازم، و(يَغْفُر) إذا ضُمَّ ياءؤه بعد التسمية إبتاعاً بمنزلة (ضُرِب) إذا سكنت راءؤه بعد التَّسْوِيَةِ تخفيفاً، فالصرف لازم لسيويه، والمنع لازم للمبرد»^(٢).

١٦- «إذا سُمِّيَ بما أوَّلُه همزة وصلٍ قطعت الهمزة إن كانت فى منقولٍ من فعل، وإلا استصحب وصلها»^(٣).

١٧- «الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة، وأمة، وفرقة، وغصبة، وصحبة، وسرية، وفئة، وعشيرة، وقبيلة، وفصيلة، فالأصل أن تكون بالتاء؛ لتوافق الأسماء التى هى بمنزلتها، فاستصحب الأصل مع المعدود المذكور لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته، فقليل: ثلاثة أعبد، وثلاث جوار»^(٤).

١٨- «قد وُجِّهَ ثبوت التاء فى عدد (أشياء) و(رَجُلَة) بأنهما نائبان عن جمع مفرديهما على (أفعال)، وإنَّ واحد (أشياء) (شَيْء) كـ(فَيْء) فقياسه أن يساويه فى جمعه، وواحد (رَجُلَة) (رَاجِل) فكان له نصيب من الجمع على (أفعال) كما قيل: صاحب وأصحاب، فُعْدِلَ فى جمع (شَيْء) من (أفعال) إلى (فعلاء) ثم قدمت لامه على فائه فصار الوزن (لفعاء)، واستصحب منع صرفه للتأنيث

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٤٥/٣، ١٤٥٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٤٦٦/٣.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٨/٢.

ولزوم التانيث^(١)، وثبتت فى عدده كما كانت تثبت مع المنوب عنه وهو أفعال^(٢).

١٩- «قد يقتصر على صيغة (فاعل) وتاليه مضافاً ومضافاً إليه مع إعراب الأول وبناء الثانى على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه (فاعل) فيقال: هذا ثالثُ عشر، ورأيت ثالثَ عشر، ومررت بثالثِ عشر، برفع ثالث ونصبه وجره، وبناء عشر، على تقدير: ثالث ثلاثة عشر، فحذف الصدر ونوى بقاءه، فاستصحبَ البقاء بناء العَجْز.

وهذا شبهه بقول من قال: لا حولَ وقوّة إلا بالله العلى العظيم، على تقدير: ولا قوّة بالبناء، ثم حذف (لا) ونوى بقاءها فاستصحب البناء^(٣).

٢٠- ذكر ابن مالك أن مذهب الكوفيين إذا أضافوا العدد المركّب - إعرابُ صدره بحسب مقتضى العامل، وجرُّ عجزه بإضافة الصدر إليه، ثم قال: «والبصريون لا يرون ذلك، بل يستصحبون البناء فى الإضافة كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع^(٤).

٢١- قال عن (حَبَّذَا): «وقد تفرد (حَبٌّ) فيجوز حينئذ أن تفتح حاؤها استصحاباً لحالها، وأن تجعل عليها الضمة التى كانت للعين فيقال: حَبٌّ زيد، وحُبٌّ زيد^(٥).

٢٢- حدّ ابن مالك اسمَ الفاعل بقوله: «هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتانيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو لمعنى الماضى^(٦).

ثم قال: «وخرج باب (أَهْيَف) بذكر التذكير والتانيث، فإن مؤنثه على (فَعْلَاء)، فلا مجاراة فيه إلا فى حال التذكير، بخلاف اسم الفاعل فإن تأنيثه لا يغير بُنْيَتَه فَيَغْرَى من المجاراة، بل هو مستصحبها فى حالتى تذكيره وتأيثه؛ لأن تأنيثه بالتاء وهى فى نية الانفصال^(٧).

٢٣- قال عن عمل صيغتى (مِفْعَال) و(فَعُول) مفردتين ومجموعتين: «غُفِرَ جمع غفور، ومهاوٍ جمع مِهْوَان، وكان أصله (مُهَيْن) فبنى على (مِفْعَال) لقصد المبالغة، واستصحب العمل له

(١) كذا بالمطبوعة ولم يتوجه إلى مراده.

(٢) شرح التسهيل ٣٩٩/٢.

(٣) شرح التسهيل ٤١٣/٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٨١/٣.

(٥) شرح التسهيل ٢٨/٣.

(٦) شرح التسهيل ٧٠/٣.

(٧) شرح التسهيل ٧٠/٣، ٧١.

مفردًا ومجموعًا، وكذلك (فُعُول) إذا جمع على (فُعُل) كما قال: غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ، ولو كُسِرَ على (فُعَال) لاستصحب أيضًا عمله»^(١).

٢٤- قال عن العطف بـ(إمّا): «ونفيت أن تكون (إمّا) حرفَ عطف؛ لأنها لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾»^(٢)، فالعطف بالواو لا بها، لأنَّ عَطْفِيَّةَ الواو إذا خلت من (إمّا) ثابتة، وعَطْفِيَّةُ (إمّا) إذا خلت من الواو متنفية، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفي ما نفى»^(٣).

٢٥- قال عن المنادى الموصوف بـابن: «ويجوز في المنعوت بابن نحو: يا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الضم استصحابًا لحاله قبل النعت، والفتح إعرابًا نحو: يا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»^(٤).

٢٦- قال عن إعراب المستغاث: «وإن كان المستغاث قبل الاستغاثة معربًا استصحب إعرابه، كقولك في: يا غلامَ زيدٍ: يا لَغْلَامِ زَيْدٍ، وإن كان مبنياً بناءً حادثاً للنداء أعيد إلى الإعراب وجرتة اللام بما كانت تجره في غير النداء ... وإن كان مبنياً قبل النداء استصحب بناؤه، وحُكِمَ بجره تقديرًا كقولك: يا لِرَقَاشٍ، ويا لِهَذَا»^(٥).

٢٧- قال عن مساواة المندوب للمنادى: «ومن مساواته في الأحكام أنه إذا دعت الضرورة إلى تنوينه جاز استصحاب ضمته، وتبديلها فتحة، كقول الراجز:
وَأَفْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَفَقَسُ»^(٦)

كذا رُوِيَ منصوبًا، ولو قيل بالضم: وَأَفْقَعَسُ لجاز»^(٧).

٢٨- «من قال في النداء: يا غلامِي بالفتح استصحب الفتح في الندبة نحو: واغلاميَّه، ومن لم يجي بالألف فله أن يقول: واغلامي بالسكون، وواغلاميَّه باستصحاب الفتحة وزيادة هاء السكت»^(٨).

(١) شرح التسهيل ٨٠/٣.

(٢) من الآية ٧٥ سورة مريم.

(٣) شرح التسهيل ٣٤٤/٣.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٣/٣.

(٥) شرح التسهيل ٤١٠/٣.

(٦) البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٧٤/٢، والمقرب ص ٢٠٣، وجمع الفواعل ٢٨/٢، ٤٩، وقال العيني في شرح

الشواهد: «نسبه الكسائي لبعض بني أسد، وبعده: أَيْبَلِي يَأْخُذُهَا كَرُوسُ» ١٦٨/٣.

(٧) شرح التسهيل ٤١٤/٣.

(٨) شرح التسهيل ٤١٥/٣.

٢٩- قال ابن مالك عن لحاق الألف بالندوب: «وَبُهِتْ عَلَى فَتْحِ مَتْلُوهَا لِيَعْلَمَ أَنَّ ضِمَّةَ (يا زَيْدُ)، وكسرة (يا عَبْدَ الْمَلِكِ)، وما أشبههما مستوية في التبدل بفتحة لأجل الألف نحو: يا زَيْدَاهُ، ويا عَبْدَ الْمَلِكَاهُ، وَإِنْ وُجِدَتِ الْفَتْحَةُ قَبْلَ أَنْ يَجَاءَ بِالْأَلْفِ اسْتُصْحِبَتْ إِذَا جِئَ بِالْأَلْفِ كَقَوْلِكَ فِي: عَبْدَ يَغُوثَ، يَا عَبْدَ يَغُوثَاهُ»^(١).

٣٠- «فَعَلَّ» الذي عينه واو، حين عَرَضَ حَذْفُ عَيْنِهِ لِسُكُونِ لَامِهِ حَوْلَ إِلَى (فَعَلَّ)، واستصحب ما كان له من التعدية لأن الضمة عارضة فلم يعتد بها»^(٢).

٣١- قال عن الإدغام في صيغة (مفاعل): «أشرت إلى أن المجموع على مثال (مفاعل) إن كان مضاعف اللام يادغام استصحب^(٣) الإدغام في جمعه نحو: مُدَقُّ، وَمَذَاقٌ، وَخِذْبٌ وَخِذَابٌ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ فِي (خِذْبٍ) أَنْ يَقَالَ (خِذَابٍ) بِالْفُكْ؛ لِأَنَّ خِذْبًا مَلْحَقٌ بِ(مِبْطَرٍ) فَيُغْتَفَرُ فِي جَمْعِهِ الْفُكُّ لِأَنَّ يَاءَهُ الثَّانِيَةَ يَأْزَاءُ (رَاءَ) سِبَاطِرُ»^(٤).

٣٢- قال في باب "التصغير" بعد أن ذكر حذف الياء الثالثة المنقلبة عن واو إذا اجتمع ياءان مع ياء التصغير: «وهذا الحذف مجمع عليه إن كان أول الياءين الواقعتين بعد ياء التصغير زائداً، فإن لم يكن زائداً كالمنقلب عن واو (أحوى)؛ فَإِنَّ أَبَا عَمْرٍو يَرَى فِيهِ تَقْرِيرَ الْيَاءَاتِ الثَّلَاثِ فَيَقُولُ: هَذَا أَحْوَى وَرَأَيْتُ أَحْوَى، وَغَيْرُهُ لَا يَرَى ذَلِكَ.

إلا أن سيبويه يحذف ويستصحب منع الصرف، وعيسى بن عمر يحذف ويصرف»^(٥).

٣٣- قال في باب "النسب": «شَذَّ قَوْلُهُمْ فِي (الصَّعِقِ) صِعْقِي، وَالْأَصْلُ (صَعِقَ) فَكَسَرُوا الْفَاءَ إِتْبَاعًا لِكَسْرِ الْعَيْنِ ثُمَّ أَحَقُّوا يَاءَ النِّسْبِ، وَاسْتَصْحَبُوا الْكَسْرَتَيْنِ شِدُودًا»^(٦).

٣٤- وقال في باب "النسب" أيضاً: «ثُمَّ يَبْتَدَأُ أَنْ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ الْمَعْوَضُ مِنْ لَامِهِ هَمْزَةٌ وَصَلٌ يَجُوزُ أَنْ يَجْبَرَ فِي النِّسْبِ، وَتُحَذَفُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ، كَقَوْلِكَ فِي (ابْنِ): (بَنَوِي)، وَيَجُوزُ أَلَّا يَجْبَرَ وَيَسْتَصْحَبُ الْهَمْزَةُ كَقَوْلِكَ: (ابْنِي))»^(٧).

(١) شرح التسهيل ٤١٥/٣.

(٢) شرح التسهيل ٤٣٧/٣.

(٣) ذكر محقق شرح الكافية الشافية أن الأصل جاء فيه (اسْتُحِبَّ) في مكان (استصحب) انظر الحاشية ١٨٨٢/٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٨٨٢/٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٩٠٧/٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٩٥٥/٤.

هذه هي المسائل التي استعمل فيها ابن مالك مصطلح الاستصحاب في صور مختلفة، ويتضح منها أنه كان ينسب الفعل إلى المتكلم العربي أحياناً، وينسبه إلى النحوي أحياناً أخرى.

* * *

ويأتى رضى الدين الاسترأبادي معاصر ابن مالك والمتوفى بعده ببضع عشرة سنة (ت ٦٨٦هـ)، فلا نجد استعمل مصطلح "الاستصحاب" في شرحه على الكافية والشافية لابن الحاجب، بل يستعمل الإبقاء على الأصل أو الحال^(١).

كما يبرز عنده استعمال "رعاية الأصل" كما في قوله: «وقولك: الذى علمت زيداً إياه قائم، أولى من قولك: الذى علمته زيداً قائم، وذلك للتوطئة المذكورة، أو لرعاية أصل المفعول الثانى، إذ العامل فيه فى الأصل ما يجب انفصاله عنه كما فى كنت إياه»^(٢).

وقوله: «فإذا بُعد رائحة المبتدأ والخبر اللذين حققهما الانفصال وجب اتصال أولهما لقربه من الفعل، فالأولى فى الثانى الانفصال رعاية للأصل»^(٣).

وقوله: «اللام الداخلة فى خبر (إن) أصلها أن تدخل فى المبتدأ، ثم تأخرت عن الابتداء لدخول (إن) فهى تدخل على الاسم أو على ما أشبه الاسم مراعاةً لأصلها وهو المبتدأ»^(٤).

وقوله: «أما الاستفهام، ولام الابتداء، و(ما) و(إن) النافيتان فللزوم ووقوعها فى صدر الجمل وضماً أبقيت الجمل التى دخلتها على الصورة الجمليّة رعايةً لأصل هذه الحروف وإن كانت فى تقدير المفرد»^(٥).

وإلى جانب ذلك نجد استعمل تعبيراً جديداً هو "النظر إلى الأصل"، وذلك فى قوله: «يجب أيضاً تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو: الذى يأتينى فله درهم، نظراً إلى أصل الفاء الذى هو التعقيب»^(٦).

وقوله: «إذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله أو خبر عنه نحو: كنت وزيداً قائماً، وسرتُ

(١) انظر مثلاً: شرح الكافية للرضى ٩٥/٢، وشرح الشافية له ٢٨/٢، ٥٥.

(٢) شرح الكافية للرضى ١٥/٢.

(٣) شرح الكافية للرضى ١٨/٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٢٦/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٨١/٢.

(٦) شرح الكافية للرضى ٩٨/١.

وزيدًا راكبًا، فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع المفعول معه، وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف، فيقال: كنت وزيدًا منطلقين، وسيرتُ وزيدًا راكبين، نظرًا إلى المعنى وإلى أصل الراو أى العطف»^(١).

كما تظهر عملية الاستصحاب عنده أيضًا في منع ما يخالف الأصل بلا داع، وذلك في قوله: «(قوله: فإن كان الفعل لفظًا، وجاز العطف فالوجهان) هذا أولى مما قال عبد القاهر في نحو: قام زيد وعمرو، أنه لا يجوز فيه إلا العطف، ولعله قال ذلك لأنه^(٢) مخالفة للأصل الذى هو العطف لا لداع»^(٣).

وقوله عن رفع الظرف الواقع خبرًا عند البصريين: «وأما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مرّ، وهى باقية على الظرفية، وهو أولى؛ إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل، فلا يرتكب ما أمكن حمله على عدم خروجه عنه»^(٤).

وقوله: «واعتذر البصريون عن المواضع التى استدل بها الكوفيون [على جواز وقوع أسماء الإشارة موصولة] بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعًا للاشتراك الذى هو خلاف الأصل»^(٥).

* * *

ونصل إلى جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة (٩١١هـ)، فنجد له حديثًا نظريًا عن الاستصحاب فى كتابه (الاقتراح فى أصول النحو)، فبدأ بذكر تعريف الأنبارى وبعض أمثله ثم قال: «والمسائل التى استدلّ فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًا لا تحصى، كقولهم: الأصل فى البناء السكون، إلا لموجب التحريك، والأصل فى الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل فى الأسماء الصرف والتكثير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد»^(٦).

(١) شرح الكافية للرضى ١/١٩٨.

(٢) يعنى نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه.

(٣) شرح الكافية للرضى ١/١٩٥.

(٤) شرح الكافية للرضى ١/٩٦.

(٥) شرح الكافية للرضى ٢/٤٢.

(٦) الاقتراح ص ٣٥٥، ٣٥٦.

وعلى المستوى التطبيقى نجد أنه يستعمل مصطلح (الاستصحاب) فى ثمانية مواضع من هـمع
المواضع، منها خمسة مواضع نقلها عن ابن مالك^(١)، وثلاثة له وهى:

١- «الأصل فى البناء السكون؛ لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب، ولأن الأصل عدم
الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع»^(٢).

٢- قال عن (إذ) إذا حذف المضاف ونون: «زعم الأخفش أنها حينئذ معربة والكسر جر
إعراب بالإضافة لا بناء، وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلمّا زالت
من اللفظ صارت معربة، وهو مردودٌ بأنه قد سبق لـ(إذ) حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم
دليل على إعرابه»^(٣).

٣- قال فى باب الخط بعد أن ذكر أن الياء والواو تحذفان خطأ مما تحذفان منه فى الوقف -
قال: «خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو: اضربن يا قوم،
واضربن يا هند، فإنه منع أن يعتبر ما عرض فيه من ردّ الواو والياء حالة الوقف عليها، واستصحب
حذف الواو والياء خطأ، وإن كانت تعود وقفاً»^(٤).

هذا بالإضافة إلى أنه استعمل أيضاً عدداً من العبارات التى شاعت من قبل عند النحاة
كالإبقاء أو البقاء^(٥)، ومراعاة الأصل^(٦)، و«لأن الأصل كذا»^(٧)، وكذا على الأصل^(٨).

وبعد هذا العرض التاريخى للاستصحاب نتقل فى الفصل التالى إلى الحديث عن مفهوم
الاستصحاب والمقومات التى يَتِمُّ بها هذا الإجراء فى الفكر النحوى.

(١) انظر: هـمع المواضع ١/١٨٠، ١٩٢، ١٣٦/٢، ١٤٠، ٣٥/٣.

(٢) هـمع المواضع ١/٧٣.

(٣) هـمع المواضع ٢/١٢٩.

(٤) هـمع المواضع ٣/٤٦٢.

(٥) انظر: هـمع المواضع ١/٢٠٠، ٨٦، ٢٤٢/٢.

(٦) انظر: هـمع المواضع ١/٥٠٥، ٢٧٨/٣.

(٧) انظر: هـمع المواضع ٢/٢٠٨، ٤٧٦، ٤٩٤.

(٨) انظر: هـمع المواضع ٢/٤٩٢.

الفصل الثانی

مفهوم الاستصحاب ومقوماته

الفصل الثاني

مفهوم الاستصحاب ومقوماته

يسمى هذا الفصل إلى الإبانة عن مفهوم الاستصحاب كما يتبدى في الفكر النحوي - نظراً وتطبيقاً - وتحديد مقوماته من خلال ذلك.

الاستصحاب في اللغة:

الاستصحاب مصدر استصحب، وهو (استفعل) من صَحِبَ، و«الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيءٍ ومقارنته ... ومن الباب: أَصْحَبَ فلانٌ إذا القاد ... وكُلُّ شيءٍ لاءٌ شَيْئاً فقد استصحبه»^(١).

ويأتي الفعل: "استصحبَ" متعدياً لواحد فيقال: استصحب الرجل أي دعاه إلى الصحبة ولازمه، وكُلُّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه، ومتعدياً لاثنتين نحو: استصحبته الكتاب. والمجرد "صَحِبَ" بمعنى عاشر، ففي المادة معنى الملازمة والملاءمة^(٢).

ومن الملاحظ أنَّ مادة (ص ح ب) لها في النحو استعمالان آخران إلى جانب استعمال "الاستصحاب":

الأول: استعمالها في معنى من المعاني النحوية وهو المصاحبة، ويكون في: الباء، وعلى، وفي، والواو^(٣).

والثاني: استعمالها في التعبير عن علاقة نحوية من علاقات الألفاظ فيما بينها، وذلك أن يصحب لفظ بعينه لفظاً آخر في التراكيب اللغوية بقلة أو بكثرة، كقول ابن مالك عن (إن) الشرطية: «لأنها تصحب المضارع أكثر مما تصحب الماضي»^(٤)، كما تستعمل "المصاحبة" في

(١) مقاييس اللغة لابن فارس ٣/٣٣٥، تحقيق عبد السلام هارون ط. دار الجليل - بيروت، الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٢) انظر مادة (صحب) في: لسان العرب ٤/٢٤٠١، والقاموس المحيط ١/٩١ وناج العروس ٣/١٨٦.

(٣) انظر: معنى اللبيب ١/١٢٠، ١٦٤، ١٩١، ٤٠٨/٢. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط. المكتبة العصرية - صيدا - بيروت سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٤) شرح التسهيل ٤/٦٧، وانظر أمثلة أخرى في: شرح الأشموني ١/١٢٦، وجمع الغوامع ٢/١٣٤.

الدرس اللغوي الحديث بمعنى قريب من هذا^(١). وكل هذا مباين لمعنى (الاستصحاب) فى الاصطلاح المقصود هنا.

الاستصحاب فى الاصطلاح:

سبق أن ذكرت^(٢) أن ابن جنى عقد باباً للاستصحاب فى الخصائص، وأنه جعل عنوانه «فى إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول»^(٣)، وهذا العنوان بمنزلة التعريف للاستصحاب، وإن لم يذكر قبله المعرّف.

وبعد عرّف الأنبارى الاستصحاب فى كتابه (الإغراب) بقوله: «وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»^(٤). ولم يكرر تعريفه فى (لمع الأدلة) واكتفى بالتمثيل له فى قوله: «والمراد به استصحاب حال الأصل فى الأسماء وهو الإغراب، واستصحاب حال الأصل فى الأفعال وهو البناء، حتى يوجد فى الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد فى الأفعال ما يوجب الإغراب»^(٥).

وقد نقل السيوطى فى (الاقتراح) تعريف الأنبارى بلفظه، ولم يقدم تعريفاً خاصاً به^(٦). هذا ما نجده فى تراثنا النحوى من محاولات لتعريف الاستصحاب، وهى على وجه الدقة تقتصر على تعريف واحد هو الذى وضعه الأنبارى ثم تنوّعَ عنه، وأما عبارة ابن جنى فإنه لم يقصد بها قصداً إلى تعريف مصطلح "الاستصحاب"؛ لأنه لم يستعمله أصلاً، وإنما هى بيان لمعنى إجراء الاستصحاب كما وقر فى ذهن هذا النحوى، ولهذا قلت إنه بمنزلة التعريف.

فإذا جئنا إلى العصر الحديث فإننا نجد ثلاثة تعريفات جديدة للاستصحاب:

١- فالدكتور عبد الرحمن السيد يعرفه بقوله: «أما استصحاب الحال فهو إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهره، أو الجزئى فى الاستعمال على ما هو الأصل، مادام لم يقم دليل على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر، أو العدول فى الاستعمال عن هذا الأصل»^(٧).

(١) انظر: المصاحبة فى التعبير اللغوى د. محمد حسن ص ١١ ط. دار الفكر العربى - القاهرة.

(٢) انظر ص ٣٥ من هذا البحث.

(٣) الخصائص ٤٥٩/٢.

(٤) الإغراب ص ٤٦.

(٥) لمع الأدلة ص ١٤١.

(٦) انظر: الاقتراح ص ٣٥٣.

(٧) مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ص ٢٥٣، توزيع دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٢- والدكتور تمام حسان يقول: «ومعنى الاستصحاب: البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة حرف، أو صورة كلمة، أو صورة جملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تسمى أصل وضع»^(١).

٣- والأستاذ سعيد الأفغاني يذكر أن «استصحاب الحال هو اعتبار الواقع إذا لم يَقم دليل يناهضه، إذ الأصل، فيما لم يرد فيه مانع ولا موجب أن يكون مباحاً»^(٢).

ويمكن أن يضاف إلى هذه الثلاثة قول الدكتور محمد خير الحلواني بعد أن ذكر تعريف الأنباري السابق: «ويعنى هذا أن تُراعَى الأصول في استنباط الأحكام النحوية، إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له إلى ظاهرة أخرى»^(٣).

وفيما عدا ذلك فالاتجاه السائد في الدراسات الحديثة لأصول النحو هو إثبات طُرف من كلام علماء أصول الفقه أولاً عن تعريف الاستصحاب، ثم التعقيب ببيان معناه عند النحاة اعتماداً على كلام الأنباري، أو الاختصار على تعريف الأنباري^(٤).

واستهداء بهذه المحاولات وبالمفهوم العام للاستصحاب الذي رَدَّده مَنْ تَحَدَّثَ عنه ممن ألف في المصطلحات وهو الإبقاء والثبات والملازمة من حال إلى حال^(٥) - استهداء بهذا أحاول تقديم تصوّر لمقومات عملية الاستصحاب، لئتمّ التوصل من خلاله إلى المفهوم الدقيق للاستصحاب كما يَكْمُنُ في الفكر النحوي خَلْفَ كثير من التطبيقات.

(١) الأصول ص ٦٩.

(٢) في أصول النحو حاشية ص ١٠٣ ط. دار الفكر.

(٣) أصول النحو العربي للحلواني ص ١٢٦، الناشر الأطلسي - المغرب.

(٤) انظر من الأول: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د. خديجة الخديشي ص ٤٤٦ وما بعدها، وأصول النحو العربي د. محمود نخلة ص ١٤١ وما بعدها، والأصول النحوية عند الأنباري ص ٣٨٨، والاستدلال باستصحاب الحال د. بسيرة محمد إبراهيم ص ٧٤٣.

ومن الثاني: أصول النحو في معاني القرآن للفراء ص ٢٩٩ محمد العمراوى، و"فى أدلة النحو" د. عفاف حساين ص ٢٢٩ المكتبة الأكاديمية الطبعة الأولى ١٩٩٦.

(٥) انظر: التعريفات للجرجاني ص ٤٤، والكيلات لأبى البقاء الكفوى ص ٨٢، ١٠٦، ١٠٧، ودستور العلماء للقاضى عبد النبى بن عبد الرسول الأحمّد نكرى ١/١١٠، ١١١، وكشاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوى ١/١٥٣، ١٥٤.

مقومات الاستصحاب:

تقود النظرة التحليلية للكثير من تطبيقات النحاة إلى أن فكرة الاستصحاب في النحو العربي تقوم على عناصر خمسة يترتب كلٌّ تالٍ منها على سابقه، وهي بإجمال:

١- وجود أصلٍ للفظٍ ما.

٢- اعتبار حالين لهذا اللفظ.

٣- انتقال ذهني أو لفظي من إحدى الحالين إلى الأخرى.

٤- إبقاء للأصل أو مراعاة له عند هذا الانتقال.

٥- انعدام موجب التغيير أو الإهمال.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

يقوم الاستصحاب على وجود أصلٍ للفظ^(١)، واللفظ إمّا مفرد أو مركب، وقد سبق بيان معنى الأصل الذي يعتمد عليه في عملية الاستصحاب^(٢).

ثم هذا اللفظ يكون له حالان:

الحال الأولى: هي الأصل، أو ما يتضمنه، وسأرمز لها بـ (أ).

والحال الثانية: تكون على ثلاثة أنحاء، وسأرمز لها بـ (ب):

الأول: أن تكون حال النطق، والمراد به نطق المتكلم بالعربية ممن يحتاج به، سواء أكان الناطق فردًا أم جماعة قليلة أم كثيرة، وسواء أكان المنطوق به مطردًا في السماع كـ(استحوذ)^(٣) أم قليلًا كـ(مَصْنُوءُون)^(٤).

والعلاقة بين (أ) و(ب) هنا هي علاقة إخراج ما هو موجود بالقوة، إلى الوجود بالفعل.

الثاني: أن تكون حال النظر، والمراد به نظر النحوي، وهو إمّا أن يكون نظرًا في أحد أنواع

(١) استعمال (اللفظ) هنا يكفي لأن النحو صناعة لفظية والنظر في المعنى فيه لا يستقل عن اللفظ. [انظر: الإنصاف ٨/١].

(٢) انظر: ص ٨-٢ من هذا البحث.

(٣) انظر: النصف ١/٢٧٦، ٢٧٧، والمنع ٢/٤٨٢، وشرح الشافية للرضي ٣/٩٧.

(٤) انظر: النصف ١/٢٧٨، ٢٨٥، والمنع ٢/٤٦١، وشرح التصريح ٢/٣٩٥، وشرح الأشموني ٤/٣٢٤.

جنس ما، أو أفراد نوع ما، للحكم عليه بأحد أحكام هذا الجنس أو النوع؛ كالنظر فى فعل الأمر للحكم عليه بالإعراب أو البناء^(١)، وكالنظر فى (مَنْ) الاستفهامية للحكم عليها بالتكثير أو التعريف^(٢)، والنظر فى الأسماء الستة للحكم عليها بالإعراب بالحركات أو الحروف^(٣)، وكالنظر فى (كان) للحكم عليها بالدلالة على الحدث والزمان أو الزمان فقط^(٤)، وكالنظر فى (أو) للحكم عليها بالدلالة على معنى الواو أو عَدَمِها^(٥) وهو ما يساوى الاشتراك وعدمه.

وإمّا أن يكون نظرًا فى أحد الأفراد لتحديد نوعه، كالنظر فى (نعم) لتحديد كونها اسمًا أو فعلاً^(٦)، وفى المصدر المنصوب الذى يفيد الحالية أحال هو أم مفعول مطلق^(٧).

والعلاقة بين (أ) و(ب) هنا هى أن ناتج (ب) يقع من (أ) موقع النتيجة من المقدمة فى الاستدلال المباشر^(٨)، ويدخل هذا تحت الانتقال الذهنى.

الثالث: أن تكون حالاً لِلْفَظِ تَالِيَةً لِأُخْرَى مثل (استَقْوَمَ) بعد نقل الفتحة من الواو إلى القاف، فإنها حال تالية لـ (استَقْوَمَ)، وكذا (استقام) بعد قلب الواو ألفاً تالية لـ (استَقْوَمَ).

والعلاقة بين (أ) و(ب) هنا هى علاقة التقدم فى الرتبة اللفظية التى سبق بيانها^(٩)، فالحال الثانية مُتَقَلِّلٌ إليها من الأولى انتقالاً لفظياً.

وبهذا يظهر أن النسبة بين الحالىين فى هذا السياق أعم من النسبة المرادة بين حالى اللفظ التى تكون إحداهما متقدمة فى الرتبة على الأخرى.

(١) انظر: مع الفوامع ٥٩/١.

(٢) انظر: شرح الأشموني ١٠٤/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤٨/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٧٤/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٣٨/١.

(٥) انظر: الإنصاف ٤٧٨/٢-٤٨٤.

(٦) انظر: الإنصاف ١١١/١، ١١٢.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٧١/٣، ومع الفوامع ٢٢٨/٢، وشرح الأشموني ١٧٢/٢، ١٧٣.

(٨) معنى الاستدلال المباشر أن العقل لا يحتاج فى استنتاج القضية الجديدة إلى واسطة، أو أنه لا يحتاج إلى أكثر مما هو موجود فى مقدمة واحدة هى المقدمة الأصلية، انظر: المنطق التوجيهى لأبى العلا غيفى - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

(٩) انظر ص ٦ من هذا البحث.

ثُمَّ يَأْتِي الْعَمَلُ الَّذِي يُمَثِّلُ الْإِسْتِصْحَابَ^(١)، وَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ النِّحَاةُ بِعِبَارَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ سَبَقَ بَيَانُهَا^(٢).

وعملية الاستصحاب هذه تتجلى عند النحاة في نمطين رئيسين، سنصطلح على تسمية الأول بالإبقاء على الأصل، والثاني بمراعاة الأصل أو اعتباره؛ للتمييز بينهما، علماً بأننا قد نجدهم يستعملون أحياناً مراعاة الأصل في التعبير عن النمط الأول^(٣)؛ وذلك لأن التمييز بين النمطين لم يكن محدداً على المستوى النظري حتى تتحدد مصطلحاته عندهم. وأساس التمييز بين النمطين هو مدى حضور الأصل وطبيعة وجوده في الحال الثانية، ففي نمط الإبقاء يكون صورة الأصل أو معناه أو أحد أحكامه باقياً في الحال التالية بقاءً مباشراً دون النظر إلى تعلّقه بحكم آخر، أمّا في نمط المراعاة فالأصل حاضر بتأثيره أى بكونه سبباً في حكم مُثَبَّتٍ في الحال، أو يكون مفصلاً بحالٍ سابقة، وسيوضح هذا في الصور والأمثلة التالية.

أما النمط الأول للاستصحاب، وهو الإبقاء على الأصل، فله - بناءً على أنواع الحال الثانية - ثلاثة مسالك: الأول عند النطق، والثاني عند النظر، والثالث عند الانتقال.

فأما المسلك الأول فله صورة واحدة، وهي: إبقاء اللفظ عند النطق كما هو في أصل وضعه الذهني، سواء وافق القياس أو خالفه.

فمما وافق القياس أن «الواو والياء في الغزو والرّمي صحتا ولم تُعَلَّأ؛ لأنه لا يوجد فيهما ما يوجب الإعلال، فبقيت صحيحة على الأصل»^(٤). ومما خالف القياس مجيء نحو «اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ»^(٥)، واستنوق الجمل، وأغيلت المرأة، بالتصحيح على أصل الوضع، وهو يخالف للقياس.

(١) قد يكون الاستصحاب من عمل المتكلم العربي ودور النحويّ فيه هو التنبه عليه وبيانه، ويمكن أن يوصف بالاستصحاب الاستعمالي، أى المنظور إليه من جهة كونه وصفاً لاستعمال العرب، كما قد يكون من عمل النحويّ نفسه بمعنى أنه نتاج النظر النحويّ لا نطق المتكلم.

(٢) راجع في ذلك الفصل الأول من هذا البحث.

(٣) انظر مثلاً: شرح التسهيل ١/١٤١، وشرح الكافية للرضي ٢/٨٤، ومغنى اللبيب ١/٢١٠، وجمع الموامع ١/٥٠٥، ٣/٢٧٨.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٩٩.

(٥) من الآية ١٩ سورة المجادلة.

وأما المسلك الثاني فله خمس صور:

الأولى - إبقاء الحكم الأصلي للجنس في أحد أنواعه عند النظر في انطباقه عليه، أى انطباق الحكم على النوع.

ومثال ذلك أن مذهب البصريين أن الأصل في الفعل البناء، وعند النظر في فعل الأمر، وهو أحد أنواع الفعل، يتمسكون بهذا الأصل، فيحكمون له بالبناء^(١).

وقد يكون المنظور في حكمه أحد أفراد نوع من أنواع الجنس، ويكون الأصل المذكور في السياق للجنس لا للنوع، كما في قول ابن مالك مانعاً زيادة (كان) آخرًا: «والصحيح منع ذلك لعدم استعماله؛ ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة»^(٢)؛ فالأصل هنا عدم الزيادة، وهو أصل للكلمة إن نظر إلى المزيد، أو للكلام إن نظر إلى المزيد فيه، فعلى الأول الكلمة جنس لـ (كان) لا نوع لها إذ نوعها الفعل، فالحكم الأصلي الذي أبقى لكان حينئذ هو حكم الجنس لا النوع، لكن لا يتصور استصحاب الحكم الأصلي للجنس في أحد الأفراد إلا بعد تصور استصحابه في نوع هذا الفرد.

الثانية - إبقاء الحكم الأصلي للنوع في أحد أفرادها عند النظر في انطباقه عليه.

ومثال ذلك أن الأصل في الأسماء الإعراب، و(أى) أحد أفراد الاسم، لكن فيها شبه الحرف، وعند النظر في حكمها من حيث الإعراب والبناء نقول: «لو عارض شبه الحرف ما يقتضى الإعراب استصحاب^(٣)؛ لأنه الأصل في الاسم»^(٤)، وقد قام هذا المعارض في (أى) «بلزومها الإضافة في المعنى، فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء»^(٥).

ومن ذلك أيضًا استدلال ابن مالك على أن الأفعال الناقصة تدل على الحدث كما تدل على الزمان بقوله: «إن مدعى ذلك [يعنى عدم دلالتها على الحدث] معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراجها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل»^(٦)، ففي هذا تمسك منه بالأصل، حيث استصحب أصل الفعل وهو الدلالة على الحدث

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧، وجمع الهوامع ١٩٢/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٦١/١، وانظر: جمع الهوامع ٣٨١/١.

(٣) أى استصحب الإعراب أى أبقى هذا الحكم.

(٤) شرح ابن الناطم ص ٣٠.

(٥) شرح ابن الناطم ص ٩٤.

(٦) شرح التسهيل ٣٣٨/١.

والزمان فى بعض أفرادها وهى الأفعال الناقصة عند النظر فى حكمها.
 الثالثة - إبقاء النوع على أصله عند النظر فى دخول أحد الأفراد تحته.
 ومثال ذلك: إبقاء الاسم على أصله من الإعراب عند النظر فى دخول (نعم) و(بئس) تحته،
 فلا يدخلان لبنائهما.^(١)

الرابعة - إبقاء اللفظ على نوعه الأصلي عند النظر فى اندراجه تحت أحد أنواع جنسه.
 وذلك كالأستدلال على اسمية كلمة مختلف فى نوعها بأن الاسم هو الأصل، فيحكم
 باسميتها إبقاء لها على نوعها الأصلي. وقد استعمل الأبارى والعكبرى هذه الصورة فى الاستدلال
 على اسمية (كيف)^(٢).

كما استدل بها ابن مالك على أن المرفوع الواقع بعد (لولا) مبتدأ لا فاعل لفعل محذوف إذ
 يقول: «فإن المبتدأ أصل المرفوعات ... فإى موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره
 فالابتداء به أولى»^(٣).

وبلاحظ أن الأصل المستصحب فى هذه الصورة هو المتقدم فى الرتبة النفسية خصوصاً.
 الخامسة - إبقاء اللفظ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه.
 ومثال ذلك: إبقاء المصدر فى نحو: جاء زيد سعيًا على أصل وضعه وهو الدلالة على الحدث
 فقط، ونصبه بفعل مقدّر من لفظه، أو بالفعل المذكور مع تضمينه معناه، وذلك فى مقابل تأويله
 بالمشتق.^(٤)

وأما المسلك الثالث فله صورتان:

الأولى - إبقاء اللفظ على صورته أو معناه عند انتقاله من حالة إلى أخرى.
 ومثال ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة من أن (الآن) فى الأصل فعل ماض مبنى على الفتح،
 فاصله (آن) ولمّا انتقل من الفعلية إلى الاسمية بقى فتح آخره، أى إن صورة اللفظ (آن) بقيت بما
 فيها من الفتحة عند انتقاله من حال الفعلية وهو الأصل إلى حال الاسمية.^(٥)

(١) انظر: الإنصاف ١/١١١، ١١٢.

(٢) انظر: أسرار العربية للأبارى ص ١٦ تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق، مطبعة الرقى
 بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م. ومسائل خلافية فى النحو للعكبرى ص ٥٦، ٥٧.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٨٣، ٢٨٤.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٥٤ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط. مكتبة دار التراث - القاهرة ١٤٠٠هـ -
 ١٩٨٠م.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٠، وارتشاف الضرب ٣/١٤٢٣ وجمع الهوامع ٢/١٣٦.

الثانية - إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى.

ومثال ذلك ما ذكره الرضى من أن أسماء الأفعال « لا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظراً إلى الأصل؛ لأن الأغلب فيها إمّا مصادر - ومعلوم امتناع [تقديم] معمولها عليها - وإمّا صوت جامد فى نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل، وإمّا ظرف أو جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل»^(١).

فلدينا تركيب هو (اسم الفعل ومنصوبه)، ولاسم الفعل أصل سابق، وقد بقى أحد أحكام هذا الأصل المتعلقة بالتركيب وهو عدم تقديم المنصوبات عليه.

وأما النمط الثاني للاستصحاب وهو مراعاة الأصل فله ثلاث صور:

الأولى - مراعاة حكم للأصل فى حال تالية مع زواله فيها. أى مع زوال الأصل فى الحال التالية يُراعى فيها حكمه الذى كان له. وبيان ذلك أن ينتقل اللفظ من حال إلى أخرى، ويَزول فيه حكمٌ عند الانتقال، ويكون لهذا اللفظ حكم آخر متعلق فى الحال الأولى بالحكم الأول الزائل، فيراعى هذا الحكم الزائل فى الحال التالية بأن يُثبت فيها الحكم المتعلق به فى الأصل.

ومثال ذلك أن همزة الوصل أصلها الكسر ولا تُضمُّ إلّا إن كان الثالث مضموماً، ومع هذا نجدهم قالوا: اقضُوا وإرمُوا، بكسر الهمزة مع ضم الثالث، وأغزى وأدعى، بضم الهمزة مع كسر الثالث، «فكسرهم مع ضمة الثالث، وضمهم مع كسره يدلُّ على قوة مراعاتهم للأصل المُغَيَّر [وهو: اقضيوا وإرميوا، وأغزوى وأدعوى] وأنه عندهم مراعى معتد مقدر»^(٢).

فـ (اقضيوا) - مثلاً - حال أول، وفيه حكمان، أحدهما كسر الثالث، والثانى كسر همزة الوصل، وهو متعلق بالأول مَبْنِىٌّ عليه، فلما انتقل اللفظ إلى حال تالية هى (اقضوا) زال الحكم الأول حيث ضُمَّ الثالث لمناسبة واو الجماعة، ولكنه - مع زواله - رُوِّعَ وجوده فى الأصل فى إثبات الحكم الثانى فى الحال التالية.

وتبدو هذه الصورة من صور المراعاة شديدة القرب من الصورة الأخيرة من صور الإبقاء وهى: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى، ومع هذا القرب فبينهما فرق يكمن فى أن النظر فى صورة الإبقاء يتوجه إلى الحكم المُبْقَى، ففى مثالنا يتوجه إلى كسرة همزة (اقضوا)، أمّا النظر فى صورة المراعاة فيتوجه إلى الحكم الزائل وهو فى هذا المثال كسر الثالث، كما أن صورة المراعاة التى نتحدث عنها يترتب على القول بها أمران مقترنان تخلو منهما صورة الإبقاء هما:

(١) شرح الكافية للرضى ٦٨/٢.

(٢) الخصائص ١٤٠/٣، والأشباه والنظائر ٦٨/٢.

١- بيان العلاقة بين الحكم الباقي والحكم الزائل، وهي أن الثاني سبب للأول في الحال

الأصلية، ولا إشارة إلى هذه العلاقة في صورة الإبقاء.

٢- تعليل وجود الحكم الباقي في الحال مع أن سببه قد زال^(١)، إذ يرد سؤال على كسرة همزة (إرضوا) مثلاً هو: لم كُسِرَتِ الهمزة مع أن الثالث مضموم، أى: لِمَ بَقِيَ هذا الحكم مع أن سببه قد زال، وهذا يعنى أن صورة الإبقاء يرد عليها سؤال، ويُجاب بأن ذلك مراعاة للأصل؛ إذ الأصل الثالث فيه مكسور. فإذا سُئِلَ عن سبب مراعاة الأصل فلا جواب إلا أن ذلك استصحاب للأصل، واستصحاب الأصل لا يحتاج إلى علة أو دليل كما سيأتى.

ولأجل ما بين هاتين الصورتين من تقارب قد تردان على جزئيات واحدة.

الثانية - مراعاة حكم أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه فى الأخير.

ومثالها قول الرضى: «لو سميت بنحو حايض وطالق مذكراً انصرف؛ لأنه فى الأصل لفظ مذكر وصف به مؤنث، إذ معناه فى الأصل شخص حايض؛ لأن الأصل المطرد فى الصفات أن يكون المنجرد من التاء منها صيغة المذكر، وذو التاء موضوعاً للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث»^(٢). فهذا الوصف انتقل من التذكير إلى التأنيث، ثم انتقل - وهو وصف لمؤنث - إلى العلمية فروعى فيه ما كان للأصل الأول من حكم الصرف.

الثالثة - مراعاة أصالة الشيء عند النظر فى إثبات حكم له.

ومثال ذلك الحكم بعدم جواز توسط المفعول معه بين الفعل والفاعل، وإن كان ذلك جائزاً فى المعطوف بالواو؛ لأن واو العطف أصل واو المعية، فى رأى الأصل يجعل فرعه أقل تصرفاً منه^(٣). وأوضح من ذلك قول المرادى: «كان الأصل [فى نحو ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(٤) و﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾^(٥) و﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾^(٦)] تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة،

(١) والتعليل هنا مفهوم من عملية مراعاة الأصل، وهو تعليل وارد أساساً على إثبات الحكم فى الأصل، ثم استُصْجِبَ بواسطة مراعاة الأصل فى الحال التالية، فهو جزء من عملية الاستصحاب لا خارج عنها لكنه مع هذا يغنى عن ورود علة أخرى لبقاء الحكم الباقي فى الحال التالية.

(٢) شرح الكافية للرضى ٥١/١.

(٣) انظر: المقرب لابن عصفور ص ١٧٦، وشرح الكافية للرضى ١٩٥/١.

(٤) من الآيات ٤٤، ٧٦ سورة البقرة، ٦٥ سورة آل عمران، ٣٢ الأنعام، ١٦٩ الأعراف، ١٦ يونس، ٥١ هود، ١٠٩ يوسف، ١٠، ٦٧ الأنبياء، ٨٠ المؤمنون، ٦٠ القصص، ١٣٨ الصافات.

(٥) من الآيات ٩ سورة الروم، ٤٤ سورة فاطر، ٢١ سورة غافر.

(٦) من الآية ٥١ سورة يونس.

لكن راعوا أصالة الهمزة فى استحقاق التصدير فقدموها، بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام»^(١).

ويتحصل مما سبق أن الاستصحاب إحدى عشرة صورة موزعة على ثنتين رئيسين.

* * *

وبقى لإتمام الكشف عن مفهوم الاستصحاب النظر فيما يتصل بالشق الثانى من تعريف الأنبارى - وهو «عدم دليل النقل عن الأصل» - الذى يشير إلى اشتراط انعدام دليل العدول للبقاء على الأصل، والأمر - على هذا - يستدعى تصور الصور الممكنة لعلاقة الاستصحاب والعدول بالدليل أو العلة لاستيضاحها كما تبدو فى الدرس النحوي، وهى كالتالى:

- ١- الاستصحاب مع وجود الدليل عليه.
 - ٢- الاستصحاب مع عدم وجود الدليل عليه.
 - ٣- الاستصحاب مع وجود دليل العدول عنه.
 - ٤- الاستصحاب مع انعدام دليل العدول عنه.
 - ٥- العدول عن الأصل مع وجود الدليل على هذا العدول.
 - ٦- العدول مع عدم وجود الدليل عليه.
 - ٧- العدول مع وجود دليل الاستصحاب.
 - ٨- العدول مع عدم وجود دليل الاستصحاب.
- والصورتان الأخيرتان ذكرتا تمييزاً للقسمة العقلية إذ ليس لهما صدى ملموس فى واقع الدرس النحوي، ولذا فسأكتفى بمناقشة الصور الستة السابقة عليهما.
- أما صورتان الأوليان فالقاعدة فيهما أن ما جاء على أصله لا يسأل عن عِلِّته ودليله، فالبقاء على الأصل لا يحتاج إلى دليل. وقد قرر هذه القاعدة كثير من النحويين، قال ابن السراج: «إذا كان اسماً [كذا] على (فعل) لا يُدرى ما أصله فالقياس صرفه لأنه لم يُعلم له علة توجب

(١) الجنى الدانى ص ٣١.

إخراجه عن أصله، وأصل الأسماء الصرف»^(١). وقال الزجاجي: «كُلُّ فِعْلٍ رَأَيْتَهُ مَبْنِيًّا فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِ لَا سَوَالٍ فِيهِ»^(٢)، وقال ابن جنى: «اعلم أن ما جاء .. على أصله فلا كلام فيه»^(٣)، وقال ابن برهان: «الأصل لا وجه لتعليله، إنما يُعْلَلُ الاستحسان»^(٤)، وقال: «الأصول لا يَتَسَلَطُ عَلَى وَضْعِهَا سَوَالٌ»^(٥). وقال الأنباري: «من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل»^(٦).

وقال ابن معطى فيما تبنى عليه الكلمة: «وهو إما سكون وهو الأصل، ولا يُعْلَلُ»^(٧)، وقال ابن يعيش: «إذا وجدت مبنياً ساكناً فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه؛ لأن ذلك مقتضى القياس فيه»^(٨) أى لأن ذلك أصله. وله فى هذا المعنى نص صريح يقول فيه: «الشيء إذا جاء على أصله فلا علة له ولا كلام أكثر من استصحاب الحال، وأما إذا خرج عن أصله فيسأل عن العلة الموجبة لذلك فاعرفه»^(٩).

ونقل السيوطى عن أبى بكر محمد بن عبد الملك النحوى قوله: «الشيء إذا جاء على أصله

(١) الأصول فى النحو ٩٠/٢.

(٢) الحمل فى النحو ص ٢٦١.

(٣) النصف ١٦٣/٢.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ٢٧٣/١ تحقيق د. فائز فارس الطبعة الأولى - الكويت سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - السلسلة التراثية ١١.

(٥) شرح اللمع ٧٣٦/٢. وفى هذه العبارة نظر لما يأتى فى الحاشية رقم (٧).

(٦) الإنصاف ٣٠٠/١ وانظره: ٤٨١/٢.

(٧) الفصول الخمسون ص ١٦٧ تحقيق د. محمود محمد الطناحى ط/ عيسى البابى الحلبي وقد قال المحقق - رحمه الله - فى حاشيته: «عَلَّلَ ابن إِيَّاز فى المَحْصُولِ للسَّكُونِ فى البناء، فقال: والأصل فى البناء السكون لوجوه ثلاثة» ثم ذكرها. وذكَّره تعليل ابن إِيَّاز يُشْتَبَرُ بمعارضة ابن معطى فى قوله: "ولا يعلل"، والحق أن تعليل ابن إِيَّاز لا يَنْصَبُ على ما نفى عنه ابن معطى التعليل، ففى المسألة سؤالان: الأول عن كلمة بعينها يُبَيِّنُ على السكون فيقال: لِمَ يُبَيِّنُ على السكون؟ والثانى عن أصل يدخل تحته كثير من الجزئيات وهو أن الأصل فى البناء السكون، فيقال: لِمَ كان الأصل فى البناء السكون؟

فعلى هذا، قول ابن معطى: "لا يعلل" إنما أراد به بناء كلمة ما على السكون، فهذا نفى للسؤال الأول، فإن سئل قيل: لأن ذلك هو الأصل، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ولا مزيد.

وأما قول ابن إِيَّاز فإنما هو إجابة عن السؤال الثانى «لِمَ كان الأصل فى البناء السكون؟»، وهذا السؤال وارد على كل أصل وضعه النحويون فيقال مثلاً: لم كان الأصل فى العدد الأفراد، وفى النوع التذكير، وفى التعيين التشكير؟ فإذا ثبت الأصل فلا يعلل ما يدخل تحته، فهذا فرق ما بينهما، والله الموفق.

(٨) شرح المفصل ٨٢/٣، وسياق كلامه يؤيد ما ذكرته فى الحاشية السابقة.

(٩) شرح المفصل ١١٣/١٠.

ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه، ولا يحتاج إلى تعليل، إلا أن يخالف الاستعمال»^(١) وتعقبه السخاوي بقوله: «بلى فيه سؤال؛ لأن قولنا: "بك لأفعلن" قد جاء على أصله، وفيه من السؤال: لِمَ لَمْ يَجْزْ أَنْ يقول: وَلَكْ، ولا تَكْ؟ فاختصاص الباء بهذا لا بد له منه من سبب، ولا سبب إلا أن الباء الأصل، ولهذا تقول: أقسم بالله، ولا تقول أقسم والله، ولا أقسم تالله»^(٢).
والظاهر أن المراد بالسؤال الممتنع "لِمَ جاء على أصله" لا ما ذكر السخاوي؛ إذ لا يعدم سائل سؤالاً.

وقال الصبان: «ما جاء على الأصل لا يُسأل عنه، وما جاء على خلافه يسأل عن حكمة مخالفته الأصل»^(٣).

وقد جاء في حاشية يس عند قول المصريح عن المضارع الذي باشرته نون التوكيد «مبنى على الفتح نحو لَيُنْبَذَنَّ لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر»^(٤) ما يلي: «وقد يقال: قوله "لتركبه إلخ" علة لكون البناء على الفتح لا لأصل البناء؛ لأن الأصل في الأفعال البناء فلا يعلل. لكن قال الشهاب القاسمي: إنه علة البناء وكونه على الفتح، وإنما احتاج لتعليل بنائه لأن الإعراب فيه كالتأصل بسبب المشابهة السابقة، فإذا خرج عنه فكانه خرج من الأصل»^(٥). وكلام الشهاب القاسمي لا يخرج عن القاعدة، لكنه يضيف إليها بُعداً آخر وهو جعل ما كان كالتأصل في حكم الأصل من حيث تعليل الخروج عنه، فإذا جاء الشيء على أصل له مخالفاً ما كالأصل له فإنه يعلل باعتبار مخالفته لما هو كالأصل لا باعتبار مجيئه على أصله، يؤكد هذا قول يس في موضع آخر: «وإنما علل بناء المضارع وإن كان البناء أصلاً في الأفعال لأن الإعراب قد صار له أصلاً ثانياً»^(٦). وتظهر فكرة عدم احتياج ما جاء على الأصل إلى تعليل أيضاً في اعتراضه على تعليل بناء المضارع مع نون النسوة على السكون بالحمل على الماضي بأن «البناء على السكون غير محتاج للتعليل لأنه الأصل»^(٧).

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٨.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٨.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٤٣.

(٤) شرح التصريح ١/٥٦.

(٥) حاشية يس على شرح التصريح ١/٥٦.

(٦) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/٧٩ مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

وقد ذكر سبباً ثانياً لتعليل بناء المضارع وهو آتٍ في كلام ابن هشام.

(٧) حاشية يس على الفاكهي ١/٧٨.

ونقل يس عن ابن هشام قوله: «وقولنا: "الأصل كذا" له أحكام ... ومنها أنا إذا قلناه في شيء امتنع السؤال عما جاء على وفقه، فمن ثم لا يسأل عن بناء الحروف، والفعل الماضي والأمر، ولا عن إعراب الاسم، ولا عن البناء على السكون، ويسأل عن بناء الاسم وإعراب المضارع، والبناء على الحركة، وإنما علل بناء المضارع لأن الإعراب قد صار له أصلاً. وقال في محل آخر: نعم، إذا وجد معارض يقتضى الخروج عن الأصل، ولم يعمل بمقتضاه، ساغ السؤال لأنه راجع إلى الفحص عن علة عدم تأثير ذلك المعارض، مثال ذلك أن يقال: لم لا يبنى التميميون نحو (حدام) مع مشابهته لـ (نزال)، ولم يبنى المضارع مع نون التوكيد والإناث مع قيام المشابهة المقتضية للإعراب ولم يبنى على السكون مع نون الإناث مع أن كل شيء كان البناء فيه بعد الإعراب استحق البناء على الحركة»^(١).

ومن هذا القبيل - أعني تعليل ما جاء على أصله مع وجود المعارض - تعليلهم ما جاء على أصله المتزك شاذاً عن القياس بأنه جاء تنبيهاً على الأصل. يقول ابن جنى: «وقد ذكرتُ العلة في أن خرج بعض المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيهاً على باقى المعتل، واقتصارهم على تصحيح "استحوذ وأغفلت" دون الإعلال، لما يؤكد اهتمامهم بإخراج ضرب من المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيهاً على الباقي، ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية»^(٢).

ويقول ابن يعيش: «وقد شدَّ القُصوى، وكان القياس القصياً كما قالوا: الدنيا، ولا ينكر أن يشد من هذا شيء لأن أصله الصفة، فجاز أن يخرج بعض ذلك على الأصل، فيكون منبهةً على أن أصله الصفة»^(٣). ويقول ابن مالك: «من عادة العرب في بعض ماله أصل متزك، وقد استمر الاستعمال بخلافه أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يُجهل»^(٤).

ومن التنبيه على الأصل ما لا يكون تنبيهاً على أصل متزك بل على أصل مستعمل ودون أن يكون المنبة به شاذاً، كقول ابن يعيش عن لفظ (قَط): «ومنهم من يخفف فيحذف إحدى

(١) حاشية يس على الفاكهى ٥٩/١.

(٢) النصف ٢٧٧/١.

(٣) شرح المفصل ١١٢/١٠.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٣/١. وانظر أمثلة أخرى في: البيان في غريب إعراب القرآن ١٠٦/٢، وأسرار العربية للأبازى ص ٣٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٢، وجمع الموامع ٤٤٩، ٤١٩، ٦١/١.

الطاءين ويبقى الحركة بحالها دلالةً وتنبهًا على الأصل»^(١).

ومنه ما يكون تنبيهًا على أصل متروك لكنَّ التنبُّه به مطرد في الاستعمال والقياس كما في قول ابن مالك عن واو المعية: «وكان حق الواو إذ هي معدية أن تجرَّ ما عدت العامل إليه كما فعلت حروف الجر، إلا أنها أشبهت الواو العاطفة لفظًا ومعنى فلم تُعْطَ عملاً، بل أعطيت مثل ما أعطيت العاطفة في اتصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الإتيان، وكان في ذلك أيضًا تنبيه على أنَّ أصل المجرور بحرف أن يكون منصوبًا، ولكنه جُرَّ لفظًا، فحكم على موضع مجروره بالنصب إذا لم تتمحض فاعليته، فإنه مُعَدٌّ ليظهر بذلك مزِيَّة المتعدي بنفسه على المتعدي بواسطة»^(٢).

والمقصد أن تعليلهم ما جاء على أصله بالتنبيه على الأصل أو بغير ذلك إنما هو تعليل لعدم تأثير مُقْتَضِي الخروج عن الأصل لا للمجيء على الأصل نفسه فإنه على قاعدته من عدم احتياجه إلى علة. ولا يقع هذا التعليل إلا في الاستصحاب الاستعمالي، وحيثما وجد فثُمَّ مُقْتَضِي للعدول عن الأصل لم يُعْمَل به، والله أعلم.

وأما الصورتان التاليتان^(٣) فقد سبق أنَّ الأنباري يذهب إلى وجوب انعدام دليل العدول عن الأصل حتى يصحَّ استصحابه^(٤)، وقد قرر ذلك بقوله أيضًا: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وَجَدَ هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تَصَمُّن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك [به] في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو»^(٥). ويقول كذلك: «أما استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال»^(٦).

ونراه ينفي الدليل عندما يثبت التمسك بالأصل فيقول مثلاً: «ولم يوجد هاهنا»^(٧) أي

(١) شرح الفصل ٤/١٠٨.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٤٩.

(٣) هما الاستصحاب مع وجود دليل العدول عنه ومع انعدامه.

(٤) انظر ص ٤٠ من هذا البحث.

(٥) لمع الأدلة ص ١٤٢.

(٦) الإعراب في جدل الإعراب ص ٦٨.

(٧) الإنصاف ١/٣٩٦.

دليل العدول، و« لا دليل لهم يدل على ما ادّعوه »^(١) بخالفًا للأصل.

وعلى الجانب المقابل هناك العديد من المسائل فيها إجازة استصحاب الأصل مع وجود دليل أو علة العدول عنه، كتعليق ابن يعيش على قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت: ألمّا أضح والشيبُ وازغ^(٢)

إذ يقول: « الشاهد فيه إضافة حين إلى الفعل الماضي وبنائه لذلك على الفتح، والإعراب جائز على الأصل »^(٣).

وقول ابن مالك عن استعمال القول على أصله مع وجود شروط إجرائه مجرى الظن: « والحكاية جائزة مع وجود شروط الإلحاق لأنها الأصل »^(٤).

ومن ذلك تجويز الرضى نحو: كنت وزيدًا منطلقين، وسرت وزيدًا راكبين بثنية الحال مع المفعول معه استصحابًا لحكم أصل الواو وهو العطف، مع كون القاعدة في ذلك الأفراد^(٥).

ومنه قول ابن الناظم: « تخفف (إن) فيجوز فيها حينئذ الإعمال، والإهمال هو القياس؛ لأنها إذا خففت يزول اختصاصها بالأسماء، وقد تعمل استصحابًا لحكم الأصل فيها »^(٦).

وقوله: « إذا أضيف العدد المركب استصحب البناء في صدره، وفي عجزه أيضًا إلا على لغة، قال سيويه: من العرب من يقول: خمسة عشر ك وهي لغة رديئة »^(٧)، فهذا الاستصحاب قد جاز - بل هو الأقوى - مع وجود علة العدول وهي الإضافة.

ومن ذلك قول أبي حيان: « ولو أتبع حركة الفاء حركة العين ك (الصَّعِق) فاستصحب الكسرتين في النسب شذوذ »^(٨)، فهنا الاستصحاب معارض بالرد إلى الأصل في النسب، وهو مع هذا جائز وإن كان شاذًا.

(١) الإنصاف ٧١٩/٢.

(٢) البيت للنايفة الديباني في ديوانه ص ٥٣.

(٣) شرح المفصل ٨٢/٣.

(٤) شرح التسهيل ٩٦/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ١٩٨/١.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٨.

(٧) شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣٤، وانظر قول سيويه في: الكتاب ٢٩٩/٣.

(٨) ارتشاف الضرب ٦١٧/٢.

ومنه قول السيوطي: «تضم فاء (حب) مفردة من (ذا) بنقل ضمة العين إليها، كما يجوز إبقاء الفتح استصحاباً نحو: حَبُّ زيد وَحَبُّ ديناً، ويجب الإبقاء إذا فُكَّت، كإسناد (حَبِّ) إلى ما سكن له آخر الفعل نحو: حَبِّتَ يا هذا»^(١).

إلى مسائل أخرى يجوز فيها وجهان أحدهما فيه استصحاب أصل وفي الآخر عدول عنه، مع تفاوت المسائل في قوة الأخذ بوجه الاستصحاب وضعفه.

ويتضح من هذا أن ما ذهب إليه الأنباري - ومن تابعه - وأوجه على إطلاقه لصحة القول بالاستصحاب لا يتوافق مع واقع استعمال النحاة للاستصحاب في الاستدلال والتعليل، وكذا مع طبيعة العربية نفسها كما يظهر في وصف الاستعمال به، ولا ينفي ذلك كون انتفاء دليل العدول معتبراً عندهم أحياناً، لكن ليس في كل المسائل، والظاهر أن الأنباري ذهب هذا المذهب متابعاً للأصوليين، إذ الاستصحاب عندهم لا يجوز إذا عارضه دليل من نص أو إجماع أو قياس^(٢). فإن قيل: هناك فرق بين الدليل الموجب والدليل المجوز، ومقصد الأنباري «عند عدم الدليل الموجب للنقل عن الأصل»، وكذا هناك علة موجبة وعلة مجوزة^(٣). قيل: إن الأنباري لم يصرح مرة بهذا المراد، ولفظ الدليل في عباراته السابقة مطلق، حتى لو صحَّ أن هذا هو المراد فلا ينطبق على كل استصحاب استعمال، إلا أن يقال: إن تعريفه للاستصحاب الذي هو دليل فقط، فيصح فيه هذا القيد، لكن التعريف المراد في البحث تعريف للاستصحاب من حيث هو هو ليشمل وظائفه كلها، لهذا ينبغي فيه حذف هذا القيد "عند عدم دليل النقل عن الأصل".

وأما صورتان الأخيرتان^(٤) فالقاعدة فيهما أنه لا يعدل عن الأصل إلا بدليل أو علة، وقد قرر هذه القاعدة كثير من النحاة، قال ابن جني: «الحركة زيادة وحكم الزيادة ألا تثبت إلا بدليل»^(٥)؛ لأنها خلاف الأصل. وقال الأنباري: «من عدل عن الأصل بقي مرتهاً بإقامة الدليل»^(٦)، وقال: «من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل»^(٧). وقال أبو

(١) جمع الموامع ٣/٣٥.

(٢) انظر: ص ٨٠-٨٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: الخصائص ١/١٦٥.

(٤) أي من الصور الستة المبحوث فيها وهما العدول عن الأصل مع وجود الدليل عليه ومع عدم وجوده.

(٥) المنصف ٢/١٤٧.

(٦) الإنصاف ٢/٤٨١، ٦٣٤، ٧١٩.

(٧) الإنصاف ١/٣٠٠.

البقاء العكبرى: « الانتقال عن الأصل إلى حكم الفرع يقتدر إلى دليل يَرْجُحُ عليه، إذ لو تساوبا لم يكن الانتقال أولى من البقاء»^(١) وقال ابن يعيش: « لا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلّة»^(٢)، وقال عن الألف في حروف المعاني: « لا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر، فوجب ألا يعدل عنه إلا بدليل»^(٣)، وقال ابن مالك بعد أن أثبت أصلاً: « فلا يُعَدَّلُ عنه إلا بدليل»^(٤)، وجعل ابنه إخراج اللفظ عن أصله بلا دليل تكلفاً^(٥)، وقال رضى الدين: « الأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقاءه على أصله أولى ما لم يُضْطَرَّ إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل»^(٦)، وذلك بوجود الدليل على هذا الخروج، وقد بنى على هذا ترجيح تقدير محذوف على إخراج حرفٍ عن أصل عمله، وقال فى موضع آخر بعد إثبات أن أصل حركة همزة الوصل الكسرة: « ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا لعلّة»^(٧)، وللمالقي عبارة قوية فى ذلك إذ يقول: « لا يُعَدَّلُ عن الأصل إلا بدليل قاطع»^(٨)، ويقول أيضاً: « الحقيقة الأصل، فلا يعدل عنها إلا بدليل»^(٩). وقال المرادى: « لا عدول عن الظاهر بلا دليل»^(١٠)؛ إذ الأخذ بالظاهر هو الأصل، وقال السيوطى: « الأصل فى البناء السكون ... فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ ولأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع»^(١١)، وهو دليل العدول.

وللزجاجى عبارة قريبة من هذا المعنى هى « كُلُّ اسمٍ رأيتُه مَبْنِيًّا فهو خارج عن أصله لعلّة لحقته، فأزالته عن أصله، فسيملك أن تسأل تلك العلة حتى تعرفها ... وكل فعل رأيتُه معرباً فقد خرج عن أصله لعلّة لحقته، فسيملك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها»^(١٢)، فهو يبيّن أن ما

(١) الباب ١/٥٠٠.

(٢) شرح المفصل ١٢٧/٩، وانظره: ١٢٥/٩.

(٣) شرح المفصل ٥٤/١٠.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٣/٢.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ٤٧٤.

(٦) شرح الكافية للرضى ٢٤٠/٢.

(٧) شرح الكافية للرضى ٢٦٩/٢.

(٨) رصف المباني ص ١٦١.

(٩) رصف المباني ص ٢٠.

(١٠) الجنى الدانى ص ٥٣٩.

(١١) همع الهوامع ٧٣/١.

(١٢) الجمل فى النحو للزجاجى ص ٢٦٠، ٢٦١.

خرج عن أصله يكون خروجه لعلّة يُسأل عنها، في مقابل أن ما بقي على أصله لا علة له، وفي هذه المقابلة إشارة إلى أهميّة العلة في العدول عن الأصل.

وبناءً على ما سبق كلّ يمكن تعريف الاستصحاب بأنه: الإبقاء على صورة الأصل أو حكمه، أو مراعاته في الحال الثانية إثباتاً ونفيًا، دون دليل خارجي، وكذا مراعاة أصاليته في إثبات حكم له.

فقولى: "الإبقاء على صورة الأصل أو حكمه" إشارة إلى النمط الأول ويشمل صورته الثمانية، و"أو مراعاته" إشارة إلى النمط الثانى ويشمل صورتيه الأولين لعود الضمير فيه على (الأصل) لا معنى الأصالة فيه، ولذا استدركت الصورة الأخيرة بقولى: « وكذا مراعاة أصاليته في إثبات حكم له »، وقيد "في الحال الثانية" ينصرف إلى الإبقاء والاعتبار كليهما، وأما قولى: "إثباتاً ونفيًا" فموافقة لابن مالك فى قوله: « الأصل استصحابٌ ثبوت ما ثبت ونفى ما نفي »^(١)، و"دون دليل خارج" لبيان الواقع، والله أعلى وأعلم.

* * *

الاستصحاب وقواعد التوجيه:

تتميمًا لبيان عملية الاستصحاب لا بُدّ من الإشارة إلى قواعد التوجيه التى تحكمها فى الفكر النحوى.

وقواعد التوجيه هى « تلك الضوابط المنهجية التى وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر فى المادة اللغوية (سماغًا كانت أم استصحابًا أم قياسًا) التى تستعمل لاستنباط الحكم »^(٢).

ويرى الدكتور تمام حسان أن هذه القواعد أصبحت لدى النحاة معايير لأفكارهم، ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التى يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل، ومن ثمّ فالنحويون حين كانوا يُبدون آراءهم فى المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي، أو ميلٍ فردى، أو ذكاءٍ حرّ، وإنما كانوا يُقيّدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجتهد كلٌّ منهم فى العثور على القاعدة التى تنطبق على المسألة التى يتصدّى لها، فيصدر رأيه مطابقاً لهذه القاعدة^(٣).

(١) شرح التسهيل ٣/٣٤٤.

(٢) الأصول ص ٢٢١.

(٣) الأصول ص ٢٢١ بتصرف.

وفيما يلي قواعد التوجيه التي تتعلق بعملية الاستصحاب، والتي يعتمد عليها النحوي إن أقرها عند استعماله إجراء الاستصحاب في الاستدلال أو التعليل أو التوجيه:

- ١- "من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل"^(١).
- ٢- "من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"^(٢).
- ٣- يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع^(٣).
- ٤- الفرع لا بُدَّ أن يكون فيه الأصل^(٤).
- ٥- الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع^(٥).
- ٦- قد يحذف الشيء لفظاً ويثبت تقديرًا^(٦).
- ٧- لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير^(٧).
- ٨- تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع^(٨).
- ٩- الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها، فلا يجوز العدول بها عنه^(٩).
- ١٠- الأصلي أقوى من الزائد عند الحذف^(١٠).
- ١١- الأصل في الكلام أن يكون على لفظه^(١١).
- ١٢- ما جاء على أصله لا يسأل عن علته^(١٢).

(١) الإنصاف ٣٠٠/١، ٤٨١.

(٢) الإنصاف ٣٠٠/١، ٤٨١، ٦٣٤.

(٣) الإنصاف ١٥٥/١.

(٤) الإنصاف ٢٣٨/١.

(٥) الإنصاف ٦١٧/٢.

(٦) الإنصاف ٤٣/١.

(٧) الإنصاف ٥٠/١.

(٨) الإنصاف ٢٤٦/١.

(٩) الإنصاف ٢٤٣/٢.

(١٠) الإنصاف ٦٤٨/٢.

(١١) انظر: الأصول في النحو ٦١/١، والأصول ص ٢٣٣.

(١٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣.

- ١٣- «الأصل عدم خروج الشيء عن أصله»^(١).
- ١٤- «خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل»^(٢).
- ١٥- «الأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفى ما نفى»^(٣).
- ١٦- «الأصل عدم القرائن»^(٤).
- ١٧- «الأصل في الإطلاق الحقيقة»^(٥)، و«الإنجاز على خلاف الأصل»^(٦).
- ١٨- «الحقيقة الأصل فلا يعدل عنها إلا بدليل»^(٧).
- ١٩- «الأصل عدم الاشتراك»^(٨).
- ٢٠- «الأصل في كل كلام ألا يخالطه لسان آخر»^(٩).
- ٢١- الأصل في العلامات أن يؤتى بها عند تغيير الكلام عن أصل^(١٠).
- ٢٢- «الأصل مطابقة المعنى للفظ»^(١١).
- ٢٣- الأصل توافق القراءات والروايات في المحل الواحد^(١٢).
- ٢٤- الأصل أن يقدر المتعلق مقدّمًا على الجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها^(١٣).
- ٢٥- «الأصل أن يكون المقدّر كالمفوض»^(١٤).

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/٩٦.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٤.

(٤) مسائل خلافية في النحو ص ٤١.

(٥) مسائل خلافية في النحو ص ٣٦.

(٦) مسائل خلافية في النحو ص ٤١.

(٧) رصف المباني ص ٢٠.

(٨) شرح التسهيل ١/٨٨، وانظر: مسائل خلافية ص ٤١، ٩٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٢.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/٣٧، ٣٨.

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/١١٥، وشرح التسهيل ١/٢٥٧.

(١١) الأشباه والنظائر ٨/١٥٢.

(١٢) انظر: معنى اللبيب ١/٤٤.

(١٣) انظر: معنى اللبيب ٢/٥١٩.

(١٤) الأشباه والنظائر ٨/١٥٩.

٢٦- «الأصل أن يُخَصَّ كُلُّ معنى بدليل»^(١).

٢٧- «الأصل عدم التأويل»^(٢).

٢٨- «الأصل عدم مخالفة اللفظ محله إلا لموجب يوجهه»^(٣).

٢٩- «الأصل عدم الزيادة»^(٤).

٣٠- «الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب»^(٥).

٣١- «الأصل عدم التكرار»^(٦).

٣٢- «الوصل هو الأصل»^(٧).

٣٣- «أصل الكلام موضوع للفائدة»^(٨).

٣٤- «الفروع لا يتصرف فيها كما يتصرف في الأصول»^(٩).

٣٥- «عروض تغير المعنى لا يُغَيِّرُ له الحكم»^(١٠).

٣٦- «استصحاب الحال من أضعف الأدلة»^(١١).

وبعد هذه المحاولة للكشف عن مفهوم الاستصحاب وتحديد صورته في الفكر النحوي، تقتضى النظرة الشمولية للفكر الإسلامى المقارنة بين الاستصحاب فى الدرس النحوى والاستصحاب فى الدرس الفقهى، وهذا ما أتناوله فيما يلى.

(١) الباب ٥٥/١.

(٢) شرح التصريح ١٩٧/١.

(٣) الأشباه والنظائر ١٧١/٦.

(٤) الأشباه والنظائر ٢٦١/٥، وانظر: شرح المفصل لابن يمشى ١٤٠/٣، ١٤٥/٩، وشرح التسهيل ١٢٣/١.

(٥) ارتشاف الضرب ٢٣٠٥/٥.

(٦) مغنى اللبيب ٣١٣/١، وشرح العوامل المائة للشيخ خالد ص ٢٠٥.

(٧) البيان فى غريب القرآن ٧١/١، وانظره: ٥٣٣/٢.

(٨) الأصول فى النحو ٦٦/١.

(٩) المقرب ص ١٧٦.

(١٠) شرح التسهيل ٣٥١/١.

(١١) الإنصاف ٣٠٠/١، ٣٩٦، وسوف تأتى مناقشة هذه القاعدة عند الكلام على قوة الاستصحاب فى الاستدلال فى

الاستصحاب بين الدرس النحوى والدرس الفقهي:

علينا أن نستجلى أولاً الاستصحاب عند علماء أصول الفقه حتى يتسنى لنا ملاحظة الفرق بينه وبين الاستصحاب فى النحو.

تحدث أبو الحسين البصرى المعتزلى (ت ٤٣٦هـ) عن الاستصحاب مُبيناً مفهومه بقوله: «اعلم أن استصحاب الحال هو أن يكون حكم ثابت فى حالة من الحالات، ثم تتغير الحالة فيستصحب الإنسان ذلك الحكم بعينه مع الحالة المتغيرة، ويقول: من ادعى تغير الحكم فعليه إقامة الدليل»^(١)، وأشار إلى أن الحكم المستصحب قد يكون عقلياً وقد يكون شرعياً^(٢).

ثم جاء أبو إسحاق الشيرازى (ت ٤٧٦هـ) فبنى بيانه على التفرقة بين نوعين من الاستصحاب هما استصحاب حال العقل، واستصحاب حال الإجماع، وقال عن الأول: «فأما استصحاب حال العقل فهو الرجوع إلى براءة الذمة فى الأصل وذلك طريق يفزع إليه المجتهد عند عدم أدلة الشرع، ولا ينتقل عنها إلّا بدليل شرعى ينقله عنه، فإن وجد دليلاً من أدلة الشرع انتقل عنه سواء كان ذلك الدليل نطقاً أو مفهوماً أو نصّاً أو ظاهراً؛ لأنّ هذه الحال إنما استصحبها لعدم دليل شرعى، فأى دليل ظهر من جهة الشرع حرم عليه استصحاب الحال بعده»^(٣).

وأما النوع الثانى فمثّل له باستصحاب الإجماع على صحة صلاة المقيم قبل رؤيته للماء فى حال رؤيته له، وقد صحّح أنه ليس بدليل وقال: «لا يجوز أن يستصحب حكم الإجماع فى موضع الخلاف من غير علة تجمع بينهما»^(٤).

وقد نفى إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى (ت ٤٧٨هـ) أن يكون الاستصحاب هو دوام الحكم لدوام دليله، يقول: «فإذا ثبت حكم متعلق بدليل، ولم يتبدّل مورد الحكم فليس هذا من مواقع الاستصحاب؛ فإنّ الحكم مُقتَضِىً بدليل، وهو مستدام فدام الحكم بدوامه»^(٥).

(١) المعتمد فى أصول الفقه لأبى الحسن البصرى ٣٢٥/٢، قدّم له وضبطه الشيخ خليل الميس، ط. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٢) انظر: المعتمد فى أصول الفقه ٣٢٥/٢.

(٣) اللمع فى أصول الفقه لأبى إسحاق الشيرازى ص ١٢٢، ط. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٤) اللمع فى أصول الفقه ص ١٢٣.

(٥) البرهان فى أصول الفقه لإمام الحرمين ١١٣٥/٢، حققه د. عبد العظيم الديب، توزيع دار الأنصار - القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

وأما أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي (ت ٤٩٠ هـ) فقد جعل الاستصحاب داخلا تحت الاحتجاج بلا دليل فقال: «ومن الاحتجاج بلا دليل الاستدلال باستصحاب الحال، وذلك نحو ما يقول بعض أصحابنا في حكم الزكاة في مال الصبي إن الأصل عدم الوجوب فيستصحب حتى يقوم دليل الوجوب»^(١).

وقسمه أربعة أقسام هي:

١- استصحاب حكم الحال مع العلم يقيناً بانعدام الدليل المُغَيَّر، وقد صَحَّح الاستدلال به؛ لأنه لما عُلِمَ يقيناً بانعدام الدليل المُغَيَّر وقد كان الحكم ثابتاً بدليله وبقاؤه يستغنى عن الدليل فقد عُلِمَ بقاؤه ضرورة^(٢).

٢- «استصحاب حكم الحال بعدم»^(٣) دليل مُغَيَّر ثابت بطريق النظر والاجتهاد بقدر الوسع، وهذا يصلح لإبلاء العذر وللدفع، ولا يصلح للاحتجاج به على غيره»^(٤).

٣- «استصحاب حكم الحال قبل التأمل والاجتهاد في طلب الدليل المُغَيَّر وهذا جهل؛ لأنَّ قبل الطلب لا يحصل له شيء من العلم بانتفاء الدليل المُغَيَّر ظاهراً ولا باطناً، ولكنه يجهل ذلك بتقصير منه في الطلب، وجهله لا يكون حُجَّةً على غيره، ولا عُذْرًا في حَقِّه أيضاً إذا كان متمكناً من الطلب، إلا أن لا يكون متمكناً منه»^(٥).

٤- «استصحاب الحال لإثبات الحكم ابتداءً، وهو خطأ محض، وهو ضلال محض ممَّن يتعمَّده؛ لأنَّ استصحاب الحال كاسمه، وهو التمسك بالحكم الذي كان ثابتاً إلى أن يقوم الدليل المزيل، وفي إثبات الحكم ابتداء لا يوجد هذا المعنى، ولا عمل لاستصحاب الحال فيه صورة ولا معنى»^(٦).

ويظهر مفهوم الاستصحاب عنده في قوله: «التمسك بالحكم الذي كان ثابتاً إلى أن يقوم الدليل المزيل».

(١) أصول السرخسي ٢/٢٢٣، حقق أصوله أبو الوفا الأفغاني، عُيِّنَتْ بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بجبلد آباد الدكن بالهند، مطابع دار الكتاب العربي ١٣٧٢ هـ.

(٢) انظر: أصول السرخسي ٢/٢٢٤.

(٣) في المطبوعة: بعد، وما أُثْبِتَ لِيستقيم السياق.

(٤) أصول السرخسي ٢/٢٢٤، ٢٢٥.

(٥) أصول السرخسي ٢/٢٢٥.

(٦) أصول السرخسي ٢/٢٢٥.

ثم جاء أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) فجعل الاستصحاب الأصل الرابع من أصول الفقه المعتمد بها بعد الكتاب والسنة والإجماع، فقال: «الأصل الرابع: دليل العقل والاستصحاب»^(١)، فقرنه بالعقل؛ لأن الاستدلال به أمر عقلي محض وهو ظنٌ بقاء ما سبق ثبوته، وعدم ما سبق عدمه، كما أنه - في أحد صورهِ - يقوم على قاعدة عقلية وهي براءة الذمة، فقد «دَلَّ العقل على براءة الذمة عن الواجبات ... وانتفاء الأحكام معلوم بدليل العقل قبل ورود السَّمْع، ونحن على استصحاب ذلك قبل ورود السمع»^(٢).

أمَّا مفهوم الاستصحاب عنده فقد بينه بقوله: «الاستصحاب عبارة عن تمسك بدليل عقلي أو شرعي، وليس راجعاً إلى عدم الدليل بل إلى دليل مع العلم بانتفاء المُغَيَّر، أو مع ظنَّ انتفاء المُغَيَّر عند بذل الجهد في البحث والطلب»^(٣).

وقال عن حُجَّتِهِ: «الاستصحاب ليس بِحُجَّةٍ إلا فيما دَلَّ الدليلُ على ثبوته ودوامه بشرط عدم المُغَيَّر، كما دَلَّ على البراءة العقلُ وعلى الشُّغْل السَّمْعِيُّ، وعلى الملك الشرعي»^(٤). ورَدُّ على الأحناف الذين لا يرون الاحتجاج به^(٥).

وجعل للاستصحاب باعتبار المستصحب أربعة أوجه، هي:

١- استصحاب البراءة الأصلية، وهو استصحاب حكم العقل بنفي شغل ذمة المكلف بتكليف ما قبل ورود السمع به^(٦).

٢- «استصحاب العموم إلى أن يرد تخصيص، واستصحاب النص إلى أن يرد نسخ»^(٧).

٣- «استصحاب حكم دَلَّ الشرع على ثبوته ودوامه، كالمملك عند جريان العقد المملَّك، وكشغل الذمة عند جريان إتلاف أو التزام، فإنَّ هذا وإن لم يكن حكماً أصلياً، فهو حكم شرعيٌّ

(١) المستصفى من علم الأصول للغزالي ٢١٧/١. ط. المطبعة الأميرية ببولاق، الأولى سنة ١٣٢٢ هـ.

(٢) المستصفى ٢١٧/١، ٢١٨.

(٣) المستصفى ٢٢٣/١، وقد نقل هذا ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) في روضة الناظر وجنة المناظر ٣٠٤/١ ط. مكتبة الكليات الأزهرية - مصر، الثالثة سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

(٤) المستصفى ٢٢٢/١.

(٥) انظر: المستصفى ٢١٩/١.

(٦) انظر: المستصفى ٢١٨/١.

(٧) انظر: المستصفى ٢٢١/١.

ذلَّ الشرع على ثبوته ودوامه جميعاً، ولولا دلالة الشرع على دوامه إلى حصول براءة الذمة لما جاز استصحابه»^(١).

٤- «استصحاب الإجماع في محل الخلاف»^(٢).

وقد ذهب إلى حجية الأنواع الثلاثة الأولى وقال عن الرابع: «وهو غير صحيح»^(٣).

وعرّف الإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت ٧٧٢هـ) الاستصحاب بأنه «عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناء على ثبوته في الزمان الأول، والسين فيه للطلب على القاعدة، ومعناه أن المناظر يطلب الآن صحة ما مضى»^(٤).

ويُنَّ أن الاستدلال على حجية الاستصحاب من وجهين:

أحدهما: أن ما ثبت في الزمان الأول من وجود أمر أو عدمه ولم يظهر زواله لا قطعاً ولا ظناً فإنه يلزم بالضرورة أن يحصل الظن ببقائه كما كان، والعمل بالظن واجب، ولولا ذلك، أي ولولا أن ما ثبت في الزمان الأول على الوجه المذكور يكون مضمون البقاء في الزمان الثاني - لَلَزِمَ ثلاثة أمور باطلة باتفاق هي:

١- ألا تنقرر معجزة أصلاً؛ لأنها أمر خارق للعادة متوقف على استمرارها، واستمرارها متوقف على أن الأصل بقاء ما كان على ما كان.

٢- ألا تثبت الأحكام الثابتة في عهد النبي ﷺ بالنسبة إلينا.

٣- أن يكون الشك في الطلاق كالشك في النكاح^(٥).

(١) انظر: المستصفى ٢٢٢/١.

(٢) انظر: المستصفى ٢٢٣/١. وانظر هذه الصور الأربعة في: تشنيف المسامع بجمع الجوامع لبدر الدين الزركشي ١٨/٣-٤٢٦، تحقيق د. عبد الله ربيع، د. سيد عبد العزيز، ط. مؤسسة قرطبة - مصر، والمكتبة المكيّة، الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٣) المستصفى ٢٢٣/١.

(٤) نهاية السؤل للإسنوي ١٧٨/٣ ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م. وانظر: أصول الفقه ل محمد أبي النور زهير ٣٩٢/٤ حيث زاد «لعدم ما يصلح للتغير» ط. المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٥) انظر: نهاية السؤل ١٧٨/٣، وقد علق البدخشي على الدليل الأول بقوله: «والحق أن بقاء الظن بثبوت النكاح أمر ضروري وما ذكر في معرض الاستدلال مجرد تنبيه». [مناهج العقول للبدخشي ١٧٧/٣].

والوجه الثاني: أن بقاء الباقي راجح على عدمه، وإذا كان راجحاً وجب العمل به اتفاقاً، وهو المدعى، ووجه رجحانه أمران:

١- أن الباقي يستغنى عن السبب والشرط الجديدين، وعدمه حادث فيفتقر إلى سبب وشرط جديدين، وما لا يفتقر أرجح من المفتقر.

٢- أن عدم الباقي يقل بالنسبة إلى عدم الحادث.^(١)

وقد بلور البدخشي الاستدلال بالاستصحاب عند الشافعية في صورتين وذلك في قوله: «والشافعية تمسكوا به في النفي الأصلي مثل أن يقال فيما اختلف في كونه نصائباً: لم يكن الزكاة واجبة عليه، والأصل بقاؤه. وفي الحكم الشرعي مثل قولهم في الخارج من غير السبيلين: إنه كان قبل الخروج متطهراً، والأصل بقاؤه حتى يثبت معارض، والأصل عدمه»^(٢).

بينما ذكر أن الاستصحاب عند الأحناف «لا يثبت به حكم شرعي، وإن تمسكوا به في النفي الأصلي، وهذا ما يقولونه حجة في الدفع لا في الإثبات، حتى إن حياة المفقود بالاستصحاب يصلح حجة لبقاء ملكه، لا لإثبات الملك له في مال موروثة»^(٣).

والمراد بالنفي الأصلي في كلامه هو حكم العقل بالبراءة أو الإباحة الأصلية^(٤)، والمراد بأنه حجة في الدفع أن يمنع ثبوت حكم مبنى على تغير الحال القائمة^(٥) وبعبارة أخرى: أن يمنع تغير حكم مبنى على الحال القائمة المستصحة. والمراد بالاحتجاج به في الإثبات أن تثبت أحكام جديدة لم تكن ثابتة بسبب الاستصحاب^(٦).

وقد ذكر الأستاذ أحمد إبراهيم بك^(٧) والشيخ علي حسب الله^(٨)، والشيخ محمد أبو

(١) انظر: نهاية السؤل ١٧٠٩/٣، وقد فصل الدليلين بعبارة واضحة أبو النور زهير، انظر كتابه أصول الفقه ٣٩٢/٤-٣٩٤.

(٢) مناهج العقول للبدخشي ١٧٦/٣ ط. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

(٣) مناهج العقول ١٧٦/٣. وانظر: أصول الفقه لأبي النور زهير ٣٩٢/٤.

(٤) انظر: أصول التشريع الإسلامي لعلي حسب الله ص ١٠١، مكتبة الجامعة - مصر، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

(٥) الجريمة محمد أبو زهرة ص ٢١٨، ط. دار الفكر العربي - مصر.

(٦) الجريمة ص ٢١٨.

(٧) انظر كتابه: علم أصول الفقه ص ١٠٢.

(٨) انظر: أصول التشريع الإسلامي ص ١٠٠.

زهرة^(١) للاستصحاب هذين النوعين: استصحاب النفي الأصلي أو العدم الأصلي أو براءة الذمة من التكليف، واستصحاب حكم شرعي ثبت بالدليل ولم يقم دليل على تغيره.

هذا، وهناك صورة أخرى وهي الاستصحاب المقلوب وهو ثبوت أمر في الزمن الأول لثبوته في الثاني^(٢)، « وحاصله أن ثبوته الآن علامة على ثبوته في الماضي، إذ لو لم يكن ثابتاً فيه لاختلف الحالان والأصل توافقهما »^(٣).

ومما سبق يتضح أن الاستصحاب في أصول الفقه يقوم أيضاً على بقاء الحكم من حالة في حالة تالية، ومع هذا فثمة فروق بينه وبين الاستصحاب في النحو يمكن إجمالها فيما يلي:

١- الحكم المبقى في الاستصحاب الفقهي هو حكم العقل بالبراءة الأصلية أو حكم ثبت بدليل شرعي أو العموم أو النص، أما المبقى في الاستصحاب النحوي فهو المتقدم في الرتبة أو المستحق بالذات، وطبعاً أن تحديد التقدم في الرتبة والاستحقاق بالذات يتدخل فيه العقل والنقل، لكن هذين الرافدين يؤديان في النحو إلى أحكام تتعلق باللفظ فقط، وهذا ناتج اختلاف موضوع العلمين.

٢- إذا كان مفهوم الاستصحاب في أصول الفقه يقوم على البقاء، فقد رصد البحث للاستصحاب النحوي غمطاً آخر إلى جانب البقاء على الأصل وهو مراعاة الأصل.

٣- طرفا الاستصحاب في النحو حالان، وقد سبق بيان طبيعة كل منهما وليس معنى الزمان مراداً بينهما، أما في الاستصحاب الفقهي فطرفاه زمانان، كما ظهر في تعريف الإسئوى وكما في قول الشوكاني: « معناه أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل »^(٤).

ومعنى الزمن في النظر الفقهي يُعدُّ ضرورة نابعة من موضوع الفقه نفسه لأن موضوعه الأحكام الشرعية العملية، والحكم هو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف^(٥)، والفعل يقتضى الزمن.

(١) انظر: الجريمة ص ٢١٧.

(٢) انظر: شرح المَحَلَّى على جمع الجوامع ٣٥٠/٢.

(٣) تقرير الشريبي على حاشية الانبائي على شرح اغلبي ٣٥٠/٢.

(٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ٢٤٨/٢ للشوكاني، تحقيق د. شعبان إسماعيل ط. دار الكتب -

القاهرة د.ت.

(٥) انظر: شرح المَحَلَّى ٤٧/١-٤٩.

٤- ظهر من خلال التبع السابق تركيز الأصوليين على اشتراط عدم وجود الدليل المغير، وهو ما تأثره الأنباري في تعريفه للاستصحاب في النحو، وقد سبق أن ذلك إنما يصح إذا كان المراد الدليل الموجب للتغيير لا المجوز وفي حالة استعمال الاستصحاب في الاستدلال، أما في الدرس الفقهي فلا بد من انعدام وجود الدليل المغير لأن الأمر يتعلق بأحكام شرعية مأخذاً الأول الكتاب والسنة، والاستصحاب ثمة آخر مدار الفتوى ولا يجوز الأخذ به إن وجد دليل يعارضه وهذا مقتضى ما شرطوه. أما في النحو فإن للاستصحاب مكانة في الاستدلال أقوى من التي له في أصول الفقه وهذا ما يحاول الفصل التالي الكشف عنه.

الفصل الثالث

دور الاستصحاب

فى التقيد والاستدلال

الفصل الثالث

دور الاستصحاب فى التقعيد والاستدلال

أولاً: دور الاستصحاب فى التقعيد

المراد بالتقعيد - هنا - التقعيد الأول للنحو وهو ما عبّر عنه الأستاذ الدكتور تمام حسان بوضع الهيكل البنىوى للنحو العربى^(١).

ومراحل بناء هذا الهيكل تتمثل فى استقراء المسموع وملاحظته، ثم التجريد وهو استخراج المعقول من المحسوس^(٢).

ويلعب الاستصحاب الدور الأول فى عملية التجريد هذه، ففكرته النظرية هى التى دفعت النحاة إلى «أن يجرّدوا صُورًا أصليّة لعناصر التحليل النحوى، قبل أن يتكلّموا فيما إذا كانت هذه الصُور تُستصحب فى الاستعمال أو يعدل عنها»^(٣).

وعلى هذا ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن الاستصحاب موضعه الصحيح فى ترتيب الحُطّة النحوية أن يأتى متوسطًا بين السماع والقياس؛ «لأنّ القياس لا يكون إلّا بعد أن يتضح الأصل والفرع، ويُعرف المطرّد من الشاذ، فالنحو يبدأ بجمع المادة التى يطلق عليها (المسموع)، ويجرى عليها الاستقراء والملاحظة، ثم يخضعها للتصنيف، حتى إذا ما استقامت له الأصناف (الأبواب) واتضحت معالمها بدأ فى إنشاء هيكل بنىوى مجرد يمثل تصوّرًا ما للفاعل بين الصور المختلفة لمباني اللغة، هذا التفاعل الذى أطلق النحاة عليه مصطلحي "التغيير" و"التأثير"»^(٤).

وقد جعل النحاة لكل عنصر لغوى - حرف أو كلمة أو جملة - تتعدد صورته أصلاً واحداً مجرداً، تمثل صورته الأخرى عدولاً عنه^(٥). ثم عاملوا هذه الأصول من حيث القياس وعدمه بحسب حالة كل منها، فما كان ممكناً فى النطق مطرداً فى الاستعمال قيس عليه، وما كان مخالفاً لبابه توقّف

(١) انظر: الأصول ص ٦٨.

(٢) انظر: الأصول ص ٦٨، ٦٩.

(٣) الأصول ص ٦٩.

(٤) الأصول ص ١٢٢.

(٥) انظر: الأصول ص ١٢٣.

فيه على ما سمع، وهكذا، فدور القياس جاء بعد تحديد الأصول التي نَدَبَ النحاة إليها فكرة الاستصحاب.

وخالف الدكتور محمود نحلة في ذلك قائلا: «والذي نراه أقرب إلى القبول أن القياس، لا الاستصحاب، هو الذي دفع النحاة إلى تجريد الأصول للقياس عليها. فالقياس كما رأينا اقترن بمحاولة النحاة الأوائل وضع القواعد التي تعين على معرفة القوانين التي يدور عليها الاستعمال اللغوي، وظل له عند النحاة جميعاً مكانة غير منكورة، حتى لقد جعل ابن الأنباري النحو كله قائماً على القياس، ولا كذلك الحال في الاستصحاب»^(١).

ثم يذكر أن الاستصحاب عند الأصوليين من الفقهاء آخر مدار الفتوى، وأنه في النحو كما صرح الأنباري في عدة مواضع من أضعف الأدلة، ثم يقول: «فليس بمستساغ عندنا أن يُرَدَّ إليه عنصر من أهم عناصر النظرية النحوية عند العرب، هو تجريد الأصول، والأولى أن يُرَدَّ إلى القياس»^(٢).

ويلاحظ أن الدكتور نحلة قد أقام اعتراضه على ضعف الاستدلال بالاستصحاب، وقد ردّ الدكتور محمد سالم على ذلك بأن هناك فرقاً بين مدى قوة الاستدلال بالاستصحاب وموقع الاستصحاب في بناء النحو، فالاستصحاب «من حيث قوته في الاستدلال يأتي في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس كما صرّح الأنباري، ولكنه من حيث ترتيب الاستدلال يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع ومتقدماً على القياس»^(٣).

ويضاف إلى هذا التفريق أن الدكتور نحلة قد جعل تجريد الأصول لأجل القياس عليها، وليس الأمر على هذا النحو بالضبط؛ لأنّ الأصول المجردة منها ما يطرد القياس عليه، ومنها ما يكون العدول عنه هو المطرد، وإذا كان ثمة لبس فزواله بالتفريق بين الأصل في باب الاستصحاب والأصل بمعنى المقيس عليه^(٤).

وثمة مسألة أخيرة لا بد من بيانها هنا وهي العلاقة بين أصل الوضع سواء أكان مستحقاً بالذات أم متقدماً في الرتبة، والقاعدة الكلية التي يطلق عليها القياس أحياناً^(٥).

(١) أصول النحو العربي د. محمود نحلة ص ١٤٨، ط. دار العلوم العربية بيروت - لبنان، الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٢) أصول النحو العربي ص ١٤٨.

(٣) الأصول النحوية عند الأنباري ص ٤٠٥.

(٤) انظر ص ١٠ من هذا البحث.

(٥) انظر مثلاً: الكتاب ٣/ ٣٦٠، ٣٦١، ٣٧٨، ٤٠٢.

ذلك أنه من تلك القواعد الكلية ما يكون في بداية أمره أصل وضع عُبر عنه بقاعدة من القواعد الأصلية، ثم اطردت هذه القاعدة أو غلبت فصارت مقياساً من مقياس العربية.

مثال ذلك "رفع الفاعل" هو جزء من أصل وضع الفاعل، يعبر عنه بقاعدة: الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً، ثم: الفاعل مرفوع، وصارت هذه القاعدة قاعدة كلية من قواعد النحو القياسية، ومثل ذلك "تعريف المبتدأ" فهو جزء من أصل وضعه عُبر عنه بأن الأصل في المبتدأ التعريف، ثم أصبح هذا الأصل قياساً، وإن كان هناك قاعدة فرعية تبيح الابتداء بالنكرة في أحوال معينة.

فمثل هذه الأصول التي تتحول إلى قواعد كلية يمكن النظر إليها بالاعتبارين، غير أننا إذا كنا بصدد اتباعها ومحاكاتها في كلامنا فالأقرب أن نسمي ذلك قياساً لا استصحاباً، لأنها إنما تتبع وتحاكي باعتبارها قواعد كُتِبَتْ مُطَرِّدَةً لا باعتبارها أصول وضع للكلمات أو الجمل، وتكون حينئذٍ ركناً من أركان عمليّة قياس نُجَرِّبُهَا نحن - متعلمي العربية - وهو المقيس عليه حين نقيس كلامنا عليها - أي القواعد - أو حين نُوجِّهُ بها كلام العرب.

وإذا كنا بصدد إبقاء الحكم الأصلي مع تغيير يطرأ على التركيب كما إذا جرّ الفاعل بحرف جر زائد فقلنا إنه مجرور لفظاً مرفوع محلاً، أو مرفوع بعلامة مُقَدَّرَةٌ مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد - فالأقرب أن نسمي هذا استصحاباً وأن ننظر إلى رفع الفاعل على أنه من أصل الوضع.

وقد يترتب على الخلط بين الأصل المستصحب والقاعدة الكلية إدخال ما ليس من باب الاستصحاب فيه كما وقع للدكتورة خديجة الحديثي، فقد عدت من مسائل الاستصحاب عند سيويه قوله: «فَأَمَّا (وَرَزَقْنَا) (١) فالواو من نفس الحرف؛ لأن الواو لا تُزاد أولاً أبداً، و(الْوَكْوَكَ) (٢) كذلك، ولا تجعل الواو زائدة لأنها بمنزلة الْقَلْقَالِ» (٣). وعَقَّبَتْ عليه بقولها: «فاستدل بالأصل وهو (لا تُزاد الواو أولاً أبداً) على أصالتها في الكلمتين» (٤). والحق أن ما ذكرته قاعدة وليس أصلاً.

وكذلك تقول عن سيويه: «استدل بالأصل (إن الأفعال لا تحقر) على عدم جواز (ما

(١) وَرَزَقْنَا أي الشرُّ والأمر العظيم. اللسان ٤٨٢٠/٦.

(٢) الوكواك: الذي كأنه يتدحرج من قِصره، والجبان. انظر: اللسان ٤٩٠٩/٦.

(٣) الكتاب ٣١٥/٤.

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه ص ٤٥٤، مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

أَمِيلِحَه) قياسًا وإنما هو شاذ، يقول: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أَمِيلِحَه، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنَّ الفعل لا يُحَقَّرُ وإنما تحقر الأسماء؛ لأنها توصف بما يَعْظُمُ وَيَهُونُ، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيَّاهَا في أشياء كثيرة، ولكنهم حَقَرُوا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذى تصفه بِالْمِلْحِ كأنك قلت: مُلِّحٌ، شبهوه بالشئ الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئًا آخر نحو قولهم: (يطوهم الطريق) و(صيند عليه يومان) ونحو هذا كثير فى الكلام. وليس شئ من الفعل ولا شئ مما سُمِّيَ به الفعل يُحَقَّرُ إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك ما أَفَعَلَهُ" (١) «(٢)».

وأقول: نعم، الأصل فى الأفعال ألا تصغر، لكن أيضًا لما اطردها هذا الأصل صار قاعدة يقاس عليها، والحكم بشذوذ أحد أفرادها إنما يكون بالنظر إلى معنى القاعدة فيه لا الأصل؛ لأنه ليس كل ما خالف الأصل شاذًا، وكل ما خالف القاعدة فهو شاذ إن لم يؤول، فلا يصح إذن أن نَعُدَّ المسألة السابقة من مسائل الاستصحاب.

* * *

(١) الكتاب ٤٧٧/٣، ٤٧٨.

(٢) الشاهد وأصول النحو ص ٤٥٥.

ثانيًا: دور الاستصحاب في الاستدلال

الاستدلال كما يقول الأنباري « طلب الدليل، كما أن الاستفهام طلب الفهم، والاستعلام طلب العلم. وقيل الاستدلال بمعنى الدليل كالأستقرار بمعنى القرار، والاستيقاد بمعنى الإيقاد، قال الله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾^(١) أى أوقد»^(٢). ولعل الأقرب لما نَظَر به أن يقال: الاستدلال طلب الدلالة، ويتفرع عليه طلب الدليل.

والدليل « عبارة عن معلوم يُتَوَصَّلُ بصحيح النظر فيه إلى عِلْمٍ ما لا يُعْلَمُ في مستقر العادة اضطرارًا »^(٣)، أو هو « ما يرشد إلى المطلوب »^(٤).

وأدلة النحو كثيرة حتى قال الأنباري: « أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر »^(٥)، وأشهرها: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، والاستقراء، والاستحسان، وعدم النظر، وعدم الدليل^(٦).

ولكى يتضح دور الاستصحاب في الاستدلال ينبغي - أولاً - استيضاح علاقة الاستصحاب بالأدلة الأخرى، خصوصًا السماع والقياس، للخلوص من ذلك إلى بيان مدى قوته في الاستدلال، إلى جانب ما تمثله هذه العلاقات من تصوير لدور الاستصحاب في عملية الاستدلال على المستوى النظري.

ثم يأتي - ثانيًا - عرض لأبرز المسائل التي كان للاستصحاب فيها دور في الاستدلال على أحكامها.

(١) علاقة الاستصحاب بالسماع:

ينحصر الكلام على علاقة الاستصحاب بالسماع من جهة الاستدلال في ثلاثة أمور: حقيقة الدليل، والتعارض، والتعااض.

(١) من الآية ١٧ سورة البقرة.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥.

(٣) الإغراب ص ٤٥.

(٤) لمع الأدلة ص ٨١.

(٥) لمع الأدلة ص ١٢٧.

(٦) انظر: الإغراب ص ٤٥، ولمع الأدلة ص ٨١، والافتراح ص ٢٦.

فأما حقيقة الدليل فلا بد من بيان المراد بالسماع ثم بيان علاقة الاستصحاب به من خلال أنواعه.

السماع عرفه^(١) الأنباري بأنه «الكلام العربى الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة»^(٢). فلم يجعل المنقول القليل أو الشاذ دليلاً، كأنه يُشَمُّ تعريفه القياس. وعرفه السيوطي بأنه «ما ثبت فى كلام مَنْ يوثق بفصاحته فشمّل كلامَ الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم وكافر»^(٣). وهذا منهما بيان للمُسْتَدَلِّ به من الكلام العربى، وأما طريق الاستدلال فسيأتى عند الحديث عن التعارض.

والاستصحاب - كما سبق - إما أن يكون إبقاءً أو مراعاةً، فالإبقاء يكون عند النطق أو النظر أو الانتقال، فالثانى من عمل النحوى البتة، وكذا المراعاة.

وأما الإبقاء عند النطق فلا يكون استصحاباً استدلالياً بل يكون تعليلياً - أى يستعمل علةً للمسموع - أو استعمالياً - أى يكون مجرد وصف للاستعمال العربى - ويكون الاستدلال حينئذٍ بالسماع لا بالاستصحاب^(٤).

وأما عند الانتقال فقد يكون الاستصحاب دليلاً إذا كان قائماً على نظر النحوى فى توجيه التركيب^(٥)، وقد يكون علة فيكون الاستدلال حينئذٍ بالسماع^(٦).

وفيه من هذا أن الاستصحاب - دليلاً - مُسْتَقِلٌّ فى حقيقته عن السماع، ولكنه يرد أحياناً علةً للسماع حين يستدل به فيكونان متواردين على محل واحد باختلاف الاعتبار، كما يرد أحياناً دليلاً معاضداً للسماع - كما سيأتى - فيكونان حينئذٍ متواردين على محل واحد باعتبار واحد.

وأما التعارض فلم يذكر الأنباري الاعتراض على الاستدلال بالسماع بالاستصحاب^(٧)، ولا

(١) استعمل الأنباري له مصطلح النقل، وانظر: أصول النحو العربى د. نخلة ص ٣١.

(٢) الإغراب ص ٤٥، ولع الأدلة ص ٨١.

(٣) الاقتراح ص ٦٧.

(٤) انظر مثلاً: مسألة ١٢ من مسائل التعليل، والمسائل ٤، ٥، ١١ من مسائل التوجيه.

(٥) انظر مثلاً: المسائل ١١، ١٣، ٢٧ من مسائل الاستدلال.

(٦) انظر مثلاً: المسائل ٤، ٧، ١٣ من مسائل التعليل.

(٧) انظر: الإغراب ص ٤٦-٥٢.

نصُّ على العكس^(١)، لكنَّ الأمر يحتاج إلى نظر للكشف عن طبيعة التعارض بينهما ومواطنه كما تكمن في كلام النحاة.

ولا بُدَّ أولاً أنْ أُبين كيفية الاستدلال بالسماع، حتى تتحدد المواضع التي يمكن أن يقع فيها تعارض بينه وبين الاستصحاب، ثم ننظر في كيفية التعامل مع هذا التعارض إن وقع.

للسماع طريقتان للاستدلال به:

الأولى إيجابية: وتقوم على إثبات الكلام العربي المنقول^(٢).

الثانية سلبية: وتقوم على نفى السماع عن العرب، وهي في حقيقتها مُقتضى استقراء المسموع^(٣).

وكلُّ منهما يكون استدلالاً إما على صيغة مجردة لمفرد أو مركب، وإما على لفظ معين.

فأما الطريقة الإيجابية مع الصيغة المجردة فتعتمد على كثرة المسموع أو اطراد، ويتم بمعاونة النظر العقلي، ويدخل الناتج في عملية القياس الاستعمالي (قياس الأنماط) مُختلاً مكانة المقيس عليه، والقاعدة التي يصاغ فيها تصبح قاعدة مطردة، ومقياساً من المقاييس المستنبطة من كلام العرب، وهي إما أن تكون موافقة للأصل كجواز مجيء المبتدأ معرفة، ومثل هذا لا إشكال فيه، وإما أن تكون مخالفة للأصل كحذف الخبر بعد (لولا) وجوباً والأصل الذكر، وقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما في نحو: قال وباع واستقام واستبان، ومثل هذا يكون فيه تعارض، لكنه تعارض واقع بين الاستصحاب والقياس؛ لأن السماع هنا يتوارى خلف القياس، أو يقال إنه تعارض بينه وبين القياس والسماع معاً.

وأما الاستدلال بالسماع إثباتاً للفظ مُعين فإنَّ المسموع هنا إما أن يكون موافقاً للقياس السابق فهو جزء منه وحكمه حكمه، وإما أن يكون مخالفاً له، وهذا قد يكون موافقاً للأصل مثل: أَغَيَّلَتِ الْمَرَأَةَ، ﴿وَسْتَخَوِّذْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ﴾^(٤)، فهذا من تعارض السماع مع القياس، فإذا كان

(١) انظر: الإغراب ص ٦٣. لكن قال السيوطي: «إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به. ذكره ابن الأنباري في كتابه» الاقتراح ص ٤٠١.

(٢) انظر مثلاً: الإنصاف ٢٣/١-٣٠، ٦٥، ٨٣، ٩٧، ١٤٨، ١٦٢، ١٨٦، ٢٥١، ٢٧٣، ٤٢٧/٢، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٥١، ٤٥٦، ٧١١.

(٣) انظر مثلاً: الإنصاف ١٨٥/١، ٣٦٠، ٦٥٣/٢.

(٤) من الآية ١٩ سورة المجادلة.

مطرذاً في السماع أَخِذَ به وترك القياس في هذا اللفظ المعين، وإلَّا تُرِكَ المسموع - أى القياس عليه - ولم يستعمل إلا فيما ورد فيه من كلام إن أُعيدَ نطقه^(١)، والاستصحاب - فى ذلك - عِلَّةٌ للسماع ما لم يتمسك به لجعل المسموع قاعدة^(٢)، ولا محلٌ للتعارض حينئذٍ وقد يكون مخالفاً للأصل كـ "معائش"^(٣) بالهمزة، إذ الأصل فيها الياء وهو القياس أيضاً، وحينئذٍ يقدم الاستصحاب والقياس على السماع، بمعنى عد المسموع شاذاً لا يتكلم به إلا فيما ورد، ولا يقاس عليه^(٤).

وأما الاستدلال بالسماع نفياً لصيغة مجردة فهذا - أولاً - لا يُتَكَلَّمُ به، ومثال ذلك عدم سماع (فَاعِلٌ) و(فَعْلِلٌ) و(فَعَّلِلٌ)، كما ذكر ابن جنى^(٥)، فلا يتكلم بذلك، وثانياً: لا يُسأل عن عِلَّتِهِ، يقول ابن جنى: «ألا ترى أنه ليس فى كلامهم مثلُ (جَعْفَرٍ) بكسر الفاء، ولا مثل (جَعْفَرٍ) بضمها، ولم يُمتنع منه لأنه مستقل، بل رُفِضَ رفضاً، وليس لأحد أن يقول: هَلَّا جاء فى الأمثلة ما لم يجى؟ لأن هذا كان يكون باباً غير مُدْرَك، وإنما سبيله أن يُدْرَكَ ما جاء ويُضَرَّبَ عما لم يجى فلا يُذكر، إلا أن يكون امتناعهم منه لعل؛ لأنك إنما تفسر أحكاماً لغيرهم، لا ما لم يجى عنهم، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكاماً ما لم يجى لكنت قد شرعت فى تفسير ما لم ينطق به عربى، وكان ذلك يكون تخليطاً وهوساً؛ لأن فيما خرج إلى الوجود شغلا عما هو باقٍ فى العدم، إلا ما عِلَّتْه فى الامتناع من النطق به قائمة فإن مثل ذلك يسأل عنه»^(٦).

وفى استثناء ابن جنى نظر مقتضاه أن قيام العلة نسبي فالأولى الإعراض عن تعليل مثل ذلك مطلقاً.

(١) سواء أكان مفرداً نحو مَصْنُوعٌ، أم مركباً نحو: عسى الغويرُ أبوساً، وينبغى ملاحظة أن عملية إعادة النطق المشار إليها مُبَايَنَةٌ لعملية القياس الاستعمالي [انظر: ص ٩٩ من هذا البحث] إذ هى نوع من الاعتماد على السماع، وهى مع اللفظ المركب مجردة تمثّل بحكاية عبارة سبق صوغها.

(٢) أما إذا تمسك به النحوى للقياس على المسموع الشاذ سماعاً وقياساً الموافق للأصل - فيكون دليلاً معضداً لهذا السماع فى وضع القاعدة، وحينئذٍ يكون الاستصحاب معارضاً للمسموع المطرد والقياس، ومثال ذلك مذهب من أجاز إتمام (مَفْعُولٍ) واوى العين بناء على ما سمع من ذلك وإن كان شاذاً لأنه الأصل. انظر: المتنع ٤٦١/٢ وشرح الشافية للرضى ١٤٩/٣.

(٣) فى رواية خارجة عن نافع. انظر: السبعة ص ٢٧٨، وقد خطاها ابن مجاهد كما خطاها المازنى والمبرد، انظر: المختضب ٢٦١/١، والنصف ٣٠٧/١.

(٤) انظر: شرح التصريح ٣٦٩/٢، وشرح الأشئوبى ٢٨٩/٤.

(٥) انظر: النصف ١٨١/١.

(٦) النصف ١٨١/١.

وهذا النوع من السماع لا يُتَكَلَّمُ على معارضته للاستصحاب لانتفاء محل الأصالة والفرعية.

وأما الاستدلال بالسماع نفيًا لِلْفَظِ مُعَيَّن، فإمّا أن يكون هذا اللفظ موافقًا للقياس، أو أن يكون مخالفًا له.

فأما الموافق للقياس فلا يستدل بانتفاء سماعه على امتناعه وإلا بطل القياس، سواء أوافق هذا اللفظ المنفي الأصل نحو: رجل أثدى^(١)، و(وذر) ماضى (يذر)، وضرب بطرس جورج، أم خالفه نحو ضَرَبَ^(٢)، يقول الأنباري: «أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كَتَبَ زَيْدٌ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كلِّ اسمٍ مُسَمًّى تصح منه الكتابة سواء كان عربيًّا أو عجميًّا نحو: زيد وعمرو وبشير وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وكذلك القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصفة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كلِّ عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر فإنه يتعذر في النقل دخول كلِّ عامل من العوامل على كلِّ ما يجوز أن يكون معمولًا له»^(٣)، وهذا من القياس الاستعمالي.

ويلاحظ أن التعارض بين السماع والاستصحاب يقع في الصورة الأولى وهي أن يكون دليل (الاستصحاب) مُعَضَّدًا بدليل (القياس) في مواجهة السماع، ولذلك وجدنا بعض النحاة يرجح مقتضاهما ويحيز النطق بما لم يُسْمَعْ، ويُعَبَّرُ أحيانًا عن الدليل المُجَوِّز بالأصل، وأحيانًا بالقياس وأحيانًا بهما معًا.

فمن الأول ما نقله أبو حيان عن الجرمي إذ يقول: «قال الجرمي: يقولون: هذا مَكْرَمَانُ مُقْبِلًا، ومَلَأَمَانُ ذَاهِبًا، وملكَمَانُ قَاعِدًا، فيجعلونه معرفة، ولا يصرفونه، ويجرونه مُجَرَى الأسماء، وكان أصله الوصف، وقال: لا نعلم أحدًا من العرب يقول: هذا رجل مكرمَان يا فتى، كلهم يجعلونه اسمًا ولا يجعله وصفًا، قال: ولا يُنْكَرُ أن يجعله بعض العرب على أصله، فيجعله وصفًا، ولكن لم أسمع»^(٤).

ومن الثاني ما جاء في التعليقة لأبي على الفارسي إذ يقول: «قال سيويه: وإنما منعهم من

(١) انظر: الاقتراح ص ٢٣٠.

(٢) انظر: المنصف ٤٤/١.

(٣) لمع الأدلة ص ٩٨، ٩٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٥/٥.

أن يقولوا (مُذَكَّر) كما قالوا: (مُزْدَان) الفصل. قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذَكَّر) وهو القياس الجيد البالغ.

قال أبو علي: ليس هذا برَدٍّ على سيويه؛ لأنه قال: "وإنما منعهم أن يقولوا: (مذدكر)"، أى لم يقولوه فيسمع منهم، والجزمي يميزه قياساً؛ وقد يميز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته ماضى (يَذَرُ): (وَذَرُ)، وهو مع ذلك غير مسموع»^(١).

ومن الثالث قول ابن دَرَسْتَوَيْهِ: «إنما أهمل استعمال (وَدَعْ)»^(٢) و(وَذَرُ)؛ لأن في أولهما واوًا، وهو حرف مستقل، فاستغنى عنهما بما خلا منه وهو (ترك)، قال: واستعمال ما أهملوه من هذا جائز صواب، وهو الأصل، بل هو في القياس الوجه، وهو في الشعر أحسن منه في الكلام لقلة اعتياده؛ لأن الشعر أيضًا أقل استعمالًا من الكلام»^(٣).

على أن من النحاة من يذهب إلى مراعاة السماع بعدم النطق بما لم تنطق به العرب، أو بما نطقت به قليلاً وهو الشاذ في السماع المطرد في القياس، يقول ابن جنى: «فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من (وذر) و(ودع)؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرّو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: (وَزَنَ) و(وَعَدَ) لو لم تسمعهما»^(٤)، ثم حكّم بالشذوذ على ما استُغْمِلَ فيه (وَدَعْ).

وهذا موقف عجيب، إذ كيف يميز للمتكلم أن يقول: (وَزَنَ) قياسًا على الواجب في أمثاله مع أنه لم يسمعه، ويمنعه من (وَذَرُ) لأنه لم يسمعه؟ فما الفرق بينهما في علم المتكلم؟

إن قيل: الأول مستعمل في كلام العرب، والثاني غير مستعمل. قيل: قد أجاز أن يستعمل الأول وإن لم يسمعه، وعدم سماعه أمانة عدم علمه باستعماله، فهو عنده ك (وذر).

فإن قيل: إن المتكلم يُعَلِّمُ أنَّ (وَذَرُ) لم يستعمل، و(وزن) عنده مسكوت عنه.

(١) التعليقة على كتاب سيويه للفارسي ١٩٦/٥، ١٩٧، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، مطابع الحسنى - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

(٢) هذا ما ذهب إليه سيويه [انظر: الكتاب ١٠٩/٤] وتابعه بعض النحاة منهم ابن جنى، والصحيح أنها مسموعة في الكلام العربي قرآنًا وسنةً وشعرًا [انظر: في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٣٤، ٣٥].

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٤٦/٢، تحقيق محمد جاد المولى وزميله ط. المكتبة العصرية صيدا - بيروت سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، وانظر: في أصول النحو ص ١٠٩.

(٤) الخصائص ١٠٠/١.

قيل: ما انتهى إلينا من كلام العرب إلا أقله، واستقراء النحويين ناقص، فلا يجوز معه القطع بالنفي.

بل إن مقتضى كلام ابن جنى ترك استعمال نحو "مكان مُبْقِل" مع أنه القياس، وأنه ورد في السماع^(١)؛ لأن الأكثر في السماع (باقل)، فمُبْقِل شاذ في السماع فيترك والحاصل أن في المسألة مذهبين^(٢).

وأما إذا كان اللفظ المنفى سماعه مخالفاً للقياس فإنه لا يستعمل سواء أكان موافقاً للأصل أم مخالفاً له، والأول من صور تعارض السماع والاستصحاب، والمُقَدَّم هنا السماع لتعضده بالقياس، ومثال ذلك (استَقْوَمَ) لا أعلم أحداً من النحويين أجاز أن يُتَكَلَّم به؛ وذلك لعدم وروده ومخالفته للقياس، وإن كان موافقاً للأصل، والله أعلم.

وأما الأمر الثالث في علاقة الاستصحاب بالسماع فهو التعاضد، والحق أن دليلي السماع والاستصحاب قد يردان على محل واحد متعاضدين، من ذلك ما جاء عن أبي حيان في مسألة تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان المضاف (أفعل)، إذ يقول: «فهل هو مختص بلفظ (أول)، أو عام في كل أفعل تفضيل؟ يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يظهر فرق بين (أول) وغيره، فيجوز: هذا بالله أفضل عارف. والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك لعدم سماع ذلك في كلامهم، ولمخالفة الأصول»^(٣).

فالمنع من تقديم المعمول هنا لعدم السماع ولمخالفة الأصول معاً، فكل منهما يساند الآخر. ومن ذلك قول المبرد عن مصدر (فَعَلْتُ): (التَفْعِيل): «وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فَعَلَا) كما قلت: أَفَعَلْتُ إفعالا، وزلزلت زلزالا، ولكنه غُيِّرَ ليبين أنه ليس بملحق، ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيباً، كما قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾^(٤)»^(٥)، «وقال قوم: حَمَلْتُهُ حِمَالاً، وكلمته كِلَاماً»^(٦)، ووضح هنا إجازة المبرد - وتابعه ابن السراج - الإتيان بالمصدر

(١) انظر: الخصائص ٩٨/١.

(٢) انظر: في أصول النحو د. سعيد الأفغاني ص ٧٩، ٨٠.

(٣) جمع الموامع ٤٢٠/٢.

(٤) الآية ٢٨ سورة النبأ.

(٥) المقتضب ٩٩/٢.

(٦) الأصول في النحو ١١٦/٣.

على الأصل استصحاباً له، مع أن القياس يخالفه، وسيأتى الحديث عن تعارض القياس والاستصحاب، وقد جاء الاستصحاب هنا مُعَضِّداً بالسماع.

ومن تعضيد السماع للاستصحاب قول ابن عصفور: «وأما (فَعَلَى) فينبغى أن يبقى على الأصل ولا يُغَيَّر، من الياء كان أو من الواو؛ لأنَّ التغيير فى (فَعَلَى) و(فُعَلَى) على غير قياس، ولولا السماع لما قيل به، ولم يرد سماع بتغيير فى (فَعَلَى) فينبغى أن يبقى على الأصل»^(١).

وهو يضيف إلى ذلك انتفاء علة التغيير فى (فَعَلَى) وهى الفرق بين الاسم والصفة فى (فَعَلَى) و(فُعَلَى)؛ لأنَّ (فَعَلَى) لا تكون صفة^(٢). وفى هذا المثال يُلمَح تعاضد الأدلة الثلاثة.

ومن المواطن التى يعضد فيها السماع والقياس معاً الاستصحاب تجويز البصريين إضافة العدد المركب إلى مثله نحو: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، و«احتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنَّ الأصل أن يقال: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ وقد جاء ذلك عن العرب؛ فإذا ساعده النقل والقياس، وهو الأصل، وجب أن يكون جائزاً»^(٣).

(٢) علاقة الاستصحاب بالقياس:

القياس فى اللغة التقدير^(٤)، وفى اصطلاح النحاة تعددت المسالك فى تعريفه وتقسيمه^(٥)، والحاصل أنَّ له أربعة مفهومات:

الأول: النظر العقلى، كقول السيوطى فى ترتيب النعوت إذا اختلفت أنواعها فيقدم المفرد ثم الظرف والجور ثم الجملة «وعلة ذلك أنَّ الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديره، وإنما تقدم الظرف ونحوه على الجملة لأنه من قبيل المفرد»^(٦).

والثانى: القاعدة المطردة، وهذه القاعدة إما أن تكون قاعدة أصلية، وهى التى تُعبَّر عن

(١) المتع ٥٤٦/٢.

(٢) انظر: المتع ٥٤٦/٢.

(٣) الإنصاف ٣٢٢/١.

(٤) انظر: لسان العرب ٣٧٩٣/٥.

(٥) انظر فى ذلك: لمع الأدلة ص ٩٣، ١٠٥ وما بعدها، والاقتراح ص ١٩٢، والقياس فى اللغة العربية محمد الحضر

حسين ص ٢٥-٢٧، والأصول ص ١٧٤-١٧٩، وأصول التفكير النحوى ص ١٣، والقياس فى النحو لمنى إلباس

ص ٧٧، ٧٩، ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، وأصول النحو العربى للحلوانى ص ٩١.

(٦) همع الهوامع ١٢٧/٣.

أصل وضع، وإما أن تكون قاعدة فرعية، وهى التى تعبر عن عدول مطرد، ومجموع هذه القواعد هى المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب^(١).

والثالث: الأصل، كقول ابن يعيش: «وقد شذت ألفاظ فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: أقوس، وأنوب، وأعثن، وأنيب، جاءوا بها على (أفعل) منبهة على أنه الأصل»^(٢). فقولاه: «القياس المرفوض» يعنى "الأصل المرفوض".

والرابع: عملية القياس، وهى عملية مركبة، عناصرها أربعة هى: المقيس عليه، والمقيس، والعلة، والحكم.

وهذا المفهوم للقياس له نوعان:

الأول: قياس استعمالى (قياس أنماط)^(٣)، وهو الذى يؤدينا إلى أن نتكلم كما تكلمت العرب، والمقيس عليه هنا هو كلام العرب، وعلى نحو أدق المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، والمقيس هو ما ننطقه نحن المتكلمين بعد عصر الاستشهاد من مفردات وتراكيب، والحكم هو ما ثبت بالعلة^(٤) فى كلام العرب، والعلة هى الأوصاف التى تقنن للمواقع النحوية والأبنية الصرفية.

والثانى: قياس عقلى بين عناصر اللغة (قياس أحكام)^(٥)، يصف ويحلل علاقاتها داخل النظام اللغوى، فيربط بينها بحيث يظهر هذا النظام محكمًا دقيقًا، وهو ضرب من التفكير النظرى فى تحليل (اللغة) بعد تجريدها من (الكلام) المنطوق.

وفى هذا النوع من القياس يكون المقيس عليه أحد العناصر اللغوية المجردة بحكمه وعلته، وهو مثل المقيس عليه فى النوع الأول، أمّا المقيس هنا فهو عنصر آخر من عناصر اللغة ولا ينتمى إلى الكلام المقيس فى النوع الأول، وأمّا الحكم فهو حكم المقيس عليه، وأمّا العلة هنا فليست فقط الشروط والأوصاف للموقع أو البناء - وهذه هى العلة الأولى التعليمية - بل أيضًا هى المنتمة إلى العلل الثوانى والثالث أى القياسية والجدلية^(٦).

(١) انظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان ١٥/١.

(٢) شرح المفصل ٣٤/٥، وانظره: ٨٢/٣، وانظر أيضًا: الأصول فى النحو ٣٣٣/٣، ومعنى اللبيب ٧٠٣/٢، وجمع الهوامع ٤٦٥/١.

(٣) انظر: الأصول ص ١٧٧، وأصول التفكير النحوى ص ٨٣.

(٤) هذا ما رجحه الأنبارى، انظر: لمع الأدلة ص ١٢١، ١٢٢.

(٥) انظر: أصول التفكير النحوى ص ٨٩، والأصول ص ١٧٧.

(٦) انظر فى أنواع الأدلة الثلاثة: الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٦٤.

وهذا النوع الثاني من القياس ينقسم إلى: قياس عِلَّةٍ، وقياس شبه، وقياس طرد^(١).

فالأوّل: كقياس نائب الفاعل على الفاعل في الرفع لعلّة الإسناد^(٢).

والثاني: كحمل المضارع في إعرابه على الاسم؛ لأنه أشبهه في أنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، أو بأنه تدخله لام الابتداء كما تدخل الاسم^(٣).

والثالث: كحذف الهمزة في نُكْرِم وتُكْرِم ويُكْرِم قياسًا على أَكْرِم، طردًا للباب على وتيرة واحدة^(٤).

ويتضح مما سبق أن القياس بالمعنى الأول يشمل الاستصحاب، وبالمعنى الثاني يتحد معه في الخل أحيانًا وذلك حين تكون القاعدة المطردة (القياس) قاعدةً أصلية، أو حين يُنفَى القياس بمعنى القاعدة الفرعية فيقال مثلاً: إن حذف لام أب وأخ وحَم في الأفراد على غير قياس^(٥). وبالمعنى الثالث جزء من عملية الاستصحاب، وبالمعنى الرابع عملية مباينة لعملية الاستصحاب.

إلا أن بعض الباحثين ذهب إلى أن الاستصحاب قاعدة عقلية يستلزمها القياس^(٦)، وليس دليلاً مستقلاً^(٧)، ويقول - بعد أن ذكر بعض مسائله عند ابن جنّي والأنباري -: « وهكذا نرى أن استصحاب الحال من مستلزمات القول بالقياس لأن القول بالقياس يعني التمسك به ما عُدِم دليل الإخراج والتحول، ثم إن بقاء الشيء على قياسه لا يحتاج إلى دليل، وإن الذي يحتاج إلى دليل هو ما خرج عن قياسه »^(٨) ويظهر مما تقدم أن في هذا المذهب خلطاً بين الدليلين سببه عدم تحرير المصطلحات.

(١) لمع الأدلة للأنباري ص ١٠٥. وانظر: الأصول ص ١٧٨.

(٢) لمع الأدلة للأنباري ص ١٠٥.

(٣) لمع الأدلة للأنباري ص ١٠٧، ١٠٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢٧٩/٤.

(٥) أي ليس هناك قاعدة مطردة تحكمه، وهذا يتفق مع كون الأصل عدم الحذف، وقد عقد ابن عصفور باباً بعنوان "القلب والحذف على غير قياس ذكر فيه هذه الكلمات وغيرها". [المنع ٦١٤/٢].

(٦) أصول النحو في الخصائص لابن جنّي ص ٣٥٩ رسالة ماجستير بكلية دار العلوم إعداد: محمد إبراهيم محمد حسين برقم ٩٩١.

(٧) انظر: أصول النحو في الخصائص لابن جنّي ص ٣٦١.

(٨) أصول النحو في الخصائص لابن جنّي ص ٣٦١.

أمّا عن العلاقة بين الاستصحاب والقياس فهى إمّا تعارض أو تعاضد.

أ - التعارض بين الاستصحاب والقياس:

والمراد بالقياس هنا المعنى الثانى والرابع له.

فأمّا القياس بالمعنى الثانى فإنه إن تعارض مع الاستصحاب قدّم عليه، فلا يجوز - مثلاً - تصحيح ما تحقق فيه موجب الإعلال إلا أن يُسمَع فيكون دليلُ صحته السماع لا الاستصحاب، ويكون الاستصحاب حينئذٍ علة للسماع، فيقال مثلاً: إنَّ هذا اللفظ جاء مُصَحَّحًا مُنْبَهَةً على الأصل، أو نحو ذلك. ولا يجوز - كذلك - منع الابتداء بالنكرة إن أفادت لمخالفتها الأصل؛ لأنَّ هذا صار مطردًا فى السماع والقياس.

وأمّا القياس بالمعنى الرابع فيقع التعارضُ بينه وبين الاستصحاب كما بيّن الأنبارى فى قوله: «مثل أن يَدُلَّ الكوفىُّ على زواله [يعنى الاستصحاب] إذا تمسك البصرى به فى بناء فعل الأمر، فيبين أنَّ فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب حال البناء، وصار معربًا بالشبه، فكذلك فعل الأمر»^(١).

ثم بيّن كيفية الجواب عن الاعتراض بالقياس على الاستصحاب بقوله: «والجواب أن يُبيّن أنَّ ما توهّم دليلًا لم يوجد فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحًا»^(٢).

وعلى المستوى التطبيقي تباينت مواقف النحاة فأحيانًا نجد النحوى يُقدِّم هذا القياس على الاستصحاب، وأحيانًا لا يقدمه بل يسوِّى بينهما أو يقدم الاستصحاب، ويمكن أن نستشف شيئًا من الحوار الأصولى المستتر خلف الكلام فى المسائل - فى هذا النص الذى نقله السيوطى فى الأشباه والنظائر:

«قال الخفاف فى شرح الإيضاح: وقع فى كتاب (المهذب) لأبى إسحاق الزجاج أن تشية الصفة الرافعة وجمعها فصيح فى الكلام لا كضعف لغة أكلونى البراغيث.

قال: والفرق أن أصل الصفة كسائر الأسماء التى تثنى وتُجمَع، وإنما يمتنع فيها بالحمل على الفعل، فيجوز فيها وجهان فصيحان؛ أحدهما: أن يُراعى أصلها فتثنى وتُجمع، والثانى: أن يُراعى شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تُجمع.

(١) الإغراب ص ٦٣.

(٢) الإغراب ص ٦٤.

قال الخفاف: وهذا قياس حسن لو ساعده السماع، والذي حكى أئمة النحويين أن تشيئة الصفة وجمعها إذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلوني البراغيث، وينبغي على قياس قوله أن يميز في المضارع الإعراب والبناء؛ لأن الأصل البناء وأعرب لشبه الاسم، وكذا في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الأصل، والمنع باعتبار شبه الفعل»^(١).

فالزجاج يُسوَّى بين قياس الشبه واستصحاب الأصل، والخفاف لم يقطع بطلان هذه التسوية بل جعله قياساً - بمعنى النظر العقلي - حسناً، بشرط أن يساعده السماع، أى أن يكون الوارد على الأصل كثيراً، حتى يقف السماع والاستصحاب متعاضدين أمام القياس، ثم ذكر تضعيف أئمة النحو لمقتضى الاستصحاب، وأيده بأن القول باستصحاب الأصل هنا لو طردناه في المسائل المشابهة التى يتعارض فيها الأصل وقياس الشبه لأدّى إلى مذاهب لا تصح، فالأولى منه هنا أيضاً.

أما تقديم الأصل على القياس إذا عُدِمَ السماع فيظهر فى قول أبى حيان بعد أن حكى مذهب ابن مالك فى مجيء (أى) صفة، وما بعدها مماثل لما قبلها معنى لا لفظاً نحو: رأيت امرأ أئ فتى - قال: « وهذا لم يذكره أصحابنا فينبغى ألا يُقدّم على جوازه إلا بسماع، والأصل ألا يوصف بـ (أى) فلا يتوسع فيها بالقياس »^(٢)، أى على سائر الأسماء التى يوصف بها أصالة.

ومن ذلك أن العلم المؤنث المنعوت بـ (ابنة) مضافاً إلى علم هل يُعامل مُعاملة المذكّر الموصوف بـ (ابن) من جواز الفتح فى النداء ووجوب حذف التنوين فى غيره؟

« ذهب قوم إلى المنع؛ لأن السماع إنما ورد فى الابن وهو خروج عن الأصل، فلا يقاس عليه »^(٣).

فسبب رفضهم القياس - هنا - عدم السماع مع مخالفة الأصل، وقد سبق أن عدم السماع وحده ليس بحجّة على الراجع، ومعنى هذا أن دور الاستصحاب هنا فى إبطال القياس أساسى، وذكر الخروج عن الأصل مع عدم السماع أمانة على أن هذا مذهب المانعين.

وفى مسألة إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « قال أبو حيان: وظاهر كلام سيويه أن النصب

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٥٥/٤، ١٥٦.

(٢) ارتشاف الضرب ١٠٣٧/٢.

(٣) جمع الموامع ٤٣/٢.

أَوَّلَى مِنَ الْجَرِّ، وقال الكسائي هما سواء، ويظهر لى أن الجَرَّ أولى؛ لأنَّ الأصلَ فى الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما هو بجهة الشبه للمضارع فالحمل على الأصل أولى»^(١).
فقوله: «الحمل على الأصل أولى» نص فى تقديم الاستصحاب على القياس، وهو قياس علة بخلاف ما يوهمه ظاهر كلامه، وتقديم الدليل هنا بمعنى أن الأخذ به أولى مع جواز الأخذ بالآخر لا بمعنى إبطال الآخر.

وترجيح النصب عند سيبويه لا يدل قطعاً على ترجيح القياس على الأخذ بالأصل، إذ قد يكون رجحه عملاً بأصل آخر^(٢) وهو أن أصل (أنا ضاربُ زيد): (أنا ضاربُ زيداً) وخُذِفَ التنوين للتخفيف، فالإضافة حالٌ تالية للعمل، وإن كانت الإضافة هى المُستَحَقَّةُ للاسم بالذات.
ومن رَدِّ القياس بالاستصحاب كذلك قولُ السيوطى فى باب أسماء الأفعال: «وأجاز الكسائي أن يوقع كُلَّ ظرفٍ ومجرورٍ موقعِ فِعْلِ قِيَّاساً على ما سمع، ورُدُّ بأنَّ ذلك إخراجُ لفظٍ عن أصله»^(٣). أى إنَّ إبقاء اللفظ على أصله أولى من حمليه على نظير له خرج عن الأصل سماعاً.
هذا وقد أشار العكبريُّ إلى ضعف الشبه الواحد عن الأصالة فى المنع من الصرف إذ يقول:
«فإن قيل: هَلَّا مَنَعَ الشَّبهُ من وجهٍ واحد. قيل: لا يمنع لوجهين:

أحدهما: أنَّ استحقاق الاسم الصرفَ أصلٌ متأكِّدٌ فالشبه الواحد دون تأكُّده بالأصالة.
والثانى: أنَّ الانتقال عن الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل يَرْجُحُ عليه، إذ لو تساوى لم يكن الانتقال أولى من البقاء، والشبه الواحد لا يَرْجُحُ الأصالة، وصار كالحق فى الذمَّة لا يثبت إلَّا بشاهدين؛ لأنَّ البراءة أصل»^(٤).

وقما يلحق بتعارض الاستصحاب والقياس ما ذكره السيوطى من تعارض الأصل والغالب إذ يقول: «إذا تعارض أصل وغالب فى مسألة جرى قولان، والأصح العمل بالأصل كما فى الفقه»^(٥).

(١) معجم الهوامع ٥٦/٣، وانظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥.

(٢) وهذا ما يدل عليه قوله عن المضاف الواقع موقع النكرة: «فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين» [الكتاب ١٦٨/١] أى على معنى التنوين، و«لا على الأصل» أى ليس على أنَّ الأصل ترك التنوين، ثم أثبت أنَّ الأصل التنوين. ولذا قال الأشمونى معللاً كون النصب أولى عند سيبويه: «وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل»

[شرح الأشمونى ٣٠١/٢].

(٣) معجم الهوامع ٨٥/٢.

(٤) اللباب للعكبرى ٥٠٠/١.

(٥) الاقتراح ص ٣٩٥.

ومثل لذلك بـ (فَعَلَ) العلم إذا لم يعلم أنه معدول هل يصرف لأن الأصل في الأسماء الصرف؟ أو يمنع لأن الأكثر في كلام العرب أن يكون (فَعَلَ) معدولاً ممنوعاً؟^(١)

وكذلك نحو: (رَحِمَن) و(لَحِيان) هل يصرف لأنه الأصل في الأسماء؟ أو يمنع لأن الغالب في (فَعَلان) الصفة المنعُ والمصروف منه قليل؟^(٢)

ب- التعاضد بين الاستصحاب والقياس:

كثيراً ما يتعاضد دليلاً الاستصحاب والقياس، ومن ذلك قول سيويه: «وإذا كان الاسم على بناء (فَعَال) نحو: حَذَام وِرْقَاش، لا تدري ما أصله؛ أمعدول أم غير معدول، أم مؤنث أم مذكر، فالقياس فيه أن تصرفه؛ لأن الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدول، مثل: اللّهُاب، والصّلاح، والفساد، والرّباب»^(٣).

وهذا القياس موافق للاستصحاب إذ الأصل في الأسماء الصرف وهذا إبقاء لها على أصلها. وعلى هذا السبيل يُلَمَحُ للاستصحاب دور في تخفيف الشذوذ عن القياس، ومثال ذلك أن قياس النسب إلى (فَعِيلَة) (فَعَلِيّ)، ما لم تكن معتلة العين أو مضعفة نحو: طويلة وجلييلة، وقد شذّ عن هذا القياس أشياء منها: سَلِيمِيّ وَعَمِيرِيّ، نسبة إلى سَلِيمَة الأزدي، وعَمِيرَة كلب، ومنها: عُبْدِيّ، وجُدَمِيّ في النسب إلى عُبَيْدَة حَيّ من بني عُدِيّ، وإلى جُدَيْمَة، فقال الرضی عن عُبْدِيّ وجُدَمِيّ: «وإنما كان هذا أشدّ من الأول؛ لأنّ في الأول ترك حذف الياء كما في (فَعِيل) وغايته إبقاء الكلمة على أصلها، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها، وأمّا هاهنا ففيه ضم الفاء المفتوحة، وهو إخراج الكلمة عن أصلها»^(٤).

(٣) علاقة الاستصحاب بالاستحسان:

الاستحسان في اللغة مصدر اسْتَحْسَنْتُ الشَّيْءَ إذا وجدته حسناً، وفي معناه الاصطلاحي خلاف هذا تفصيله:

(١) انظر: الاقتراح ص ٣٩٦، وجمع الموامع ٩٦/١، ٩٧.

(٢) انظر: الاقتراح ص ٣٩٧.

(٣) الكتاب ٢٨٠/٣.

(٤) شرح الشافية للرضی ٢٨/٢، ٢٩.

١- قيل: « هو ترك قياس الأصول لدليل »^(١). وعلى هذا المعنى عرّفه ابن برهان بقوله: « الاستحسان: حُكْمٌ غُذِلَ به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه »^(٢)، وفي عبارته غموض يزول بتقدير (تحكوم عليه) بعد (حكم)، والضمير في (به) الأولى والثانية وفي (نظائره) يعود على المحكوم عليه، وفي (منه) يعود على الحكم، كأنه يقول: الاستحسان حكم غُذِلَ عنه إلى حكم أولى منه، فالحكم المعدول عنه هو حكم الأصل، والمعدول إليه هو المستحسن لدليل يجعله الأولى. فالاستحسان هنا هو عملية العدول عن الحكم الأول إلى الثاني.

وقد يَقْوَى هذا الاستحسان فيكون قياساً مطرداً، إذا كانت علته قويّة مستحكمة، وقد يضعف إذا ضعفت علته.

ومثال الأول قول ابن برهان: « القياس في الأسماء الإعراب والتوين، وما كان على غير ذلك فهو استحسان »^(٣)، وقوله - بعد أن ذكر أن من الأفعال المبني على الفتح والمبني على الوقف أى السكون -: « وهذا هو القياس في جميع الأفعال، وما عداه من بناء على حركة أو إعراب فاستحسان »^(٤).

ومعنى القياس في كلامه هذا أصلُ الوضع^(٥)، وظاهر أن ما وصفه بالاستحسان في الموضوعين قياس مطرد، فكل ما تحقق فيه مثلاً علتان أو واحدة تقوم مقامهما لمنع الصرف مُنْعَ وإن لم يسمع عن العرب.

ومثال الثاني - وهو ما كان ضعيفاً - « مذهبٌ مَنْ ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة »^(٦)؛ لأنَّ الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب والجزم^(٧). و« كذلك أيضاً مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله، فإنه أيضاً مخالف لقياس

(١) لمع الأدلة ص ١٣٣.

(٢) شرح اللمع لابن برهان ٦/١.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٦/١.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ٧/١.

(٥) وقد نص العكبري على لفظ (الأصل) في قوله: « الإعراب إنما يثبت أصلاً أو استحساناً » [مسائل خلافية ص ١٢٠]، وله كلام يفهم منه أن الاستحسان يكون قياساً شبه إذا كان هذا القياس مخالفاً للأصل. انظر: مسائل خلافية ص ٩٧، وانظر أمثلة أخرى في: الأصول في النحو ٩١/١، وشرح التسهيل ٣٦٩/١.

(٦) لمع الأدلة ص ١٣٤.

(٧) انظر: لمع الأدلة ص ١٣٣.

الأصول؛ لأن الزائد جزء من الفعل المضارع، إذ الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع، وإذا كان الزائد جزءاً منه فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول وأن لا يكون جزءاً منه»^(١).

والأصول في هذا المقام جمع الأصل بمعنى المستحق بالذات أو المتقدم في الرتبة، و«قياس الأصول» المراد به حكم الأصول، أي ما تقضى به هذه الأصول وما يتفق معها، فلفظ القياس في عبارة (قياس الأصول) من دائرة النظر العقلي العام.

والاستحسان بهذا المفهوم معارض للاستصحاب دائماً.

٢- وقيل: «هو تخصيص العلة»^(٢).

وقد مثل الأبارى لهذا المعنى بجمع (أرض) بالواو والنون على (أرضين) عوضاً من حذف تاء التانيث في المفرد؛ لأن أصله (أرضنة)، وقال: «وهذه العلة غير مطردة؛ لأنها تنتقض بـ (شمس، ودار، وقدر) فإن الأصل (شمسة، ودائرة، وقذرة) ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون فلا يقال: شمسون، ولا دارون، ولا قدرون»^(٣).

والمراد بتخصيص العلة أن تكون خاصة بفرد معين غير مطردة في نظائره، فلا يوجد معها الحكم في كل موضع ترد فيه بل في بعض المواضع فقط، وبعبارة أخرى: محل تخصيص العلة أن يتخلف الحكم مع وجود العلة^(٤)، كتعليل بناء قطاع وحدام باجتماع ثلاث علل تنع الصرف، هي: التعريف، والتانيث، والعدل، فإن هذه العلة غير مطردة، «وذلك لأنه قد توجد ثلاث علل وأكثر ولا يجب البناء، ألا ترى أن (أذرتيجان) فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبنى»^(٥).

٣- وعقد ابن جني باباً للاستحسان^(٦) يفهم منه أن الاستحسان أن يجيء شيء في كلام العرب مخالفاً للقياس، وتكون علة مخالفته ضعيفة غير مستحكمة، وغير مطردة بالطبع، وقد كرر هذا

(١) لمع الأدلة ص ١٣٤.

(٢) لمع الأدلة ص ١٣٣.

(٣) لمع الأدلة ص ١٣٤.

(٤) انظر: الحصائص ١/١٤٥، حاشية المحقق.

(٥) لمع الأدلة ص ١١٣.

(٦) انظر: الحصائص ١/١٣٤.

المعنى في عباراتٍ من نحو: «وهو استحسان لا عن ضرورة علة»^(١)، و«فهذا إذا استحسان لا عن قوّة علة، ولا عن استمرار عادة»^(٢)، و«إنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له»^(٣)، و«فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة»^(٤)، و«ولا يقاس هذا ولا ما قبله؛ لأنه لم تستحكم علة، وإنما خرج تبيهاً وتصرفاً واتساعاً»^(٥).

والظاهر أن الاستحسان عنده ليس دليلاً، وإنما هو وصف لما تكلمت به العرب مخالفاً للقياس.

وهذا المعنى للاستحسان قريب جداً من المعنى السابق، ولعلّ في تعقيب ابن جني باب الاستحسان باب تخصيص العلة ما يؤكد هذا التقارب.

والاستحسان بهذين المعنيين يرد دائماً في مقابلة القواعد المطردة، فإن كانت القاعدة أصلية فإنه يقع مقابلها للاستصحاب، لكن ليس من حيث تعارض الأدلة بل من حيث كون الاستحسان تعليلاً للدليل المقابل وهو السماع. وإن كانت القاعدة فرعية وقع الاستحسان والاستصحاب في جانب واحد، وذلك ما أشار إليه ابن جني بقوله:

«ومن ذلك ما يخرجُ تبيهاً على أصل بابه، نحو استحوذ، وأغيلت المرأة، وصدّذت فاطمُت الصدود...»^(٦) وقالوا: هذا شرابٌ مَبُولَة، وهو مَطْيِيَة للنفس، وقالوا: «فإنه أهل لأن يُؤكّرما»^(٧)، ونظائره كثيرة، غير أن ذلك يخرج ليُعلم به أن أصل (استقام) (استَقْوَمَ)، وأصل (مقامة) (مَقْوَمَة)، وأصل (يحسن) (يُؤخِّسِن)، ولا يقاس هذا ولا ما قبله؛ لأنه لم تستحكم علة، وإنما خرج تبيهاً وتصرفاً واتساعاً»^(٨).

(١) الخصائص ١/١٣٥.

(٢) الخصائص ١/١٣٧.

(٣) الخصائص ١/١٣٧.

(٤) الخصائص ١/١٣٨.

(٥) الخصائص ١/١٤٥.

(٦) سبق تخرجه ص ٤٤.

(٧) هذا البيت قال عنه البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية: «وقد بالغت في مراجعة المواد والمطائن فلم أجد قائله ولا تتمته» ٤/٥٨.

(٨) الخصائص ١/١٤٥.

فالنطق بالأصل مخالف للقياس، ودليل ثبوته في هذه الألفاظ بعينها السماع، والتعليل هنا منصرف لجيء اللفظ مخالفاً للقياس لا لجيئه على أصله، كما سبق، والعلة هي التبيه على الأصل، فالاستصحاب هنا في النطق، والاستحسان وصف للنطق على معنى كلام ابن جنى، وللتعليل على المعنى السابق.

٤- هذا، وقد ذهب بعضهم إلى أن الاستحسان ما يستحسنه الإنسان من غير دليل، وهذا مذهب ليس عليه تعويل كما يقول الأنباري^(١).

(٤) الاستدلال بالأصول:

الاستدلال بالأصول نوع من أنواع الاستدلال جعله الأنباري مما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال^(٢)، ومثل له بإبطال «مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة؛ بأن ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم وهذا خلاف الأصول؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب؛ لأن الرفع صفة للفاعل، والنصب صفة للمفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب»^(٣).

وفهم من هذا أن الأصل هنا بمعنى التقدم في الرتبة النفسية، ويدل على ذلك أيضاً ويؤكد به بيانه لتقدم الرفع على الجزم إذ يقول: «وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم، لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، وكما أن رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال فكذلك الرفع قبل الجزم»^(٤).

ويبدو من عرضه لهذا المثال أن الاستدلال بالأصول يعتمد على إبطال أو تضعيف ما يخالف الأصول، وأن مصطلح (الأصول) فيه يشير إلى معنى التقدم في الرتبة، وقد يدل على معنى الاستحقاق أيضاً، وعلى هذا فالأقرب أن يُعدَّ هذا النوع من الاستدلال طريقاً للاستدلال بالاستصحاب، فيكون داخلاً في دائرته تحت صورة الإبقاء عند النظر.

(١) انظر: لمع الأدلة ص ١٣٤. ويضاف إلى المعاني السابقة تعبيرهم أحياناً بالاستحسان في مقابل الوجوب ليكون المراد به الجواز، انظر: رصف المباني للمالقي ص ٤١٢، وجمع الفواعل ٣١٠/١.

(٢) انظر: لمع الأدلة ص ١٢٧.

(٣) لمع الأدلة ص ١٣٢، ١٣٣.

(٤) لمع الأدلة ص ١٣٣.

قوة الاستصحاب في الاستدلال:

يمكننا بعد العرض السابق أن نتلمس مدى قوة الاستصحاب في عملية الاستدلال.

ولنتذكر أولاً أن أدلة النحو الرئيسة ثلاثة: السماع، والقياس، والاستصحاب، وهناك أدلة أخرى كثيرة كما سبق.

وقد شاع بين الدارسين مقولة أن «استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل»^(١)، والذي أطلق هذا الحكم - فيما أعلم - هو الأنباري وتابعه من بعده، ولم يكن ذلك منه إلا تأثراً بالفقه وأصوله، لأن الاستصحاب هناك آخر مدار الفتوى^(٢).

أما عن ترتيب الأدلة في النحو فقد نص علماءه على أن السماع مُقَدَّم على القياس، ومن العبارات الدالة على ذلك قول ابن جنى: «السماع يُتَّطَلُّ القياس»^(٣)، وقول الفارسي: «ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السَّمْعُ بشيء خارج عن القياس، لوجب أطراح القياس، والمصيرُ إلى ما أتى به السَّمْعُ، ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم»^(٤). وقول صاحب البسيط: «النصُّ مُقَدَّم على القياس»^(٥)، إلى غير ذلك.

والاستصحاب من حيث هو عدم انتقال عن الأصل يُقَدَّم عليه القياس؛ لأنه إثبات، والمثبت مقدم على النافي.

لكن هذا الترتيب للأدلة الثلاثة لا يؤدي بالضرورة إلى القول بأن الاستصحاب من أضعف الأدلة؛ لأمر منها: أن الأدلة كما يقول الأنباري: «كثيرة تخرج عن حد الحصر»^(٦)، والغالب منها السماع والقياس والاستصحاب، فحتى على القول بأنه أضعف الثلاثة لا يسوغ أن يقال: إنه أضعف الأدلة مطلقاً.

(١) لمع الأدلة ص ١٤٢، وانظر: الإنصاف ١/١١٢، والاقتراح ص ٣٥٦.

(٢) انظر: أصول التشريع الإسلامي لعلى حسب الله ص ١٠٠.

(٣) المنصف لابن جنى ١/٢٤٠.

(٤) المسائل الحلييات لأبي على الفارسي ص ٢٢٦، تحقيق د. حسن هندأوى، ط. دار القلم - دمشق، ودار المنارة - بيروت، الأولى سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٢٥٧.

(٦) لمع الأدلة ص ١٢٧.

على أن ترتيب الأدلة على النحو السابق ترتيباً عقلياً يقوم على أساس ما يستحقه كل دليل بذاته في عملية الاستدلال، لكن المتبّع لأدلة المسائل يلحظ أن السماع والقياس والاستصحاب إذا اجتمعت ووقع تعارض بينها فإن كان السماع مع القياس قُدِّمًا، أو مع الاستصحاب قُدِّمًا على القياس، أو كان القياس مع الاستصحاب قُدِّمًا على السماع المخالف لهما عند عددٍ من النحاة. فالحاصل أنه حينما اجتمع اثنان من الثلاثة في مقابل واحد فمقتضاهما مقدّم، وهذا يدلُّ على أن للاستصحاب في واقع الاستدلال قوة كالسماع والقياس. وإذا لم تجتمع الأدلة الثلاثة، فأحياناً يُقدِّم الاستصحاب على السماع^(١)، أو على القياس^(٢).

ومما يدل على أن للاستصحاب قوة أنه إذا تعارض أمران أحدهما يدعو إلى الأصل والآخر إلى خلافه قُدِّم ما يدعو إلى الأصل^(٣)، وما سبق من تقديمه على القياس في بعض المسائل^(٤).

وفي تحليل المسألة التي ضَعَّفَ فيها الأنباري الاستصحاب - وهي مسألة نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان^(٥) - ما يكشف عن تخصيص سبب ضعف هذا الدليل بهذا الموضع، فهو يقول: «الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبيّان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما، وهذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة، والمعتمد عليه ما قدمناه»^(٦).

فالمُسْتَدَلُّ عليه هنا هو الفِعْلِيَّة، والاستصحاب واقع في الأسماء، ومحل النظر وهو نعم وبئس مختلفٌ فيه بينهما، وهذه صورة واحدة من صور الاستصحاب إن ضَعُفَتْ فلا يصح تضعيف كل صُوَرِهِ لأجلها.

والحاصل أن الاستصحاب دليل معتبر، وهو في واقع استدلالات النحويين مضافٌ للسماع والقياس، وإن كان حَقُّه في النظر التأخر عنهما، وعليه فمقولة "الاستصحاب من أضعف الأدلة" هكذا بإطلاق غير مقبولة. والله أعلم.

(١) انظر: مسألة ٨ ص ١١٦.

(٢) انظر: مسألة ٩ ص ١١٧.

(٣) انظر مثلاً على ذلك في شرح التسهيل ٣٩/١.

(٤) انظر: ص ١٠٣، ١٠٤ من هذا البحث.

(٥) الإنصاف، مسألة ١٤، ٩٧/١.

(٦) الإنصاف ١١١/١، ١١٢.

بعد هذا العرض الذى حاول تحديد موقع الاستصحاب على خريطة الاستدلال، أنتقل إلى عرض عدد من المسائل التى كان للاستصحاب فيها دور بارز فى الاستدلال، وسأعرضها مرتبة على أبواب النحو:

١- الحكم بالفعلية لما خُلِعت دلالاته على الزمان.

الفعل ما دَلَّ على معنى فى نفسه واقترن بزمان^(١)، فإن خُلِعت دلالاته على الزمان بأن كان جامداً مثل: نَعَمْ وَبَيْسَ وَلَيْسَ وَحَبْذاً وَعَسَى، أو قصد به الإنشاء إذا قلتَ بعثُ وأنت تريد الإنشاء - فهل يحكم له بالفعلية أو بالاسمية لأنه كلمة دلت على معنى فى نفسها من غير زمان؟ يقول ابن الحاجب: « هذه الأفعال أصل وضعها الدلالة على الزمان، ثم استُعْمِلَتْ لمعانيها الخاصة مُجَرَّدَةً عن معانى الزمان، فلا يخرجها ذلك عن حقيقة الفعلية كما لم يُخْرِجْ (ضارباً) دلالاته على الزمان عن حقيقة الاسم^(٢) » و « الألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حذوها وإعرابها^(٣) ».

وهو بهذا يستدل باستصحاب الأصل على الحكم على هذه الكلمات بالفعلية. وصورة هذا الاستصحاب إن نظرنا إلى إبقاء الفعلية: إبقاء حكم اللفظ عند انتقاله من حال إلى أخرى، وإن نظرنا إلى مراعاة دلالتها على الزمان فى الأصل فصورته مراعاة حكم الأصل فى حال تالية مع زواله فيها.

٢- هل يدل الماضى على الاستقبال فى بعض السياقات؟

ذهب ابن مالك إلى أن الفعل الماضى يحتمل المضى والاستقبال إذا وقع بعد همزة التسوية ما لم تقع (لَمْ) بعد (أَمْ)، وحرف التحضيض، وكُلَّمَا، وحيث، وبكونه صلة، أو صفة لنكرة عامة^(٤).
وأنكر أبو حيان ذلك وذهب إلى أن الفعل فى هذه المواضع يحمل « على الماضى؛ لإبقاء اللفظ على موضوعه^(٥) »، وإنما فهم ابن مالك الاستقبال من أمر خارج عن لفظ الفعل.

(١) انظر: معجم الموامع ٢٢/١.

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل لأبى عمرو بن الحاجب ٦٥/١، تحقيق د. موسى بنائى العليلى، ط. وزارة الأوقاف والشتون الدينية، إحياء التراث الإسلامى - العراق د.ت، وانظر: معجم الموامع ٢٣/١.

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل ٦٤/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣١/١.

(٥) معجم الموامع ٣٩/١.

فأبو حيان هنا يستدل بالاستصحاب وهو إبقاء لفظ الفعل الماضى عند دخوله فى هذه التراكيب على أصل وضعه وهو الدلالة على الزمن الماضى.

٣- فى الاستدلال على اسمية (كيف):

استدل الأنبارى والعكبرى على اسمية (كيف) - مع أنها لا تقبل علامات الأسماء - بأن «الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرع، فلما وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة، كان حمله على الاسم الذى هو الأصل أولى من حمله على ما هو فرع»^(١). وصورة هذا الاستصحاب: إبقاء اللفظ على النوع الأصلى عند النظر فى اندراجه تحت أحد أنواع جنسه.

ولفظ (حَمَلَ) فى كلام الأنبارى قد يوهم بالنظرة العَجَلَى أنه يُجْرَى قياسًا، والحقيقة أن ليس ثمة قياس؛ إذ لا تتحقق أركانه، وقد عبّر ابن الناظم عن مثل هذا بقوله: «الاسم أصل فالإلحاق به عند التردد أولى»^(٢).

هذا وقد بنى العكبرى دليل الاستصحاب على السير والتقسيم إذ بدأ بقوله: «دليل السير والتقسيم أوجب كونها اسمًا»^(٣)، ثم أخذ يختبر كُلَّ احتمال ثم قال: «وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسمًا؛ لأنَّ الأسماء هى الأصول، وإذا بطلت الفروع حكم بالأصول»^(٤)، فهو عندما جاء إلى القسم الثالث استعمل فيه الاستصحاب.

٤- اختلفَ فى (نعم) و(بئس) أفعالان هما أم اسمان؟

فنقل ابن الشجرى^(٥) وتابعه الأنبارى^(٦) إجماع البصريين على أنهما فعلاان، ومعهم الكسانى، وذهبَ الفراء إلى أنهما اسمان وتابعه ثعلب وأصحابه. وكلام الفراء فى معانى القرآن^(٧)

(١) أسرار العربية للأنبارى ص ١٦.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧، فى الاستدلال على اسمية (متى).

(٣) مسائل خلافية فى النحو ص ٥٦.

(٤) مسائل خلافية فى النحو ص ٥٧.

(٥) انظر: أمالى ابن الشجرى ٤٠٤/٢ لهبة الله بن على بن محمد العلوى، تحقيق د. محمود محمد الطناحى، ط. مكتبة

الخانجى - القاهرة، الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٦) انظر: الإنصاف ٩٧/١.

(٧) انظر: معانى القرآن للفراء ٥٦/١، ٢٦٧، ٢٦٨، ١٤١/٢. تحقيق أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار، ط. دار

السرور د. ت. وهى مُصَوَّرَةٌ عن ط. دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

ليس نصاً في اسميتهما، بل يوهم عكس ذلك^(١). ويفهم من كلام ابن الشجرى^(٢) إقرار الفراء ومن تابعه أصالة الفعلية فيهما، فمحل الخلاف: هل انتقلا عن الفعلية إلى الاسمية أو لا؟

ويهمنا في هذه المسألة أن أحد أدلة البصريين فيها كان الاستصحاب، وقد عبر عنه ابن الشجرى بقوله: «[الحجة] الثالثة: بناؤهما على الفتح من غير عارض لهما، فمن ادعى أنهما اسمان لزمه أن يوضح العلة في فتحهما»^(٣)، وقد سبقت عبارة الأنباري في ذلك^(٤).

ويظهر بالتأمل أن هذا الاستصحاب إنما هو استصحاب للأصل في الأسماء وهو الإعراب، لا في الأفعال، وصورته: إبقاء النوع على أصله - أى الاسم على إعرابه - عند النظر في دخول بعض الأفراد تحته؛ لأن المطالبة بالعلّة تتوجه لمن قال باسميتهما وهما مبنيان.

٥- الأصل في الاسم الإعراب أم البناء؟

يذهب البصريون إلى أن أصل كل اسم أن يكون معرباً^(٥)، ولكن الأسماء لا تستحق الإعراب إلا في التركيب، وهي لم توضع مركبة بل وضعت مفردة، فهل الصحيح أن يقال: إن أصل الاسم البناء على السكون^(٦)؟

صحّح الرضى مذهب البصريين بقوله: «إنما حُكِمَ بذلك لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارض لها؛ لكون استعمالها مفردة عارضاً لها غير وضعي»^(٧).

وهو بهذا يستدل بالاستصحاب على كون الأصل في الأسماء الإعراب معتمداً على قاعدة توجيهية هي قاعدة الاعتداد بالأصل وعدم الاعتداد بالعارض^(٨).

(١) وقد أشار محقق أمالي ابن الشجرى إلى وهم بعض الباحثين في فهم عبارة الفراء إذ توهم أن الفراء يذهب إلى فعلية نعم ونس، انظر: أمالي ابن الشجرى ٤٠٤/٢ حاشية المحقق.

(٢) أمالي ابن الشجرى ٤١٣/٢.

(٣) أمالي ابن الشجرى ٤٢٢/٢.

(٤) انظر: ص ١١١.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضى ٢٢/١.

(٦) أشار صاحب كتاب (الجمال في النحو) المنسوب للخليل إلى أن أصل الكلام السكون والإعراب حادث، انظر: ص ٢٠٥، من تحقيق د. فخر الدين قباوة ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٧) شرح الكافية للرضى ٢٢/١.

(٨) انظر: الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢.

ويظهر في هذه المسألة تعارض أصليين، الأول: أنَّ أصل وضع الأسماء أن توضع مفردة غير مركبة^(١) ومقتضاه أن يكون أصلها البناء، والثاني: أنَّ أصل وضعها أن تهيأ للتركيب، ومقتضاه أن يكون أصلها الإعراب، وقد تمسك الرضى بالأصل الثاني لأنه الموافق لغرض اللغة، والأول كأنه أصل مهجور؛ إذ أصبح استعمال الأسماء مفردة «عارضاً لها غير وَضْعِي»^(٢) بالنسبة إلى استعمالها في تركيب، وبناء على هذا أثبت للأسماء أصالة الإعراب لموافقته للأصل ولم يعتد بالعارض، وهذا من إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه، لكن بعد تقديم أحد الأصليين على الآخر.

٦- اختلف في إعراب الأسماء الستة إلى اثني عشر مذهباً^(٣) أهمها ثلاثة: الأول: أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، وهو لسيبويه وجمهور البصريين. والثاني: أنها معربة بالأحرف الثلاثة وهو مذهب الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين، وهشام من الكوفيين، والثالث: أنها معربة من مكانين وهو مذهب الكوفيين.

وفي الاستدلال على صحة المذهب الأول استعمل الاستصحاب مرتين:

الأولى: أنَّ الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل للفصل والفرق بين المعاني المختلفة، «وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأنَّ أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر»^(٤)، وقد ذكر هذا الأنباري في الرد على مذهب الكوفيين وجعل الاعتماد عليه. والمستصحب هنا هو أنَّ «الأصل أن يُخَصَّ كُلُّ معنى بدليل»^(٥) أو «الأصل عدم التكرار»^(٦)، والاستصحاب هنا من قبيل: إبقاء الحكم الأصلي للنوع في أحد أفرادهِ عند النظر في انطباقه عليه.

والثانية: «أنَّ الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب، وأن يعرب بالحركة لا بالحرف، وقد أمكن ذلك هنا، إلّا أنَّ الحركة امتنع ظهورها لثقلها على حروف العلة كما كان ذلك في المنقوص والمقصور»^(٧)، وصورته كسابقه.

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٢/١.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٢/١.

(٣) انظر هذه المسألة والمذاهب فيها في: الإنصاف ١٧/١-٣٣، واللباب ٩٠/١، وشرح التسهيل ٤٣/١، وارتشاف الضرب ٨٣٦/٢، وجمع الهوامع ١٢٥-١٢٨، وشرح الأشئوني ٧٤/١.

(٤) الإنصاف ٢٠/١.

(٥) اللباب ٥٥/١.

(٦) مغني اللبيب ٣١٣/١.

(٧) اللباب ٩١/١، وانظر: جمع الهوامع ١٢٦/١.

٧- إثبات التقدم الحكمي لمفسر ضمير الغائب.

ضمير الغائب ينبغي أن يكون له عائد يفسره؛ لأنه إنما يتعرف بمفسره لا بنفسه، و«الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب»^(١). وهذا التقديم إما أن يكون لفظياً أو معنوياً أو حكماً^(٢)، والتقدم الحكمي ثبت بناء على التمسك بأصل وضع الضمير، فحقيقته كما بينه الرضى «أن يكون المفسر مؤخراً لفظاً، وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير إلا ذاك الضمير، فنقول: إنه وإن لم يكن متقدماً على الضمير لا لفظاً ولا معنى إلا أنه في حكم المتقدم نظراً إلى وضع ضمير الغائب، وإنما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهماً منكراً لا يُعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده، وتنكيره خلاف وضعه»^(٣).

فالتمسك بالأصل هنا أدى إلى القول بتقدم المفسر حكماً ولولاه لما وجد هذا النوع من تقدم المفسر، وصورته إبقاء اللفظ - وهو الضمير مع مفسره - عند النظر في حكمه على أصل وضعه. ومثال ذلك: نغم رجلاً زيد، وهى النفس تخمّل ما حُمِلت، واللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم.

وهناك مسألة أخرى ترتبط بهذه المسألة وهى: هل يُحكّم على مثل هذا الضمير بالتعريف على وضعه أو بالتنكير لعدم وجود شرط التعريف وهو تقدّم المفسر؟ ذهب الرضى إلى أنه نكرة، وحكى عن النحاة القول بتعريفه^(٤)، ففيما حكاه استصحاب لأصل الضمير صورته كسابقه.

٨- اختلف فى أسماء الإشارة هل تأتى أسماء موصولة أو لا؟^(٥)

أجاز ذلك الكوفيون ومنعه البصريون، ووافق سيوريه الكوفيين فى «اسم واحد من أسماء الإشارة هو (ذا) إذا انضم إلى (ما) فى قولك: ماذا فعلت؟ وماذا تفعل؟»^(٦).

(١) شرح التسهيل ١/١٥٦، وجمع الفوامع ١/٢١٨.

(٢) انظر: شرح الأشموني ١/١٠٨، والتقدم الحكمي يكون فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(٣) شرح الكافية للرضى ٥/٢.

(٤) شرح الكافية للرضى ٥/٢.

(٥) انظر المسألة فى: أمالى ابن الشجرى ٢/٤٤٣، والإنصاف ٢/٧١٧، وشرح الكافية للرضى ٢/٤٢.

(٦) أمالى ابن الشجرى ٢/٤٤٣، وانظر: الكتاب ٢/٤١٦، ٤١٧.

والحجة التي ساقها الأنباري عن البصريين في ذلك هي قولهم: «إنما قلنا ذلك لأن الأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي ألا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، وهو من جملة الأدلة المذكورة، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقي مرتبها بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه»^(١).

وجعل الرضى الأصل المتمسك به هنا هو عدم الاشتراك^(٢).

والملاحظ أن الأنباري لم يذكر عن البصريين دليلاً آخر غير استصحاب الحال، في حين نقل عن الكوفيين أدلة من السماع^(٣)، وهو - مع هذا - رجح مذهب البصريين، وفي جوابه عن كلمات الكوفيين لم يخرج عن فكرة التمسك بالأصل في أسماء الإشارة، وكل ما هنالك أنه يبين تخريج الآيات والآيات إعراباً ومعنى بما يتفق والقول بمعنى الإشارة.

وهذا تقديم صريح للاستصحاب على السماع في الاستدلال، وهو يؤيد ما سبق التوصل إليه من عدم قبول مقولة «استصحاب الحال من أضعف الأدلة».

وصورة الاستصحاب هنا هي: إبقاء الحكم الأصلي للجنس عند النظر في بعض أنواعه إذا اعتبرنا المستصحب هو "الأصل عدم الاشتراك"، أو إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه إن اعتبرنا المستصحب هو أصل وضع أسماء الإشارة من دلالتها على الإشارة دون غيرها.

٩- موقع الخبر المقدر في الجواب بعد النكرة:

ذهب ابن مالك إلى أن الخبر يُقَدَّرُ مُؤَخَّرًا بعد النكرة في الجواب، ففي جواب: ما عندك؟ يقال: درهم، والتقدير: درهمٌ عندي، «ولا يجوز أن يكون التقدير: عندي درهم، إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يُسَلَّكَ به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ، فكان هو المقدم في الجواب، ولأن الأصل تأخير الخبر، فترك في مثل: عندي درهم، لأن التأخير يُوهِمُ الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب»^(٤).

وفي هذا استدلال باستصحاب الأصل مرتين على حكم واحد، الأولى: في قوله: «لأن

(١) الإنصاف ٧١٩/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٤٢/٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٧١٧/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٥/١.

الجواب ينبغي أن يُسَلَّكَ به سبيل السؤال»، فهذا في قوة: الأصل في الجواب أن يكون على وفق السؤال، لأنَّ الوجوب في عبارته يفهم منه معنى الاستحقاق، ثم استصحب هذا الأصل في قوله: «والمقدّم في السؤال هو المبتدأ فكان هو المقدم في الجواب».

والثانية: في قوله: «لأنَّ الأصل تأخير الخبر»، والمستصحب تأخير الخبر. وصورة الاستصحاب في المرتين واحدة هي إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه الذهني، واللفظ في الموضعين يشمل الملفوظ به والمقدّر.

والملاحظ أنَّ ابن مالك قدّم - هنا - الاستصحاب على القياس الذي يقضى بتأخير المبتدأ إذا كان نكرة وخبره شبه جملة^(١) - في الاستدلال.

١٠ - تقدير العامل في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً ونعتاً وحالاً.

افترق العلماء في هذه المسألة فريقين، واستدل كل فريق على قوله بالاستصحاب.

فذهب جمهور البصريين^(٢) - وأيدهم الأنباري^(٣) والعكبري^(٤) - إلى أنَّ العامل فيهما يُقدَّر فعلاً، واستدلوا على ذلك بأمرين:

أحدهما: «أنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل، فلمَّا وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل - وهو الفعل - أوَّلَى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل»^(٥).

والثاني: جواز وقوع الظرف والجار والمجرور صلة الموصول، والصلة لا تكون إلا جملة فيتعين تقدير الفعل، فكذلك الخبر^(٦).

والدليل الأول استصحاباً للأصل في العمل وصورته إبقاء الحكم الأصلي للجنس عند النظر في انطباقه على أحد أنواعه.

(١) انظر: شرح الأشموني ٢١٢/١.

(٢) انظر: معجم المصنفين ٣٢١/١.

(٣) انظر: الإنصاف ٢٤٦/١.

(٤) انظر: اللباب ١٣٩/١، ١٤٠.

(٥) الإنصاف ٢٤٦/١.

(٦) انظر: الإنصاف ٢٤٦/١، واللباب ١٣٩/١، وشرح المفصل ٩٠/١.

وذهب بعض البصريين ومنهم ابن السراج إلى أن العامل فيهما يُقَدَّر اسم فاعل^(١)، ورجَّح ابن مالك مذهبهم لأربعة أمور آخرها «أن الفعل المُقَدَّر جملةً ياجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن فلا عدول عنه»^(٢). وعبر العكبري عن ذلك بقوله: «الأصل في الخبر أن يكون مفردًا وحمل الفروع على الأصول أولى»^(٣)، وينسحب هذا على الحال والنعته أيضًا، وهذا استدلال بالاستصحاب على المقدَّر، وصورته كسابقه.

والملاحظ أن الاستصحاب - في هذه المسألة - عند الفريقين لم يقم وحده دليلًا على المقدَّر بل تعاضد معه دليل أو أكثر من قياس أو سماع.

١١ - العامل في خبر (لا) النافية للجنس:

ظاهر كلام سيوييه أن لا النافية للجنس المركبة مع اسمها خبرها مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا)^(٤)؛ لأنَّ شبهها بـ(إنَّ) ضَعُف بالتركيب لصيرورتها كجزء كلمة وهذا لا يعمل فبقى عملها في القريب دون البعيد^(٥).

وذهب جماعة إلى أنه مرفوع بـ (لا) كحالهِ مع المضاف والشبيه بالمضاف^(٦)، ورجَّح ابن مالك هذا المذهب بأمر منها أن (لا) تعمل في الاسم مع تركيبها بلا خلاف «وعمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأنَّ تأثيرها في معناه أشدَّ من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جرى به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل»^(٧).

وفي هذه المسألة استدلال بالاستصحاب في المذهبين:

ففي مذهب سيوييه استصحابُ رافع خبر (لا) قبل دخولها وهو من قبيل إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية.

وفي ترجيح ابن مالك استصحاب أصل وهو أنَّ الأصل في الإعراب أن يدخل للدلالة على

(١) انظر: الأصول في النحو ١/٦٣، والإنصاف ١/٢٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠.

(٢) شرح التسهيل ١/٣١٨، وانظر: همع الموامع ١/٣٢١.

(٣) اللباب ١/١٤٠.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٢٧٥، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٥٦.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٩٧.

(٧) شرح التسهيل ٢/٥٦.

المعنى الحادث بالعامل، وصورته إبقاء الحكم الأصلي للنوع عند النظر فى انطباقه على أحد أفرادها.

١٢ - تقديم الخبر على مازال وأخواتها.

يقول ابن مالك عن تقديم الخبر على (زال) وأخواتها إذا نفيت بـ (ما): «وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ (ما)، مع أنه موافق للبصريين فى أن (ما) لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أن (مازال زيداً فاضلاً) بمنزلة (كان زيداً فاضلاً) فى المعنى، فاستويا فى جواز تقديم الخبر، وهذا الذى اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعنى لا يُغيّر له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام فى نحو (عَلِمْتُ أزيدَ ثم أم عمرو) ما كان له من التزام التصدير مع أن معنى الاستفهام قد تغير»^(١).

وهاهنا استصحابان:

الأول فى الرد على ابن كيسان، وهو استصحاب حكم الصدارة لما النافية مع تغير المعنى، وصورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى، وظاهر أن ابن كيسان يستدل بقياس (مازال زيداً فاضلاً) على (كان زيداً فاضلاً)، ومع هذا رجّح ابن مالك موجب الاستصحاب على موجب القياس.

والثانى استصحاب حكم التصدير لهزمة الاستفهام فى حال يتغير فيها معناها وهو من الصورة السابقة، وقد مثل به ابن مالك للقاعدة التى ذكرها وهى أن عروض تغير المعنى لا يغيّر له الحكم، وهى من قواعد التوجيه المتعلقة بالاستصحاب.

١٣ - منع إنابة المفعول الثانى فى باب (ظن).

استدل ابن يعيش بالاستصحاب على منع إنابة المفعول الثانى فى باب ظن وذلك فى قوله: «ولا تقيم المفعول الثانى مقام الفاعل؛ لأن المفعول هنا قد يكون جملة من حيث كان فى الأصل خبراً مبتدأ، نحو قولك: علمت زيداً أبوه قائم، والفاعل لا يكون جملة، فكذلك ما يقع موقعه؛ ولأنه قد يتغير المعنى بإقامة الثانى مقام الفاعل»^(٢).

فمن الواضح أنه ينظر إلى أصل المفعول الثانى وهو كونه خبراً يجوز أن يكون جملة فيبقى له هذا الحكم عند انتقاله إلى موقع المفعول الثانى، ولما كانت الجملة لا يجوز أن تكون فاعلاً ولا نائب فاعل، منع وقوع المفعول الثانى نائب فاعل أصلاً ولو كان مفرداً.

(١) شرح التسهيل ٣٥١/١.

(٢) شرح المفصل ٧٧/٧.

١٤ - حذف أحد مفعولى ظن.

لا يجوز - بالإجماع - حذف أحد مفعولى باب ظن اقتصاراً؛ «لأن أصلهما مبتدأ والخبر وذلك غير جائز فيهما»^(١)، لا يقال: ظنت زيداً، ولا ظننت منطلقاً دون علم المحذوف وثبته.

وقد قام هذا الحكم بناءً على استصحاب الأصل فى مفعولى ظن إذ أصلهما مبتدأ والخبر وهذان لا يجوز حذف أحدهما اقتصاراً لأن الفائدة لا تتم بذلك، فلما انتقل المبتدأ والخبر لهذه الحال استصحب لهما حكم الأصل من عدم جواز الحذف اقتصاراً، وصورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى. أو مراعاة حكم للأصل فى حال تالية زال فيها.

١٥ - الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والوصف فاعل أو مبتدأ؟

ذهب ابن هشام إلى ترجيح الفاعلية على الابتدائية فى نحو: ﴿أَفِي اللّٰهِ شَكٌّ﴾^(٢)، وما فى الدار زيد؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، وكذا فى نحو: زيد قائم أبوه، لهذا الأصل ولأصل آخر وهو أن الأصل فى الخبر الأفراد، وكذا فى نحو ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾^(٣)؛ لأن الأصل فى الصفة الأفراد^(٤).

والترجيح مبنى على جواز الوجهين، وذهب الأكثرون - فى مسألة الظرف والجار - إلى وجوب كونه فاعلاً^(٥)، وإذا لم يعتمد الظرف أو الجار والمجرور فالبصريون يجعلونه خبراً وما بعده مبتدأ، أما الكوفيون والأخفش فيرفعون الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور بهما، وذكر ابن هشام أنهم يجوزون الوجهين^(٦).

والمهم - هنا - هو استدلال ابن هشام على رجحان الفاعلية بالاستصحاب، ففى التركيب الأول وهو ما كان المتقدم فيه ظرفاً أو جاراً ومجروراً معتمداً على استفهام أو نفى استصحب أصلاً هو أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وصورة الاستصحاب هنا إبقاء الحكم الأصلي للجنس - وهو

(١) معجم المصنفين ٤٨٨/١، وانظر: شرح التسهيل ٧٢/٢، وشرح الأشونى ٣٤/٢.

(٢) من الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

(٣) من الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٤) انظر: معنى اللبيب ٦٣٨/٢.

(٥) انظر: معنى اللبيب ٥١١/٢.

(٦) انظر: الإنصاف ٥١/١، ومعنى اللبيب ٥١١/٢، وكتاب الشعر لأبى على الفارسي، حاشية المحقق ٢٦٥/١، تحقيق

د. محمود الطناحي، ط. مكتبة الخانجي - القاهرة، الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الكلام - عند النظر فى انطباقه على بعض أنواعه متمثلاً فى بعض الأفراد.

وفى التركيبين التاليين وهما ما كان الظرف أو الجار فيه معتمداً على موصوف، وما كان المتقدم فيه وصفاً - استصحب أصليين الأول ما سبق من أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وصورته كالسابق، والثانى مرةً كان: الأصل فى الخبر الأفراد، ومرة: الأصل فى الصفة الأفراد، واستصحب الأصل الثانى من قبيل: إبقاء الحكم الأصلى للنوع فى أحد أفرادها عند النظر فى انطباقه عليه.

١٦- ١٧ مما يتصل بالمسألة السابقة من حيث الأصل المستصحب أن الملقى أفسد قول من جعل المتأخر مبتداً والجملة خبراً مقدماً فى نحو: أكلونى البراغيث - بأن التقديم والتأخير « من باب انجاز لا من باب الحقيقة، والحقيقة الأصل، فلا يعدل عنها إلا بدليل، هذا مع قلة إثبات هذه الحروف مع تأخير الأسماء عنها »^(١).

الأصل الذى تمسك به الملقى هو الحقيقة وهو مشتمل على الأصل المعتمد عليه فى واقع الأمر - وهو أن الأصل عدم التقديم والتأخير، صورة الاستصحاب هنا: إبقاء الحكم الأصلى للجنس عند النظر فى انطباقه على بعض أنواعه.

١٧- ناصب المفعول الثانى إذا بُنى الفعل للمفعول.

الفعل المتعدى إلى مفعولين إذا بنى للمفعول ناب أحدهما عن الفاعل ونصب الثانى، واختلف فى ناصب الثانى إلى ثلاثة مذاهب^(٢) هى:

- ١- أن ناصبه هو الفعل المبني للمفعول نفسه، وهو مذهب سيويه والجمهور.
- ٢- أن ناصبه الفعل المبني للفاعل، أى إنه باقٍ على نصبه الكائن فيه قبل التحويل، واختاره الزمخشري.

٣- أنه فعل مقدر، وهو مذهب الفراء وابن كيسان.

وقد جعل ابن يعيش هذا الخلاف مبنياً على خلافهم فى الفعل المبني للمفعول هل هو فرع منقول من المبني للفاعل أو هو باب قائم بنفسه؟ فنسب المذهب الأول إلى من قال بالثانى، والثانى إلى من قال بالأول^(٣)، وفى هذا نظر إذ قد نقل الصبان أن القائلين بأنه فرع هم الجمهور^(٤)، والمذهب الأول نسبه السيوطى إلى الجمهور مع سيويه.

(١) رصف المبانى ص ٢٠.

(٢) انظر: معجم المصنفين ٥٢٤/١.

(٣) شرح المفصل ٧٤/٧.

(٤) حاشية الصبان على الأشتونى ٦٢/٢.

والمهم هنا هو المذهب الثاني فهو الذى يتضمن التمسك بالأصل فى تحديد العامل، ويقول الزجاجى معبراً عن ذلك: «إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، رفعت الأول منهما فأقمته مقام الفاعل، وتركت الآخر منصوباً على حاله، كقولك: أعطى زيدٌ درهمًا، رفعت (زيداً) لأنه مفعول لم يُسمَّ فاعله، ونصبت (الدراهم) لأنه مفعول ثان فبقى على أصله»^(١).

وصورة هذا الاستصحاب بالنظر إلى العامل هى: مراعاة حكم للأصل فى الحال الثانية مع زواله فيها، فالأصل هو المبنى للفاعل المتعدى لمفعولين، وحكمه المراد نصبه المفعول الثانى.

١٨- نعت المنادى المبني، إلا المضاف إضافة مَحْضَة الْمُعْرَى من آل، يجوز فيه الرفع والنصب نحو: يا زَيْدُ الظريفُ والظريفُ، الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع^(٢)، واختار الأنبارى النصب؛ «لأن الأصل فى وصف المبنى هو الحمل على الموضع لا على اللفظ»^(٣)، وهذا الاختيار يعتمد على عملية استصحاب، إذ إن قوله: إن الأصل فى وصف المبنى هو الحمل على الموضع، حين يُجمَع مع ما تقرر من أن المنادى المبني فى موضع نصب، يتحصّل أن الأصل فى وصف المنادى المبني النصب^(٤)، والتمسك بهذا الأصل هو الذى قاد الأنبارى إلى اختيار النصب.

والاستصحاب هنا إذا نظر إلى الأصل العام فهو من قبيل: إبقاء الحكم الأصلى للجنس فى بعض أنواعه عند النظر فى انطباقه عليه، وإذا نظر إلى الأصل الخاص وهو أن الأصل فى وصف المنادى المبني النصب فهو من قبيل: إبقاء اللفظ - وهو النعت - عند النظر فى حكمه على أصل وضعه، وهو النصب.

١٩- الاسم المضعف اللام نحو: مُحْمَارٌ، ومُضَارٌ، إذا رَحِمْتَهُ على لغة من ينتظر «قلت: يا مُحْمَارِ، ويا مُضَارِ، تحيىء بالحركة التى هى له فى الأصل، كأنك حذفْتَ من (مُحْمَارٍ) حيث لم يجوز لك أن تسكن الراء الأولى، ألا ترى أنك إذا احتجت إلى تحريكها والراء الآخرة ثابتة لم تحرك إلا على الأصل، وذلك قولك: لم يُحْمَارِ، فقد احتجت إلى تحريكها فى الترخيم كما احتجت إليه هنا حين جازمت الراء الآخرة»^(٥).

(١) الجمل فى النحو للزجاجى ص ٧٨، تحقيق د. على توفيق الحمد، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الخامسة ١٤١٧هـ -

١٩٩٦م.

(٢) انظر: معجم المصطلحات، ١٩٩/٣، وشرح الأشيونى ١٤٨/٣.

(٣) أسرار العربية ص ٢٢٥.

(٤) انظر: معجم المصطلحات ١٩٨/١.

(٥) الكتاب ٢٦٣/٢.

وصورة الاستصحاب هنا هى مراعاة حكم أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه فى الأخير. فالأصل الأول هو (مُخْمَارٍ) والثانى (مُحْمَارٍ) بالإدغام وحذف حركة الراء الأولى، والحال (مُحْمَارٍ) بحذف الراء الثانية للترخيم. والأصل المراعى هو الأول، والحكم المنظور إليه هو حركة الراء، وقد رُوِى ذلك فى الحال الثالث لا الثانى.

والتأمل فى كلام النحاة فى هذا الموضوع^(١) يظهر له أن الحكم الذى أثبتته مسيويه ليس منسوباً إلى العرب منقولاً عنهم، وإنما هو حكم استنبط بالنظر النحوى، فمراعاة الأصل هنا تدخل فى دائرة الاستدلال على الحكم النحوى لا وصف كلام العرب وتعليقه.

٢٠- منع نيابة المفعول له ومعه عن الفاعل.

فما يدخل تحت الاستدلال بمراعاة الأصل القولُ ببطلان المعنى بالتباعد عن الأصل، ومن ثم منع هذا التباعد، يقول ابن يعيش: «المفعول له لا يجوز أن تردّه إلى ما لم يُسمَّ فاعله لا يجوز: غُفِرَ لزيدٍ ادّخاره على معنى: لا دّخاره؛ لأنك لما حذف اللام على الاتساع لم يجز أن تنقله إلى مفعول به، فتصرف فى المجاز تصرفاً بعد تصرف؛ لأنه يطل المعنى بتباعده عن الأصل»^(٢).

ويقول عن المفعول معه: «لا يجوز أيضاً أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يُسمَّ فاعله؛ لأنهم قد توسعوا فيه، وأقاموا واو العطف فيه مقام مع، فلو توسعوا فيه وأقاموه مقام الفاعل لبعد عن الأصل، وبطلت الدلالة على المصاحبة، ويكون تراجعاً عما اعتزموه، ونقصاً للغرض الذى قصدوه»^(٣).

فهذا استصحاب صورته مراعاة أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه فى الأخير، غير أن مراعاة هذا الأصل هنا بالسلب أى بمنع حكم لا إثباته.

٢١- منذ بسيطة أو مركبة؟

ذهب البصريون إلى أن "منذ" بسيطة، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة^(٤)، «وحجة البصريين أن الأصل عدم المركب، والانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر، ولا دليل عليه، وأكثر

(١) انظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١١٧/٢، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د. ط، د. ت، وشرح الكافية للرضى ١٥٤/١، وجمع الهوامع ٦٨/٢، وشرح الأشئوبى ١٨٠/٣.

(٢) شرح المفصل ٧٢/٧.

(٣) شرح المفصل ٧٢/٧.

(٤) انظر: اللباب ٣٦٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤، وشرح التسهيل ٢١٨/٢، وجمع الهوامع ١٦٤/٢.

ما ذكروا [يعنى الكوفيين] أنَّ المعنى يصح على تقدير التركيب، وهذا القدر لا يكفى فى الانتقال عن الأصل، وإنما يكون حجة إذا انضمَّ إليه تعذر الحمل على غيره، وهنا يصح المعنى على تقدير كونها مفردة، فتبقى دعوى التركيب تحكماً^(١) لا يعلم إلا بخبر الصادق.

ثم دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى، وتلك الجهة هى ما يلزم من كثرة التغير والحذف والشذوذ ... وذلك كله يخالف الأصول»^(٢).

وقد روى الكوفيون مِذ وَمِنْذ بكسر الميم، وجعلوا ذلك حجة على تركيبتها من (من) و(ذو) الطائية، قال ابن مالك: «ولا حُجَّة فيه لأنَّ الأصل عدم التركيب»^(٣).

والاستدلال بالاستصحاب هنا على مذهب البصريين ومن انتصر لهم، وهو من قبيل إبقاء الحكم الأصلي وهو عدم التركيب فى أحد الأفراد عند النظر فى انطباقه عليه.

وتظهر قوته فى احتياج العدول عنه إلى علة مزدوجة كما فى كلام العكبرى، وفى تقديمه على الاستدلال بالمسموع عند ابن مالك.

٢٢ - منع تقديم المفعول معه على عامله، وتوسيطه.

منع جمهور النحويين تقديم المفعول معه على عامله، واستدلوا على ذلك باستصحاب أصل واو المعية؛ إذ أصلها أن تكون عاطفة، والمعطوف لا يجوز أن يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً^(٤)، فقد رُوِيَ حكم أصل الواو أى حكم العطف من امتناع التقديم فى الحال التالية، وهى كون الواو للمعية مع زوال هذا الأصل فيها^(٥).

(١) وردت هذه العبارة فى مطبوعة (اللباب) هكذا: «فَنفى دَعْوَى التركيب تحكُّم» [٣٧٠/١]، وهذا يخالف لسياق كلامه؛ إذ هو ينفى دعوى التركيب، ويستدل على نفيه فكيف يجعله تحكماً ١٢ ولعلَّ الصواب ما أثبتته استثنائاً بقول المحقق فى الحاشية: «فى م: فتنفى» إذ لا تختلف هذه الصورة عن "فتبقى" إلا فى نقطتين، والله أعلم.

(٢) الباب ٣٧٠/١.

(٣) شرح التسهيل ٢١٨/٢.

(٤) انظر: المقرب ص ١٧٦، وشرح التسهيل ٢٥٢/٢، وشرح الكافية المرضى ١٩٥/١، وارتشاف الضرب ١٤٨٥/٣، وجمع الهوامع ١٧٨/٢، وشرح الأشموني ١٣٧/٢.

(٥) ذهب الشيخ خالد الأزهرى إلى أن واو المعية غير عارية عن معنى العطف [انظر: العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهرى ص ١٨٧، تحقيق د. البدرأوى زهران ط. دار المعارف - مصر، الثانية د.ت] فصورة الاستصحاب على هذا هى إبقاء الحكم الأصلي - وهو عدم التقديم - للنوع - وهو حرف العطف - عند النظر فى انطباقه على بعض أفرادها وهو الواو.

وكذلك يمتنع توسطه بين العامل والمصاحب، وأجاز ذلك ابن جنى^(١)، وضعف الرضى مذهبه في قوله: «جوز أبو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله:

جمعت وفحشا غيبةً ونميمةً * ثلاث خلالٍ لست عنها بمزعوى^(٢)

والأولى المنع رعاية لأصل الواو والشعر ضرورة^(٣)، فقدم الاستصحاب على ظاهر النص، وجعله ضرورة.

وعلل ابن عصفور منع توسط المفعول معه بين الفعل والفاعل وإن كان ذلك جائزا في المعطوف بالواو بأن واو المعية فرع عن واو العطف والفروع لا يتصرف فيها كما يتصرف في الأصول^(٤). وفي هذا استصحاب صورته: مراعاة فرعية الشيء في نفي حكم ثبت للأصل عنه، وهي العكس المقابل لصورة: مراعاة أصالة الشيء في إثبات حكم له، فهما في الحقيقة صورة واحدة.

٢٣- وقوع الماضي حالا دون قد.

ذهب البصريون إلا الأخفش إلى لزوم (قد) مع الفعل الماضي مثبت الواقع حالا، ظاهرة أو مقدرة، وذهب الكوفيون والأخفش ووافقهم ابن مالك وأبو حيان إلى جواز مجيئه حالا دون (قد) إن وجد الضمير الرابط، وتما استدلل به على ذلك أن الأصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة^(٥).

وهذا تمسك باستصحاب الحال في الاستدلال على عدم تقدير (قد) هنا، وصورته إبقاء الحكم الأصلي للجنس، وهو عدم التقدير في الكلام، في أحد الأنواع عند النظر في انطباقه عليه، وقد اتفق الاستصحاب في هذه المسألة مع التمسك بالظاهر^(٦).

وفي المقابل جاء الاستدلال بالاستصحاب على مذهب البصريين أيضا في قول الأنباري:

(١) انظر: الخصائص ٣٨٥/٢.

(٢) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي وهو في: المسائل البصريات للفراسي ٢٩٢/١، والخصائص ٣٨٥/٢، وشرح التصريح ٣٤٤/١، ١٣٧/٢، وشرح الأشئوني ١٣٧/٢، وخزانة الأدب ١٣١/٣.

(٣) شرح الكافية للرضي ١٩٥/١.

(٤) انظر: المقرب ص ١٧٦.

(٥) انظر: المسألة وأدلتها في: الإنصاف ٢٥٢/١، وشرح التسهيل ٣٧٢/٢، وارتشاف الضرب ١٦٦٠/٣، ومغنى اللبيب ١٩٥/١، وشرح الأشئوني ١٩١/٢.

(٦) انظر: شرح الأشئوني ١٩١/٢.

«يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً لدليل يدل عليه، وذلك إذا دخلت عليه (قد)، أو كان وصفاً لمحذوف، ولم يجر فيما عداه لأننا بقينا فيه على الأصل»^(١).

وصورة هذا الاستصحاب: إبقاء اللفظ - وهو الفعل الماضي - عند النظر في حكمه - من حيث الزمن - على أصل وضعه من الماضي مما يقتضى تقدير (قد) لتقريبه من الحال حتى يصلح في موضع الحالية. ومن الجلى أن الأصل المستصحب يختلف فيهما.

٢٤ - تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً.

ذهب سيويه وأكثر البصريين وبعض الكوفيين إلى منع تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف، وذهب الكسائي، والمازني، والمبرد إلى الجواز، ووافقهم ابن مالك^(٢).

وفي المذهب الثاني استدلال بالاستصحاب.

فقد حكى الأنباري عن الكوفيين المجيزين قولهم: «كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً إلا أنه لم يجر لدليل دلّ عليه، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر ... فبقينا فيما عداه على الأصل»^(٣).

ولفظ (القياس) في هذا النص بمعنى (الأصل)؛ لأن المراد به ما يستحقه العامل المتصرف، وهو أن يكون متصرفاً في عمله ومن تصرفه في العمل حرية رتبة معموله، ولا يخفى أن القول بأن الأصل جواز التقديم والتأخير، لا ينافي القول بأن الأصل في العامل أن يتقدم على معموله^(٤)، ولا القول بأن «الأصل عدم التقديم والتأخير»^(٥)، ويدل على أن المراد بالقياس هنا الأصل استعمال لفظ (الأصل) في موضعه.

أما عن صورة هذا الاستصحاب فهي: إبقاء الحكم الأصلي للنوع - وهو التصرف في العمل للعامل المتصرف - في أحد أفراد - وهو العامل في التمييز إذا كان متصرفاً - عند النظر في انطباقه عليه.

(١) الإنصاف ٢٥٧/١.

(٢) انظر المسألة في: الكتاب ٢٠٥/١، والمقتضب ٣٦/٣، والإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢.

(٣) الإنصاف ٨٣٠/٢.

(٤) انظر في ذلك: حاشية يس على شرح التصريح ١٧٠/١، ٣٨١، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٠٨/١.

(٥) معنى اللبيب ٥٢٢/٢، ٦٣٨، وجمع المواع ٨٩/٣، وعدم التنافي لأن «الأصل عدم التقديم والتأخير» بالإضافة

إلى تغيير الرتبة عن أصلها.

وقد تعاضد الاستصحاب هنا مع السماع، فالأنبارى يقول: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز التقديم النقل والقياس»^(١)، وابن مالك يقول: «ويقولهم أقول: قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح»^(٢).

٢٥- دلالة حروف المعانى.

«إذا أمكن فى كلِّ حرفٍ يُتَوَهَّمُ خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته - أن يبقى على أصل معناه الموضوع هوله، ويضمَّن فعله المُعَدَّى به معنى من المعانى يستقيم به الكلام، فهو الأولى بل الواجب»^(٣)، وهذا مذهب البصريين خلافاً للكوفيين^(٤).

وهو يقوم على استصحاب الأصل؛ إذ «الأصل فى كل حرف ألاَّ يَدُلَّ إلاَّ على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر»^(٥)، والأصل عدم زيادة حروف المعانى^(٦).

وصورة هذا الاستصحاب: إبقاء اللفظ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه.

ويلاحظ أن التمسك بهذا الأصل يؤدى إلى العدول عن أصل آخر فى نفس التركيب، وذلك بتضمين الفعل معنى فعل آخر، والتضمين تأويل^(٧)، والأصل عدم التأويل^(٨).

وهذا يعنى أن بعض الأصول أقوى من بعض، واستصحابها مقدم على غيرها حتى يصل عند بعضهم لمرتبة الوجوب.

٢٦- ذهب البصريون إلى أن حرف القسم لا يعمل محذوفاً بغير عوض وخالفهم الكوفيون، واحتجَّ البصريون على مذهبهم «بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل فى حروف الجر ألاَّ تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف فى بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا فبقينا فيما عداها على الأصل، والتمسك بالأصل تمسكٌ باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتمدة»^(٩).

(١) الإنصاف ٨٢٨/٢، والمراد بالقياس الأصل أى استصحابه أو النظر العقلى الذى يشمل.

(٢) شرح السهيل ٣٨٩/٢.

(٣) شرح الكافية للرضى ٣٤٥/٢.

(٤) انظر: معنى اللبيب ١٢٩/١.

(٥) الإنصاف ٤٨٠/٢.

(٦) انظر: الأشباه والنظائر ٧٩/١، ٨٠، ٨١، ٨٢.

(٧) انظر: حاشية يس على شرح التصريح ٤/٢.

(٨) انظر: شرح التصريح ١٩٧/١.

(٩) الإنصاف ٣٩٦/١.

وصورة هذا الاستصحاب هى إبقاء اللفظ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه، أو إبقاء الحكم الأصلى للنوع - وهو حروف الجر - فى أحد أفرادها - وهو حرف القسم - عند النظر فى انطباقه عليه.

هذا ولم يذكر الأنبارى للبصريين دليلاً غير الاستصحاب فى حين ذكر للكوفيين أدلة سماعية^(١) وردّها، ورجّح مذهب البصريين، وهو بهذا يقدم موجب الاستصحاب على موجب السماع.

٢٧- انصراف المضارع بعد ربّما إلى المضى.

يقول المرادى: «إذا وقع الفعل المضارع بعد (ربّما) صرّفت معناه إلى المضى، نحو: ربّما يقوم زيد، أى ربّما قام زيد، وإنما صرفت معنى المضارع إلى المضى لأنها قبل اقترانها بـ (ما) مستعملة فى المضى، فاستصحب لها ذلك بعد الاقتران، و(ما) تؤكد وليست بناقلة من معنى إلى معنى»^(٢).

والاستصحاب هنا مستعمل فى الاستدلال إذ هو السبيل إلى القول بمعنى المضى - الذى تستعمل له ربّما - فى المضارع المسبوق بها وصورته: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حالة تالية.

وتظهر قوّة الاستدلال بالاستصحاب هنا فى تأويل ما ظاهره مخالف له من المسموع، إذ تُؤوّل قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٣) - وظهره الاستقبال - «على تقدير: ربما وّد، جعل فيه المستقبل بمعنى الماضى لصدق الموعود به، ولقصد التقريب لوقوعه، فجعل - وإن كان غير واقع - كأنه واقع مجازاً»^(٤).

٢٨- العامل فى المضاف إليه.

اختلف فى العامل فى المضاف إليه، فقليل: حرف الجر المقدر، وقيل: المضاف، «فمن قال: إنه الحرف، نظر إلى أن معناه فى الأصل هو الموقّع المُقدّم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه، إذ أصل

(١) انظر: الإنصاف ٣٩٣/١ - ٣٩٥.

(٢) الجنى الدانى ص ٤٥٦، وانظر: شرح التسهيل ٩٨/١، ٩٩.

(٣) آية ٢ سورة الحجر.

(٤) الجنى الدانى ص ٤٥٧.

(غلام زيد): غلامٌ حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف، ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجر مقدراً، وإن ضَعُفَ مثله فى نحو: "خير" فى قول رؤية، وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف إليه أو متبَيَّن به^(١).

وفى هذا استصحاب للأصل فى الاستدلال على العامل صورته مراعاة حكم للأصل فى الحال الثانية مع زواله فيها.

وقد رجَّح الرضى القول الثانى؛ لأنَّ «حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيدٌ معناه، ولو كان مقدراً لكان (غلام زيد) نكرة كـ (غلام لزيد)، فمعنى كون الثانى مضافاً إليه حاصل له بوساطة الأول، فهو الجار بنفسه»^(٢).

٢٩- (إِذْ) إِنْ نُوتَتْ مَبْنِيَّةٌ أَوْ مَعْرَبَةٌ؟

(إِذْ) ظرف مبنى يلزم الإضافة إلى جملة، وقد تحذف الجملة ويُعَوَّض عنها بالتبوين، وتكسر الدال لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾^(٣)، وكسرتها بناءً^(٤)، قال السيوطى: «وزعم الأخفش أنها حينئذ معربة، والكسر جر إعراب بالإضافة لا بناء. وَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَ بِنَاءَهَا نَاشِئًا عَنْ إِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ، فَلَمَّا زَالَتْ مِنَ اللَّفْظِ صَارَتْ مَعْرَبَةً، وَهُوَ مُرَدُّودٌ بِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ لـ (إِذْ) حُكْمُ الْبِنَاءِ، وَالْأَصْلُ اسْتِصْحَابُهُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى إِعْرَابِهِ»^(٥).

فالاستصحاب هنا دليل على حكم البناء لـ (إِذْ) وصورته: إبقاء حكم اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية، مع أنَّ هذا الحكم ليس هو الحكم الأصلى لـ (إِذْ)، فحكمها الأصلى الإعراب لأنها اسم. ولم يقم الاستصحاب وحده بمهمة الاستدلال على البناء وإبطال الإعراب، فقد أورد السيوطى دليلين آخرين من القياس والسماع؛ الأول: «أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ بَنَتِ الظَّرْفَ الْمُضَافَ لـ (إِذْ)، وَلَا عِلَّةَ لِبَنَائِهِ إِلَّا كَوْنُهُ مُضَافًا لِمَبْنًى، فَلَوْ كَانَتْ الْكُسْرُ إِعْرَابًا لَمْ يَجْزِ بِنَاءُ الظَّرْفِ»^(٦)، والثانى: «أَنَّهُمْ قَالُوا: يُؤْمَنُ بِفَتْحِ الدَّالِ مَنْوًى، وَلَوْ كَانَ مَعْرَبًا لَمْ يَجْزِ فَتْحُهُ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ

(١) شرح الكافية للرضى ٢٥/١.

(٢) شرح الكافية للرضى ٢٥/١.

(٣) آية ٨٤ سورة الواقعة.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٢٩/٢.

(٥) همع الهوامع ١٢٩/٢.

(٦) همع الهوامع ١٢٩/٢.

مبنى مرة على الكسر لالتقاء الساكنين، ومرة على الفتح طلباً للتخفيف»^(١). وبهذا تتعاضد الأدلة الثلاثة في مقابل تمسك الأخفش بأصل الأسماء وهو الإعراب، فقدم الاستصحاب المعتضد بالقياس والسماع على المنفرد.

٣٠- ردّ دعوى التأييد في (لن).

ردّ ابن هشام دعوى التأييد في (لن) بقوله: «ولو كانت للتأييد لم يقيّد منفيها باليوم في ﴿فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾^(٢)، ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾^(٣) تكراراً، والأصل عدمه»^(٤).

والأمر الثاني استدلال باستصحاب الأصل مبنى على السماع، وليس مستقلاً، وصورته: إبقاء الحكم الأصلي للنوع في أحد أفرادهِ عند النظر في انطباقه عليه، ومقتضى هذا الإبقاء امتناع أن يكون في (لن) معنى التأييد.

٣١- اختلف في عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية، وفاء السببية، وحتى، ولام كي، ولام الجحود^(٥)، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بـ (أن) مقدرة، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه منصوب بالخلاف في مواضع، وبعضهم إلى أنه منصوب بما سبقه من حروف.

ودليل البصريين على مذهبهم استصحاب الأصل، ففي الواو والفاء يقال: الأصل في الواو والفاء أن يكونا حرفي عطف، والأصل في حروف العطف ألا تعمل؛ لأنها لا تختص^(٦)، وأما البواقي فقال عنها الرضى: «الأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقاءه على أصله أولي ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل، وفيما تأوّل البصريون من الناصب بعد هذه الجارة^(٧)

(١) جمع الهوامع ١٢٩/٢.

(٢) من الآية ٢٦ - سورة مريم.

(٣) من الآية ٩٥ - سورة البقرة.

(٤) معنى اللبيب ٣١٣/١. وانظر: شرح العوامل المائة ص ٢٠٤، ٢٠٥.

(٥) انظر: الإنصاف ٥٥٥/٢، ٥٥٧، واللباب ٣٨/٢-٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢٤٠/٢، وارتشاف الضرب

١٦٥٦/٤، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٨، وشرح التصريح ٢٣٥/٢، وجمع الهوامع ٢٩٨/٢، ٣٠٠، ٣٠٤، وشرح

الأشئوني ٢٩٢/٣، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٥.

(٦) انظر: الإنصاف ٥٥٦/٢، ٥٥٨.

(٧) أي الحروف الجارة.

حتى تبقى على أصلها من الجر - مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها»^(١).

والاستصحاب هنا صورته: إبقاء الحكم الأصلي للجنس أو للنوع في أحد الأفراد عن النظر في انطباقه عليه، وهو هنا أقوى من الأخذ بالظاهر عند البصريين ومن تابعهم.

٣٢- (أم) المنقطة هل تخلو من معنى الاستفهام؟

ذهب البصريون إلى أن (أم) المنقطة تكون أبدًا بمعنى بل والهمزة جميعًا، وذهب الكوفيون إلى أنها قد تقع بمعنى بل خالية من معنى الاستفهام^(٢)، ورجح ابن هشام قول الكوفيين مستدلاً بأن معنى الاستفهام لا يراد أحياناً كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾^(٣)، وبدليل آخر هو تَمَسُّكُ بأصل عام يدخل في دائرة الاستصحاب، لكنه لم يسمه استصحاباً، ولم يذكر لفظ الأصل، وذلك في قولك: «ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^(٤)، ونحو: ﴿أَمَّا إِذَا كُنْتُمْ﴾^(٥)، ﴿أَمْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾^(٦)، وقوله:

أَنْتَى جَزَوْا عَامِرًا سُوءًا بِفِعْلِهِمْ * أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوْأَى مِنَ الْحَسَنِ

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا يُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ * رِثْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ^(٧)»^(٨)

وبيان ذلك أن التوكيد زيادة على المعنى الأصلي، والأصل عدم الزيادة، فالقول بالزيادة خلاف الأصل فيحتاج إلى دليل، وهذه طريقة الاستدلال باستصحاب الحال، لكنها هنا تستر وراء الألفاظ، وصورته إبقاء الحكم الأصلي للجنس عند النظر في انطباقه على بعض الأفراد.

٣٣- (أفعل) المنتقل من الوصفية إلى الاسمية حين يمنع الصرف.

ذكر السيوطي أن «ما أصله الوصفية واستعمل استعمال الأسماء كأبطح وهو المكان المنبسط

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٠.

(٢) انظر: معنى اللبيب ٥٦/١، وجمع الهوامع ١٦٩/٣، وشرح الأشموني ١٠٤/٣.

(٣) من الآية ١٦ سورة الرعد.

(٤) من الآية ١٦ سورة الرعد.

(٥) من الآية ٨٤ سورة النمل.

(٦) من الآية ٢٠ سورة الملك.

(٧) البيتان لأفنون التغلبي في المفضليات رقم (٦٦) ص ٢٦٣، والكامل ١٤٠/١، وأما القالي ٥١/٢، وشرح شواهد

المعنى ١٤٥/١، وخزانة الأدب ١٣٩/١١.

(٨) معنى اللبيب ٥٦/١.

من الوادى، وأَجْرَع وهو المكان المستوى، وأبرق وهو المكان الذى فيه لَوْنان - الأكثر منه اعتباراً بأصله، ولا يُعْتَدُ بالعارض، وشُدَّ صرفه إلغاء للأصل، واعتداداً بالعارض»^(١).

وفى هذا استدلال بالاستصحاب صورته: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حالٍ تالية، وهذه الصورة ترتبط - هنا - بقاعدة من قواعد التوجيه هي أن العارض لا يُعْتَدُ به^(٢).

ومثل هذه المسألة عكسها وهو عروض الوصفية فى (أفعل) الذى أصله الاسمية نحو: مررت بنسوة أربع، ونحو أَجْدَل للصقر، وأَخِيل لطائر ذى نقط كالخيلان، وأفعى للحية إذا وصف بها على معنى: الشدة والخيل والإيذاء، فلا يعتد بالوصف ويبقى الاسم مصروفًا على أصله^(٣).

٣٤- ذكر السيوطى أن «الأصل فى تقدير الحرف»^(٤) أن يقدّر ساكنًا؛ لأن الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلا بدليل»^(٥).

وقد استدل المبرد بهذا على أصل نحو: يَد ودم فقال: «ولو جاء شيء منه لا يعلم ما أصله من هذه المنقوصات لكان الحكم فيه أن يكون (فَعَلًا) ساكن العين؛ لأن الحركة زيادة، والزيادة لا تثبت»^(٦)، واستصحاب الأصل فى هذه العبارة واضح جدًا، وصورته إبقاء الحكم الأصلى للنوع فى أحد أفرادهِ عند النظر فى انطباقه عليه.

ولابن جنى - فى هذا المعنى - نصٌ يكشف عن وضوح فكرة الاستصحاب فى ذهنه، واستعماله فى الاستدلال وقيمه فيه، وذلك قوله: «وكلمت بعض الشيوخ من أصحابنا بمدينة السلام فى العين منها [يعنى من كلمة (شاة) وقد صَوَّب ابن جنى وزنها بـ (فَعْلَة)] هل هى ساكنة أو متحركة؟ فادَّعى أنها متحركة.

فسألته عن الدلالة على ذلك، فقال: انقلابها ألفًا يَدُلُّ على أنها متحركة؛ لأنها لو كانت ساكنة لوجب إثباتها كما^(٧) تثبت فى (تَوْب) و(حَوْض).

(١) همع الهوامع ١٠٧/١، وانظر: الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٠٧/١، وشرح الأشموني ٢٣٦/٣.

(٤) فى المطبوعة: الحروف.

(٥) الأشباه والنظائر ٧٦/٢.

(٦) المقتضب ٣٦٧/١، وانظر: شرح الكافية للرضي ١٧٥/٢، ١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٥.

(٧) فى المطبوعة: لما.

فقلت له: أنا وأنت مُجمِعان على أن سكون العين هو الأصل، وأن الحركة زيادة، وحكم الزيادة ألا تثبت إلا بدليل.

فأما قولك: انقلابها دليل على الحركة فغير لازم؛ لأن الحركة التى فيها إنما دخلتها مجاورتها تاء التانيث، وقد أجمعنا أن تاء التانيث يفتح ما قبلها نحو: زاي (همزة)، وحاء (طلحة)، وأن سكون العين هو الأصل حتى تقوم دلالة على الحركة، فأما انقلاب العين فإنما هو لما يحدث فيها من الفتح عند مجاورتها تاء التانيث التى قد أجمعنا على أنه لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فلا دليل لك على تحرك العين. فوقف الكلام هناك. وكأنها كانت (شوهة) فلمّا حذفت الهاء بقيت (شوة) ففُتِحَتْ الواو»^(١).

٣٥- يقول الزجاجى عن كتابة الاسم المقصور: «إن كان الاسم المقصور على ثلاثة أحرف، فإن كان من ذوات الواو فاكتبه بالألف، وإن كان من ذوات الياء فاكتبه بالياء، وكتابه بالألف جائز ... وإذا أشكل عليك من هذا شيء، فلم تدر من ذوات الواو هو أم من ذوات الياء، فاكتبه بالألف؛ لأنه هو الأصل»^(٢).

فحكمه بكتابة مجهول الأصل بالألف مبنى على استصحاب الأصل وصورته إبقاء اللفظ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه.

(١) النصف ١٤٦/٢، ١٤٧، وللاستدلال بقية تركتها خوف الإطالة.

(٢) الجمل فى النحو للزجاجى ص ٢٧٠، ٢٧١.

الفصل الرابع

دور الاستصحاب

في التعليل والتوجيه

الفصل الرابع

دور الاستصحاب في التعليل والتوجيه

أولاً: دور الاستصحاب في التعليل

نشأ التعليل في النحو العربي متأخراً عن التقعيد^(١)، وكانت الظروف والبواعث التي أدت إلى نشأته عربية إسلامية خالصة من أى تأثير خارجي غير عربي، وتجتمع هذه الظروف في فكرة رئيسة كانت السبب الاسامي في نشأة التعليل النحوي، وسبباً رئيساً من أسباب استمراره وامتداده أيضاً، « وهذه الفكرة هي ما تتميز به العربية من مستوى خاص تفضل به اللغات الإنسانية بأسرها، وما ينتج عن ذلك - ضرورة - من بعدها عن العبث واللغو، وبراءة ظواهرها من الاضطراب والخلط، واتسامها - في كل جوانبها ومستوياتها - بالحكمة، ومن ثم فإن على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتمس من ظواهر اللغة، وألا يكتفى بالتقنين لهذه الظواهر فحسب^(٢) ».

وقد نقل الزجاجي عن الخليل بن أحمد ما يشير إلى اعتقاد الحكمة في واضع اللغة الباعث للبحث عنها مُتمثلة في العلل التي يرتبها النحوي إذ يقول: « إن العرب نطقت على سَجِيَّتِها وطَبَاعِها، وعرفَت مواقعَ كلامِها، وقام في عقولِها عِلَلُّها، وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عُلِّلَتْ منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسْت، وإن تكن هناك علة له فَمَثَلِي في ذلك مَثَلُ رجل حكيم دخل داراً مُحَكَّمَةً البناء عَجِيبةَ النَظْمِ والأقسام، وقد صَحَّت عنده حكمة بانيتها، بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللانحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلته كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فَعَلَهُ لغير تلك العلة، إلا أن ذلك لما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سَنَحَ لغيري عِلَّةً لما عُلِّلَتْ مِنِ النَحْوِ هو أَلْيَقُ مِنَّا ذكرُته بِأَلْفَعُولِ فليات بها^(٣) ».

(١) انظر: أصول التفكير النحوي ص ١٦٤.

(٢) أصول التفكير النحوي ص ١٦٢.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٦٦.

وحتى يَتَسَنَّى تحديد دور الاستصحاب في التعليل بدقة لا بُدَّ من بيان أنواع العلل وتقسيماتها عند النحاة.

قسَّم ابن السراج العلل النحوية قسمين فقال: « واعتلالات النحويين على ضربين: ضربٍ منها هو المؤدى إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضربٍ آخر يُسَمَّى عِلَّةُ الْعِلَّةِ مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعلُ مرفوعًا والمفعول به منصوبًا، وَلَمْ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإِنَّمَا تُسْتَخْرَجُ منه حِكْمَتُهَا في الأصول التي وضعتها، وتُبَيَّنُ بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وَفَّرَ اللَّهُ تعالى من الحِكْمَةِ بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع»^(١).

ثم جاء الزجاجي فقسمها أقسامًا ثلاثة فقال: « وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأمَّا التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظًا، وإِنَّمَا سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أَنَا لَمَّا سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدًا، وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم»^(٢).

ثم قال عن العلة القياسية: « فأمَّا العلة القياسية فأن يقال لمن قال: نصبتُ زيدًا يَأْنُ في قوله: (إِنَّ زيدًا قائم): وَلَمْ وَجَبَ أَنْ تنصب (إِنَّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فَأَعْمِلَتْ إِعْمَالَهُ لَمَّا ضارعت، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قدَّم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك»^(٣).

وبلاحظ أنه يتحدث هنا عن علة المشابهة المستعملة في قياس الشبه.

ثم أتبع ذلك ببيان العلة الجدلية قائلًا: « وأمَّا الْعِلَّةُ الجدلية النظرية فكل ما يُعْتَلُّ به في باب (إِنَّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأى الأفعال شبهتموها؟

(١) الأصول في النحو ٣٥/١.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٦٤.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٦٤.

... وحين شبهتموها بالأفعال لأى شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله؟ ...»^(١).

ويمكن إرجاع هذا التقسيم الثلاثي للعلل إلى تقسيم ابن السراج الثنائى، فالعلة التعليمية عند الزجاجى هى العلة الأولى عند ابن السراج المؤدية إلى كلام العرب، والعلتان القياسية والجدلية تندرجان تحت علة العلة، ويكون الزجاجى بذلك قد أضاف تقسيمًا داخليًا فى أحد قسمي ابن السراج.

وبالإضافة إلى هذا التقسيم للعلل هناك ثلاثة تقسيمات أخرى هى بإجمال:

١- تقسيم العلة إلى علة بسيطة وعلة مركبة.

يقول السيوطى: «العلة قد تكون بسيطة وهى التى يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستقلال، والجوار، والمشابهة، ونحو ذلك. وقد تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعدًا، كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الواو ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين، وذلك كثير جدًا»^(٢).

٢- تقسيم العلة إلى علة موجبة للحكم وعلة مجوزة له، وهذا التقسيم مستفاد من كلام ابن جنى فى الخصائص حيث عقد بابًا بعنوان «باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المَجْوزة»^(٣)، قال فيه: «اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة، أو ما شابهة فى اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فَعِلْلُ هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مَقَادُ كلام العرب.

وضرب آخر يُسَمَّى عِلَّةً وإنما هو فى الحقيقة سبب يُجَوِّز ولا يُوجِبُ، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هى علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس فى الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بُدَّ منها، وأنَّ كُلَّ مُمَالٍ لِعِلَّةٍ من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالاته مع وجودها فيه، فهذه إذا علة الجواز لا علة الوجوب»^(٤).

٣- أما التقسيم الأخير للعلة فيتناولها من حيث «الصور التى استعملت فيها والأشكال

(١) الإيضاح فى علل النحو ص ٦٥.

(٢) الاقتراح ص ٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) انظر: الخصائص ١/١٦٥-١٦٧.

(٤) الخصائص ١/١٦٥. وانظر: الاقتراح ص ٢٣٩.

التي سبقت بها»^(١)، وهو يبنى على التقسيم الأول الذي ذكره ابن السراج.

وفي هذا الإطار ينقل السيوطي عن الجليس^(٢) أنواع العلل التي تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، حيث يقول: «وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة تأكيد، وعلة تعريض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى»^(٣).

وما يعيننا - في هذا البحث - هو (علة الأصل)؛ إذ هي الإشارة النظرية الوحيدة التي وقعت عليها لدى القدماء فيها تنبيه على استعمال استصحاب الأصل في التعليل.

وثمة مأخذان على نقل السيوطي السابق يترتب عليهما بالتبع بيان الوضع الصحيح للتعليل بالاستصحاب:

أولهما: أن السيوطي أورد هذه العلل جميعها تحت باب القياس الذي يمثل في تقسيمه الدليل الثالث من أدلة النحو، وهذا يؤهم الناظر أن هذه العلل كلها مستخدمة في القياس باعتباره دليلاً أي في عملية الاستدلال أو الاحتجاج بالقياس، وهذا باطل، وإلا لزم أن يكون السماع قياساً، والتمسك بالأصل قياساً، فنقع في خلط من جهتين: الأولى: الخلط بين مفهوم كل دليل، والثانية: الخلط بين إجراء التعليل وإجراء الاستدلال.

وثاني المأخذين: أنه عدّد هذه العلل باعتبارها منسوبة للعلل التي تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، أي أنها تنتمي بحسب كلام ابن السراج وتقسيم الزجاجي إلى العلل التعليمية لا القياسية ولا الجدلية، مع أنه عندما نقل كلام التاج ابن مكتوم^(٤) في شرحها ظهر في كثير منها إظهار الحكمة، والكشف عن صحة الغرض دون الإفضاء إلى قانون لغتهم المطرد.

(١) أصول التفكير النحوي ص ٢١٦.

(٢) هو الحسين بن هبة الله الدينوري المعروف بالجليس، له كتاب غار الصناعة في النحو، انظر: بغية الوعاة ٥٤١/١. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤ م.

(٣) الاقتراح ص ٢٢٧-٢٢٩.

(٤) هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم تاج الدين أبو محمد الحنفى النحوى ولد سنة ٦٨٢ هـ وتوفى ٧٤٩ هـ، انظر: بغية الوعاة ٣٢٦/١.

وفيما يتصل بعلة الأصل مثل بـ (استحوذ) و(يؤكرم)، وكلاهما مخالف للقياس، وإنما يكون التعليل هنا بالأصل لبيان صحة غرضهم، والاعتذار عنهم، ثم مثل بصرف ما لا ينصرف وهو أيضاً يدخل في دائرة العلل الثواني التي تكشف الحكمة والاتساق في اللغة.

وبناء على هذا يمكن تحديد السمات العامة لدور الاستصحاب في التعليل النحوي في النقاط التالية:

١- يستعمل الاستصحاب في تعليل الأحكام النحوية، كما يستعمل في الاستدلال على صحتها.

٢- حين يستعمل الاستصحاب علة لا يكون داخلاً تحت باب القياس الدليل، بل يكون جزءاً من نشاط التعليل النحوي العام الذي يعد خطاً متميّزاً في الفكر النحوي، أو سمة منهجية له.

٣- ينتمي التعليل بالاستصحاب - إذا استعملت علة الأصل بسيطة - إلى دائرة العلل الثواني والثالث التي قال عنها ابن السراج: « وضرب آخر يسمى علة العلة ... وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات »^(١). وقال عنها صاحب ثمار الصناعة: « وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم »^(٢). أما حين تستعمل علة الأصل مركبة مع غيرها فإنها تدخل في دائرة العلل التعليمية أيضاً.

٤- علة الأصل في نفسها علة بسيطة، لكنها قد تتركب مع غيرها، فتصير العلة مركبة، ومثال ذلك في قواعد الإعلال قولهم: « إذا اجتمع واوان وكانت الأولى مُصَدَّرَةً والثانية متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوية، أبدلت الواو الأولى همزة »^(٣)، فعلة الإبدال هنا مركبة من ثلاثة أشياء: اجتماع واوين، وتصدر الأولى، وتأصل الثانية في الواوية إن كانت ساكنة، فكأن الواو أصلاً غير منقلبة عن غيرها علة أصل رُكِبَتْ مع غيرها.

٥- حينما يستعمل الاستصحاب في تعليل حكم لا يشترط امتناع وجود علة العدول عن الأصل.

* * *

(١) الأصول في النحو ١/٣٥.

(٢) الاقتراح ص ٢٢٧.

(٣) أوضح المسالك إلى الفقه ابن مالك ص ٣٠٤.

وفيما يلي طائفة من المسائل التي برز فيها دور الاستصحاب في التعليل.

١- يقول ابن يعيش: «اعلم أن فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب، فإذا كان للحاضر مجرداً من الزيادة في أوله كان مبنياً عندنا خلافاً للكوفيين^(١)، وإنما قلنا ذلك لأن أصل الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر، وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكيونته على صيغة ضارع بها الأسماء، فإذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا: اضرب، اذهب، فتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحاباً للحال الأولى»^(٢).

والشاهد في هذا النص قوله: «استصحاباً للحال الأولى»، فهو تعليل لرد الأمر إلى الأصل في الأفعال يعضد علته الأخرى وهي زوال علة العدول عن الأصل.

٢- يقول ابن مالك في تعليل إعراب الأفعال الخمسة بالنون بدلا من تقدير الإعراب قبل الضمائر الثلاثة: «قد كان ينبغي أن يستغنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون، كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم في نحو: غلامى، لكن سهّل الاستغناء بالتقدير في نحو غلامى كون الاسم أصيل الإعراب، فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوى، بخلاف الفعل؛ فإن أصله البناء فلم يستغن فيه متصلا بهذه الحروف بتقدير الإعراب لتلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل، كما راجعه مع نون الإناث، بل جرى بعد هذه الحروف بالنون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة، وبسقوطها مقام الفتحة والسكون»^(٣).

والاستصحاب هنا متحقق في إثبات حكم للاسم باعتبار أصالته في الإعراب، وهو من غط المراجعة، والحكم هو تسهيل الاستغناء بالتقدير عن علامة أخرى، ومتحقق أيضاً في مقابله وهو منع الفعل من هذا الحكم لأصالته في البناء، وقد استعمل في تعليل ما نطقت به العرب.

٣- (ذا) و(ذات) في لغة الجمهور لا يتصرفان، والسبب في ذلك «أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة صفتان لظرف محذوف، والتقدير في: (لقيته ذا صباح ومساء)، وقت صاحب هذا الاسم، و(ذات يوم) قطعة ذات يوم، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه فلم يتصرفوا في الصفة لتلا يكثر التوسع ... فضعف لذلك ولم يستعمل إلا ظرفاً»^(٤).

(١) انظر: مذهب الكوفيين ودليلهم في جمع الموامع ٥٩/١.

(٢) شرح المفصل ٦١/٧.

(٣) شرح التسهيل ٥٠/١، ٥١.

(٤) جمع الموامع ١٠٧/٢.

وفي هذا تعليل باستصحاب صورته: مراعاة أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه في الأخير سلباً بمنع هذا الحال الأخير لبعده عن الأصل، وعُبر عنه بمنع كثرة التوسع، وبضعفه.

٤- المؤنث غير الحقيقي إذا كان فاعلاً جاز في فعله أن تلحقه علامة التانيث والآ تلحقه نحو: انقطع النعل، وانقطعت النعل، وانكسر القدر، وانكسرت القدر^(١).

وقد علل ابن يعيش ذلك بقوله: «لأن التانيث لما لم يكن حقيقياً ضعفاً، ولم يُعَيَّن بالدلالة عليه، مع أن المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه»^(٢)، فضغف هذا المؤنث من جهة، وكون المذكر هو الأصل من جهة أخرى تضافراً على مجيء الفعل المسند إلى مؤنث مجازي غير مؤنث بالتاء في كلام العرب. فعلة الأصل هنا رُكِبَتْ مع غيرها لتعليل هذا الموضع من السماع.

٥- غَلَّ الزجاج دخول (من) في الزمان في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٣) مع أن الأكثر في الاستعمال مع الزمان منذ ومد - بقوله: «و(من) جائز دخولها؛ لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبويض»^(٤).

٦- لا يصاغ من الأفعال الدالة على الألوان والعيوب الخلقية فعلٌ تعجب ولا أفعال تفضيل، وقد ذُكر لذلك علتان إحداهما علة أصل، وحاصلها أن الأصل في هذه الأفعال أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف على وزن (افعل) و(افعلال) نحو: اسودَّ واعوار، ولذلك لم يُعللوا حَوْرَ وعَوْرَ وسَوْدَ؛ لأنها في معنى: احوَلَّ واعورَّ واسودَّ، ومعلوم أن ما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب، ولا أفعال التفضيل^(٥).

وهذه العلة تمثل استصحاباً للأصل صورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حالة أخرى.

٧- في استعمال (حبذا) موضعان ورد فيهما التعليل بالاستصحاب:

الأول: استعمال (حبذا) على صورة واحدة هي صورة الأفراد فلا تشي (ذا) ولا تجمع، وقد

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٥، وشرح الأشموني ٥١/٢.

(٢) شرح المفصل ٩٤/٥.

(٣) من الآية ١٠٨ سورة التوبة.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٧٨/٢، تحقيق د. عبد الجليل شلبي ط. دار الحديث القاهرة، الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٥) انظر: أسرار العربية ص ١٢١، واللباب ٢٠١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٦، والمقرب ص ٧٨.

عَلَّلَ العكبريُّ هذا بأمرين أحدهما « أنَّ المفرد هو الأصل، ويبقى هنا على لفظه لأنه صار كالمثل، والأمثال لا تغير عن أوَّليتها »^(١).

والموضع الثانى: إذا أفردت (حَبٌّ) فإنه يجوز حينئذٍ « أن تُفَتَّحَ حاوُّها استصحابًا لحالها »^(٢)، فلفظ الاستصحاب هنا جاء مُبَيَّنًا علة فتح الحاء.

٨- عَلَّلَ ابن يعيش وجود بعض أحكام الاستفهام فى (كم) الخبرية بالاستصحاب، وذلك فى قوله عن (كم): « وأصلها الاستفهام، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه، وليس الأصل فى الخبر الإبهام، ولذلك كان فى الخبرية شىء من أحكام الاستفهام، وهو أنَّ لها صدر الكلام كالاستفهامية »^(٣) وصورة الاستصحاب هنا: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية، أو مراعاة حكم للأصل فى حال تالية زال فيها.

٩- الواو والياء إذا وقعتا عينًا لفعل وكانتا قد قلبتا فى أصله^(٤) ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما قلبتا فيه ألفًا لذلك^(٥)، « وذلك إمَّا فى المضارع المبني للفاعل كـ (يُخَافُ) و(يُهَابُ)، أو المبني للمفعول كـ (يُخَافُ) و(يُهَابُ) و(يُقَالُ) و(يُبَاعُ)، أو الماضى مما بنى من ذى الزيادة: (أفعل) نحو أقام وأبان، و(استفعل) نحو: استقام واستبان، أو ما بنى للمفعول من مضارعهما نحو: يُقام ويُستبان »^(٦).

ويلاحظ أنَّ شرط الإعلال وهو تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما لا يتحقق فى المواضع السابقة فى حال واحدة للفظ، ولهذا يقول ابن جنى عن أصول هذه المواضع: « وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً؛ لأنَّ الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح »^(٧). فما الذى أوجب فيها الإعلال؟

إذا أخذنا (يُخَافُ) مثلاً، فهناك أمران متواليان فيها: الأول: حمل المضارع على الماضى

(١) الباب ١/١٩٠.

(٢) شرح التسهيل ٢٨/٣، وجمع الهوامع ٣٥/٣.

(٣) شرح المفصل ١٢٥/٤.

(٤) إن كان الفعل مضارعاً فأصله الماضى، وإن كان ماضياً مزيداً فأصله الماضى المجرد.

(٥) انظر: المنصف ٢٤٦/١، ٢٤٧، واللباب ٣٨٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/١٠، والمتع ٤٤٩/٢، وشرح

الشافى للرضى ٩٦/٣، وشرح الأشموني ٣٢٠/٤.

(٦) شرح الشافى للرضى ٩٦/٣.

(٧) المنصف ٢٤٧/١.

وإتباعه له. والثاني: تحقق طرفي العلة في حالين متعاقبين^(١). وإذا كان الأمر الأول يدخل تحت القياس فإن الثاني يقع في دائرة الاستصحاب.

وبيان ذلك - في المثال الذي معنا - أن الفعل المضارع (يخاف) يمكن النظر إلى أصله أفقيًا ورأسيًا، فالاتجاه الأفقي يعبر عن التقدم في الرتبة النفسية فالأصل الماضي والمضارع تال له، والاتجاه الرأسى يعبر عن التقدم في الرتبة اللفظية فأول أحواله (يَخَوْف) ثم (يَخَوْف) ثم (يخاف).

والصيغة التي ينظر فيها للإعلال هي (يَخَوْف) بوزن (يَفْعُل) وهي تمثل أصلًا لما بعدها، والماضى (خَوْف) يمثل أصلًا لها، وعندما حدث إعلال في الماضي (بالقلب) فصار (خاف) حُمِلَ عليه المضارع فحدث فيه إعلال (بالنقل) فصار (يَخَوْف) وهذا هو الإجراء الأول الذى يدخل فى دائرة القياس.

ثم قيل عن (يَخَوْف): تحركت الواو فى الأصل أى فى (يَخَوْف)، وانفتح ما قبلها فى اللفظ أو الآن، فقلبت الواو ألفًا فصار (يخاف)، وهذا هو الإجراء الثانى الذى يمثل الاستصحاب.

والاستصحاب هنا فى مراعاة حكم الأصل، أى حكم فتحة الواو، عند الانتقال إلى حال تالية مع زوال هذا الأصل فيها. فهذا هو الذى سوغ القلب، فالقياس فى هذه المسألة علة مثلت الغاية من القلب، والاستصحاب علة تحقق بها شرط القلب، وهو هنا جزء من علة مركبة.

١٠ - إذا وقعت الواو « بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك فى (وعد) و(وزن): يَعد وَيَزن »^(٢)، والعلة الأولى هنا ظاهرة لكن الواو حذفت من (يَضَع) والعين مفتوحة، فَعَلَّ ابنُ عصفور هذا بقوله: « فإن قيل: فلأى شئ حذفت الواو فى (يَضَع) مضارع (وضع) ولم تقع بين ياء وكسرة؟ فالجواب أنها فى الأصل وقعت بين ياء وكسرة؛ لأن الأصل (يَوَضَع)؛ لكن فُتِحَت العين لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يجرى مضارع (فَعَل) على (يَفْعُل) بفتح العين، فلمّا كان الفتح عارضًا لم يعتد به، وحذفت الواو رَغِيًا للأصل »^(٣).

وهو فى هذا التعليل يستعمل الاستصحاب فى صورة مراعاة حكم الأصل فى الحال التالية مع زواله فيها.

(١) جعل المكبرى لعلّة الإعلال وجهين مستقلّ كلّ منهما عن الآخر، ولم يتوجه إلى مراده، انظر: الباب ٣٨٨/٢.

(٢) الباب ٣٥٣/٢.

(٣) المتع ٤٢٦/٢، وانظر: التعليل نفسه لـ "وجد يَجْدُ" و"وقب يَهَبُ" و"وسع يَسَعُ" فى الباب ٣٥٤/٢.

١١- يقول ابن يعيش مُعَلِّلاً دخولَ الكسر في الأفعال: «فإن قيل: فهلاً حُرِسَت الأفعال من الكسر في مثل: اضْرِبِ الرَّجُلَ.

قيل: الكسرة هاهنا عارضة لالتقاء الساكنين فلا يعتدُّ بها موجودةً، ألا ترى أنك لا تعيد المحذوف لالتقاء الساكنين في مثل: زَنَتِ الْمَرْأَةُ، وَبَغَتِ الْأُمَةُ، وإن كان أحد الساكنين قد تحرك إذ الحركة عارضة لالتقاء الساكنين»^(١)، وحاصل هذا التعليل مراعاة الأصل قبل التقاء الساكنين، وعدم الاعتداد بالكسر العارض.

١٢- ويقول ابن يعيش عن (فَعَلَى) صفةً أو اسماً من حيث الإعلال: «وأما (فَعَلَى) فلا نعلمهم غيروه بل آتوا به على الأصل، والشئ إذا جاء على أصله فلا علة له، ولا كلام أكثر من استصحاب الحال، وأما إذا خرج عن أصله فيسأل عن العلة الموجبة لذلك فاعرفه»^(٢).
فعبّر باستصحاب الحال في سياق تعليل مجيء (فَعَلَى) دون إعلال.

١٣- ذكر الخضرى «أن تصحيح نحو (مَخِيط) لعدم شبه الفعل أصلاً إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت إليه، أو لأنه مقصور من مفعال، كما قال الخليل، فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو لا أنه محمول عليه»^(٣) وهو يشير بالعبرة الأخيرة إلى مذهب ابن مالك وابنه حيث جعلوا علة عدم إعلاله شبهه بمفعال^(٤)، أما تعليل الخضرى فمشمول على استصحاب التصحيح من (مفعال) إلى (مفعَل)، باعتبار (مفعال) هو الأصل، فصورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية.

١٤- يقول الزجاج: «وقوله: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾^(٥) بضم الواو لسكونها وسكون اللام، واختير الضم مع الواو لأن الواو هاهنا أصل حركتها الرفع؛ لأنها تنوب عن أسماء مرفوعة، وقد قرئت: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾ بكسر الواو لالتقاء الساكنين، إذا التقيا من كلمتين كسر الأول منهما، كما تقول: قُلِ الحق فتكسر اللام لسكون لام الحق»^(٦).

(١) شرح المفصل ١٢٣/٣.

(٢) شرح المفصل ١١٣/١٠.

(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢٠٥/٢ ط. مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن الناطم ص ٨٦٠، وشرح الأشئوبى ٣٢٢/٤، وحاشية الخضرى ٢٠٥/٢، وانظر: شرح التصريح ٣٩٤/٢، وقد حمل ما قاله الناطم وابنه على مذهب الخليل.

(٥) من الآية ٦ سورة الجمعة.

(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/٥.

يلاحظ أنه علل ضم الواو بأنه أصل حركة الواو هنا، وتعليله للكسر أيضاً يتضمن التعليل بالأصل لأن التقاء الساكنين يوجب التحريك عموماً لا الكسر، لكن الكسر هو أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين، ففي كلا التعليلين استصحاب للأصل، وصورة الأول: إبقاء اللفظ عند النطق كما هو في أصل وضعه الذهني، وصورة الثاني إبقاء الحكم الأصلي للنوع وهو الكسر لالتقاء الساكنين في أحد أفرادهِ وهو المذكور هنا عند النظر في انطباقه عليه.

١٥- يقول السيوطي عن ترتيب النعوت: «وإذا وُصِفَ بمفرد وظرف أو مجرور وجملة فالأولى ترتيبها هكذا، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾^(١)، وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم، فالقياس تقديمه، وإنما تقدّم الظرف ونحوه على الجملة؛ لأنه من قبيل المفرد»^(٢). فعلّل تقديم المفرد بأنه الأصل.

* * *

(١) من الآية ٢٨ سورة غافر.

(٢) همع المفامع ١٢٧/٣.

ثانيًا: دور الاستصحاب في التوجيه

التوجيه في اللغة مصدر وجَّه الشيء، يقال: «وجَّه إليه كذا: أرسله، ووجَّهته في حاجة، ووجَّهت وجهي لله... ويقال في التحضيض: وجَّه الحجر وجهه ما له، وجهه ماله، ووجَّه ما له... يريد وجَّه الأمر وجهه، يضرب مثلاً للأمر إذا لم يستقم من جهة أن يوجَّه له تدبيراً من جهة أخرى، وأصل هذا في الحجر يوضع في البناء فلا يستقيم فيقلب على وجه آخر فيستقيم»^(١).

ويقال: «شيء موجه: إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف»^(٢).

و(الوجه) «مستقبل كل شيء... ونفس الشيء، ومن الدَّهر أوله، ومن النجم ما بدا لك منه، ومن الكلام السبيل المقصود»^(٣).

وجاء في المعجم الوسيط: «الوجه... من المسألة: ما ظهر لك منها»^(٤).

أما التوجيه في النحو فقد قال عنه الدكتور تمام حسان: «تخديد وجه ما للحكم»^(٥)، وإذا كان التوجيه منصباً على الكلام فهو بيان وجهه في العربية.

ودور الاستصحاب في عملية التوجيه النحوي يتمثل في إبراز أن وجه الكلام المبحوث فيه أنه قد جاء على الأصل سواء أكان ذلك لظاهرة موجودة في عدد من النصوص أم كان لنص معين. ويتضح هذا الدور من خلال المسائل التالية:

١- الأصل في الأسماء الإعراب، وتبنى بعض الأسماء لشبه الحرف، «ولو عارض شبه الحرف ما يقتضى الإعراب استصحب»^(٦) الإعراب، ومثال ذلك «(أى) فإنها في جميع أحوالها تناسب الحروف، إلا أن هذه المناسبة تعارضها مخالفة (أى) لسائر الموصولات، ولأدوات الاستفهام والشرط بإضافتها، وكونها بمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة، ومعنى (كل) إن أضيفت إلى نكرة، فعارضت مناسبة أى للمعرب مناسبتها للحرف فغلبت مناسبة المعرب؛ لأنها داعية إلى ما هو

(١) لسان العرب ٤٧٧٦/٦.

(٢) لسان العرب ٤٧٧٧/٦.

(٣) القاموس ٢٨٩/٤.

(٤) المعجم الوسيط ١٠٥٧/٢.

(٥) الأصول ص ٢٣١، ط. الهيئة العامة للكتاب.

(٦) شرح ابن الناظم ص ٣٠.

مستحق للاسم بالأصالة»^(١). وهذا بيان من ابن مالك لوجه إعراب (أى) فى كلام العرب مع أن علة البناء موجودة فيها.

٢- يقول العكبرى: «يجوز إبقاء حروف المذ فى الفعل المجزوم، كقول الشاعر:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُغْتَلِرًا * مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ^(٢)

فلم يحذف الواو، ومن الألف قول الآخر:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ * وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ^(٣)

وقال آخر:

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ * كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيِّرًا يَمَانِيَا^(٤)

ومن الياء:

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي * بِمَا لَأَقْتَ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٥)»^(٦).

ثم يقول مبيّنًا وجه ذلك: «وجه ذلك أنه أخرج الأفعال على الأصل، وجعل الجزم فى الحركات المستحقة فى الأصل»^(٧).

وهو بهذا يُوجِّه هذه النصوص على أن فيها إبقاء للفعل على أصله، إذ الأصل أن يُجْزَمَ الفعل بالسكون، ثم يحكى وجهًا آخر فيقول: «وقال قوم: لامات هذه الأفعال محذوفة بالجزم،

(١) شرح التسهيل ٣٩/١.

(٢) البيت دون نسبة فى معانى القرآن للفراء ١/١٦٢، ٢/١٨٨، ولأبى عمرو بن العلاء فى نزهة الألباء ص ٢٤، ومعجم الأدياء ٣/٣٤٦، وقال البغدادى: «البيت مع شهرته لم يعرف قائله» شرح شواهد الشافى ٤/٤٠٧.

(٣) البيتان لرؤبة فى ملحقات ديوانه ص ١٧٩، ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه ولهم بن الورد البروسى ط. دار ابن قتيبة - الكويت د.ت. وانظر: شرح شواهد الشافى للبغدادى ص ٤٠٩.

(٤) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى من المفضليات رقم (٣٠)، المفضليات ص ١٥٥. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ط. دار المعارف - مصر، الثامنة د.ت.

(٥) البيت لقيس بن زهير وهو فى الكتاب ٣/٣١٦، والخصائص ١/٣٣٤، ٣٣٧، والمنصف ٢/٨١، ١١٤، وأمالى ابن الشجرى ١/١٢٦، وخزانة الأدب ٨/٣٦١.

(٦) اللباب ٢/١٠٨، ١٠٩.

(٧) اللباب ٢/١٠٩.

والحروف الموجودة الآن فاشية عن إشباع حركات»^(١). فالظاهرة واحدة ولكن النحاة اختلفوا في بيان وجهها من العربية.

٣- يقول العكبري أيضًا في (باب الخطاب): «حرف الخطاب الكاف في (ذاك) وقد دللنا على أنها حرف في باب المعرفة، فإن قيل: كيف تثني وتجمع وهي حرف؟ قيل: فيه جوابان: ... الثاني: أن الكاف في الأصل اسم مضمّر، ثم خلعت دلالة الاسم عنها وبقيت مجرد الخطاب، فبقى عليها اللفظ الذي كان لها وهي اسم»^(٢).

والتوجيه هنا لا ينصرف مباشرة إلى الظاهرة اللغوية وهي مجيء كاف الخطاب مشاة أو مجموعة، وإنما ينصرف إلى حكم النحوي على هذه الكاف بأنها حرف، إذ يتعارض هذا الحكم مع تثنيته وجمعه فاحتاج إلى بيان وجهه، وقد بين أن وجهه استصحاب أصل الكاف؛ إذ أصلها الاسم، وصورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى، أو مراعاة حكم أصل اللفظ في حال تالية زال فيها.

٤- ما سُمّي به من المجموع بالألف والياء فصار علمًا مفردًا كـ (أذرعان) اسم لبلد «فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منوّنًا، ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف فيجر وينصب بالفتحة»^(٣).
فقول السيوطي: «الأشهر بقاؤه على حاله» إنما هو توجيه للحكم المذكور عقبه وهو النصب بالكسرة منوّنًا.

٥- يقول سيويه عن ضمير الفصل: «اعلم أن ما كان فصلًا لا يُغَيَّرُ ما بَعْدَهُ عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حَسِبْتُ زَيْدًا هو خيرًا منك، وكان عبد الله هو الظريف، وقال الله عز وجل: ﴿وَبَرَى الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾»^(٤)»^(٥).
فيلاحظ أنه قد جاء بالتوجيه في ضمن ذكره للحكم، فحكم ما بعد ضمير الفصل إن كان منصوبًا بالنصب، ووجه النصب استصحاب الأصل المعبر عنه هنا بعدم التغير عن الحال التي كان عليها. وصورة هذا الاستصحاب: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية.

(١) اللباب ١٠٩/٢.

(٢) اللباب ١٤١/٢، والجواب الأول أن الصيغة وضعت للتثنية والجمع ابتداءً.

(٣) معجم الهوامع ٧٨/١.

(٤) من الآية ٦ سورة مباء.

(٥) الكتاب ٣٩٠/٢.

- ٦- يقول رضى الدين الاسترأبادى عن هاء (هذه): «وبعض العرب يقيها على سكونها كميم الجمع؛ فلا يأتى بالصّلة، وهو الأصل، ولكنه قليل الاستعمال، يقول: هذه وصلا ووقفاً»^(١). فهو يذكر نطق بعض العرب ثم يُبين وجهه بقوله: "وهو الأصل"، فحكمه على نطق العربى بأنه الأصل توجيه له بالاستصحاب، وصورته إبقاء اللفظ عند النطق على أصل وضعه الذهنى.
- ٧- هاء الغائب الأصل فيها إشباع حركتها^(٢)، فإذا كان قبلها ساكن نحو: منه، وتأنيته، ونرجوه، كثر اختلاس الضمة والكسرة، وإذا وقعت بعد متحرك فمنهم مَنْ يَخْتَلِسُ ومنهم مَنْ يسكنها، ومسألتنا إذا كان قبلها ساكن وحذف لعارض من جزم أو وقف، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾^(٣)، إذ يجوز الإشباع والاختلاس والإسكان، وقد وجه ابن مالك الاختلاس باستصحاب الأصل، إذ يقول: «ومن اختلس استصحب ما كان للهاء قبل أن يحذف الألف؛ لأن حذفها عارضٌ والعارض لا يُعْتَدُّ به غالباً»^(٤)، وقد عبّر السيوطى فى توجيهه لذلك بالنظر إلى الأصل إذ يقول: «جاز فيها الأوجه الثلاثة: الإشباع ... والاختلاس نظرًا إلى الأصل؛ لأنها بعد ساكن ...»^(٥)، وصورة الاستصحاب هنا مراعاة حكم للأصل فى حال تالية زال فيها.
- ٨- قَسَمَ ابن هشام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية بناءً على ما صُدِّرَ فيها^(٦)، ثم قال: «والمعتبر أيضًا ما هو صدر فى الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيد، ومن نحو: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾»^(٧)، ومن نحو: ﴿فَفَرِّقَا كَذَبْتُمْ وَفَرِّقَا تَقْتُلُونَ﴾»^(٨) و﴿خُشَعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾»^(٩) فعلية؛ لأن هذه الأسماء فى نية التأخير، وكذا الجملة فى نحو: يا عبد الله، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾»^(١٠)، و﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾»^(١١)، و﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾»^(١٢) فعلية؛ لأن

(١) شرح الشافية للرضى ٣٠٩/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٣٢/١.

(٣) من الآية ٧ سورة الزمر.

(٤) شرح التسهيل ١٣٣/١.

(٥) جمع الهوامع ١٩٧/١.

(٦) انظر: معنى اللبيب ٤٣٣/٢.

(٧) من الآية ٨١ سورة غافر.

(٨) من الآية ٨٧ سورة البقرة.

(٩) من الآية ٧ سورة القمر.

(١٠) من الآية ٦ سورة التوبة.

(١١) من الآية ٥ سورة النحل.

(١٢) الآية ١ سورة الليل.

صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: ادعو زيدًا، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل»^(١).

والتوجيه بالاستصحاب هنا واقع في الحكم على هذه الجمل بالفعلية باعتبار أصل وضعها، الذي عبّر عنه ابن هشام هنا مرة بنية التأخير، ومرة بالتقدير، وصورته إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه الذهني.

٩- الأصل في المبتدأ التعريف، والأصل في الخبر التأكيد^(٢)، فإذا اجتمع معرفة ونكرة حُكِمَ على المعرفة بأنها المبتدأ، وعلى النكرة بأنها الخبر^(٣)، وهذا توجيه للتركيب باستصحاب الأصل في المبتدأ والخبر، وصورته إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه الذهني.

١٠- يقول السيوطي عن الرتبة الأصلية بين المبتدأ والخبر: «يجب التزام الأصل لأسباب»^(٤) ثم ذكر عشرة أسباب، والحق أن الحكم الواجب هنا هو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وقول السيوطي: «يجب التزام الأصل» تعبير عن هذا الحكم متضمنًا بيان وجهه، الذي هو استصحاب أصل الرتبة بين المبتدأ والخبر.

١١- يقول المالقي عن مذهب غير أهل الحجاز في (ما) الناقية: «مذهب بنى تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس»^(٥).

فهو يذكر الحكم - رفع المبتدأ والخبر بعد ما - ثم يعقبه بتوجيهه بقوله: «على الأصل، وهو القياس» وفي الشق الأول توجيه بالاستصحاب صورته إبقاء حكم اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى، والشق الثاني استعمل فيه لفظ (القياس) والمراد به القياس في (ما) إذ هي حرف غير مختص فلا تستحق عملاً^(٦). ومعنى القياس هنا القاعدة الكلية.

١٢- اختلف النحويون في توجيه (لا غلام لك) و(لا أبالك) إلى قولين في كل منهما

(١) معنى اللبيب ٤٣٤/٢، وانظر: همع الموامع ٥٠/١.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨٥/١، وهمع الموامع ٣٢٥/١.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، وقد ذكر السيوطي أن سيويه استثنى من هذا الحكم صورتين هما نحو: كم مالك، وغير منك زيد.

(٤) همع الموامع ٣٢٩/١.

(٥) رصف المباني ص ٣١٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٦٩/١.

استصحاب، فأمّا الأول فهو توجيه سبويه لهذا التركيب بأنّ اللام زائدة مقحمة والاسم مضاف فى الأصل إلى ما بعدها، وحذف التنوين بعد زيادة اللام إبقاء للاسم على الحال الأولى له وهى الإضافة، يقول سبويه: « وإنما كان ذلك من قِبَلِ أن العرب قد تقول: لا أباك فى معنى: لا أبالك، فعلموا أنهم لو لم يجهنوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه فى: لا مِثْلَ زيدٍ، فلمّا جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً»^(١).

وأما التوجيه الثانى فهو أنّ الاسم مركّب مع (لا) مَبْنِيٌّ، قال ابن يعيش: « وهذا الوجه هو الأصل والقياس»^(٢) واختاره السيوطى « لسلامته من التأويل، والزيادة، والحذف، وكلها خلاف الأصل»^(٣).

ويلاحظ أنّ التركيب واحد وتوجيهه هو الذى تعدد، ومع أنّ التوجيهين استصحاب للأصل فإنّ الأصل المستصحب مختلف بينهما وهذا هو سبب اختلاف التوجيهين، فسبويه استصحب سقوط التنوين من الحال السابقة للتركيب، ومن قال بالوجه الثانى استصحب أصل وضع الجملة وعلى نحو خاص عدم الزيادة وعدم الحذف.

١٣- تحدث المبرد عن (لا) النافية للجنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وذكر أنّ الإعراب السابق على دخول الهمزة يبقى بعد دخولها، فقال: « أمّا كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته، تقول: ألا رَجُلٌ فى الدار؟ على قول مَنْ قال: لا رجلٌ فى الدار. ومن قال: لا رجلٌ فى الدار ولا امرأة، قال ألا رجلٌ فى الدار ولا امرأة، ومن قال: لا رجلٌ ظريفاً فى الدار، قال: ألا رجلٌ ظريفاً؟ وَمَنْ لم ينون ظريفاً قبل الاستفهام لم ينون هاهنا»^(٤).

١٤- يقول ابن مالك: « يجوز فى المنعوت بابتن نحو: يا زيدُ بن عمرو الضمُّ استصحاباً لحاله قبل النعت، والفتح إعراباً نحو: يا زيدَ بن عمرو»^(٥)، فاستخدم مصطلح الاستصحاب فى توجيه ضم المنادى الموصوف بابتن.

١٥- ويقول ابن مالك أيضاً مستخدماً الاستصحاب فى توجيه ما ورد عن العرب فى بابى

(١) الكتاب ٢/٢٧٦.

(٢) شرح الفصل ١٠٥/٢.

(٣) جمع الموامع ١/٤٦٥.

(٤) المقتضب ٤/٣٨٢، وانظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ١٩١.

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٩٣.

الاستغاثة والندبة: «إن كان المستغاث قبل الاستغاثة معرباً استصحب إعرابه ... وإن كان مبنياً قبل النداء استصحب بناؤه»^(١). ويقول عن المندوب: «ومن مساواته في الأحكام [يعنى مساواة المندوب للمنادي] أنه إذا دعت الضرورة إلى تنوينه جاز استصحاب ضمته وتبديلها فتحة»^(٢).

ويقول عنه أيضاً: «وإن وُجِدَت الفتحة قبل أن يُجاء بالألف استُصْحِبَتْ إذا جىء بالألف كقولك في (عبد يغوث): يا عبد يغوثاه»^(٣).

ويقول: «ومن قال في النداء: يا غلامى بالفتح استصحب الفتح في الندبة نحو: واغلامياه. ومن لم يجرى بالألف فله أن يقول: واغلامى بالسكون، وواغلامية باستصحاب الفتحة وزيادة هاء السكت»^(٤).

وظاهر كلامه في النصوص السابقة أنه يذكر الحكم لا توجيهه، والحقيقة أنه يسبك التوجيه والحكم في عبارة واحدة، فحين يقول مثلاً: «استصحب إعرابه» فالحكم هو الإعراب والاستصحاب توجيه له.

١٦- يقول العكبري: «للعرب في الباقي بعد الترقيم مذهبان: أحدهما: تركه على ما كان عليه، وهو الأجود؛ لأن بقاءه على ذلك يُنبّه على الأصل. والثاني: أن يُضَمَّ على كلِّ حال، ويُجْعَل كأنه اسم قائم برأسه»^(٥).

وقد نصَّ السيوطي على أنَّ المذهب الأول «أكثر استعمالاً وأقواهما في النحو»^(٦).

ويلاحظ أنَّ الحكم هنا هو بقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه قبل الحذف من فتح أو ضم أو كسر أو سكون. وتوجيهه بالاستصحاب مشار إليه في قوله: «تركه على ما كان عليه».

١٧- (قط) ظرف غير متصرف يستغرق ما مضى من الزمان، وَيُسْتَعْمَلُ مُضَعَّفًا وَمُخَفَّفًا^(٧)، فبعض مَنْ خَفَّفَهُ بناه على الضَّمِّ وبعضهم بناه على السكون، ويقول ابن مالك عَمَّنْ ضَمَّ: «ومن

(١) شرح التسهيل ٤١٠/٣.

(٢) شرح التسهيل ٤١٤/٣.

(٣) شرح التسهيل ٤١٥/٣.

(٤) شرح التسهيل ٤١٥/٣.

(٥) اللباب ٣٥١/١.

(٦) معجم الهوامع ٦٧/٢.

(٧) انظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٣١/٢، ١٣٢.

قال: (قَطُّ) بِالضَّمِّ والتخفيف، فَمُخَفَّفٌ نَاوٍ للتضعيف؛ فلذلك استصحب ما كان معه من الحركة»^(١).

فهو يوجه الضمُّ فى حال التخفيف بكونه مستصحبًا من حال التضعيف، وصورة هذا الاستصحاب: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية.

١٨- ذهب قوم إلى أنَّ (سبحان) علم جنس على التسبيح، واستدلوا بقول الشاعر:

سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ^(٢)

وأنكر الرضى ذلك وقال: « لا دليل على علميته؛ لأنه أكثر ما يستعمل مضافًا فلا يكون علمًا، وإذا قطع فقد جاء منوَّنًا فى الشعر»^(٣).

أما الشاهد المذكور فقد وجهه بقوله: « لا مانع من أن يقال: حُذِفَ المضاف إليه وهو مراد للعلم به، وأُبْقِيَ المضاف على حاله؛ مراعاةً لأغلب أحواله، أعنى التجرد عن التنوين»^(٤).

وفى هذا التوجيه استصحاب نصب (سبحان) بلا تنوين من الحال السابقة على التركيب الظاهر، وهى (سبحان الله) بذكر المضاف إليه، ثم حذف المضاف إليه وبقي النصب فى المضاف بلا تنوين، وصورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حالة تالية.

١٩- كلمة (أمس) اسم فاصل وضعها أن تكون معربة، ولمَّا تضمنت معنى (أل) التعريف بنيت على الكسر، فإذا تحلت بها أو أضيفت أعربت لأنها تفقد تضمن (أل)، إلا أن بعض العرب بناها مع (أل)، ويقول ابن مالك عن هذا: « ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام كقول الشاعر:

وَأِنِّى وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ * بَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ^(٥)

فكسر السين وهو فى موضع نصب، والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف، واستصحب معنى المعرفة، واستدام بالبناء»^(٦). والتوجيه بالاستصحاب فى هذه العبارة ظاهر.

(١) شرح التسهيل ٢٢٢/٢.

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ لِلأَعَشَى وصلته: أقول لمَّا جَاءَنِي فَجَرُهُ، وهى فى ديوان الأعشى ص ١٤٤ وروايته فيه "الفاجر"، ديوان الأعشى شرح د. يوسف شكرى فرحات، ط. دار الجليل - بيروت، الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٣) شرح الكافية ١٣٣/٢، وانظر: حاشية الصبان على الأشموني ١٣٥/١.

(٤) شرح الكافية ١٣٣/٢.

(٥) سبق تخريجه ص ٤٩.

(٦) شرح التسهيل ٢٢٤/٢، وقد ذكر للكسر وجهًا آخر، وانظر: ارتشاف الضرب ١٤٢٩/٣، وجمع الهوامع ١٤٠/٢.

٢٠- يقول ابن مالك: «إذا توسط مستثنى بين شيئين يصلح استثناءه منهما فالاستثناء من السابق أولى؛ لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل فلا يعدل عنه إلا بدليل»^(١).

والاستصحاب هنا استدل به ابن مالك على أن الاستثناء من السابق في هذه المسألة أولى، وصورته: إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه.

ويظهر دور هذا الاستصحاب في التوجيه في توجيه قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا. نِصْفَهُ﴾^(٢)، يقول السيوطي: «ف (إلا قليلاً) صالح لكونه من (الليل) ومن (نصفه)، لكنه تقدم على (نصفه) فاختص بالليل؛ لأن الأصل في الاستثناء التأخير»^(٣)، و«النصف بدل من القليل، وبذلك تبين مقدار المستثنى، واستفيد من الخطاب التخيير بين قيام النصف أو أقل منه أو أكثر منه»^(٤).

٢١- الأصل ألا يدل الحرف إلا على ما وُضِعَ له، ولا يدل على معنى حرف آخر^(٥)، وقد استعمل الرضى هذا الأصل في توجيه في قوله: «فلا تقول: إن على بمعنى (من) في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾»^(٦)، بل يُضْمَنُ (اكتالوا) معنى (تحكموا في الاكتيال وتسلطوا)»^(٧). كما استصحب أصلاً آخر في التوجيه وهو: الأصل عدم زيادة حروف المعاني^(٨)، في قوله: «ولا يحكم بزيادة (فى) في قوله:

يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَصْلِي^(٩)

بل يضمن (يجرح) معنى: يؤثر بالجرح»^(١٠).

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩٣.

(٢) سورة المزمل ٢، ٣.

(٣) مجمع الموامع ٢/١٩٧.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٩٣.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٤٨٠.

(٦) من الآية ٢ من سورة المطففين.

(٧) شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٥.

(٨) انظر: الأشباه والنظائر ١/٨٠.

(٩) جزء من بيت لدى الرمة وقامه: وَإِنْ تَعَلَّزْ بِالْمَخْلِي مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا * إِلَى الضَّئِيفِ ... وهو في ديوانه ١/١٥٦، ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي المتوفى سنة ١١٧هـ، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية أبي العباس نعلب حقه وقدم له وعلق عليه د. عبد القدوس أبو صالح، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت

الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(١٠) شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٥.

٢٢- في قوله تعالى: ﴿ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾^(١) ذهب الحوفي إلى أن ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملة مخبر بها عن "ظلمات"^(٢) مع أن "ظلمات" نكرة غير مخصصة، ولذلك وَهَمَهُ ابن هشام قائلًا: «فالصواب قول الجماعة: إنه خبر لمحدوف، أي: تلك ظلمات»^(٣)، لكنه عاد وصرح إعراب الحوفي بتوجيه فيه تمسك بالأصل فقال: «نَعَمْ، إِنَّ قُدْرَ أَنْ الْمَعْنَى: ظُلُمَاتٌ أَيْ ظُلُمَاتٍ، بِمَعْنَى ظُلُمَاتٍ عَظَامٍ أَوْ مَتَكَاثِفَةٍ، وَتَرَكْتَ الصِّفَةَ لِدَلَالَةِ الْمَقَامِ عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ * وليس له عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ^(٤)
صَحَّ»^(٥).

فقد قدر أصلاً للتركيب تكون فيه (ظلمات) نكرة موصوفة صالحة للابتداء بها، ثم انتقل التركيب إلى الصورة الظاهرة التي حذفت فيها الصفة، فاستصحب حكمها وهو تخصيص ظلمات الذي يسوغ الابتداء بها - في الحكم على ظلمات بأنها مبتدأ.

٢٣- قال ابن مالك بعد أن ذكر امتناع عمل اسم الفاعل إذا صُغِرَ أو وُصِفَ: «وَلَمْ يَرِ الْكِسَائِيُّ ذَلِكَ مَانِعًا؛ لِأَنَّهُ حَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: أَظُنُّنِي مُرْتَجِلًا وَسُوِّيْرًا فَرَسَخًا، وَأَجَازَ أَنْ يُقَالَ: أَنَا زَيْدًا ضَارِبٌ أَيْ ضَارِبٌ؛ وَلَا حُجَّةَ فِيمَا حَكَاهُ ... وَأَمَّا إِجَازَتُهُ أَنَا زَيْدًا ضَارِبٌ أَيْ ضَارِبٌ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: أَنَا سَمِعْتُهُ مِنَ الْعَرَبِ، بَلْ ذَكَرَهُ تَمَثُّلًا، وَلَوْ رَوَاهُ عَنِ الْعَرَبِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ عَلَى أَنَّ زَيْدًا مَنْصُوبٌ بِضَارِبٍ، وَضَارِبٌ خَبَرٌ أَنَا، وَأَيْ ضَارِبٌ خَبَرٌ ثَانٍ، وَهَذَا تَوْجِيهِ سَهْلٌ مُوَافِقٌ لِلْأَصُولِ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهَا فَلَا يَعْدِلُ عَنْهُ»^(٦). فاختار التوجيه الموافق للأصول ومنع العدول عنه.

٢٤- يقول ابن النظم عن (اثنتين) و(اثنتين) إذا ركبًا مع (عشر) و(عشرة): «وَأَمَّا (اثنا)

(١) من الآية ٤٠ من سورة التور.

(٢) انظر: معنى اللبيب ٦٦٢/٢.

(٣) معنى اللبيب ٦٦٢/٢.

(٤) البيت لمروان بن أبي حفصة، انظر: شرح شواهد المعنى للسيوطي ٩٠٩/٢، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان د.ت. وشرح أبيات معنى اللبيب للبغدادي ٢٠٥/٧، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ط. دار المأمون للتراث دمشق - بيروت، الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. والحماسة البصرية ٤٥٣/١ قطعة رقم (٣١٠) تحقيق د. عادل جمال سليمان ط. المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية - مصر سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٥) معنى اللبيب ٦٦٢/٢.

(٦) شرح التسهيل ٧٤/٣.

و(اثنتا) فيستصحب إعرابهما فى التركيب، فيكونان بألف فى الرفع، نحو: جاءنى اثنا عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، وبياء فى النصب والجر، نحو: رأيت اثنى عشر رجلاً، ومررت باثنتى عشرة امرأة»^(١).

فهو يبين أن حكمهما عند التركيب الإعراب، وعلى هذا جرى الاستعمال العربى ويوجه هذا الحكم ضمناً باستصحاب الأصل.

٢٥- يشترط لفتح عين المؤنث الثلاثى المجموع بالألف والنساء أن يكون اسمًا، فإذا قيل: امرأة كلبية، فقد انتقل الاسم إلى الوصفية «ففى جمعه الفتح باعتبار الأصل، والتسكين باعتبار العارض»^(٢) كما يقول ابن مالك، وهو بهذا يوجه الفتح مستعملاً إحدى صور الاستصحاب، وهى مراعاة حكم للأصل فى حال تالية زال فيها.

٢٦- ذكر الزجاجى توجيه بعض ما جمع على غير قياسه قائلاً: «وقد قيل: فارس وفوارس؛ قالوا: لأنه شئ ليس يكون فى المؤنث، فلم يخافوا لبساً، فأخرجوه على الأصل، وقالوا: هالك فى الهالك؛ لأنه مثل فأخرجوه على الأصل»^(٣). وواضح أن هذا التوجيه توجيه باستصحاب أصل جمع الفاعل.

٢٧- الوقف على المضارع المجزوم والأمر المبني فيه وجهان:

أحدهما: «أن تقف بلا هاء بالإسكان، فتقول: لم يَرَمَ، ولم يَغْرَ، ولم يَخْشَ، واغْرَ، وارْمَ، واخْشَ»^(٤).

وقد وَجَّه ابن يعيش ذلك بقوله: «ووجهه أن الوقف عارض وإنما الاعتبار بحال الوصل»^(٥). وفى هذا التوجيه استصحاب للأصل، إذ الوصل هو الأصل، وهو يعتمد على قاعدة الاعتداد بالأصل وعدم الاعتداد بالعارض.

٢٨- هناك كلمات جاءت مخالفة للقياس فى بابها، فكان القياس أن تُعَلَّ فجاءت مصححةً، ومن هذه الكلمات ما اطرَدَ فى السماع مثل: استحوذ، واسترَوَحَ الريح، وأغيلت المرأة، ومنها ما لم

(١) شرح ابن النظم ص ٧٣٢، ٧٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١٠١/١.

(٣) الجمل فى النحو للزجاجى ص ٣٧٦.

(٤) شرح المفصل ٧٨/٩.

(٥) شرح المفصل ٧٨/٩.

يَطْرُدُ مثل: أَجَوَدَ، وَأَطْوَلَ، وَأَطْيَبَ، وَأَخْيَلْتُ، وَأَغْيَمْتُ^(١).

وقد عبّر سيويه عن مثل ذلك بقوله: «وقد قال قوم فى (مَفْعَلَة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: أَجَوَذْتُ، فجاءوا بها على الأصل، وذلك قَوْلُ بعضهم: إِنَّ الْفَكَاهَةَ لَمَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى، وهذا ليس بمطرد كما أَنَّ أَجَوَذْتُ ليس بمطرد»^(٢).

وقوله: «وربما جاء على الأصل، كما يجيء فَعْلٌ من المضاعف على الأصل إذا كان اسماً، وذلك قولهم: الْقَوْدُ، وَالْحَوَكَةُ، وَالْحَوَنَةُ، وَالْجَوَزَةُ، فَأَمَّا الْأَكْثَرُ فَالْإِسْكَانُ وَالْإِعْتِلَالُ، وَإِنَّمَا هَذَا فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ أَجَوَذْتُ وَاسْتَحَوَذْتُ»^(٣).

ففى عبارة سيويه التى يحكى بها ما سمع عن العرب مخالفاً لبابه توجيه لهذا المسموع بأنه جاء على الأصل أو أَنَّ بعض العرب جاءوا بها على الأصل، وهذا توجيه للمسموع باستصحاب الأصل.

٢٩- يقول أبو حيان عن النسب إلى نحو: الصَّبَقُ مما صار بوزن (فِعْلِل) ياتباع الفاء للعين فى الكسر: «استصحاب الكسرتين فى النسب شذوذ»^(٤)، أى حين يقال: صَبَقَى^(٥)، وهو وإن كان غرضه الحكم على بقاء الكسرتين فى النسب بالشذوذ فإنه باستعماله لفظ (الاستصحاب) يشير إلى وجه يجيء الكسرتين فى هذا النحو.

٣٠- يقول ابن مالك: «(فَعْلَل) الذى عينه واو حين عرض حذف عينه لسكون لامه حُوْلٌ إلى (فَعْلَل)، واستصحاب ما كان له من التعدية لأنَّ الضمة عارضة فلم يُغْتَدَ بها»^(٦).

والاستصحاب هنا جزء من عملية توجيه ضم العين وليس مستقلاً بالتوجيه.

(١) انظر: شرح الشافية ٩٦/٣، والنحاة يُعْلَلُونَ مثل هذه الكلمات بأنها جاءت كذلك منبهةً على الأصل أى يُعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ فى غيرها مما جاء على القياس أن يكون مُصَحَّحاً مثل هذه الكلمات. وليس هذا التعليل فى حد ذاته استصحاباً، وإنما يكون مصاحباً للاستصحاب الواقع فى النطق المخالف للقياس، وتكون هذه العلة منصبة على عدم تأثير مقتضى العدول عن الأصل كما سبق، انظر أمثلة لها فى: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٢/٢، ١٤٠/٥، ١٤١، والتعليقة للفارسي ٩٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٥، والمنع ٤٨١/٢، ٤٨٢، ٤٨٣.

(٢) الكتاب ٣٥٠/٤.

(٣) الكتاب ٣٥٨/٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٦١٢/٢.

(٥) وهناك وجهان آخران هما: صَبَقَى، وَصَبَقَى.

(٦) شرح التسهيل ٤٣٧/٣.

٣١- يقول الرضى فى باب الإمالة: «إن زالت الكسرة التى بعد الألف لأجل الإدغام نحو جاذ وجوادة، فالأفصح ألا يُعْتَدَّ بها، فلا تميل الألف؛ لأنها ساقطة فى اللفظ لزوماً، وقد اعتبرها قوم نظراً إلى الأصل، كما أميل نحو (خاف) نظراً إلى كسرتها الأصلية ... فأمالوا نحو: جاذ وجوادة رفعاً ونصباً وجرّاً»^(١).

وفى قوله: «وقد اعتبرها قوم نظراً إلى الأصل» توجيه لإمالة الألف فى جاذ وجوادة عند هؤلاء القوم باستصحاب الأصل وصورته: مراعاة حكم أصل اللفظ فى حال تالية مع زواله فيها، فأصل اللفظ: جاذد وجوادة بفك الإدغام، وكسر الدال الأولى، وحكمه جواز الإمالة لوجود الكسرة، وحينما زالت الكسرة فى الحال التالية رُوِيَ الأصل وهو ثبوتها، فثبت حكمه فى الحال التالية مع زواله.

٣٢- مما يدخل فى إطار التوجيه بالاستصحاب وزن الكلمة باعتبار أصلها، يقول: السيوطى: «إذا حذف من الكلمة شيء فلك أن ترنها باعتبار أصلها أو باعتبار ما صار إليه، فوزن شية، وسه، ويد باعتبار الأصل: فَعَلَّة، وفَعَلَ، وفَعَّل، وباعتبار الحذف: عِلَّة، وقَل، وفِع»^(٢).

ومثل ذلك إذا حدث فى الكلمة إبدال أو إدغام نحو: يَخْطَفُ وازْيَنْتُ فوزنهما على الأصل: يَفْتَعِلُ وَتَفَعَّلَتْ، وعلى اللفظ: يَفْطَعِلُ وَازْفَعَّلَتْ^(٣).

والمشهور فى الحذف مراعاة اللفظ، وفى الإبدال والإدغام مراعاة الأصل، ومنع رضى الدين فيما فيه قلب مكانى أو حذف أن يراعى فيه غير اللفظ^(٤).

٣٣- وَجَّه الأنبارى كسر الياء فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِيٍّ﴾^(٥) فى قراءة من قرأ بكسر ياء (مصرخى) بقوله: «وَأَمَّا الْكُسر فَقَدْ قَالَ النحويون: إِنَّهُ رَدِىءٌ فى القياس، وليس كذلك؛ لأنَّ الأصل فى التقاء الساكنين الكسر، وإنما لم تكسر لاستثقال الكسرة على الياء فعدلوا إلى الفتح، إلا أنه عُدِلَ هاهنا إلى الأصل وهو الكسر، ليكون مطابقاً لكسرة همزة ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا

(١) شرح الشافى للرضى ٧/٣.

(٢) همع المواع ٤١٠/٣.

(٣) انظر: المختص ٦٠/١، ٦١.

(٤) انظر: شرح الشافى للرضى ٣٢/١.

(٥) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وكسر الياء قراءة حمزة، انظر: السبعة فى القراءات ص ٣٦٢.

أَشْرَكْتُمْونَ ﴿١﴾؛ لأنه أراد الوصل دون الوقف، فلَمَّا أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدلَّ على هذا مِنْ فَتْحِهِ ﴿٢﴾. فقد وَجَّهَهُ أَوَّلًا على الأصل، ثم عُلِّلَ مجيئه على الأصل؛ لأنَّ القياس فتح ياء التكلم، وجاء هذا على خلافه فاحتاج إلى علة تقويته.

٣٤- يقول مكى بن أبى طالب فى توجيه قراءة: البُيُوت، والغُيُوب، والجُيُوب، والشُّيُوخ، والغُيُون بضمَّ أوائلها^(١): «وجه القراءة فيهنَّ بالضم أنه أتى بهنَّ على الأصل، ولم يسأل عن الياء وضمتها، وباب (فعل) فى الجمع الكثير (فُعُول) ولمَّا كان هذا النوع لا يجوز فيه إلا الضمَّ إذا لم يكن الثانى ياء نحو: كعوب، ودهور - أجرى ما ثانى ياء على ذلك؛ لأنه الأصل، ولتلا يختلف^(٢)». لهذا توجيه باستصحاب الأصل عبَّر عنه بقوله: «أتى بهنَّ على الأصل» وصورته: إبقاء اللفظ عند النطق على أصل وضعه الذهنى.

٣٥- ويقول أيضًا عن إثبات ياء الإضافة أو الياء الأصلية وهى غير ثابتة فى خط المصحف: «وجه قراءة مَنْ أثبتها فى الوقف، واستسهل ذلك فى الياء؛ لأنَّ حروف المدِّ واللين تحذف من الخط فى أكثر المصاحف وتُقرأ بالإثبات فى الوصل والوقف، إجماع^(٣)، نحو: "إبراهيم وإسماعيل وإسحق" وأكثر الألفات كالقراءة بالألف فى الوصل والوقف والخط بغير ألف، وهو كثير فى القرآن، فأجرى الياء مجرى الألف فأثبتها فى الوصل والوقف، وإن كانت محذوفة فى الخط كما فعل الجماعة فى الألف^(٤)».

ويتضح من المسائل السابقة أن التوجيه بالاستصحاب إمَّا أن يكون مباشرًا، بأن يُذكرَ الحكمُ مُعَقَّبًا بتوجيهه بأنه الأصل، أو أنه باق على حاله، أو نحو ذلك من العبارات الدالة على الاستصحاب. وإمَّا أن يكون غير مباشر بأن يذكر البقاء على الأصل، أو الحال، أو عدم التغير عنهما على أنه هو الحكم، وحقيقة الأمر أنه وجه الحكم، ويفهم الحكم من سياق الكلام.

(١) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم.

(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن ٥٧/٢.

(٣) وهى قراءة أبى عمرو ورواية ورش وحفص وقالون إلا (اليوت)، وأبى بكر فى (الجيوب)، وقراءة ابن كثير والكسائى فى (الغُيوب). انظر: الكشف ٢٨٤/١.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها، وحججها ٢٨٤/١ لمكى بن أبى طالب، تحقيق د. محيى الدين رمضان، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٥) كذا فى مطبوعة الكشف.

(٦) الكشف ٣٣٣/١.

الفصل الخامس

العدول عن الأصل

الفصل الخامس العدول عن الأصل

العدول عن الأصل هو العمل المقابل للاستصحاب، وتناوله من هذا المنطلق ينصبُّ على بيان الأسباب التي تؤدّي إليه؛ لأنّ هذه الأسباب - في حقيقة الأمر - هي الأدلة أو العلل التي وقفت في الكفة المقابلة للاستصحاب، وراجحته لرجحته في ميزاني الاستدلال والتعليل، فأهميّة النظر في هذه الأسباب ترجع - بالدرجة الأولى - إلى كونها كاشفة عن مدى قوة الاستصحاب، وعن علاقته بغيره من الأدلة والعلل، وهي بذلك تشارك في تحديد موقعه بينها.

والعدول عن الأصل هو التحول عن أصل الوضع سواء أكان هذا واقعاً في كلام العرب فينبّه النحوى عليه، أم كان في نظر النحوى استدلالاً أو تعليلاً أو توجيهاً.

وفكرة العدول عن أصل الوضع أصيلة في الفكر النحوى إذ تظهر بوضوح في كتاب سيويه، فهو يستعمل المصطلح وينقله عن الخليل^(١)، ويشير إلى شيء من صور العدول تحت باب «ما يكون في اللفظ من الأعراض»^(٢).

ثم جاء ابن جني فعبر عن فكرة العدول بالترك والتحول، والنقل عن الأصل، والخروج عن الباب^(٣).

واستعمل الأنباري لفظ «النقل عن الأصل»^(٤) في تعريفه للاستصحاب، لكنه استعمل أيضاً لفظ "العدول" في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف^(٥).

وقد اخترت مصطلح "العدول" لسببين:

أحدهما: أنه الأكثر شيوعاً واستعمالاً لدى النحاة، كما يظهر من مطالعة كتبهم.

والثاني: أنه يدلُّ بلفظ واحدٍ على الظاهرة دون لبس، أمّا النقل فلا بُدَّ أن يصحبه قيد "عن الأصل"؛ لأنه إذا أفرّد التّيسّر بالنقل الذي هو دليلٌ كالقياس والاستصحاب والإجماع.

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٣٥.

(٢) الكتاب ١/٢٤.

(٣) انظر: الخصائص ٢/٤٥٩، ٤٦٤.

(٤) انظر: الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٣٦، ٣٠٠، ٤٨١/٢، ٦٣٤.

ولفظ المصطلح كلما كان أخصر، وأبعد عن اللبس، وأشيع في الاستعمال كان ذلك مُفضَّلاً له على غيره.

ويضاف إلى هذا أن الدكتور تمام حسان قد اختاره في كتاب "الأصول"^(١) وغيره، مما مهَّد لشيوعه بين الدارسين المحدثين أيضاً، ومن الأهداف المطلوبة تقليل المصطلحات ما أمكن دون الإخلال بدقة دلالتها على المعنى المراد.

* * *

أنواع العدول عن الأصل:

ينقسم العدول إلى عدولٍ مُطرَد وعدولٍ غير مُطرَد^(٢). وينقسم العدول المطرَد إلى واجب وجائز، والنظر هنا إلى الجواز النحويّ أمّا ما يوجبه المقام فمَحَلُّه علمُ المعاني.

والمراد بالاطراد في هذا التقسيم الاطراد في القياس، فيتناول العدولُ المطرَدُ كُلَّ عدولٍ يخضع لقاعدة مطردة يستطيع مُتعلِّمُ العربية إجراء كلامه عليها. ويتناول العدولُ غير المطرَد العدولَ المسموعَ عن العرب بغير قياس مطرَد سواء أكان شاذّاً في السماع أيضاً، أم كان مطرِداً فيه وهو ما يُنطَقُ به كما نطقته العرب، ولا يقاس عليه غيره.

وفيما يلي أمثلة لهذه الأنواع:

— أمّا العدول المطرَد الواجب:

فمنه وجوب حذف المبتدأ في مواضع^(٣)، وكذا وجوب حذف الخبر أحياناً^(٤)، إذ الأصل الذكر.

ومنه مواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ^(٥)؛ إذ الأصل عكسه والأصل الجواز^(٦)،

(١) انظر: الأصول ص ١٤٤.

(٢) انظر: الأصول ص ١٤٥، ١٥٢.

(٣) انظر: همع الموامع ٣٣٥/١.

(٤) انظر: همع الموامع ٣٣٧/١-٣٣٩.

(٥) انظر: الموامع ٣٣٢/١.

(٦) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٨/١.

ويحمل عليها تقديم المفعول الثانى على الأول فى باب ظن^(١).

ومنه أن «معنى (كاد) فى أصل الوضع قُرب، ولا يستعمل على أصل الوضع، فلا يقال: كاد زيد من الفعل»^(٢)، والامتناع هنا عدل الوجوب.

ومنه امتناع تقديم المفعول الذى هو فاعل فى المعنى فى نحو: ما أعطيت الدرهم إلا زيدًا، والدرهم أعطيه زيدًا، وأسكنت الدار بانيها^(٣)، إذ الأصل تقديمه، ومعنى امتناع التقديم وجوب التأخير.

ومنه تقديم المفعول به على الفعل والفاعل، أو على الفاعل فقط وجوبًا فى مواضع خلافًا للأصل، إذ أصله التأخر عنهما^(٤).

ومنه امتناع حذف المفعول به فى صور، أى وجوب ذكره، والأصل الجواز لأنه فضلة^(٥).

ومنه العدول بوجوب حذف العامل فى المفعول المطلق^(٦)، والتحذير^(٧)، والإغراء^(٨) فى صور، والاختصاص^(٩) مطلقًا.

ومنه إبدال التاء طاءً مع حروف الإطباق، إذ قد «وقع لازمًا فلا يتكلم بالأصل، كما أن أصل سيّد وميّت: سيّود وميّوت ولا يُتكلم بهما، فكذلك اضرب الفعل من الضرب، واظلم الفعل من الظلم، ولا يتكلم بشيء من ذلك»^(١٠)، و«يُهَجَرُ الأصل كما هُجِرَ فى نحو قام وقال»^(١١).

(١) انظر: شرح التسهيل ٧٥/٢.

(٢) شرح الكافية للرضى ٣٠٤/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٥٢/٢، وشرح الألفية لابن الناطم ص ٢٥٠.

(٤) انظر: همع الموامع ٧/٢، ٨.

(٥) انظر: همع الموامع ١٠/٢.

(٦) انظر: همع الموامع ٧٩/٢-٨٢.

(٧) انظر: همع الموامع ١٧/٢.

(٨) انظر: همع الموامع ٢٠/٢.

(٩) انظر: همع الموامع ٢٢/٢.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١٠.

(١١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/١٠.

– وأما العدول المُطَرَّدُ الجائز:

فمنه جواز العدول عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع إذا أُمنَ اللبسُ قياساً عن القراء، وصحَّحه ابن مالك لكثرة وروده في الكلام الفصيح، وسامعاً عند غيرهما^(١)، ومن ذلك قول النبي ﷺ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما: «ما أخرجكما من بيوتكما»^(٢)، وقوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: «إذا أوتيتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثاً وثلاثين»^(٣).

ومنه أن تاء الفاعل لجماعة المذكور تلحقها ميم، والأصل في هذه الميم أن تُضَمَّ بإشباع، ويجوز اختلاس الضمة، وهو أقلُّ من الإشباع، ويجوز تسكينها وهو الأكثر^(٤)، فهنا عدولان جائزان هما الاختلاس والتسكين، أحدهما أقل من الأصل في الاستعمال، والآخر أكثر منه.

ومنه جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ إذ الأصل تقديم المبتدأ يقول ابن الناطم: «وقد يُعْدَلُ عن الأصل فيقدم الخبر كقولهم: تيممى أنا، ومشنوء من يشنؤك»^(٥).

ومنه أنه «يجوز حذف [الضمير] المجرور [العائد على المبتدأ] إذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو زيد أنا ضارب، أى ضاربه، بخلاف غيره»^(٦).

ومنه «أن الأصل في (كان) أن يُدَلَّ بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرضٍ لأوَلِيَّةٍ ولا انقطاع كغيرها من الأفعال الماضية»^(٧)، ثم يجوز العدول عن هذا الأصل فتدلل على الانقطاع بشرط وجود قرينة، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَغْدَاءً

(١) انظر: شرح التسهيل ١٠٧/١٠.

(٢) رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه في باب "جواز استباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، ويتحققه تحققاً تاماً واستحباب الاجتماع على الطعام" من كتاب الأشربة، حديث رقم (٢٠٣٨) ٢٠٩/٦ من إكمال المعلم.

(٣) رواه البخاري في كتاب فرض الخمس برقم (٣١١٣) ٢٤٩/٦، وكتاب الصحابة برقم (٣٧٠٥) ٨٨/٧، وفي كتاب النفقات برقم (٥٣٦١) ٤١٦/٩ ورواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء برقم (٢٧٢٧) ٢٢١/٨، ولفظه عندهما: «إذا أخذتما مضاجعكما» وفي رواية: «أوتيتما إلى فراشكما».

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٢٢/١.

(٥) شرح الألفية لابن الناطم ص ١١٤.

(٦) معجم الموامع ٣١٨/١.

(٧) شرح التسهيل ٣٦٠/١، وانظره: ٣٤٥/١.

فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴿١﴾، أو تدلُّ على الدوام مثل (لم يزل) كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ ﴿٢﴾.

ومنه قول الأنباري عن قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ﴾ ﴿٣﴾: «قرئ (يَنْفَعُ) بالتاء والياء، فمن قرأ بالتاء فعلى الأصل ولم يعتد بالفصل، ومن قرأ بالياء اعتد بالفصل فعدل عن الأصل» ﴿٤﴾.

ومنه جواز الفصل بين الفعل ومرفوعه بالمنصوب «ما لم يعرض موجب البقاء على الأصل أو الخروج عنه» ﴿٥﴾.

ومنه جواز تقديم المفعول الثاني على الأول في باب أُعْطِيتُ، يقول الرضی: «فإن لم تُلبس [مخالفة الأصل] لقريئة جاز العدول، كقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ ﴿٦﴾» ﴿٧﴾.

ومنه جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم «إذا تقدّم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدل عليه، وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفاً، قال الله تعالى: ﴿يَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ ﴿٨﴾، والمراد أيوب عليه السلام، ولم يذكره لتقدم قصته، وقال: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ ﴿٩﴾، أي: فَنِعْمَ الماهدون نحن، وقال تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ ﴿١٠﴾ أي: نحن، وقال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿١١﴾ أي: دارهم، وقال: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ ﴿١٢﴾ أي: عقابهم» ﴿١٣﴾.

(١) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الأحزاب، وانظر: شرح التسهيل ٣٦٠/١، وجمع الفواع ٣٨٠/١.

(٣) الآية ٥٧ من سورة الروم.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٥٢، والقراءة بالياء هي قراءة عاصم وحزرة والكسائي، وبالتاء قراءة باقي

العشرة، انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٥٠٩، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٣٤٦.

(٥) ارتشاف الضرب ٣/١٣٤٨.

(٦) من الآية ٢٣ من سورة الجاثية.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/٨٤.

(٨) من الآية ٣٠ من سورة ص.

(٩) الآية ٤٨ من سورة الذاريات.

(١٠) الآية ٢٣ من سورة المرسلات.

(١١) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(١٢) من الآية ٢٤ من سورة الرعد.

(١٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٥.

ومنه أن الهمزة المتطرفة بعد ألف زائدة إذا كانت منقلبة عن أصل ككساء ورداد، أو مزيدة للإلحاق كعلباء وجرباء، جاز فيها عند النسب «قلبها واوا، وإبقاؤها بحالها ... لكن الإبقاء في المنقلبة لشدة قربها من الأصلية أولى منه في الملحقة ... والقلب في الملحقة أولى من الإبقاء»^(١). ويلاحظ في هذه المسألة أن العدول وإن كان جائزاً يكون مرة أولى من البقاء على الأصل ومرة بالعكس.

— وأما العدول غير المطرد فهو الذى ليس له قاعدة تحكمه وتمهد للقياس عليه، ومن ثم يُنسب إلى السماع، فهو عدول سماعي يُحفظ ولا يُقاس عليه. ومن هذا العدول السماعي ما يكون شاذاً في السماع أيضاً إلى جانب شذوذه عن القياس، ومنه ما يكون مطرداً في السماع.

ومن أمثلة العدول غير المطرد دلالة المفرد على المثنى والجمع إذا لم يكن المفرد جزءاً مما أضيف إليه نحو «ضغ رحالهما، يريدون اثنين، وديناركم مختلف، أى دنانيركم، وعيناه حسنة أى حسنتان، وقال امرؤ القيس:

بها العَيْنَانِ تَنْهَلُ^(٢)

أى: تَنْهَلَانِ، وقال الآخر:

إِذَا ذَكَرْتُ عَيْنِي الزَّمَانَ الَّذِي مَضَى * بِصُخْرَاءٍ فَلَجَّ ظَلْمًا تَكْفَانِ^(٣)

أى: عَيْنَايَ، وقال:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا^(٤)

أى بطونكم»^(٥).

وكذا دلالة المثنى على المفرد والجمع نحو:

(١) شرح الشافية للرضي ٥٥/٢.

(٢) عجز بيت لامرئ القيس وصدره: لِمَنْ زُخْلُوقَةٌ زُلْ، وهو في ديوانه ص ٤٢٣، حققه وبوّبه حنا الفاخوري ط. دار الجليل - بيروت د.ت.

(٣) البيت بلا نسبة في الصاحبي ص ٤٢٤، وأمالى ابن الشجرى ١٨٣/١.

(٤) صدر بيت عجزه: فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَبِيصٌ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢١٠/١، والمقتضب ١٧٠/٢، واغتساب ٨٧/٢، وأسرار العربية للأنباري ص ٢٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٥، ٢١/٦.

(٥) همع الفوامع ١٦٦/١، ١٦٧.

«لأطعمتُ العراقَ ورافِدِيَّهٖ»^(١)

... ..

أى: رافده؛ لأنَّ العراقَ ليس لها إلا رافد واحد، ومنه لثيكَ وإخوته، فإنه لفظ مُثنًى وُضِعَ موضعَ الجمعِ»^(٢).

ومن أمثله كذلك حذف حرف الجر في «تَوَجَّهَ مَكَّةَ، وذهبَ الشامَ، ومُطِرْنَا السَّهْلَ والجَبَلَ، وضَرَبَ فلانٌ الظهرَ والبطنَ، فلا يقاسُ على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها»^(٣).

ومنها ما جاء من أفعال العيوب الظاهرة على ثلاثة أحرف نحو (حَوَّلَ)؛ إذ الأصل فيها أن تكون زائدة على الثلاثة^(٤).

ومنها أنَّ «الأصل في الأدوات ألا تُمال، وما أَمِيلَ منها فإنَّ ذلك فيها على طريق الشذوذ فلا يتعدى مَوْرَدَ السماع»^(٥).

ومنها قول الأنباري عن "الصابئين": «قُرِئَ بالهمز وتركه، فَمَنْ قرأه بالهمز أتى به على الأصل ... وَمَنْ تَرَكَ الهمز حذفه لاستثقاله طلباً للتخفيف، وهذا الحذف على خلاف القياس»^(٦).

وقما جاء مطرداً في السماع من هذا العدول قولهم: "أَيُنُقُّ" حيث استغنوا به عن «أن يأتوا به والعَيْنُ في موضعها، فالزموه القلب أو الإبدال، فلم يقولوا: أنُوق إلا في شيء شاذ ... وكذا استغنوا بقيسى عن قُوروس فلم يأتِ إلا مقلوباً»^(٧).

ومنه مذهب بعض النحاة في اسم الفعل المعدول عن لفظ فعل الأمر المأخوذ من لفظه نحو (نَزَالَ) إذ «يقف عند ما جاء عن العرب منه فلا يقول: قَوَامٌ في معنى قُم، ولا قَعَادٌ في معنى اقْعُد، وهو القياس؛ لأنَّ (فَعَالَ) اسم وضعته العرب في موضع الفعل، وليس لأحد أن يتدع اسمًا لم يتكلم به العرب»^(٨).

(١) صدر بيت للفَرَزْدَق وعجزه: فرارياً أخذَ يَدَ القميصِ وهو في ديوانه ص ٣٣٨ ورواية الديوان: أطعمت، ديوان الفرزدق شرحه وضبطه وعلق عليه على فاعور ط. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) همع الهوامع ١/١٦٧.

(٣) شرح التسهيل ٢/١٤٩.

(٤) انظر: اللباب ١/٢٠١.

(٥) همع الهوامع ٣/٣٨٥.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٨٨، وترك الهمزة قراءة نافع انظر: السبعة في القراءات ص ١٥٨.

(٧) الأشباه والنظائر ١/١٢٣، ١٢٤.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٢، والمذهب الثاني جواز القياس في كل فعل ثلاثي وهو رأى سيويه.

فها هنا عدول عن الأصل وهو دلالة الاسم على معناه، والفعل على معناه إلى وضع الاسم موضع الفعل، وقد ورد في أسماءِ أطَرَدَ استعمالُها على هذا النحو مع منع القياس عليها في هذا المذهب.

* * *

وسائل العدول عن الأصل:

كما يتنوع العدول باعتبار الاطراد وعدمه، يتنوع باعتبار الوسائل التي يتحقق بها، أو الصور التي يظهر فيها.

وأكتفى في هذا المقام بالإشارة إلى بعض هذه الوسائل؛ لأن تفصيل الكلام عنها يتباعد بنا عن موضوع البحث وهو الاستصحاب.

فمن وسائل العدول أو صوره العدول بالحذف، وبالزيادة، وبالتقديم والتأخير، وبتغيير الإعراب كجعل المصدر النائب عن فعله مرفوعاً، وبناء ما أصله الإعراب وإعراب ما أصله البناء، وبالبناء على الحركة، وبالاتفات، وباستعمال الجامد في موقع المشتق، والنكرة في موقع المعرفة، والمعرفة في موقع النكرة، وبخلع الدليل، وبالتضمن، واستعمال الحرف بمعنى غيره، وبقطع همزة الوصل، ووصل همزة القطع، وبقلب الحرف إلى غيره، وبنقل الحركة، وبالإمالة، وبالإدغام، وبالفصل بين المتلازمين، وبَعْدِلَ الاسم إلى صيغة أخرى.

ويحتاج هذا النوع الأخير إلى بيان مختصر يزول به ما قد ينشأ من لبس لاشتراكه مع مصطلح (العدول) في المادة.

فالْعَدْلُ نوع من أنواع العدول يتكلم عنه النحاة في باب الممنوع من الصرف على أنه من أسباب منع الاسم من الصرف، وهو - كما يقول ابن يعيش -: «اشتقاق اسم من اسم عن طريق التغيير له، نحو اشتقاق عُمر من عامر، والمشتقُ فرَعٌ على المشتقِّ منه»^(١).

ثم فرَّق بين العدل والاشتقاق قائلاً: «والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بَعْدِلٍ أنَّ الاشتقاق يكون لمعنى آخر أُخِذَ مِنَ الأوَّل كضارب من الضرب، فهذا ليس بَعْدِلٍ، ولا من الأسباب المانعة من الصرف؛ لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو

(١) شرح المفصل ٦١/١.

الضرب، والعَدْلُ هو أن تريدَ لفظاً ثم تعدِلَ عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولا يكون العدْلُ في المعنى، إنما يكون في اللفظ؛ فلذلك كان سبباً [يعنى في المنع من الصرف]؛ لأنه فرع على المعدول عنه»^(١).

وبهذا يتضح أن العدْل، تغيير في اللفظ فقط دون المعنى، وأن العدول أعمُّ من العدْل، إذ يُعدُّ العَدْلُ قَرْدًا من أفراد العدول.

وقبل الانتقال إلى أسباب العدول أشير إلى أن هناك مجموعة من القواعد المنهجية (قواعد التوجيه) التي تتعلق بالعدول عن الأصل، ذكر الدكتور تمام حسان طائفة منها^(٢)، ويمكن أن يضاف إليها ما يلي:

١- « لا عدول عن الظاهر إلا بدليل »^(٣).

٢- « الأصل في كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذًا من استقراء كلامهم »^(٤).

٣- « كلُّ ما تَضَمَّنَ ما ليس له في الأصل مُنْعَ شيئاً مما له في الأصل؛ ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تَضَمَّنَه »^(٥).

٤- « معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له »^(٦) وهذا في بعض صور العدول لا جميعها.

٥- « لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحد إلا لضرورة »^(٧).

* * *

(١) شرح المفصل ٦٢/١، وانظر: الأشباه والنظائر ١٤٩/١.

(٢) انظر: الأصول ص ١٤٩-١٥١.

(٣) الجنى الداني ص ٥٣٩.

(٤) شرح الكافية للرضي ٧٦/٢.

(٥) الأشباه والنظائر ٢٥١/١.

(٦) همع الموامع ٩٩/١.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٣.

أسباب العدول عن الأصل

ترجع أسباب العدول عن الأصل^(١) إلى جانبين أساسيين هما اللفظ والمعنى؛ ذلك أن النحو الذى يُمَثَّلُ العدولُ جُزْءًا من منهجه يقوم على تحليل اللغة وتَقْنِينِهَا، واللغةُ إنما هى - فى نهاية المطاف - لفظ ومعنى، ومن ثمَّ ترتدُّ جُلُّ العلل النحوية إلى هذين العنصرين، وعلى هذا فهناك أسباب لفظية يظهر فيها ما تقوى مراعاته فى بنية اللغة الظاهرة من الناحية اللفظية، وأسباب معنوية يبرزُ من خلالها دَوْرُ المعنى فى تكوين هذه البنية الظاهرة على المستوى العدولى.

أولاً: الأسباب اللفظية

تدور هذه الطائفة من الأسباب حول اللفظ، وهذا يعنى أنها تتعلق بعملية النطق، والجهاز الصوتى ينحو - فى الغالب - إلى الاقتصاد فى بذل الجهد أثناء إحداثه للأصوات اللغوية^(٢)، وهذا يعنى أن ما يقع من عدول عن أصل الوضع فى الجانب اللفظى أو الصوتى تنبع أسبابه من فكرة الميل إلى الخفة والبعد عن الثقل، والتعليل بالخفة يُمَثَّلُ أحد «خطين أساسيين ... كانا - فى فكر النحاة - السبب وراء كثير من الظواهر اللغوية والقواعد النحوية»^(٣).

وتتمثل عملية التخفيف المطلوبة فى حذف بعض العناصر اللغوية من النطق سواء أكانت حروفاً أم كلمات، وكذلك تقريب بعض الأصوات من بعض كما فى الإعلال والإبدال والإدغام. وتقف كثرة الاستعمال أحياناً وراء القصد إلى التخفيف، وذلك أن الشئ يكسر استعماله فيُطَلَّبُ تخفيفه، فهى سابقة، ولذا يُقَدِّمُ - هنا - الحديث عنها أولاً، ثم يأتى الحديث عن علة التخفيف فى مواطنها المباشرة، ثم بقية العلل مرعياً فى ترتيبها قوة ارتباطها بفكرة التخفيف، حتى تأتى العلل

(١) جعل الدكتور تمام حسان أسباب العدول عن الأصل ثلاثة هى:

١ - إرادة أمن اللبس الذى قد يكون مع الاستصحاب.

٢ - مراعاة أصل آخر حين يتعارض أصلاً فى تركيب بعينه.

٣ - اللوق العربى فى الأداء اللغوى (النطق) وما يرتبط بهذا اللوق من الظواهر السياقية. انظر: الأصول ١٥٢ -

١٥٤. والأول يدخل تحت الأسباب المعنوية والثالث يدخل تحت الأسباب اللفظية وأما الثانى فهو سبب منهجى وهو

أن يؤدى استصحاب أصل إلى العدول عن أصل آخر، وقد مرُّ بنا من قبل أمثلة على ذلك.

(٢) انظر: الأصوات اللغوية ص ٢٣٥ د. إبراهيم أنيس، ط. مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٩٥ م.، والأصول

ص ١٤٤.

(٣) أصول التفكير النحوى ص ١٧٥.

التي تستقل عن هذه الفكرة نوع استقلال.

(١) كثرة الاستعمال:

المراد بكثرة الاستعمال عند النحاة « كثرة استخدام المفردات والتراكيب اللغوية، وكثرة دورانها على ألسنة أصحاب هذه اللغة في المجتمع »^(١). ويُعبر عن هذا المدلول أيضًا بعبارات مثل: كثر في كلامهم، وأكثر استعمالاً، جرى في أكثر الكلام، شاع واطرد، كثر وشاع، كثرة الدور، كثرة الورد، غلبة الاستعمال^(٢).

وقد كان لكثرة الاستعمال أثر بعيد في عملية العدول، فهناك العديد من المواطن التي ترد كثرة الاستعمال فيها في تعليل العدول عن الأصل، ويشير ابن يعيش إلى هذا الأثر بقوله: « ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: أئش، والمراد: أي شيء، وقالوا: وَيَلْمُهُ، وقالوا: لا أذر^(٣)، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال »^(٤).

وقد أشار ابن جني - من قبل - إلى مسلكين لتأثير كثرة الاستعمال في سياق الحديث عن الأسماء المبنية بناء لازماً: « وكان أبو الحسن يذهب إلى أن ما غيّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه، وعلمت أنه لا بد من كثرة استعمالها إياه، فابتدءوا بتغييره، علمًا بأن لا بد من كثرة الداعية إلى تغييره ... وقد كان أيضًا أجاز أن يكون قد كانت قديمًا معربة فلما كثرت غيّرَت فيما بعد »^(٥).

فهو ينقل عن الأخفش رأيين، أحدهما يجعل تأثير كثرة الاستعمال في التغيير تأثيرًا ذهنيًا فهو في الحقيقة تأثير توقع كثرة الاستعمال لا تأثير هذه الكثرة نفسها مباشرة، والثاني: يجعل تأثير كثرة الاستعمال تأثيرًا فعليًا مباشرًا، وهذا يقتضي أن يكون العنصر المغيّر (المعدول به عن الأصل) قد سبق استعماله بالفعل في صورته الأصلية قبل التغيير، بعكس الرأي الأول الذي يقتضي استعمال العنصر المغيّر ابتداءً في الصورة التي عدلَ به إليها.

(١) كثرة الاستعمال وأثرها في اللغة نظرًا وتطبيقًا ص ٥، د. فريد عوض حيدر، ط. مكتبة النهضة العربية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٢) السابق ٦-١٠.

(٣) في المطبوعة (لا أدري) بإثبات الياء والصواب ما أثبتته، وانظر: الكتاب ١٩٦/٢، ٢٥٦، ٥٠٦/٣، ٣٩٩/٤.

(٤) شرح المفصل ١٠٢/٤.

(٥) الخصائص ٣٣/٢.

وقد رجّح ابن جنى الرأى الأول؛ لأنه أدلُّ على حكمة العرب وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها^(١).

والحق أن الرأى الثانى لا يمكن الاستغناء عنه فى المسائل التى ورد فيها عن العرب استعمالهم لصورتى اللفظ الأصلية والمحوّلة عنها، وأن الرأى الأول إنما يصحّ فيما لم ينقل عن العرب فيه استعمالٌ للصورة الأصلية للعنصر المغيّر.

أما عن علاقة كثرة الاستعمال بالخفة فقد فرّق بعض النحاة بين التعليل بالخفة والتعليل بكثرة الاستعمال، فابن مالك يرجح قول يونس بجواز حذف نون (كان) إذا وقع بعدها ساكن، ويعلّل له بقوله: «لأن هذه النون إنما حُذِفَتْ للتخفيف، وثَقُلَ اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشدّ من ثَقُلِهِ بثبوتها دون ذلك، فالخذف حينئذٍ أولى»^(٢)، فیردُّ عليه أبو حیان ذلك «بأن التخفيف ليس هو العلة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة، وقد ضَعُفَ الثبَتُ كما تقدم فزال أحدُ جزأيهما، والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها»^(٣).

فجعل أبو حیان كثرة الاستعمال نفسها جزءاً من العلة المباشرة للعدول، ولم يجعلها علة وراء التخفيف، بل إنه نفى علة التخفيف هنا مع إثباته لكثرة الاستعمال، فالتعليل بكثرة الاستعمال عنده يصحّ دون قصد التخفيف.

ومن المسائل التى جاءت فيها كثرة الاستعمال فى إطار بيان سبب العدول عن الأصل قول ابن يعيش عن ضمير الجمع فى نحو: ضربهم، وعليهم، وبهم: «الأصل أن يلحق الضمير الواو، نحو: ضربكمو، وضربهمو، وبهمى، بدليل ثبوتها فى الشية نحو: ضربكمما، وضربهمما، وبهمما، وإنما حذفوا الواو لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال، وثَقُلَ اجتماع الضمتين مع الواو فى ضربكمو، وضربهمو، والكسرتين والياء فى بهمى ونحوه»^(٤).

وهو فى هذا يَرْتَبُ علة التخفيف على عِلَتَيْنِ هما كثرة الاستعمال وثَقُلُ اجتماع المتجانسات.

ومنها أن القراء ذهب إلى أن الأصل فى النداء أن يقال: «يا زيدا كالنُدْبَةِ، فيكون الاسم

(١) انظر: الخصائص ٣٣/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٦٦/١.

(٣) معجم الموامع ٣٨٨/١. وانظر: ارتشاف الضرب ١١٩٣/٣.

(٤) شرح المفصل ٨٦/٩.

بين صوتين مَدِيدَيْن ... فلما كَثُرَ في كلامهم اسْتَعْتَفُوا بالصوت الأول وهو (يا) عن الثاني وهو الألف في آخره، فحذفوها وَبَنُوا آخِرَ الاسم على الضمّ تشبيهاً بِقَبْلُ وَبَعْدُ»^(١).

ومنها قول ابن مالك في (يا بن أم): «الأصل: يابن أمي ويابن أمّا بإبدال الياء ألفاً، لكن التزم غالباً - لكثرة الاستعمال - حذف حرف اللين»^(٢). فهنا عدول بالحذف لكثرة الاستعمال.

ومن العدول لكثرة الاستعمال ترخيم المنادى، وهو عدول بحذف بعض حروف الاسم «وذلك لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله، والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يَجْزُ في غيرها، فلذلك رَخِّمُوا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين، وكما حذفوا الياء في يا قوم»^(٣).

ومنه تخفيف (قدّ) و(قطّ) بحذف لاميهما، «وغلب عليهما التخفيف لكثرة الاستعمال»^(٤).
ومنه وجوب حذف شرط أمّا؛ «لكثرة الاستعمال في الكلام ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى تكرُّرها ... فيؤدى إلى الاستثقال ... وأيضاً حذف ذلك وجوباً لغرض معنى، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ما هو ملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذى يكون هو الملزوم في جميع الكلام»^(٥). فهنا جاءت كثرة الاستعمال إحدى ثلاث علل للعدول.

ومنه «أن الأصل أن يكون أوّل حروف الكلمة متحرّكاً ولا يكون أولها ساكناً على وجه القياس إلا في الأفعال وما يتّصل بها من المصادر ... وذلك لكثرة تصرف الأفعال وكونها أصلاً في الإعلال من القلب والحذف ونقل الحركة ... فجُوِّزَ فيها تسكين الحرف الأوّل، ولم يأت ذلك في الاسم الصّرف إلا في أسماء معدودة غير قياسية»^(٦).

ومنه ما ذهب إليه الكوفيون من أن «الأصل في همزة (ايمن) أن تكون همزة قطع؛ لأنه جمع، إلا أنها وصِلَتْ لكثرة الاستعمال»^(٧).

(١) الإنصاف ٣٢٥/١.

(٢) شرح التسهيل ٤٠٦/٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ٣٩٦/٢.

(٦) شرح الشافية للرضي ٢٥١/٢.

(٧) الإنصاف ٤٠٧/١.

ويتضح في هذه الأمثلة أثر كثرة الاستعمال في العدول، وكونه مُمَهِّدًا لعلّة التخفيف.

(٢) التخفيف:

من المواضيع التي يبرز فيها دور التخفيف في العدول قول أبي البقاء العكبري بعد أن رجّح اشتقاق الاسم من السمو وأنّ الهمزة في أوّله عوض عن الواو في آخره، وفي هذا عدول بالحذف والتعويض، قال: «الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخفّ منه، والخفة تحصل بمخالفة الموضع، فأما تعويضه في موضع المحذوف^(١) فلا تحصل منه خِفّة؛ لأنّ الحرف قد يثقل بموضعه فإذا أزيل عنه حصل التخفيف»^(٢)، فالعلة وراء العدول هنا هي التخفيف.

ومنها حذف حرف الجر في: ذهبت الشام، ودخلت البيت، إذ الأصل: ذهبت إلى الشام، ودخلت في البيت، يقول ابن السراج: «لمتى وجدت العرب قد عدّته فاعلم أنّ ذلك اتساع في اللغة واستخفاف، وأنّ الأصل فيه أن يكون متعديًا بحرف جرٍّ، وإنما حذفوه استخفافاً نحو ما ذكرت لك من: ذهبت الشام، ودخلت البيت»^(٣).

وتظهر هنا فكرة الاتساع إلى جانب الاستخفاف، وهو طلب الخفة، وقد اقتصر عليها الأنباري^(٤) في تعليقه لهذا الحذف، ويبدو أنّ طلب الخفة هو الذي مهّد للاتساع وهو نوع من حرية التصرف في التركيب، تمثّل - هنا - في الحذف.

ومنها فتح نون (من) إذا جاء بعدها (أل) التعريف نحو: من الرجل، ومن الله، ومن الرسول، مع أنّ الأصل في التقاء الساكنين الكسر؛ «وذلك لأنه كثر في كلامهم هذا الحرف، وما فيه الألف واللام من الأسماء كثير؛ لأنّ الألف واللام تدخلان على كلّ منكور، فكرهوا كسر النون مع كسرة الميم قبلها فتوالى كسرتان مع الثقل فعدلوا إلى أخف الحركات وهي الفتحة»^(٥).

وتلوح في هذه المسألة فكرة البُعد عن توالى الأمثال لأنه يسبب الثقل، وهي فكرة قويّة الصلة بالتخفيف، إذ تُمثّل علة من العلل التي تُؤدّي إلى التخفيف.

(١) في المطبوعة: محذوف.

(٢) مسائل خلافية في النحو ص ٦٤.

(٣) الأصول في النحو ١/١٧١.

(٤) انظر: أسرار العربية ص ١٨٠.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٣١.

والعدول هنا وإن كان هو الكثير في كلام العرب فإنهم قد جاء عنهم الاستعمال الملتزم بالأصل، « حَكُوا أيضًا: مِنَ الرَّجُلِ فَكَسَرُوا مَعَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ، جَرَوْا فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ، وَلَمْ يَحْفَلُوا بِالثَّقَلِ »^(١)، مما يدل على أَنَّ الْبُعْدَ عَنِ الثَّقَلِ وَقَصْدَ التَّخْفِيفِ لَيْسَ عِلَّةً مُلْزِمَةً مُوجِبَةً، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ لَمَّا انْصَافَ إِلَيْهَا قَلِيلٌ مُسْتَعْمَلٌ الصُّورَةِ الْأَصْلِيَّةِ جَعَلَتْ نَحْوِيًّا كَالزَّمْخَشَرِيِّ يَصِفُ صُورَةَ الْأَصْلِ بِأَنَّهَا "خَبِيثَةٌ"^(٢)، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَنْعَمْهَا؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ.

أَمَّا حِينَ يَكُونُ الْفَرْعُ هُوَ الْأَثْقَلُ فَالْقَاعِدَةُ أَنَّهُ « إِذَا اسْتُعْمِلَ الْأَصْلُ الَّذِي هُوَ الْأَخْفُ، لَمْ يُسْتَعْمَلِ الْفَرْعُ الَّذِي هُوَ الْأَثْقَلُ »^(٣)، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزُ دُخُولُ (لَمْ) عَلَى الْمَاضِي مَعَ أَنَّهُ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَ أَخْفَ مِنَ الْمَضَارِعِ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَتْ مَعَهُ، فَلَوْ جَازَ دُخُولُهَا عَلَى الْأَصْلِ الْأَخْفِ لَامْتَنَعَ الْفَرْعُ الْأَثْقَلُ، وَالثَّانِي غَيْرُ مَمْتَنِعٍ فَيَمْتَنِعُ الْأَوَّلُ^(٤).

وَمِمَّا يَكُونُ الْأَصْلُ فِيهِ أَثْقَلُ مِنَ الْفَرْعِ فَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْأَمْرَيْنِ مَعَ كَثْرَةِ الْفَرْعِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ - لَامُ الطَّلَبِ إِذَا سُبِقَتْ بِوَاوٍ أَوْ فَاءٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾^(٥)، وَقَوْلِهِ: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾^(٦)، الْأَصْلُ فِي اللَّامِ أَنْ تُكْسَرَ، لَكِنْ لَمَّا اتَّصَلَتِ الْوَاوُ أَوْ الْفَاءُ بِالْكَلِمَةِ صَارَتْ مَعَهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، فَحُلِفَتْ كَسْرَةُ اللَّامِ تَخْفِيفًا كَمَا حُلِفَتْ فِي (فَخِذْ) فَقِيلَ: (فَخِذْ)^(٧)، يَقُولُ الزَّجَّاجُ: « وَإِنْ قُرِئَتْ (وَلَتَكُنَّ) بِالْكَسْرِ فَجَيِّدٌ عَلَى الْأَصْلِ؛ وَلَكِنْ التَّخْفِيفُ أَجُودٌ وَأَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ »^(٨)، فَاجَازَ الْأَصْلُ مَعَ تَرْجِيحِهِ صُورَةَ الْعُدُولِ عَنْهُ.

وَمِمَّا عُذِلَ بِهِ عَنِ الْأَصْلِ لِلتَّخْفِيفِ وَاحْتِمَالِ التَّخْفِيفِ أَكْثَرَ مِنْ عِلَّةٍ - حَذْفُ الْهَمْزَةِ مِنْ (أَرَى) وَ(يَرَى) إِذَا الْأَصْلُ: (أَرَأَى) وَ(يَرَأَى)، وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ أَمْرَيْنِ كَمَا يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ: « أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ حُلِفَتْ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ تَخْفِيفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: أَرَأَى اجْتَمَعَ هَمْزَتَانِ بَيْنَهُمَا سَاكِنٌ،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٩.

(٣) أسرار العربية ص ٣٣٥.

(٤) انظر: أسرار العربية ص ٣٣٥.

(٥) من الآية ١٠٤ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ١١٠ من سورة الكهف.

(٧) انظر: الأصول في النحو ١٥٩/٣ باب ما يسكن استخفافاً في الاسم والفعل فإنه كله مما نحن فيه من العدول لعللة التخفيف.

(٨) معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٤٥١/١، ٤٥٢، وانظره أيضًا ٣١٦/٣.

والساكن حاجز غير حصين، فكأنهما قد توالتا، فحُذِفَتِ الثانيةُ على حَدِّ حذفها في (أكرم)، ثم أُتْبِعَ سائرُ الباب، وُفِتِحَتِ الراءُ لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة، وغلب كثرة الاستعمال هاهنا الأصل حتى هُجِرَ وَرِفِضَ»^(١).

وفي هذا الوجه تعليل التخفيف بكثرة الاستعمال، ويلاحظ غلبة كثرة الاستعمال - لا التخفيف - على الأصل.

«والثاني: أن يكون حَذْفُ الهمزة للتخفيف القياسي بأن أُلْقِيَتْ حركتها على الراء قبلها ثم حذفت»^(٢).

وفي هذا الوجه يخضع التخفيف لقاعدة قياسية.

كان التخفيف فيما سبق غَرَضًا يُسَعَى إليه، وثمة مواضع أخرى تكون فيها الحذف الحاصلة في اللفظ مبررًا ودافعًا للعدول عن أصله، من ذلك أن الأصل في الكاف أن تَجَرَّ الظاهر إلا أنها «خالفت أصلها في بعض الكلام لحفتها، فجزت ضمير الغائب المتصل كقول الشنفرى:

لَيْسَ كَانَ مِنْ جَنٍّ لِأَبْرَحَ طَارِقًا * وَإِنْ كَانَ إِنْسًا مَا كُهَا الْإِنْسُ تَفْعَلُ»^(٣)

أى ما مثلها الإنس تفعل، ومثلها قول الراجز في وصف حمار وحش وأُنْ:

وَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَاتِلًا

كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا»^(٤)»^(٥)

(٣) كراهية اجتماع الأمثال:

«اجتماع الأمثال مكروه، ولذلك يُقَرَأُ منه إلى القلب، أو الحذف، أو الفصل»^(٦)، أى أنه يكون سببًا للعدول عن الأصل بأحد هذه الوسائل الثلاثة.

(١) شرح المفصل ١١٠/٩.

(٢) شرح المفصل ١١٠/٩.

(٣) البيت من لامية العرب للشنفرى، انظر: شرح لامية العرب ص ٣٠، شرح ودراسة د. عبد الحليم حفنى، الناشر - مكتبة الآداب - القاهرة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

(٤) البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٢٨.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/٣.

(٦) الأشباه والنظائر ٤٠/١.

فمثال العدول بالقلب كراهية اجتماع الأمثال قول الخليل: «أصل (مهما) الشرطية (ماما) قلبوا الألف الأولى هاء لاستقباح التكرير»^(١).

وكذلك قولهم «فى النسب إلى نحو: شج، وعم: شجوى، وعموى، بقلب الياء واوا كراهة لذلك، وكذا قالوا فى نحو حى: حيوى، وفى نحو تحية: تحوى لذلك»^(٢).

ومنه: دينار، ودياج، وقراط، وديوان، وديماس إذ أصلها دينار، ودياج، وقراط، وديوان، وديماس^(٣).

ومثال العدول بالحذف لهذه العلة «حذف أحد مثلى (ظَلَلْتُ)، و(مَسَسْتُ)، و(أَحَسَسْتُ)، فقالوا: ظَلْتُ، وَمَسْتُ، وَأَحَسْتُ، وحذف إحدى الياءين من سَيَّدَ، ومَيَّتَ، وهَيَّنَ، وَلَيَّنَ»^(٤).

ومنه «قولهم: لَتَضْرِبُنَّ يا قوم، وَلَتَضْرِبَنَّ يا هند، فإن أصله: لَتَضْرِبُونَنَّ، وَلَتَضْرِبِينَنَّ، فحذفت نون الرفع لاجتماع الأمثال، كما حذفت مع نون الوقاية فى نحو: أحتاجونى كراهة اجتماعها مع نون الوقاية»^(٥).

وأما العدول بالفصل بين المثليين للتخلص من اجتماعهما فمنه تأخير لام الابتداء إذا اجتمعت مع (إن) إلى موضع الخبر، فالأصل فى: إن زيدا لقائم - مثلاً - لأن زيدا قائم^(٦)، وأخبرت اللام «لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد هو التوكيد»^(٧). والمثلان هنا مثالان فى المعنى لا اللفظ، ومع هذا فصلوا بينهما لئلا يتواليا.

ومنه «وجوب إظهار (أن) بعد لام (كى) إذا دخلت على (لا) نحو: ﴿لئلا يعلم﴾^(٨) حذراً من توالى مثليين لو قيل: لئلا يعلم»^(٩).

(١) الأشباه والنظائر ٤٠/١.

(٢) الأشباه والنظائر ٤١/١.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٤١/١. الديماس: الحمام، وقيل: السَّرْب المظلم، انظر: لسان العرب ١٤٢١/٢.

(٤) الأشباه والنظائر ٤٢/١.

(٥) الأشباه والنظائر ٤٤/١.

(٦) انظر: الأدلة على هذا الأصل فى: الباب ٢١٦/١، والجنى الدانى ص ١٢٨، ومعنى الليب ٢٥٧/١.

(٧) الجنى الدانى ص ١٢٨.

(٨) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٩) الأشباه والنظائر ٤٦/١.

ومنه أيضاً « وجوب إبقاء الياء والواو في النسب لنحو: شديدة وضرورة، فيقال: شديديّ، وضروريّ، إذ لو حذفت كما هو قاعدة (فَعِيلَة) و(فَعُولَة)، وقيل: شَدِيدِيّ، وضَرَرِيّ - لاجتماع مثلان »^(١).

(٤) الاختصار:

عرّف بعضُ الباحثين الاختصار النحوي بأنه « التعبير عن المعاني النحوية المرادة بأقل الألفاظ »^(٢).

ومن خلال هذا التعريف يمكن النظر إلى الاختصار على أساسين، الأول: تحويل بنية لغوية من صورتها إلى صورة أخرى مختصرة، والثاني: نسبته إلى واحدٍ من عنصرين لغويين في إطار المقارنة بينهما، كأن يقال مثلاً: إن حركات الإعراب أخصر في الدلالة على المحل الإعرابي من حروف الإعراب^(٣).

وعلى الأساس الأول إذا نُظِرَ إلى الاختصار من حيث هو غاية التحويل فهو من أسباب العدول، وإذا نُظِرَ إليه من حيث هو عملية التحويل فهو صورة من صور العدول ووسيلة من وسائله، والمعتبر هنا الحيثية الأولى.

وعلى الأساس الأول أيضاً يمكن التمييز بين نوعين من الاختصار باختلاف وسيلته؛ الأول: حذف بعض عناصر البنية الأصلية^(٤)، والثاني: « وقوع عنصر لغوي محل عنصر لغوي آخر بحيث يتضمن الأول معنى الثاني، مع اختلافه عنه في قلة عدد حروفه »^(٥) سواء استعمل الأول أم لم يستعمل.

(١) الأشباه والنظائر ٤٦/١.

(٢) الاختصار في الدراسات النحوية ص ١٦، مقال للدكتور ياسر رجب بمجلة كلية دار العلوم العدد ٢٦، أكتوبر ١٩٩٩م.

(٣) قريب من مفهوم الاختصار في النحو مفهوم الإيجاز في البلاغة، إلا أن المُختَصَرَ في النحو إما أن يكون مختصراً من غيره على الأساس الأول، أو مختصراً بالنسبة إلى غيره على الأساس الثاني، والمُوجِزُ في البلاغة يُنظر إليه على أنه موجزٌ بالنسبة لغيره فقط حتى لو كان من الإيجاز بالحذف؛ لأن هذه النظرة هي التي تمهّد للمفاضلة وتلُمّس القيمة البلاغية للإيجاز. انظر: بهية الإيضاح ٩٦/٢، ١٠٤-١١٤.

(٤) إذا كان الحذف في التركيب فالمراد هنا الحذف للاختصار لا ما يقابله وهو الحذف للاقتصار. انظر: معنى اللبيب ٧٠٢/٢.

(٥) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٣٥١ د. أحمد عفيفي ط. الدار المصرية اللبنانية - القاهرة، الأولى ١٩٩٦م.

ومن أمثلة النوع الأول حذف المفعول به اختصاراً في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(١)، وحذف الفعل في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٢)، أى أنزل خيراً، والله أعلم، وحذف الفعل أو الخبر في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٣)، وحذف الخبر في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾^(٤)، وحذف النعت في قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾^(٥)، أى ضاحية والله أعلم، وحذف حرف النداء كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٦)، وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا﴾^(٧) وقوله: ﴿أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٨).

ومن ذلك على مستوى بنية الكلمة العدلُ فقد قال ابن النحاس «فإن قيل: ما فائدة العدل؟ فالجواب أن غَمَرَ أخصر من عامر»^(٩).

ومن أمثلة النوع الثانى ما نقله السيوطى من قول ابن النحاس: «كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: عَيْرٌ وأَتَانٌ، وَجَذَى وعِنَاقٌ، وَحَمَلٌ وَرَحِيلٌ، وَحِصَانٌ وَحِجْرٌ إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارةً فى الصفة كـ (ضارب) و(ضاربة)، وتارةً فى الاسم كـ (امرى) و(امراة)، و(مرء) و(مرأة) فى الحقيقى، وبلَدٌ وبلَدَةٌ فى غير الحقيقى»^(١٠).

ومنه أن أصل التشية والجمع العطف، فالأصل فى (المحمّدين) محمد ومحمد، و(الزيدين): زيد وزيد وزيد، ثم عُذِلَ عنه للاختصار^(١١).

(١) آية ٣ سورة الضحى.

(٢) من الآية ٣٠ سورة النحل.

(٣) من الآية ٣٨ سورة الزمر.

(٤) من الآية ٢٥١ سورة البقرة.

(٥) من الآية ٧٩ سورة الكهف.

(٦) من الآية ٢٩ سورة يوسف.

(٧) من الآية ٨ سورة آل عمران.

(٨) من الآية ٣١ سورة النور.

(٩) الأشباه والنظائر ٧٦/١.

(١٠) الأشباه والنظائر ٧٥/١، ٧٦. وقد جعل د. ياسر رجب علامة التانيث وسيلة مستقلة من وسائل الاختصار انظر:

الاختصار فى الدراسات النحوية ص ٣٠. والأوّلَى أن تدخل تحت إقامة عنصر لغوى مقام عنصر آخر.

(١١) انظر: شرح التسهيل ٥٩/١، ٦٠، وجمع الهوامع ١٤٥/١.

ومنه العدول « عن طلب التعيين بأى إلى الهمزة وأم طلباً للاختصار؛ لأن قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ أخصر من قولك: أى الرجلين عندك زيد أم عمرو؟ »^(١).

(٥) الإتياع^(٢):

يُحوّل اللفظ عن أصل وضعه أو قياسه لِيَتَّبَعَ لفظاً مجاوراً له، وقد ذكر السيوطى للإتياع حوالى تسع عشرة صورة^(٣)، ليس منها نحو: حسن بسن^(٤)، ولا يعنينا - هنا - ما يكون التحول فيه عن القياس مثل فك المدغم إذ هو رجوع إلى الأصل لا عدول عنه، وإنما المراد ما كان التحول فيه عن أصل الوضع.

فمما يكون الإتياع فيه سبباً للعدول عن الأصل ضم الميم فى « هُم القوم لالتقاء الساكنين، وإنما عُدِلَ إلى الضم للإتياع، وكذلك الضم فى مُدَّ الليلة »^(٥)، وضم همزة الوصل فيما انضم ثالثه ك (أُقْتِل) و (أُنْطَلِق) و (أُقْتَدِر) « إتياعاً واستقلاً للخروج من الكسرة إلى الضمة؛ لأنَّ الحَاجِزَ غير حصين »^(٦)، مع أنَّ الأصل الكسر.

ومن ذلك قول ابن جنى: « وأما قولهم: رجل جيز، وميجك، ونفِر، ونحوه فإنما أصل بنائه على (فعل)، ولكنهم كسروا فاء الفعل إتياعاً من أجل حروف الحلق، كما قالوا: شِعير، وبِعير فكسروا فاء الفعل [كذا] لكسرة عينه »^(٧).

ومنه: « إتياع كلمة فى إبدال الواو فيها همزة بهمزة أخرى كحديث: "ارجعن مازورات غير مأجورات"^(٨) والأصل: مَوْزُورات لأنه مِن الزَّور »^(٩).

(١) الأشباه والنظائر ٧٧/١.

(٢) وقد يسمى المشاكلة، انظر: شرح التسهيل ٢٠/١، وجمع الهوامع ١٩٨/١، ١٩٩.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١٧/١-٢٩، وانظر: حول الإتياع: الحمل على الجوار فى القرآن الكريم، فصل الحمل على الإتياع ص ١٢٩-١٦٣، تأليف د. عبد الفتاح الحموز، ط. مكتبة الرشيد - الرياض، الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٤) وضابط ذلك « أن تَتَّبِعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها ورويتها إتياعاً وتوكيداً » [الصاحبى لابن فارس ص ٤٥٨، تحقيق السيد أحمد صقر، ط. دار إحياء الكتب العربية - القاهرة د.ت].

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٣.

(٦) شرح الكافية للرضى ٢٦٩/٢.

(٧) النصف لابن جنى ١٩/١. والجيز: الغاص بالماء، والمجك: اللاج فى المنازعة، والنفر: مبالغة فى نافر.

(٨) الحديث رواه ابن ماجه فى سننه كتاب ما جاء فى الجنائز، حديث رقم (١٥٧٨)، ٥٠٢/١، ٥٠٣.

(٩) الأشباه والنظائر ٢٢/١.

(٦) الاستغناء بلفظ عن آخر:

وعقد ابن جنى باباً في الخصائص بعنوان «باب في الاستغناء بالشئ عن الشئ»^(١)، وذلك لغير قصد الاختصار، وهو كما يقول السيوطي: «باب واسع فكثيراً ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ»^(٢).

ومن ذلك قول الزجاج: «الأصل في (أُم) أن يقال: (أَبَة) ولكن استغنى عنها بـ (أُم)، وأبوان تشية أب، وأبة»^(٣).

ومنه عدول العرب عن استعمال (وذر) استغناء بـ (ترك)^(٤) والأصل في الفعل التصرف.

ومنه استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة أحياناً نحو قولهم: (أَرْجُل) في جمع (رِجْل)، وَلَمْ تجمع جمع كثرة^(٥)، والأصل أن يُخَصَّ كلُّ معنى بدليل.

هذا وقد يُعَبَّر عن الاستغناء بوقوع الشئ موقع غيره كما في قول ابن يعيش عن المنادى المفرد: «فإن قيل: فَلَمْ يُبَيَّنْ وَحَقُّ الأَسْمَاء أن تكون معرفة؟ فالجواب أنه إنما بُيِّنَ لوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه وقع موقع المضمَر، والمتمكنة من الأسماء إنما جعلت للغيبة، فلا تقول: قام زيد، وأنت تحدّثه عن نفسه، إنما إذا أردت أن تحدّثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول: قمت، والنداء حال خطاب، والمنادى مخاطب فالقياس [أى الأصل] في قولك: يا زيد أن تقول: يا أنت»^(٦).

(٧) إصلاح اللفظ:

عقد ابن جنى باباً في الخصائص بعنوان «باب في إصلاح اللفظ»^(٧)، ومن أمثلته عنده «قولهم: أما زيد فمنطلق، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صَرَّحْتَ بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدّمة عليهما، وأنت في قولك: أما زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين، ولا تقول أما

(١) انظر: الخصائص ٢٦٧/١.

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٢/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٣/٢.

(٤) انظر: الخصائص ٢٦٧/١، والأشباه والنظائر ١٢٢/١.

(٥) انظر: الخصائص ٢٦٧/١، والأشباه والنظائر ١٢٤/١.

(٦) شرح المفصل ١٢٩/١.

(٧) انظر: الخصائص ٣١٣/١.

فزيد منطلق، كما تقول فيما هو في معناه: مهما يكن من شيء فزيد منطلق؛ وإنما قيل ذلك لإصلاح اللفظ»^(١).

ويلاحظ أن هاهنا عدولاً عن أصل وضع تركيب شرطى وعلته إصلاح اللفظ، ويبين ابن جنى وجه هذه العلة بقوله: «ووجه اصلاحه أن هذه الفاء، وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أما فزيد منطلق، كما يقولون: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها فى اللفظ حرف وهو (أما)، فتنبهوا ذلك لما ذكرنا، ووسطوها بين الحرفين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتى على صورة العاطفة، فقالوا: أما زيد فمنطلق، كما تأتى عاطفة بين الاسمين فى نحو: قام زيداً فعمرو، وهذا تفسير أبى على رحمه الله تعالى، وهو الصواب»^(٢).

ومن العدول لإصلاح اللفظ أيضاً «قولهم فى جمع ثمرة، وثمرّة ونحو ذلك: تمرات وُبُرات، فكروها إقرار التاء، تناكراً لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد، فحذفت وهى فى النية مرادة البتة لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ لا غير، ألا تراك إذا قلت: تمرات، لم يعترض شك فى أن الواحدة منها ثمرة، وهذا واضح. والعناية إذن فى الحذف إنما هى بإصلاح اللفظ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضى لها حاكم بموضعها»^(٣).

ومن ذلك ما نقله السيوطى من أن «الأصل فى (زيداً فاضرب) تنبيه فاضرب زيداً، ثم حذف (تنبيه) فصار: فاضرب زيداً، فلما وقعت الفاء صدرًا قدّموا الاسم إصلاحاً للفظ»^(٤).

ومنه «قولهم: لهنك قائم؛ لأنهم لو قالوا: لأنك لكان رجوعاً إلى ما فروا منه، لكنهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا الهمزة هاء لإصلاح اللفظ»^(٥).

(٨) امتناع الجمع بين البديل والمبدل منه:

ومن ذلك التزام حذف المبتدأ لكون خبره «مصدرًا جىء به بدلاً من اللفظ بفعله كقول

الشاعر:

(١) الخصائص ٣١٣/١.

(٢) الخصائص ٣١٤/١، وانظر: شرح الفصل لابن يعيش ١١/٩، ١٢.

(٣) الخصائص ٣١٤/١، ٣١٥.

(٤) الأشباه والنظائر ١٦٦/١.

(٥) الأشباه والنظائر ١٦٤/١.

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا * أَذْرُ نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ^(١)

ومنه قولهم: سمعَ وطاعةً، أى أمرى حنانٌ، وأمرى سمعَ وطاعةً. والأصل فى هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جىء به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه فى غير إتياع ثم حمل المرفوع على المنصوب فى التزام إضمار الرفع الذى هو المبتدأ^(٢).

(٩) المشابهة اللفظية:

والمراد بها تلك المشابهة التى يعتمد عليها فى قياس عنصر لغوى على عنصر آخر قياساً شبه^(٣) إذا كانت من جهة اللفظ، وتكون علة للعدول بمعنى السبب الباعث لا الفائدة المترتبة.

من ذلك إعراب الفعل المضارع مع أن الأصل فى الأفعال البناء، وإنما أغرب «بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إياه فى الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد»^(٤). فالإبهام والتخصيص من قبيل المشابهة المعنوية - وستأتى فى الأسباب المعنوية - وما بعده من المشابهة اللفظية.

ومن ذلك أن المصدر الذى بوزن (فَعْلَان) بفتح الفاء، الأصل فيه الكسر، «وإنما فتح تشبيهاً بـ (التفعّال)، كما جاء فى (التفعّال): التّبيان والتّلقاء بالكسر، و(التفعّال) كله بالفتح إلا هذين»^(٥).

(١٠) الفِرَارُ مِمَّا يُؤَدَّى إِلَى تَغْيِيرٍ بَعْدَ تَغْيِيرٍ:

من ذلك أن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أن يُحَرِّكَ الساكن الأول، «فأمّا قولهم: أَيْنَ، وَكَيْفَ فمعدول بهما عن القياس، بتحريك الساكن الثانى دون الأول لمانع، وذلك أنا لو حَرَكْنَا الأولَ وهو الياء فى (أَيْنَ) و(كَيْفَ) لانقلبت أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حُكْمِ التصريف؛ إذ الحركة تقع لازمة، ولو قَلَبْتِ أَلِفًا لزم تحريك النون لسكونها ومكون الألف قبلها،

(١) البيت بلا نسبة فى الكتاب ٣٢٠/١، ٣٤٩، والمقتضب ٢٢٥/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/١، ونسبة فى

الخزانة للمندر بن درهم الكلبى ١١٢/٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٢٨٧/١، وانظر: همع الموامع ٣٢٥/١.

(٣) انظر: لمع الأدلة ص ١٠٧.

(٤) شرح الأشموني ٥٩/١.

(٥) شرح الأشموني ٣٠٩/٢.

فلَمَّا كَانَ يُؤَدِّي تحريك الأول إلى تغيير بَعْدَ تغيير حركوا الثاني من أَوَّل الأمر، واستغنوا بذلك عن تحريك الأول»^(١).

(١١) البَعْدُ عَمَّا يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ النَّظِيرِ:

من ذلك قول سيبويه: «هذا باب إذا حَذَفَتْ منه الهاء [في الترخيم] وَجَعَلَتْ الاسمَ بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أَبْدَلَتْ حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء ... وذلك قولك في (عَرْقُوة) و(قَمَحْدُوة) إن جعلت الاسمَ بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء على حال: يا عَرْقِي، ويا قَمَحْدِي، من قَبْلِ أنه ليس في الكلام اسم آخره كذا، وكذلك إن رَحِمْتَ (رَعُوم) وجعلته بهذه المنزلة، قلت: يا رَعِي»^(٢).

وهو يشير إلى العدول بقلب الواو ياء بعد حذف التاء من آخر الكلمة؛ لأن الباقي منها وهو (عَرْقُو) و(قَمَحْدُو) و(رَعُو) لا نظير له في العربية، إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة.

ومثل ذلك قولهم: (الأيدى) بكسر الدال، ووزنها (أَفْعُل) «وإنما عدلوا إلى الكسر لتصح الياء، إذ لو بقيت الضمة قبل الياء لانقلبت واوًا، وكنت تصير إلى بناء ليس مثله في الأسماء»^(٣).

(١٢) عدم تغيير الأمثال:

يذهب النحاة إلى أنَّ الأمثال تستعمل فسي مضاربها بنفس اللفظ الذي جاءت عليه من مواردها، وهذا معنى قولهم: «الأمثال لا تُغَيَّرُ»^(٤). فيقال مثلاً للرجل: «أَطِرَّيْ فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ»^(٥)، و«إِنَّ العَوَانَ لَا تُعَلِّمُ الحِمْرَةَ»^(٦) بالتأنيث، ويقال له: «إِنْ تَسَلَّمَ الجِلَّةُ فَالنَّيْبُ هَذَرٌ»^(٧)، بالجمع،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٩.

(٢) الكتاب ٢٤٩/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٥.

(٤) الأشباه والنظائر ٢٠٩/١.

(٥) مجمع الأمثال للميداني ٢٨٢/٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه — القاهرة د.ت.

(٦) مجمع الأمثال ٢٩/١.

(٧) مجمع الأمثال ٣٧/١.

ويقال عن المرأة: « لا تأمنى الأحقّ وفي يده سكين »^(١) و« شيخ بحوران له القاب »^(٢)، و« غثك خير من سمين غيرك »^(٣)، بالتذكير، والأصل في هذا كله المطابقة.

ويتمثل بقولهم: « في كلّ أرضٍ سعد بن زيد »^(٤) بتقديم الخبر وجوباً، فلا يجوز تأخيرها لأنّ الأمثال لا تغير، والأصل الجواز.

ويمتنع إظهار العامل في قولهم: « هذا ولا زعماتك »^(٥)، وتقديره: هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك، مع أنّ الإظهار هو الأصل؛ وذلك « لأنه جرى مثلاً، والأمثال لا تغير، وظهور عامله ضرب من التغير »^(٦).

وينبغي الالتفات إلى أنّ تأثير هذه القاعدة التوجيهية « الأمثال لا تُغيّر » في العدول عن الأصل إنما يتحقق في كلام المتمثل بالمثل، لا في نطق مَنْ نطقَ الممثلَ أوّلَ مرة، إذ العدول فيه يكون لسبب آخر، وقد لا يكون فيه عدول أصلاً، أو يكون فيه عدول جائز فيصير واجباً بصيرورته مثلاً.

وقد ربط المبرد التغير في الأمثال بكثرة الاستعمال فقال: « الأمثال يُستَجازُ فيها ما يُستَجازُ في الشّعْرِ لكثرة الاستعمال لها »^(٧).

(١٣) تحويل الإسناد:

ويختص هذا السبب بتحويل صيغة الفعل من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول، وهذا على مذهب أكثر النحويين من أنّ المبنى للفاعل أصل للمبنى للمفعول^(٨)، فالعدول عن الأصل في هذا إنما كان لتهيئة الفعل للإسناد للمفعول أو غيره مما ينوب عن الفاعل بعد أن كان مهيئاً بصيغته الأصلية للإسناد إلى الفاعل.

(١) مجمع الأمثال ٢٦٩/١.

(٢) مجمع الأمثال ١٧٥/٢.

(٣) مجمع الأمثال ٤١٦/٢.

(٤) مجمع الأمثال ٤٥٩/٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٢، ٢٧، وجمع الموامع ١٣/٢، والأشباه والنظائر ٢٠٩/١.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٢، والأشباه والنظائر ٢٠٩/١.

(٧) المقتضب ٢١٦/٤، وقد نقل السيوطي هذه العبارة بشيء من التغير كالتالي: « الأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال » الأشباه والنظائر ٢٠٩/١.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٧، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٦٢/٢.

(١٤) الضرورة:

تؤدي الضرورة إلى العدول عن الأصل أحياناً كما يظهر في قول الأنباري: «أما احتجاجهم بقول الشاعر:

فِي كَلْتِ رَجُلِيهَا سَلَامِي وَاحِدَةً^(١)

فلا حُجَّةَ فيه؛ لأن الأصل أن يقول: (كلتا) بالألف، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر، كما قال الآخر:

فَلَسْتُ بِمَذْرِكِ مَا فَاتَ مِنِّي * بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي^(٢)

أراد بـ (لهفاً)، اجتزأ بالفتحة عن الألف، وكقول الآخر:

وَصَائِي الْعَجَاجُ فِيمَا وَصْنِي^(٣)

أراد: فيما وصاني، وهذا كثير في أشعارهم^(٤).

ومن ذلك إجازة الكوفيين مد المقصور في الضرورة مع أن المقصور هو الأصل والمد فرع عليه، وقد جاء في الشعر البلاء والغناء في البلي والغنى^(٥).

(١٥) الاستحسان:

ورد هذا السبب من أسباب العدول في قول ابن يعيش: «أصل حركة التقاء الساكنين الكسرة، وإنما يُغْدَل عنها لضرب من الاستحسان، من قِيلَ أَنَا رأينا الكسرة لا تكون إعراباً إلا باقتران التنوين بها، أو ما يقوم مقامه، وقد يكون الضمة والفتحة إعرابين من غير تنوين يصحبهما ولا شيء يقوم مقام التنوين نحو ما لا ينصرف والأفعال المضارعة، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا توهم فيه الإعراب وهي الكسرة»^(٦).

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، وخزانة الأدب ١٢٩/١.

(٢) البيت بلا نسبة في الخصائص ١٣٧/٣، ورصف المبانى ص ٢٨٨، ولسان العرب مادة (ل ه ف)، ٤٠٨٧/٥، وجمع الموامع ٤٣٧/٢.

(٣) البيت لرؤية بن العجاج في ملحقات ديوانه ص ١٨٧.

(٤) الإنصاف ٤٤٩/٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١١٠/٤.

(٦) شرح المفصل ٨٢/٣.

(١٦) استحقاق الصدارة:

بعض الكلمات في العربية يكون لها الصدارة في الجملة التي ترد فيها، كأدوات الاستفهام، والشرط وكم الخبرية، لكن هذه الكلمات قد تحتل موقعا إعرابيا متأخرا عن غيره في أصل وضع التركيب، كأن تقع خبرا لمبتدأ، أو مفعولا به، أو ظرفا، وفي هذه الحالة يجب تقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفعل والفاعل، والظرف على عامله، وهذا عدول عن الأصل باعته الحرص على صدارة ما يستحق الصدارة.

ومثال تقديم الخبر لأنه من الأسماء المستحقة للصدارة قوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾^(١)، وقوله عز وجل: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٢)، وقوله تباركت أسماؤه: ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُ﴾^(٣).

ومثال تقديم المفعول به لهذا السبب من تكريم أكرمه، وأيهم تضرب أضرب، ومن كلم

زيد؟

وكذا إذا أضيف إلى ما له الصدارة اسم فإنه يكتسبها مثل: غلام من تضرب أضرب.

(١٧) حُرِّيَّةُ الرتبة:

تُعَدُّ الرتبة الحرة لكثير من عناصر التركيب من الأسباب المجوزة لمخالفة الأصل في الرتبة بين المواقع المتساوقة.

فعلى سبيل المثال الأصل في الخبر التأخير لكن إذا انتفى مانع التقديم وموجب التأخير^(٤) جاز الأمران^(٥)، فهذا الجواز هو المعنى بحرية الرتبة وهو المسوّغ للعدول. فالأصل أن يقال: زيد في الدار، لكن حُرِّيَّةُ الرتبة تُسَوِّغُ العدول بالتقديم والتأخير، فيقال: في الدار زيد.

وكذا الحال مع المفعول به^(٦) في نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، يجوز العدول إلى: ضَرَبَ

عمرًا زيد.

(١) من الآية ٢١٤ سورة البقرة.

(٢) آية ٢٢ سورة الأنعام.

(٣) آية ١٠ سورة القيامة.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٢٩/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٢٩/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٥١٥/١.

والحال في نحو: دعا زيد ربّه مخلصاً، يجوز أن تُقدّم فيقال: مخلصاً زيداً دعا^(١).

ويلاحظ أن العدول هنا عدول جائز دائماً.

(١٨) مراعاة طبيعة الضمير والظاهر:

ويتضح أثر ذلك في وجوب تقديم المفعول إذا كان ضميراً مُتصِلاً والفاعل اسماً ظاهراً^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾^(٣)، وكذا تقديم المفعول الثاني على الأول^(٤) نحو: الدرهم أعطيته زيداً.

فالضمير دائماً ألصق بالفعل من الاسم الظاهر فإذا جاء بعده وجب أن يتصل به ما لم يمنع مانع^(٥).

(١٩) تصحيح التركيب:

وقد جاء ذلك في قول السيوطي، وهو يُعدّد أسباب وجوب تقديم الخبر، وهو عدول عن الأصل من جهتين^(٦): « الخامس: أن يكون تقديمه مُصَحِّحاً للابتداء بالنكرة، وهو الظرف والمجرور والجملة »^(٧).

(٢٠) التنبيه على الفرعية:

وتظهر فاعلية هذه العلة في باب (إن) وأخواتها، حيث يُقدّم منصوبها على مرفوعها؛ إذ إن هذه الحروف « لما كانت فرع (كان) في عمل الرفع والنصب، قُدِّمَ مَعَهُنَّ عملُ النصب على الرفع تنبيهاً على الفرعية؛ لأن الأصل تقديم الرفع، ولم يُحتجْ إلى ذلك في (ما) المحمولة على ليس؛ لأن فرعيتها ثابتة بيّنة الثبوت لعدم اتفاق العرب على إعمالها، وبطلان عملها عند نقض النفسى بـ (إلا)، أو تقدم الخبر، أو وجود (إن) فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل (كان) »^(٨).

(١) انظر: شرح الأشموني ١٨٠/٢.

(٢) انظر: همع الموامع ٥١٦/١.

(٣) من الآية ٣ سورة الضحى.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٩٣/٢.

(٥) كأن يكون الضمير محصوراً انظر: همع الموامع ٥١٦/١، ٥٦/٢.

(٦) هما تقديم الخبر بالنسبة إلى تأخيره عن المبتدأ، والوجوب بالنسبة إلى جواز التقديم والتأخير.

(٧) همع الموامع ٣٣٢/١.

(٨) شرح التسهيل ٨/٢.

ثانيًا: الأسباب المعنوية

تُعَدُّ قاعدة الإفادة وهي أنَّ «الأصل في الكلام أن يُوضَعَ للفائدة»^(١) أصلًا لا يجوز العدول عنه؛ لأنه يؤدي إلى الإخلال بالوظيفة الأساسية للغة وهي الإفهام والفهم، ومن ثمَّ تحكم هذه القاعدة مسارَ المعنى على المستويين الأصولي والعدولي، ولذا فإنَّ الأسباب المعنوية للعدول تنبع من فكرة الإفادة، وهي تعمل في هذا الإطار في اتجاهات مختلفة لإنتاج هذه الأسباب.

فمرة يكون وجود الفائدة ووضوح المعنى في حالة العدول مُبرَّرًا ومسوّغًا له، فيُعَدُّ ذلك سببًا للعدول بمعنى أنه باعث على تجويزه.

ومرة يكون الوصول إلى الفائدة الخالصة لا يتحقق إلا بالعدول، وبدونه يحدث اللبس أو الإجمال، فيكون أمن اللبس أو إرادة النص على المعنى غايةً يُسعى إليها بالعدول عن الأصل.

ومرة تتحقق القيمة المعنوية لعنصر لغوي في عنصر آخر يحلُّ محله في تحقيق الفائدة التي يضطلعُ بها أصالة فتكون هذه المشابهة المعنوية من الأسباب الباعثة على العدول عن الأصل.

ومرة يكون تغيُّر المعنى المُعبَّر عنه بالأصل باعثًا للعدول عن هذا الأصل حتى تتحقَّق الفائدة الفرعية بالإبانة عن هذا المعنى الطارئ بواسطة التعبير العدولي.

وتتلور هذه الاتجاهات في الأسباب التالية:

(١) تَحَقُّقُ الفائدة:

من أمثلة كون حصول الفائدة في حالة العدول مسوّغًا له جوازُ مجيء المبتدأ نكرة مع أنَّ الأصل فيه أن يكون معرفة، ومجيئه نكرة عدول عن الأصل مشروط بتحقيق الفائدة، و«لم يُعَوَّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدى إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مقلِّ مُخِلٍّ، ومن مُكثِرٍ مُورِدٍ ما لا يصلح أو مُعَدِّدٍ لأمور متداخلة»^(٢).

ومما يتصلُّ بالإفادة وضوح المعنى في العدول إليه بحيث يكون مسوّغًا لهذا العدول، ومثال

(١) الأصول ص ١٤٠.

(٢) معنى اللبيب ٥٣٩/٢، وقد عُدَّ عشرة مواضع، وانظر: شرح ابن عقيل ٢١٦/١ وذكر أربعة وعشرين موضعًا، وشرح الأشموني وذكر خمسة عشر موضعًا، وانظر أيضًا: همع الهوامع ٣٢٦/١، والأشباه والنظائر ٩٥/٣.

ذلك قول ابن مالك: «قد يقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه في خبر فيجىء الخبر مثنى، كقول بعض العرب: راكب البعير طليحان، والأصل: راكب البعير والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى»^(١).

(٢) أمن اللبس:

لغة مجموعة من الأجهزة، وكلُّ جهاز منها يقوم على دعامين هما: الوظائف والعلامات، «وفي كلِّ جهازٍ من هذه الأجهزة التي تصطنعها لغة ما، يَجِبُ أن يكون عنصر المخالفة بين العلامات بحسب اختلاف الوظائف أهمَّ ما تحرص عليه اللغة ضماناً لوضوح المعنى، فلا يجوز مثلاً أن تتفق علامتان في الشكل وقد قُصِدَ بكل منهما أن تدل على معنى مختلف عما تدل عليه الأخرى، ولو حدث ذلك لالتبس المعنى، ولأصبحت الدلالة عليه غامضة غير واضحة، أو لأصبح اللبس غير مأمون، وقد قلنا: إنَّ أمن اللبس أهم ما تحرص عليه اللغة»^(٢).

وأحياناً يكون الوضع الأصلي للعنصر اللغوي مؤدياً إلى نوع من اللبس، فتتحو اللغة إلى العدول عنه تخلصاً من هذا اللبس.

فمن ذلك أنَّ الأصل في (أرض) ألا تجمع بالواو والنون، لكنهم قالوا: (أَرْضُون)، فقليل: هو «نائب عن أَرْضَات معدول عنه، وسبب ذلك خوف الالتباس بجمع أَرْضَة»^(٣).

ومن ذلك وجوب تأخير الفاعل إذا كان محصوراً بإغما إجماعاً وإيلاً على الأصح^(٤)، نحو: إنما ضَرَبَ عمرًا زيدٌ، وما ضَرَبَ عمرًا إلا زيدٌ؛ لأنه لو قُدِّمَ لأَوْقَعَ في اللبس.

ومن ذلك أنَّ الأصل في البديل والمبدل منه «أن يكونا خبرين أو تدخل عليه واو العطف لكنهم اجتنبوا ذلك للبس ... وذلك نحو قولك: مررت بعبدِ الله زيد، ومررت برجلِ عبدِ الله، وكان أصلُ الكلام: مررت بعبدِ الله ومررت بزيد، أو تقول: مررت بعبدِ الله وزيدي، ولو قلت ذلك لظُنَّ أنَّ الثاني غيرُ الأول، فلذلك استُعْمِلَ البَدَلُ فراراً من اللبس، وطلباً للاختصار والإيجاز»^(٥).

(١) شرح التسهيل ٢٨٩/١.

(٢) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية ص ١٢٤ مقال للدكتور تمام حسان في حوليات كلية دار العلوم للعام الجامعي ١٩٦٨م - ١٩٦٩م.

(٣) شرح التسهيل ٨٣/١.

(٤) انظر: همع الفوامع ٥١٦/١.

(٥) الأصول في النحو ٢٦/٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٣.

ويدخل تحت هذا السبب عِلَّةُ الْفَرْقِ^(١)، كرفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما، وفتح نون الجمع وكسر نون المثني لذلك، وأيضًا دخول اللام الفارقة ولزومها في خير (إن) المخففة من الثقيلة^(٢).

(٣) النصُّ على المعنى أو إبرازه:

فمن النصِّ على المعنى قول رضى الدين فى باب المفعول معه:

«قوله: "فإن كان الفعل لفظًا وجاز العطف فالوجهان" - هذا أولى ممَّا قال عبد القاهر فى نحو: قام زيدٌ وعمرو، أنه لا يجوز فيه إلَّا العطف، ولَعَلَّهُ قال ذلك لأنَّه مخالفة للأصل الذى هو العطف لا لداعٍ، وهو ممنوع؛ لأنَّ هاهنا داعيًا وهو النصُّ على المصاحبة»^(٣).

ومن إبانة المعنى وإبرازه قوله عن حذف عامل المفعول المطلق وجوبًا: «وإنما وجب حذف الفعل فى بعض المواضع إمَّا إبانة لقصد الدوام وال لزوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد أى الفعل فى نحو: حمدًا لك، وشكرًا لك، وعجبًا منك، ومعاذ الله»^(٤).

(٤) المشابهة المعنوية:

هى مثل المشابهة اللفظية تنضوى تحت قياس الشبه، ومواقعها متعددة فى النحو العربى، ومن أشهرها بناء الاسم الذى يشبه الحرف شبهًا معنويًا، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة، فإنها مبنية لتضمينها معنى حرف الاستفهام، والشرط، والإشارة، أى أدَّى بها المعانى التى حقَّها أن تؤدَّى بهذه الحروف^(٥).

و«زعم الزجاج أنَّ المثنى مبنى لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف، إذ أصل (قام الزيدان): قام زيد وزيد، كما بنى لذلك (خمسة عشر)»^(٦)، وفى هذا إشارة إلى تقويته للشبه المعنوى.

وقال ابن يعيش عن بناء أسماء الأفعال: «وَقَوْعُ هذه الأسماء مَوْضِعٌ ما أصله البناء، وجريها

(١) انظر: الاقتراح ص ٢٣١.

(٢) انظر: معجم الهوامع ٤٥١/١، ٤٥٢.

(٣) شرح الكافية للرضى ١٩٥/١، وانظره أيضًا: ١٩٤/١.

(٤) شرح الكافية للرضى ١١٦/١.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٥٢/١، ٥٣.

(٦) معجم الهوامع ٦٩/١.

مَجْرَاهُ فِي الدَّلَالَةِ سَبَبٌ كَافٍ فِي الْبِنَاءِ، وَلَا خِلَافَ عِنْدَ الْجَمِيعِ فِي أَنَّ أَوَّلَ مَا وَقَعَتْ هَذِهِ الْكَلِمَ مَوْقِعَهُ الْبِنَاءُ وَهُوَ الْفِعْلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَكَانَ مَبْنِيًّا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ»^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ « الْأَوَّلَ أَلَّا تَدْخُلَ الْفَاءُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ، لَكِنَّهُ لَمَّا لُحِظَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ مَعْنَى مَا تَدْخُلُ الْفَاءُ فِيهِ - دَخَلَتْ، وَهُوَ الشَّرْطُ وَالْجُزَاءُ، وَالْمَعْنَى الْمُلَاحَظَةُ أَنَّ يَقْصَدُ أَنَّ الْخَبَرَ مُسْتَحَقٌّ بِالصَّلَةِ، أَوْ الصِّفَةِ، وَأَنْ يَقْصَدَ بِهِ الْعُمُومُ »^(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ « الْأَوَّلَ فِي الدَّعَاءِ وَالْإِنْشَاءِ وَالتَّوْبِيخِ وَالِاسْتِفْهَامِ أَنْ يَكُونَ بِالْفِعْلِ، وَكَثُرَتْ نِيَابَةُ الْمَصْدَرِ عَنْهُ فِي ذَلِكَ لِقُوَّةِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ نَحْوُ: مَعَاذَ اللَّهِ، وَغَفْرَانَهُ »^(٣).

(٥) الاتساع في التعبير عن المعاني:

وهذا الاتساع على ضربين:

الأول: أَنْ يَكُونَ لِلْفِظِ مَعْنَى أَصْلِيٌّ يَدُلُّ عَلَيْهِ ثُمَّ يُتَوَسَّعُ فِيهِ فَيَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِلْفِظِ حُكْمٌ أَصْلِيٌّ ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ الْفِظُ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْحُكْمِ اتِّسَاعًا وَتَكْثِيرًا فِي الدُّوَالِ لِحَسَابِ الْمَدْلُولِ، بِمِثْلِ يَخْتَلِفُ الْمَدْلُولُ بِاخْتِلَافِ الدَّالِّ.

وَمِنْ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ قَوْلُ الْمَبْرَدِ: « وَالْكَلَامُ يَكُونُ لَهُ أَصْلٌ ثُمَّ يُتَّسَعُ فِيهِ فِيمَا شَاكَلَ أَصْلَهُ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: زَيْدٌ عَلَى الْجَبَلِ، وَتَقُولُ: عَلَيْهِ دِينَ، فَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ الدَّيْنَ قَدْ رَكِبَهُ وَقَدْ قَهَرَهُ »^(٤).

وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ السَّرَاجِ: « أَعْلَمُ أَنَّ الظُّرُوفَ أَصْلُهَا الْأَزْمَنَةُ وَالْأَمَكَنَةُ، ثُمَّ تَتَّسَعُ الْعَرَبُ فِيهَا لِلتَّقْرِيبِ وَالتَّشْبِيهِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ دُونَ الدَّارِ، وَفَوْقَ الدَّارِ، إِنَّمَا تَرِيدُ مَكَانًا دُونَ الدَّارِ، وَمَكَانًا فَوْقَ الدَّارِ، ثُمَّ يُتَّسَعُ ذَلِكَ فَتَقُولُ: زَيْدٌ دُونَ عَمْرٍو، وَأَنْتَ تَرِيدُ فِي الشَّرَفِ، أَوْ الْعِلْمِ، أَوْ الْمَالِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْأَوَّلُ الْمَكَانُ »^(٥).

وَفِي مَقَابِلِ هَذَا يَقُولُ ابْنُ جَنَى: « كَانَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَصْلَ (يَبِينُ) أَنَّهَا مَصْدَرٌ بَانَ يَبِينُ يَبْنَاءُ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ ظَرْفًا اتِّسَاعًا وَتَجَوُّزًا كَ (مَقْدِمِ الْحَاجِّ) وَ(خِلَافَةِ فَلَانِ)، قَالَ: ثُمَّ

(١) شرح المفصل ٣١/٤.

(٢) همع الهوامع ٣٤٧/١.

(٣) شرح التسهيل ١٩٢/٢.

(٤) المقتضب ١٨٤/١.

(٥) الأصول في النحو ١٩٩/١.

استعملت واصله بين الشينين، وإن كانت في الأصل فاصلة؛ وذلك لأنَّ جَهَّتَيْهَا وَصَلْنَا ما يجاورهما بها، فصارت واصله بين الشينين»^(١).

ومن الضرب الأول أيضاً «أنَّ الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسع فيه فيستعمل في غيره»^(٢). وذلك نحو (فى) فإنَّ معناها في الأصل الظرفية والوعاء، «وقد يُتَّسَعُ فيها فيقال: فى فلان عيبٌ، وفى يدى دار، جَعَلْتُ الرجلَ مكاناً للعب يحتويه مجازاً أو تشبيهاً، ألا ترى أنَّ الرجلَ ليس مكاناً للعب في الحقيقة، ولا اليدُ مكاناً للدار»^(٣).

ويتضح من هذه النماذج أنَّ هذا الضرب من الاتساع يبقى فيه اللفظ بصورته ويتعدد معناه.

وأما الضرب الثانى فمنه قول ابن السراج: «اعلم أنَّ حقَّ الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأنَّ الأصل والقياس أنَّ لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكنَّ العربَ اتَّسَعَتْ فى بعض ذلك، فخصَّصَتْ أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأنَّ الزمان مضارع للفعل؛ لأنَّ الفِعْلَ له يُنْبِى، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لِمَا فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتك يومَ قام زيد، وأتيتك يومَ يقعد عمرو»^(٤).

ويلاحظ هنا تداخل عِلَّتَيْنِ للعدول عن الأصل، الأولى: علة المشابهة المعنوية بين المصدر والفعل، وهذه هى العلة الباعثة على تجويز إضافة اسم الزمان إلى الفعل، والثانية: علة الاتساع فى اللفظ لضروب من المعانى وهى تمثل الغاية والثمرة من هذا العدول، ذلك أنَّ قولنا: أتيتك يومَ قام زيد، يختلف من جهة المعنى بعض الاختلاف عن قولنا: أتيتك يومَ قيام زيد، فلتتمكن المتكلم من اختيار التعبير المطابق لمقتضى الحال كان هذا الاتساع، وليصح أمامه أكثر من وجهٍ لِلْفَظِّ.

ومن هذا الضرب العدول عن الرتبة الأصلية فى الجملة الفعلية، يقول العكبرى: «الأصل تقديم الفاعل على المفعول ... إلا أنَّ تقديم المفعول جائز لقوة الفعل بتصرفه والحاجة إلى اتساع الألفاظ»^(٥)، وهذه الحاجة إلى الاتساع فى الألفاظ هى حاجة دلالية أوضحها ابن جنى - من قَبْلُ -

(١) المحتسب ١٩٠/٢.

(٢) الجنى الدانى ص ٢٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٨.

(٤) الأصول فى النحو ١١/٢.

(٥) اللباب ١٥٣/١.

فى قوله: «أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كـ (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فإذا عناهم ذِكْرُ المفعول قَدْموه على الفاعل، فقالوا: (ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ)، فإذا ازدادت عنايتهم به قَدْموه على الفعل النَّاصِيه، فقالوا: (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ)، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أَنَّهُ رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حَدَّ كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربَ زَيْدٌ، فجاءوا به مجيئاً ينافى كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: (عَمْرُو ضَرَبَ زَيْدٌ) فحذفوا ضميره ونَوَّه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبةً به عن صورة الفضلة وتحمياً لنصبه الدَّالَّ على كون غيره صاحب الجملة.

ثم إنهم لم يَرْضَوْا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبَنَوْه على أنه مخصوص به، والفَوْ ذِكْرَ الفاعل مظهرًا أو مضمَّرًا فقالوا: (ضَرَبَ عَمْرُو) فاطَّرَحَ ذِكْرُ الفاعل البتة»^(١).

وقد آثرت أن أنقل هذا النصَّ على طوله؛ لأنَّ فيه بياناً تفصيلياً تدريجياً لعملية عدولٍ عن أصلٍ وضع تركيب في اللفظ، مع بيان المعنى الدافع لذلك وهو الاهتمام وزيادته مع كُلِّ انتقال.

ويلاحظ في هذين المثالين للضرب الثانى أنَّ اللفظ يتعدد ويتعدده يتعدد المعنى من جهة المُفسِّر، ويقع العكس من جهة المُنشئ.

وهناك صورة أخرى لهذا الضرب يتعلق فيها تعدد المعنى باختلاف توجيه التغيير الذى وقع فى التركيب، فمثلاً فى نحو: (دخلت الدارَ والمسجدَ) هناك عدولٌ بحذف (فى)، واختلف النحاة فى توجيهه؛ فذهب الفارسى «إلى أَنَّهُ لما حذف منه (فى) اتساعاً فانتصب على المفعول به»^(٢)، وحقيقة الاتساع هنا تظهر فى تغير محل الإعرابى، ولذا لا يقال بوجود اتساع فى ذلك على مذهب سيبويه والمحققين من أَنَّهُ «منصوب على الظرف تشبيهاً للمختص بغير المختص»^(٣) من أسماء المكان، فتَغَيَّرَ التوجيه الذى يستتبع تَغْيِيرَ المعنى قام مقام تَغْيِيرِ اللفظ.

(٦) المبالغة:

من العدول لأجل المبالغة ما ذهب إليه بعض النحويين من «أنَّ باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلباً للمبالغة والاختصار»^(٤)، وقد اشترك الاختصار هنا - وهو سبب لفظى - مع المبالغة.

(١) المختص ٦٥/١.

(٢) همع الهوامع ١١٣/٢.

(٣) همع الهوامع ١١٢/٢.

(٤) الأشباه والنظائر ٧٧/١.

ومنه العدول عن صيغة (فاعل) في الدلالة على الحدث وصاحبه «إلى (فعل) للمبالغة، فإذا لم تُرد المبالغة جيء به على الأصل؛ لأنه ليس فيه تكثير»^(١).

ومنه أن (فَعِيلًا) هو الأصل في الوصف من باب (فَعَلَ) لكن «يُخْرِجُ به إلى (فَعَالٍ) إذا أريد المبالغة، وطُوال وغَرَضُ أشدُّ مبالغةً من طویل وعريض. و(فَعِيل) و(فَعَال) كلاهما من أبنية المبالغة فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضَعَفُوا العين فقالوا: كُرَّام، وَحُسَّان، وَوُضَّاء وهم يريدون: كريما وحسنا ووضيئا»^(٢).

ويقول ابن جنى: «وهم إذا أرادوا شِدَّةَ المبالغة في الكلمة فَمِمَّا يُخْرِجُونَهَا عن أصلها. ألا ترى أن أصل الأفعال أن تتصرف، وقد منعوا (نَعَم)، و(بَشَى)، و(حَبَّذا)، وفعل التعجب التصرف لما قصدوه، وهذا باب واسع؛ فلهذا كان (فَعِيل) هو الأصل، و(فَعَال) مُدْخَل عليه لأنه أشدُّ مبالغة منه»^(٣).

(٧) العدول لِنُكْتَةِ بِلَاغِيَّة:

والفرق بين هذه العلة والعلة السابقتين هو أن تَبَيَّنَ العلتين تدوران في اللغة باعتبارها نظامًا عامًا مُجَرَّدًا، أما النكتة البلاغية فهي تتحقق في الأسلوب باعتباره اختيارًا فرديًا واقعيًا بالفعل.

ومما تظهر فيه هذه العلة توجيه قوله ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ - سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»^(٤)، حيث وَجَّهَ على أن (كلمتان خفيفتان ..) هو الخبر، و(سبحان الله ...) هو المبتدأ، وقُدِّمَ الخبر على المبتدأ لنكتة بلاغية «هي التشويق إلى المبتدأ، وكلما طال الخبر حَسُنَ هذا النوع؛ لأنه كلما طال بذكر الأوصاف ازداد الشوق إلى المحدث عنه»^(٥) بها كما هو في الحديث الكريم حيث قال: "كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن" فإن النفس كثر تشوقها بذلك إلى سماع المحدث عنه بها، فلم يحجى "سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم" إلا والنفس في غاية

(١) شرح الفصل لابن يعش ١٣/٦.

(٢) النصف ١/٢٤٠، ٢٤١.

(٣) النصف ١/٢٤١.

(٤) رواه البخاري في كتاب الدعوات، حديث رقم (٦٤٠٦) ١١/٢١٠، ورواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء حديث

رقم (٢٦٩٤) ٨/١٩٢.

(٥) في المطبوعة: منه.

الشوق إلى سماعه»^(١).

ومن الأغراض البلاغية للعدول إرادة التفخيم، قال الأنباري عن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾^(٢): «وكان الأصل أن يقول: فلا تجعلوا له أنداداً؛ ليعود من الصفة إلى الموصوف ذكرٌ إلا أنه أقام المظهر مقام المضمّر للتفخيم»^(٣).

(١) الأشباه والنظائر ١٧٨/٦، وهذا من كلام ابن المصنف الحنفى (ت ٨٦١هـ).

(٢) من الآية ٢٢ سورة البقرة.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٦٣/١.

الفصل السادس

الرد إلى الأصل

الفصل السادس

الردُّ إلى الأصل

إذا كان العدول عن الأصل هو الإجراء المقابل للاستصحاب فإن الردُّ إلى الأصل هو الإجراء المُتَمِّمُ له؛ إذ يتواطؤ هو والاستصحاب على محلٍّ واحد مع اختلاف الاتجاه، ونتيجتهما واحدة حين تكون النطق بالأصل، ومتقاربان حين تكون إظهار الأصل في الرد، ومراعاه أو إبقاء حكمه في الفرع في الاستصحاب. وإنما أُنْخِرَ الحديث عن الرد إلى هذا الموضع؛ لأنه لا يوجد إلا إن كان ثمة عدول عن الأصل.

وقد قسمت الرد إلى الأصل - بناء على تحليل المادة النحوية المشتملة على هذه العملية - إلى قسمين:

الأول: رد إلى الأصل على المستوى اللفظي.

والثاني: رد إلى الأصل على المستوى الذهني.

أولاً: الردُّ اللفظيُّ

نسبة الرد هنا إلى اللفظ تعني أنه رَدٌّ واردٌ في الكلام العربي فهو منطوق به بالفعل، ويكون مقيساً عليه أو سماعياً.

وإنما سُمِّيَ رَدًّا لأنه رجوع من الفرع إلى الأصل بعد الانتقال من الأصل إلى الفرع، فهو لا يوجد إلا بعد العدول.

ولأنه في حقيقته رجوعٌ فقد عُبرَ عنه بالرجوع إلى الأصل والعود إلى الأصل، فمن الأوّل قول الأنباري: «كان القياس أن يقال: عسى الغَوَيْرُ أن يباس^(١)؛ إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك، فقالوا: عسى الغَوَيْرُ أبُوسًا، فنصبوه بعسى؛ لأنهم أجروه مجرى قارب، فكأنه قيل: قارب الغوير أبُوسًا»^(٢).

(١) انظر: مجمع الأمثال ٣٤١/٢.

(٢) أسرار العربية ١٢٧، وانظر: حاشية يس على شرح التصريح ٢٠٣/١، وقد عُبرَ ابن يعش عن نحو ذلك بمراجعة الأصل المفروض، انظر: شرح المفصل ١٤/٧.

فالقِيَاس المطرد جاء على شيء فيه عدول عن الأصل، ثم وَرَدَّ عن العرب ما فيه استعمال الأصل، فنُظِرَ إليه على أنه رجوع من العدول القياسي إلى الأصل المتروك، وهو رَدُّ سماعي.

ومن التعبير بالرجوع إلى الأصل قول ثعلب - بعد قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(١): «يرجع إلى الأصل؛ لأنه كان ينبغي أن يكون مع الواحد والاثنين تفسير كما كان في الجمع، ولكن لم يَجِ، والأصل: درهم واحد، ثوب واحد، درهمان اثنان ثوبان اثنان، كما يقال: دراهم ثلاثة وأربعة، وأثواب ثلاثة وأربعة وما أشبه ذلك»^(٢).

ومن استعمال العود إلى الأصل قول ابن مالك عن بناء المضارع لإسناده إلى نون النسوة بعد أن كان مُعْرَبًا، وإسكان الماضي لذلك بعد أن كان مفتوحًا: «فاشتركا بالعود إلى الأصل بالنون»^(٣). وقد ورد عند الزجاج استعمال الرد إلى الحال^(٤).

هذا وقد تحدث ابن جني في الخصائص عن الرد إلى الأصل، ويُنَّ أنه قد يُرْجَعُ إلى الأصل الأقرب دون الأبعد كما في: مَدُّ اليوم، حيث ضُمَّتِ الذال لالتقاء الساكنين رجوعًا إلى الأصل القريب وهو مَنْذُ دون البعيد المقدر وهو سكون الذال في مَنْذُ^(٥).

وعقد بابًا لما يمكن أن يُرْجَعَ إليه من الأصول، وما لا يمكن معه ذلك، فقال: «باب فيما يُراجَعُ من الأصول مما لا يراجع - اعلم أن الأصول المُتَصَرِّفَ عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أن يُراجع، والآخر ما لا تمكن مراجعته؛ لأنَّ العرب انصرفت عنه فلم تستعمله»^(٦).

الفرق بين الرد اللفظي والاستصحاب:

سبق أنَّ الردَّ إلى الأصل في اللفظ هو نطق بعض العرب أو كلهم للشيء على أصل وضعه في بعض الأحيان بعد أن كانوا ينطقون به على القياس المخالف للأصل في جل الأحيان، وهذا يعني

(١) من الآية ٥١ سورة النحل.

(٢) مجالس ثعلب ٤٣٧/٢. وقد عبر عن هذا في موطن آخر بقوله: «جاءوا به على الأصل» ٥٨٤/٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٧/١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٣/١، هذا وقد جاء في الأصول لابن السراج ٣٤٧/٣ التعبير بالرد إلى القياس وليس لما نحن فيه.

(٥) انظر: الخصائص ٣٤٤/٢.

(٦) الخصائص ٣٤٩/٢.

أنا أمام النطق بأصل الوضع، وقد سبق أن رأينا من صور الاستصحاب: إبقاء اللفظ على أصل وضعه الذهني عند النطق، وإبقاء اللفظ على حاله عند الانتقال إلى حالة تالية وغير ذلك، وهذا يعني أن الموضع الذي يقال إن فيه ردًّا للأصل، يمكن أن يقال إن فيه استصحابًا للأصل.

فمثلاً يقال في النسب إلى قِسَى وثَدِيٍّ: ثُدَوِيٍّ، وقُسَوِيٍّ؛ «لأنها فُعُول، فتردُّها إلى أصل البناء، وإنما كسر القاف والياء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما، وهو السين والذال، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل»^(١).

يمكن أن نَعُدَّ النطق بـ (ثُدَوِيٍّ) و(قُسَوِيٍّ) استصحابًا للأصل - وهو ضم القاف والياء - من قبيل مراعاة حكم أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه في الأخير، في حين جعل سيويه ذلك من قبيل الرد إلى الأصل، فما الفرق بينهما؟

ومثل ذلك قول المبرد بعد أن أثبت أن أصلَ (فاعِل) وصفًا لمذكر أن يكسُر على (فواعِل)، وأن ذلك ممتنع منعا للبس: «وقد قالوا: (فارسٌ) و(فوارسٌ)؛ لأنَّ هذا لا يكون من نعوت النساء، فأمِنُوا الالتباس فجاءوا به على الأصل ... وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع (فاعِلًا) على (فواعِل)؛ لأنه الأصل»^(٢). فهل يُعَدُّ هذا من قبيل الاستصحاب لأنه إبقاء للفظ عند النطق كما هو في أصل وضعه الذهني، أو يُعَدُّ ردًّا إلى الأصل في الضرورة أو عند أمن اللبس؟ وما الفرق بينهما؟

الحق أن الفرق بين استصحاب الأصل والرد اللفظي إلى الأصل يكمن في أمرين:

أحدهما: أن الاستصحاب لا يحتاج إلى عِلَّةٍ كما سبق، إلا ما ينصرف فيه التعليل إلى العدول عن القياس حين يكون هذا العدول مقتضى الاستصحاب، أما الرد إلى الأصل على المستوى اللفظي فإنه يحتاج إلى عِلَّةٍ يكون الرد بسببها إذا كان ردًّا قياسيًا، مثل: الضرورة، والتصغير، والنسب، والجمع، والتنشئة، والإضافة، والإضمار، وسيأتي الحديث عن هذه العلل بشيء من التفصيل.

وقد يُذَكَّر الردُّ إلى الأصل ولا تُذَكَّرُ له علة، ويقع ذلك إذا حدث عدول عن الأصل لِعِلَّةٍ ثم زالت عِلَّةُ هذا العدول فيكتفى بزوال علة العدول عن الأصل لرد الشيء إلى أصله، وكذا إذا لم يكن الأصل مخالفًا للقياس أي ليس هناك قاعدة مطردة على خلاف الأصل وقد جاء هذا في قول

(١) الكتاب ٣/٣٤٦.

(٢) المقتضب ٢/٢١٦، ٢١٧.

ثعلب: «يقال: مُرَّ يا هذا، فإذا ازدادوا قالوا: أومُر، إنما فعلوا ذلك ردُّوه إلى أصله وهو أومُر»^(١)، إذ القياس عدم حذف همزة الوصل في فعل الأمر الذي يسكن ثانية في مضارعه و«شُدَّ بالحذف مُرَّ وخُذَّ وكُلَّ، وفشا . . . وأومر، ومُستندَرَّ تَمْنِمُ خُذَّ وكُلَّا»^(٢) كما قال ابن مالك، فالرد هنا ردٌّ عن عدول مطرد في السماع لا في القياس، المردود إليه موافق للقياس إلى جانب كونه الأصل فلم يحتج إلى علة لذلك.

كما يقع ذلك إذا كان المردود إليه لغة قومٍ من العرب مع كونه الأصل كما في قول ابن السراج: «وَمَنْ شَبَّهَا [يعنى ما النافية] بـ (ليس) فأعملها لم يجوز أن يدخلها على الفعل، إلا أن يرُدَّها إلى أصلها في ترك العمل»^(٣). ومعلوم أن ترك العمل هو الأصل في (ما)، لأنها لا تختص، وهو أيضًا لغة بني تميم.

ويقع ذلك أيضًا - قليلًا - شدوذاً، والشاذُّ لا حكم له، يقول ابن يعيش: «حكى الأصمعي: هَلُمَّ إلى كذا، فيقال: لا أهلمُ إليه، وهَلُمَّ كذا، فيقال: لا أهَلِّمُهُ بفتح الألف والهاء وضم اللام والميم، والأصل في ذلك: لا أَلِّمُ، كما تقول: لا أرُدُّ، كأنه يرُدُّه إلى أصله قبل التركيب وهو شاذُّ»^(٤).

ويلاحظ أنه يقول: "كانه" فلا يجوز بأن هذا ردُّ إلى الأصل، ولعلَّ عدُّه استصحاباً أولى، والله أعلم.

والأمر الثاني: إنَّ كُلاً من الاستصحاب والردُّ اللفظي فيه انتقال من حالٍ إلى أخرى، ولنرمز إلى الحال الأولى فيهما بـ (أ)، وإلى الثانية بـ (ب)، فد (أ) فيهما تمثل الأصل، و(ب) في الاستصحاب تمثل الحال الثانية بأنواعها التي سبق الحديث عنها^(٥)، وفي الرد تمثل الفرع المعدول إليه.

والفرق بينهما في هذا أن الانتقال في الاستصحاب من (أ) إلى (ب) يقع دون تغيُّر في اللفظ، أو مع تغيُّر مراعى في الحكم فيعتبر حكم الأصل. أمَّا الردُّ فالانتقال فيه من (أ) إلى (ب) يقع مع تغيُّر مطرد مراعى، بحيث تكون (أ) أصلاً متروكاً إن كان مخالفاً للقياس، و(ب) هي

(١) مجالس ثعلب ٣٠٧/١.

(٢) لامية الأفعال لابن مالك ص ٢٨ ط. مصطفى البابي الحلبي - مصر سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.

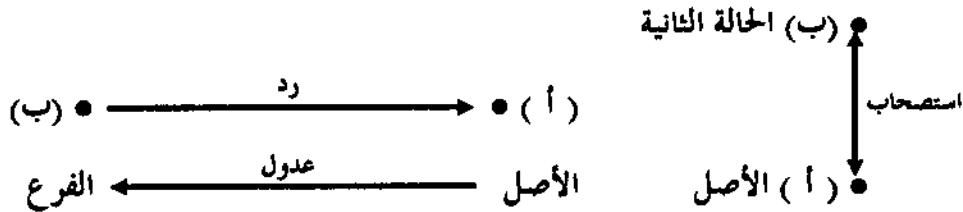
(٣) الأصول في النحو ٥٦/١.

(٤) شرح المفصل ٤٣/٤.

(٥) انظر: ص ٦١ من هذا البحث.

القياس المطرد، أو السماع الشائع إن كان الأصل موافقاً للقياس، ثم تأتي إحدى العلل المشار إليها^(١) فتجعل (ب) تعود إلى (أ)، فالعلاقة هنا بين (أ) و(ب) علاقة انتقال ورجوع، أما في الاستصحاب فهي انتقال دون رجوع مع بقاء صورة اللفظ أو حكمه أو مراعاته.

ويمكن بيان ذلك بالشكلين التاليين:



فالانتقال في الاستصحاب يمثل الاتجاه الرأسى إذ تكون الحال الثانية امتداداً للحال الأولى، والانتقال في الرد يمثل الاتجاه الأفقى؛ لأنه يقع بعد عملية العدول، والعدول مُبَيِّنَةٌ للأصل. ولم أجعلهما في شكل واحد؛ لأن (أ) في الرد أحياناً لا تكون هي (أ) في الاستصحاب بعينها، بل تكون (ب) فيه، لما فيها من الأصالة المستصحبة، وهذا لا ينفي ما سبق تقريره من أن العمليتين تتواردان على محل واحد، لأن المراد بالتوارد هنا أن المحل الواحد يمكن تطبيق صورة الاستصحاب وصورة الرد عليه باختلاف الاعتبار، بشرط عدم تباين الأصل فيهما، وذلك بأن يكون الأصل في الاعتبارين واحداً، أو يكون الأصل في الردّ حالاً تاليةً للأصل في الاستصحاب، بحيث يكون اتجاه الردّ من الفرع المعدول إليه إلى الأصل المستصحب عبر الحال الثانية له، ولكي يتضح هذا أمثلاً للصورتين:

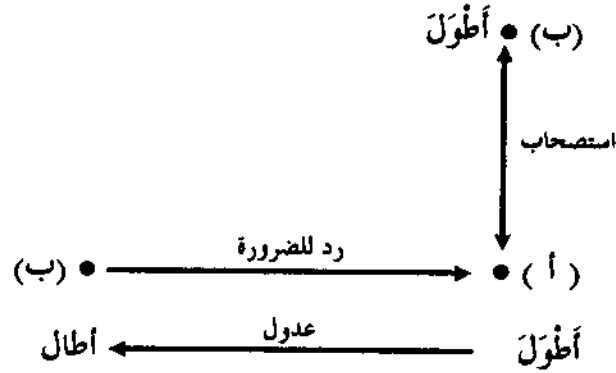
أما الصورة الأولى، وهي أن يكون الأصل في العمليتين واحداً، فمثالها ردُّ (أطال) في الضرورة إلى الأصل في قول الشاعر:

صَدَدَتْ فَاطَوَّلَتْ الصُّدُودُ وَقَلَّما * وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٢)

فـ (أَطَوَّلَ) المردود إليه في عملية الرد هو صورة الأصل الذهني المجرد المستصحبة في عملية الاستصحاب، ولا تأثير هنا للثناء.

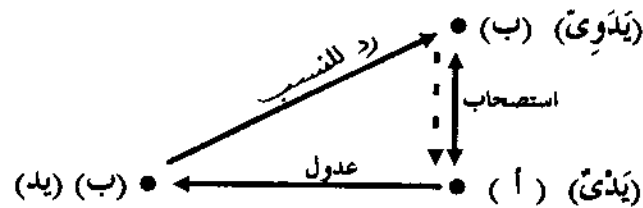
(١) وذلك في الرد المحتاج إلى تعليل.

(٢) البيت سبق تخريجه ص ٤٤، وانظر: النصف ٦٩/٢.



وظاهر أنَّ العمليتين تلتقيان عند أصل واحد هو (أ) = (أطلّ).

وأما الصورة الثانية - وهي التي يكون الأصل فيها في العمليتين مختلفاً دون تعارض - فمثالها كلمة (يَدَوِيّ)، فهي قبل النسب إليها (يد)، وأصل وضع (يد): (يَدَيّ)، فإذا نظرنا إلى (يَدَوِيّ) باعتبار عملية الاستصحاب فهي تمثل (ب)، والذي يمثل (أ) أى الأصل (يَدَيّ)، وإذا نظرنا إليها باعتبار عملية الرد فهي تمثل (أ)؛ لأن فيها المردود إليه وهو اللام، وكلمة (يد) تمثل (ب)، وتنضح العلاقة بين العمليتين في الشكل التالي:



فيلاحظ من هذا الشكل أنَّ العمليتين قد تواردتا على محلّ واحد هو (يَدَوِيّ)، فإننا إذا نظرنا إلى أنه حال ثالثة لـ (يَدَيّ) كان فيه استصحاب للأصل بمراعاة حكم أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه في الأخير وهو كونه على ثلاثة أحرف^(١) - وإذا نظرنا إلى أنه مُنتَقَلٌ إليه من (يد) كان فيه ردٌّ للأصل، برّد اللام المحذوفة. ويلاحظ أيضاً أنَّ اتجاه السهم من يد ينحدر في اتجاه (يَدَيّ)، فأتجاه (ب) في الرد ينبغي أن يكون نحو (أ) في الاستصحاب حتى يتحقق التوارد المذكور.

فإذا اختلف الاتجاه ذلّ ذلك على تباين الأصلين ومن ثمّ فإنّ عملية الاستصحاب في هذه الحالة يختلف محلّها عن عملية الردّ وقد يتعارضان - مع ملاحظة أنَّ هناك عملية استصحاب أخرى

(١) وهناك عدول بالقلب لكن لا ننظر إليه هنا.

متوافقة مع الرد في الخلل^(١) - ومثال ذلك قول منبويه:

«اعلم أنَّ كُلَّ اسم على حرفين ذهب لأمه، ولم يُردَّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالثناء، كان أصله فَعَلْ أو فَعُلْ أو فَعُلْ - فإنَّكَ فيه بالخيار إن شئت تركته على بناءه قبل أن تضيف^(٢) إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه، فجعلوا الإضافة تغير فتزد كما تُغيَّر فتُحذف، نحو ألف خُبَلَى، وباء ربيعة وحنيفة، فلمَّا كان ذلك من كلامهم غَيَّروا بنات الحرفين التي حذفت لاماتهن بأن رَدُّوا فيها ما حذف منها، وصيرت في الردِّ وتركه على حاله بالخيار^(٣)». ومثَّل لذلك بَدَمَى، وَيَدَى، وَدَمَوَى، وَيَدَوَى^(٤).

فهاهنا تعارض بين الرد إلى الأصل والاستصحاب المُعَبَّر عنه بـ "تركه على حاله"؛ لأنَّ المراد بالأصل الأول أصل الوضع قبل حذف اللام، والثاني حال اللفظ بعد حذف لأمه. وبعد هذا البيان للفرق بين الرد اللفظي والاستصحاب نتقل إلى الحديث عن أهم أسباب الرد اللفظي.

* * *

أهم أسباب الرد اللفظي إلى الأصل:

(١) الضرورة:

قَرَّر كثير من النحويين أنَّ الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها^(٥)، حتى جعل ابن السراج أحسن الضرورات «ما رُدَّ فيه الكلام إلى أصله»^(٦)، بل ذكر أنَّ الشاعر «ليس له أن يُخْرِجَ شيئاً عن لفظه، إلَّا أن يكون يخرج به إلى أصل قد كان له فيرده إليه؛ لأنه كان حقيقته، وإنما أخرجه عنه^(٧)»

(١) بمعنى أنَّ كل عملية رد فلا بد أن تتوارد معها عملية استصحاب لم قد يكون هناك عملية استصحاب أخرى لأصل آخر.

(٢) الإضافة هنا بمعنى النسب.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣٥٨/٣، وانظر مثلاً آخر لهذا التعارض في ٣٦١/٣، ٣٦٢.

(٥) انظر: المقتضب ٢٣٩/١، ٢٧٧، ٢٨٥، والنصف ٦٩/٢، والإنصاف ٤٩١/٢، ٧٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٦، ٩١/٨، ١٦/٩، والأشباه والنظائر ٢٠١/٢.

(٦) الأصول في النحو ٤٣٥/٣.

(٧) في المطبوعة (عَن).

قياسٌ لزمه، أو اطرادٌ استمر به، أو استخفاف لعلّة واقعة»^(١).

ومن نماذج الردّ إلى الأصل في الضرورة قول الشاعر:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ

فَأَرَّةٌ مِثْلُكَ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ^(٢)

والمراد كأن بين فكّيها بالثنية، وأصل الثنية والجمع العطف بالواو، واستغنى بهما عنه لأنه أوجز وأخصر لكن «يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور»^(٣).

ومنها نصب المنادى المبني إذا نُوِّنَ في الضرورة، وهو قول أبي عمر، وعيسى بن عمر، والجرمي، والمبرد؛ إذ الأصل في المنادى النصب؛ لأنه مفعول به في الأصل، وعلى ذلك قول الشاعر:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ * يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّسْتُكَ الْأَوَاقِي^(٤)

وقوله:

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ * مَوْطًا الْأَكْنَافِ رَحْبَ الدَّرَاعِ^(٥)

وقوله:

سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا * وَلَيْسَ عَلَيْكَ مَا مَطَرُ السَّلَامِ^(٦)

ومن ذلك صرف ما لا ينصرف في الضرورة، يقول المبرد: «اعلم أن الشاعر إذا اضطر

(١) الأصول في النحو ٤٣٦/٣ وانظر: شرح المفصل لابن يمش ٦٧/١.

(٢) البيتان لرؤية بن العجاج في ملحقات ديوانه ص ١٩٣.

(٣) الأشباه والنظائر ٢٠١/٢، وانظر: شرح التسهيل ٦٨/١.

(٤) البيت منسوب في سمط اللآلئ ١١١/١، وخزانة الأدب ١٦٥/٢ لمهلهل بن ربيعة، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل إلى عدي بن ربيعة أخى المهلهل ٣٩٦/٣.

(٥) البيت للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٩٥/٦، ٩٦، ٩٧، وبلا نسبة في شرح شدور الذهب ٢٤٤، وشرح قطر الندى ٣٢٠ وشرح التصريح ٣٩٩/١، وجمع الهوامع ٣٢/٢.

(٦) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، ورواية النصب لتعلب، وروايته في الديوان: يا مطر، شعر الأحوص الأنصاري جمعه وحققه عادل سليمان جمال، قدم له د. شوقي ضيف، الناشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م. وانظر في المسألة: الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، ومجالس لتعلب ٧٤/١، ٧٤/٢، ٤٧٤/٢.

والأصول في النحو ٣٤٤/١، وآمال الزجاجي ص ٨١، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣.

[إلى] صرف ما لا يتصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنَّما يرد الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما يتصرف لم يجوز له ذلك؛ لأنَّ الضرورة لا تجوز للحن، وإنَّما يجوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة»^(١).

ويقول الأنباري: «الأصل في الأسماء كلها الصرف، وإنَّما يُمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها، قال أبو كبير الهذلي:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ * حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلٍ^(٢)

فصرف (عواقد) وهي لا تنصرف؛ لأنه ردها إلى الأصل.

وقال النابغة^(٣):

فَلتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدٌ ... *

فصرف (قصائد) وهي لا تنصرف؛ لأنه ردها إلى الأصل، إلى غير ذلك ممَّا لا يحصى كثرة في أشعارهم»^(٤).

ومن الرد إلى الأصل للضرورة أنَّ الأصل في مصدر (فَعَّلَ) (التَّفَعُّيل) «فأما نحو: تَغْرِيزٌ، وتَغْلِيْزٌ، فلم يردَّ الأصلُ البتَّة، فلزم العوضُ لذلك، وقد جاء التفعيل فيه في الشعر، قال^(٥):

فَهَيَّ تَنْزَى دَلَّوْهَا تَنْزِيَا

والقياس تنزِيَّةٌ، لكنه راجع الأصل ضرورة؛ لأنَّ الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة»^(٦).

(١) المقتضب ٣/٣٥٤.

(٢) البيت في شرح أشعار الهذليين للسكري ١٠٧٢/٣ مع اختلاف في الرواية في غير محل الشاهد، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٥/١ (الحماسية رقم ١٢) بالرواية المذكورة.

(٣) جزء من بيت وقامه ... وليذقن ... جيش إليك قوايم الأكوار وهو في ديوان النابغة الذبياني ص ٨٦.

(٤) الإنصاف ٢/٤٨٩، ٤٩٠، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٧.

(٥) البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/٣٠٤، والمنصف ٢/١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٥٨، وشرح التسهيل ٣/٤٧٢، وشرح التصريح ٢/٧٦، وشرح الأشموني ٢/٣٠٧، وشرح شواهد الشافية ص ٦٧، والأشباه والنظائر ١/٢٨٨.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٥٨، ٥٩.

ومن ذلك أنَّ القياس في اسم المفعول الأجوف نحو: قال وباع مقول ومبيع بالحذف « فإذا اضطر شاعر جاز له أن يُرَدَّ مبيعًا وجميع بابهِ إلى الأصل فيقول: مبيع، كما قال علقمة بن عبدة:

حتى تَذَكَّرَ بِنِصَاتٍ وَهَيَّجَهُ * يَوْمَ الرُّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ^(١)

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وكانَها تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ^(٢)

وقال آخر:

نُبِّتُ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا * وَإِخَالَ أَنْكَ سَيِّدٌ مَغْيُونٌ^(٣)»^(٤).

وكذا يُرَدُّ نحو: مقول في قول المبرد خلافًا للبصريين^(٥).

(٢) الضمان:

يقول السيوطي: « الضمان ترُدُّ الأشياء إلى أصولها، هذه قاعدة مُطَرِّدَةٌ »^(٦).

ولذلك أمثلة كثيرة منها أنَّ الأصل في ضمير جمع الذكور ثبوت الواو بعد الميم، فأصل (أنتم) مثلاً (أنتمو)، ويظهر هذا الأصل مع الضمير في نحو: أعطيتكموه، وأنلزمكموها^(٧).

ومنها أنَّ الظرف في أصله بمعنى (في)، وقد يتوسع فيه، وفائدة هذا الاتساع « أنك إذا كُنَّيت عنه وهو ظرف لم يكن بُدٌّ من ظهور (في) مع مضمرة، تقول: اليوم قمتُ فيه؛ لأنَّ الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تُظْهِرْ (في) معه لأنها لم تكن منويَّة

(١) البيت من المفضلية رقم (١٢٠) المفضليات ص ٣٩٩.

(٢) شطر من الكامل وهو بلا نسبة في تصريف المازني [النصف ٢٨٦/١]، وأما ابن الشجري ٣٢١/١، والمقتضب ٢٣٩/١، والخصائص ٢٦٢/١، وشرح التصريح ٣٩٥/٢، وشرح الأشموني ٣٢٤/٤، ونسبه العيني إلى شاعر غيمي لم يسمه ٣٢٤/٤.

(٣) البيت للعباس بن مرداس السُّلَمِيّ وهو في المقتضب ٢٤٠/١، والخصائص ٢٦١/١، والوحشيات ص ٢٣٨، وأما ابن الشجري ١٦٧/١، ٣٢١، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٧، ٣٨٩. ويُروى محل الشاهد (مَغْيُون)، من قولهم غيَّنَ على قلبه أى غَطَّى عليه، و"مَغْيُون" أى مصاب بالعين، ورواية أبي تمام "مَغْيُون" فلا شاهد فيها.

(٤) المقتضب ٢٣٩/١.

(٥) انظر رأيه واحتجاجه في: المقتضب ٢٤٠/١، ٢٤١.

(٦) الأشباه والنظائر ٢٠٤/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٣، وجمع الموامع ١٩٤/١.

مع الظاهر فتقول: اليومَ قمته، والذي سرته يومُ الجمعة»^(١).

وعقد سيويه باباً بعنوان «باب ما ترُدُّه علامة الإضممار إلى أصله»^(٢)، قال فيه: «فمن ذلك قولك: لِعَبْدِ اللَّهِ مَالٌ، ثم تقول: لَكَ مَالٌ، وَلَهُ مَالٌ فتفتح اللام»^(٣).

ومما يرده الضمير إلى أصله (لد) فيقال: لَدَنه، ولا يجوز: لَدُهُ^(٤).

كما يَرُدُّ الضمير حرف القسم إلى أصله، وأصل حروف القسم الباء، إذ تقول: «أحلف بالله أو أقسم بالله... ولو أضمرت لقلت: به لأفعلن، ولا تقول: وَه، ولا وَك، فرجوعك مع الإضممار إلى الباء يَدُلُّ أنها هي الأصل؛ لأن الإضممار يرد الأشياء إلى أصولها»^(٥).

وكما يرد الإضممار الأشياء إلى أصولها في النطق فإنه يَرُدُّها كذلك في الخط، فأبو على الفارسي يتحدث عن كتابة بعض الكلمات التي آخرها ألف - بالياء إذا اتصلت بالضمير، ويرى أن ذلك لا يستقيم، وإنما ينبغي كتابتها بالألف على الأصل لأن الضمائر كما ترد الأشياء إلى أصولها في اللفظ تردّها كذلك في الخط^(٦).

(٣) التصغير:

ذكر السيوطي - مؤكِّداً قاعدةً مَنَهَجِيَّةً في النحو - أن «التصغير يرد الأشياء إلى أصولها»^(٧).

ومما يَرُدُّه التصغير تاء التانيث في نحو: قَدَر، وَقَوَس، وَهِنْد، إذ تُصَغَّر على: قُدَيْرَة، وَقَوَيْسَة، وَهْنَيْدَة بإظهار التاء^(٨)؛ لأن «أصل التانيث أن يكون بعلامة»^(٩).

وكذلك يرد التصغير الجمع إلى أصله: «قالوا: أَعْلِمَة، وَأَصْبِيَّة، في تصغير غِلْمَة وصَبِيَّة،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢، وانظر: شرح التسهيل ٢٤٤/٢، والأشباه والنظائر ٣٣/١، وجمع الهوامع ١٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢، وانظر: الأصول في النحو ١٢٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨.

(٤) جمع الهوامع ٣٨٨/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٨-٣٤، وانظر: الأصول في النحو ٤٣١/١، والممتع ٣٨٤/١، ٣٨٥.

(٦) انظر: المسائل الحليات ص ٩٥، ٩٦.

(٧) الأشباه والنظائر ٢٤١/١.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٥، والأشباه والنظائر ٢٤١/١.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٥.

كأنهم صَغَرُوا أَغْلَمَةً وَأَصْبِيَةً، وذلك أنَّ غَلَامًا فُعَالٌ مِثْلُ غُرَابٍ، وَصَبِيٌّ فَعِيلٌ مِثْلُ قَفِيزٍ، وَبَابُ (فُعَالٍ) وَ(فَعِيلٍ) أَنْ يَجْمَعَ فِي الْقَلَّةِ عَلَى (أَفْعِلَةٍ) مِثْلُ: أَغْرَبَةٍ، وَأَقْفِزَةٍ، فَكَأَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا التَّصْغِيرَ صَغَرُوهُ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ، إِذِ التَّصْغِيرُ مِمَّا يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا»^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرُّضِيِّ: «وَإِذَا حَقَرْتَ السَّنِينَ وَالْأَرْضِينَ قُلْتَ: سُنَيَاتٍ، وَأَرْضَاتٍ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالنُّونَ فِيهِمَا عَوْضٌ مِنَ اللَّامِ الذَّاهِبَةِ فِي (السَّنَةِ)، وَالتَّاءِ الْمُقَدَّرَةِ فِي (أَرْضٍ)، فَتَرْجَعَانِ فِي التَّصْغِيرِ، فَلَا يُنْذَلُ مِنْهُمَا، بَلْ يَرْجِعُ جَمْعُهُمَا إِلَى الْقِيَاسِ، وَهُوَ الْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَإِذَا جَعَلْتَ نُونَ سَنِينَ مُعْتَقَبَ الْإِعْرَابِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِيَّةٍ صَغَرْتُهُ عَلَى سُنَيْنٍ، إِذْ هُوَ كَالوَاحِدِ فِي اللَّفْظِ، وَكَانَ الزَّجَاجُ يَرُدُّهُ إِلَى الْأَصْلِ فَيَقُولُ: سُنَيَاتٍ أَيْضًا، نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى، إِذْ هُوَ مَعَ كَوْنِ النُّونِ مُعْتَقَبَ الْإِعْرَابِ جَمْعٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى»^(٢).

وَيَكُونُ التَّصْغِيرُ أحيانًا سببًا فِي زَوَالِ عِلَّةِ الْعَدُولِ فَيَرْجِعُ الشَّيْءُ إِلَى أَصْلِهِ لِهَذَا الزَّوَالِ^(٣)، وَمِثَالُ ذَلِكَ إِبْدَالُ التَّاءِ مِنَ السَّيْنِ وَالذَّالِ فِي قَوْلِهِمْ: مَيِّتٌ، فَإِذَا زَالَتْ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي قَلْبُوهَا فِيهِ رَدُّوْهَا إِلَى أَصْلِهَا، فَقَالُوا فِي التَّصْغِيرِ: سُدَيْسَةٌ وَفِي الْجَمْعِ: أَسْدَاسٌ^(٤).

وَإِظْهَارُ نُونِ الْعَنْبَرِ فِي التَّصْغِيرِ فَيَقَالُ: عُنْبِيرٌ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَقْلُوبَةً مِيمًا، رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ عِلَّةَ الْقَلْبِ زَالَتْ فِي صِيغَةِ التَّصْغِيرِ^(٥).

وَأحيانًا لَا يُرَدُّ اللَّفْظُ إِلَى أَصْلِهِ فِي التَّصْغِيرِ كَمَا فِي نَحْوِ (مَيِّتٍ) مُخَفَّفٍ مِنْ (مَيِّتٍ)، فَإِنَّهُ يَصْغُرُ عَلَى مَيِّتٍ؛ «لِأَنَّ الْفَرَضَ مِنْ رَدِّ الْمَحْذُوفِ مِنْ نَحْوِ أَبٍ وَأَخٍ تَحْصِيلَ بِنَاءِ التَّصْغِيرِ وَهُوَ فُعِيلٌ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ مِنْ مَيِّتٍ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى رَدِّ الْمَحْذُوفِ، وَلَوْ رُدَّ لَقِيلَ مَيِّتٌ بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ»^(٦).

فَكَأَنَّ الرُّدَّ فِي التَّصْغِيرِ يَكُونُ لِفَرَضٍ هُوَ الْحَصُولُ عَلَى مَا يَصْلِحُ لِبِنَاءِ التَّصْغِيرِ، وَ«هَذِهِ قَاعِدَةُ مَذْهَبِ سَيَّبُوهِ فَعَلَى ذَلِكَ لَوْ سَمِيَ رَجُلًا بـ (يَضَعُ) وَ(يَدْعُ) ثُمَّ صَغُرَ لِقَالَ: يُضَيِّعُ، وَيُدْنِيعُ، وَلَا

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٥، ١٣٤.

(٢) شرح الشافعية للرَضِيِّ ٢٧١/١.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٥.

(٤) انظر: الأصول في النحو ٢٧٠/٣.

(٥) الأصول في النحو ٢٧٣/٣.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٥.

يرد المحذوف الذى هو الواو لأن الباقي بعد الحذف يفي ببناء التصغير فلم يحتاج إلى رَدِّه»^(١).

ولهذا عبّر ابن جنى عن الرد فى التصغير بـ (قد) حتى يفهم عدم الاطراد فقال: «وقد يحدث فى التحقير من الرد إلى الأصل ما لا يوجد فى التكبير فى مواضع»^(٢).

(٤) النسب:

النسب مما يرد الأشياء إلى أصولها، وهو أقوى فى الرد من التثنية والجمع، وقد غلّ المبرّد تقدمه فى الرَدِّ عليهما بأنه يُغيّر أواخر الأسماء لا محالة، ويجعل الإعراب يقع على ياء النسب بدلاً من لام الكلمة، وبوجه آخر وهو لزوم الحذف معه فى: أَسَيِّدِي، وَأُمُوِي، وحنفى^(٣)، فمهما رُدَّ المحذوف فى تثنية أو جمع وجب رده فى النسب، وإن لم يُرَدَّ فيهما جاز فى النسب الرد وتركه محذوفاً^(٤).

ولأن النسب تغيير فى آخر الكلمة لم يُرَدُّوا له ما حذف فيه الفاء أو العين؛ «لأنه فى أول الكلمة فهو بعيد من ياء النسب، فلو ظهر لم يكن يتغير بدخول ياء النسب كما تتغير لام الكلمة بالكسرة من أجل الياء، ويُؤيّد ذلك أن العرب لم تُرَدَّ المحذوف إذا كان فاء فى شيء من كلامها لا فى تثنية ولا جمع بالألف والتاء كما رَدُّوا فيما ذهبت لاه»^(٥).

ومما يُرَدُّ إلى أصله فى النسب (بنت) و(أخت)، يقال فى النسب إليهما: بَنُوِي وَأَخُوِي، كما يقال فى النسب إلى (ابن) و(أخ): بَنُوِي وَأَخُوِي بالرد إلى صيغة المذكر الأصلية^(٦).

ويُرَدُّ الجمع فى النسب إلى الواحد لعل أخرى غير النسب لما تقدّم من ارتباط علة النسب بتغيير الآخر، فأما الجمع فإنما يُرَدُّ «لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً، وهو الوالد أو المولّد أو الصنعة، فحمل على الأغلب، وقيل: إنما رُدَّ إلى الواحد لِيُعْلَمَ أن لفظ الجمع ليس علماً لشيء، إذ لفظ الجمع المُسمّى به ينسب إليه نحو: مدائنى وكلايى»^(٧).

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٥.

(٢) النصف ٥٩/٢.

(٣) انظر: المقتضب ١٥٣/٣، ١٥٤.

(٤) انظر: المقتضب ١٥٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٦.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦.

(٦) انظر: شرح التصريح ٣٣٣/٢، شرح المفصل ٦/٦.

(٧) شرح الشافية للرضى ٨٠/٢.

(٥) الجمع:

الجمع يرد الأشياء إلى أصولها^(١)، ومن ذلك رد ألف (ذات) إلى أصلها وهو الواو عند جمعها؛ «لأنَّ تاء (ذات) واجب لها من الحذف ما وجب لتاء قناة، فباشرت الألف المنقلبة عن العين ألف الجمع فاستحقت الفتح والردُّ إلى الأصل، فقليل: ذوات، بحذف اللام ولو ردت اللام لقليل: ذويات، وذابات»^(٢).

ويُفهم من هذا أنَّ الردُّ إلى الأصل في الجمع لا يشترط أن يكون ردًّا من جميع الوجوه إذ قد رُدَّت الألف إلى أصلها وهو الواو، ولم ترد اللام المحذوفة.

(٦) التثنية:

ذكر السيوطي قاعدة الرد في التثنية ممثلاً لها في قوله: «التثنية ترد الأشياء إلى أصولها ... ومن ذلك قول من قال: إنَّ المثنى من أسماء الإشارة والموصولات معرب؛ لأنَّ التثنية ردتها إلى أصولها من الإعراب.

ومما ترده التثنية إلى الأصل قولهم: أبوان، وأخوان، وحَمَوَان وفَمَوَان، وفَمَيَان، وَيَدَيَان، ودَمَيَان، وذواتا في تثنية (ذات)، وقلب المقصور إلى الياء أو الواو التي هي الأصل نحو: فتيان، وقفوان، وقلب الهمزة المبدلة من واو واوًا»^(٣).

(٧) الإضافة:

الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها^(٤)، ومن المسائل التي تظهر فيها هذه القاعدة نصبُ المُنَادَى إذا صار مضافاً، وضُمُّه إذا كان علماً مفرداً، فقد قال الخليل رحمه الله عن ذلك: «كَأَنَّهُمْ لَمَّا أَضَافُوا رُدُّوهُ إِلَى الْأَصْلِ كَقَوْلِكَ: إِنَّ أَمْسَكَ قَدْ مَضَى»^(٥)، يعني بهذا أنَّ المُنَادَى إذا كان معرفةً بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ فإذا أضيف رُدَّ إلى أصله وهو النصب؛ لأنَّ حقَّ المُنَادَى أن يكون منصوباً لأنه مفعول به،

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٦٩/٨.

(٢) شرح السهيل ٩٨/١.

(٣) الأشباه والنظائر ٢٢٤/١، ٢٢٥، وانظر في رد الحرف المحذوف من الكلمة في التثنية شرح المفصل لابن يعيش

١٥١/٤-١٥٣، وجمع المواضع ١٤٨/١.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ١٦٩/١.

(٥) الكتاب ١٨٤/٢.

وشَبَّهَهُ بِـ (أَمْسَكَ) لِأَنَّ (أَمْسَ) إِذَا لَمْ يَكُنْ مِضَافًا وَكَانَ مَعْرِفَةً بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ، فَإِذَا أَضِيفَ أُعْرِبَ، وَهَذَا كُلُّهُ مَبْنَى عَلَى أَنَّ حَالَةَ الْإِفْرَادِ سَابِقَةٌ عَلَى حَالَةِ الْإِضَافَةِ.

ومنها أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُعْرِبُ الْعِدَدَ الْمُرَكَّبَ إِذَا أَضِيفَ فيقول: «هَذَا خَمْسَةُ عَشْرِكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرِكَ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا»^(١).

ومنها أَنَّ الْمَنْعُوعَ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا أَضِيفَ فَإِنَّهُ يَرُدُّ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْجَرِّ بِالْكَسْرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٢).

(٨) الألف واللام (أل):

وقد جاء الرد بهما في قول المبرد في باب النداء: «فإن عطفت اسمًا فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافًا: أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع، فيقولون: يا زَيْدُ والخَارِثُ أَقْبَلَا ... وأما أبو عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب ... وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا: تَرُدُّ الْأَسْمَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَى الْأَصْلِ، كَمَا نَرُدُّهُ بِالْإِضَافَةِ وَالتَّنْوِينِ إِلَى الْأَصْلِ، فَيَحْتَجُّ عَلَيْهِمُ بِالنَّعْتِ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ، وَالنَّصَبُ عِنْدِي حَسَنٌ عَلَى قِرَاءَةِ النَّاسِ»^(٣).

(٩) الوصل:

«الوصل مما يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا فِي الْغَالِبِ»^(٤)، أَوْ «مِمَّا تَجْرِي فِيهِ الْأَشْيَاءُ عَلَى أَصُولِهَا، وَالْوَقْفُ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ»^(٥).

ومن أمثلة الرد إلى الأصل في الوصل أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ «إِذَا قَالَ فِي الْوَقْفِ: مَنْوُ وَمَنَا وَمَنِي [حكاية]، يَقُولُ إِذَا وَصَلَ: مَنْ يَا فَتَى، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: رَأَيْتُ نِسَاءً، فَقَالَ فِي الْوَقْفِ: مَنْات؟ وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ رِجَالًا، فَقَالَ: مَنِينَ؟، وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ: مَنَةً، أَوْ مَنْتَ - فَإِنَّهُ إِذَا وَصَلَ قَالَ: مَنْ يَا فَتَى، يَأْسُكُنَ النَّونَ»^(٦)، وَذَلِكَ أَصْلُهَا.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٦.

(٢) من الآية ١٨٧ سورة البقرة.

(٣) المقتضب ٢١٢/٤، ٢١٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٩.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٩.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤.

ومنها الضمير (أنا) أصله الهمزة والنون ودخلت الألف لبيان الحركة في الوقف، فإذا وَصَلَتِ الكلامَ رُدَّ اللفظُ إلى أصله فسقطت الألف فتقول: ^(١) أَنْ فَعَلْتُ.

هذه أهمُّ المواضع أو الأسباب التي تُردُّ الأشياءُ معها إلى أصولها، ويمكن أن يضاف إليها سبب عامٌّ يُفهم من كلام سيبويه وهو أنَّ كُلَّ ما أزيل عن موضعه ولو بعارض فإنه يُردُّ إلى أصله، فمثلاً (زيد) علم مفرد إذا نُودِيَ بُنِيَ على الضم لكنه إذا وقع بدلا من منادى منصوب فاكثر العرب ينصبونه نحو: يا أخانا زيدا؛ «لأنهم يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى، كما رَدُّوا (ما زيدا إلا منطلق) إلى أصله، وكما رَدُّوا (أَتَقُول) حين جعلوه خيرا إلى أصله» ^(٢).

ويلاحظ على المواضع السابقة أنها تشمل حالاتٍ فرعية، فالضرورة سياق لغوى خاص، والضمير فرع على الاسم الظاهر، والمَصَغَرُ فرع المكبَّر، والاسم المنسوب تال للمنسوب إليه، والجمع والشية فرع الأفراد، والألف واللام عارضان في اللفظ.

ولا يستثنى من ذلك إلا الإضافة والوصل، أما الإضافة فلأنها لا تردُّ إلا لمعنى فيها تكون به مقويَّة لأصالة الاسم في بابه، وهو اختصاصها بالاسم. وأما الوصل فلأنه الحال الأصلية والوقف عارض، فلا يُتَصَوَّرُ الردُّ في الوصل إلا على أنه حال تالية للوقف التالى لحال الوصل الأوَّلِ، والله أعلم.

* * *

وينبغي الإشارة إلى أنَّ الردَّ اللَّفْظِيَّ إلى الأصل يستعمل في الاستدلال والتوجيه والتعليل، فمن الأوَّل استدلال المبرد على أنَّ أصل همزة (فعلاء) النون برجوعها إلى الأصل في صنعاني وبهراني ^(٣)، ومنه ترجيح الأشموني استعمالَ الجملة الفعلية: «أحمد ربِّي الله» ^(٤) على الجملة الاسمية "الحمد لله" بأشياء منها أنَّ الأولى رجوع إلى الأصل ^(٥).

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٩.

(٢) الكتاب ١٨٥/٢.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢١٨/٣.

(٤) من قول ابن مالك: قال مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مالِكٍ . . . أَخَذَ رَبِّيَ اللهَ خَيْرَ مالِكٍ

(٥) انظر: شرح الأشموني ٩/١.

ومن الثانى أن بعض النحاة وجّه قول الشاعر:

..... * ولكن على أعقابنا يقطر الدّما^(١)

على أن (الدّما) فاعل جاء به الشاعر على الأصل^(٢).

ومن الثالث قول ابن يعيش عن قول الأعشى:

فإِذَا تَرَنَّنَى وَلِىَ لِمَّةٌ * فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْذَى بِهَا^(٣)

حيث علله قائلا: « ولم يقل أودت؛ لأنّ الحوادث بمعنى الحَدَثَانِ، والحَدَثَانِ مذكر، والذي سوغ ذلك أمران: كون تأنّيه غير حقيقى، والآخر أن فيه ردًّا إلى الأصل وهو التذكير »^(٤).

* * *

وبعد هذا العرض لأهم أسباب الرد إلى الأصل على المستوى اللفظى، والإشارة إلى دوره فى النحو العربى، أذكر مجموعة من القواعد المنهجية (قواعد التوجيه) التى تتعلق بهذا الإجراء:

١- إذا احتيج إلى تحريك ساكن رُدَّ إلى حركته الأصلية^(٥).

٢- « ما يدعو إلى مراجعة الأصل راجع على ما يدعو إلى مفارقه »^(٦).

٣- « الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه »^(٧).

٤- « ردّ الأصل أولى من اجتلاب الأجنبى »^(٨).

(١) عجز بيت وصدره: فَلَمَّسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَذَمَّى كَلَّوْمُنَا، والبيت للحُصَيْنِ بْنِ الْحُمَامِ الْمُرِّى، وهو فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٩٨/١ من الحماسية رقم (٤١)، والنصف ١٤٨/٢، وأما ابن السجرى ٢٢٨/٢، ٤٦٩، والخليبات ص ٨، والمضديت ص ٢٧٠، ونسبه فى العقد الفريد ١٠٠/١ إلى حسان بن ثابت وليس فى ديوانه طبعة دار صادر - بيروت د.ت.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٩٦/٥.

(٣) البيت للأعشى فى ديوانه ص ٣٦ وروايته: فَإِنَّ تَفْهَيْنِي ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَلْوَى بِهَا ديوان الأعشى شرح د. يوسف شكرى فراحات ط. دار الجليل - بيروت، الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

(٤) شرح المفصل ٩٥/٥.

(٥) انظر: الأصول فى النحو ٣٤٢/١، والتعليقة للفارسى ٣٩/٤، والارتشاف ٦٧٤/٢، وشرح التسهيل ٤٢٤/٣.

(٦) شرح التسهيل ٢٦٣/٣.

(٧) الأشباه والنظائر ١٥٠/٢.

(٨) شرح الكافية للرضى ١٤٢/٢.

- ٥- « رَدُّ المَحذُوفِ أَوَّلَى مِنْ زِيَادَةِ حَرْفٍ غَرِيبٍ »^(١).
- ٦- إِذَا زَالَتْ عِلَّةُ الْعُدُولِ عَنِ الْأَصْلِ رُدُّ الشَّيْءِ إِلَى أَصْلِهِ^(٢).
- ٧- إِذَا ضَعُفَتْ عِلَّةُ الْعُدُولِ عَنِ الْأَصْلِ أَوْ غَوِرَتْ رُدُّ الشَّيْءِ إِلَى أَصْلِهِ^(٣).
- ٨- « أَحْتِمَالُ الثَّقَلِ مَعَ مُوَافَقَةِ الْأَصْلِ أَوَّلَى مِنْ أَحْتِمَالِ الثَّقَلِ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَصْلِ »^(٤).
- ٩- « الْمَحذُوفَاتُ مِنْ كَلَامٍ مَشْهُورٍ إِذَا أُريدَ رَدُّهَا فَالْحَقُّ أَنْ تُرَدَّ كُلُّهَا حَتَّى يَرْجَعَ الْكَلَامُ إِلَى أَصْلِهِ، أَوْ تُضْمَرَ كُلُّهَا حَتَّى يَبْقَى الْكَلَامُ عَلَى شَهْرَتِهِ »^(٥).
- ١٠- إِذَا أَذَى الرَّدُّ إِلَى الْأَصْلِ إِلَى الثَّقَلِ امْتَنَعَ^(٦).
- ١١- « مَا لَمْ تُرَدَّ النُّكْرَةُ إِلَى أَصْلِهِ لَمْ تُرَدَّ الْإِضَافَةُ »^(٧).
- ١٢- « مَا وَجِبَ رَدُّهُ فِي الْجَمْعِ يَجِبُ رَدُّهُ فِي النِّسْبِ »^(٨).

* * *

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١٧٣/٢، والمنصف ٨٦/٢، والأشباه والنظائر ٩٥/١، وجمع الهوامع ٣٤٦/٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ٧٠/١، ١٠/٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٧.

(٥) ارتشاف الضرب ١٦٥٧/٤.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٩.

(٧) المقتضب ١٧٨/٢.

(٨) شرح التصريح ٣٣٣/٢.

ثانيًا: الردُّ الذهنيُّ

الردُّ هنا أيضًا رجوع إلى الأصل لا يقع إلا بعد العدول عنه، ومعنى إسبَبة هذا النوع من الردِّ إلى الذهن أنه لا يحصل إلا به، فحركة الانتقال من المعدول إليه إلى الأصل حركة ذهنية في الأساس.

والذهن في اللغة: «الفهم والعقل، والذهن أيضًا: حفظ القلب، ... والذهن أيضًا: القوة»^(١).

ويُستعمل بمعنى «قوة في النفس تشتمل الحواس الظاهرة، والباطنة معدة لاكتساب العلوم»^(٢)، أو «الاستعداد التام لإدراك العلوم والمعارف بالفكر»^(٣)، وهو المراد هنا.

فعملية الرد الذهني تحدث في العقل لا في النطق، ولا يمنع هذا من التعبير عنها باللفظ، بخلاف النوع الأول فإنه يقع في نطق العرب ثم يُنظر إليه بوصفه ردًا إلى الأصل.

والعقل الذي يجري فيه الردُّ هو عقل النحوى دائمًا، وعقل المتكلم والمستقبل إذا تعلّق المعنى به تعلّقًا ظاهرًا.

وهذا النوع من الردِّ هو الذي تحدّث عنه استاذنا الدكتور تمام حسان وجعله مرادفًا للتأويل^(٤)، على أساس أن التأويل «مصدر (أَوَّلُ يُؤَوِّل) ينتمى إلى اشتقاق (آل يتول) أى عاد أو ارتد، فمن "أَوَّل" فرعًا فقد جعله "يتول" إلى أصله، أى فقد "رَدَّه" إلى أصله»^(٥)، فالتأويل أيضًا يعنى الإرجاع كالردِّ.

أمّا النوع السابق من الرد، وهو الرد اللفظي فلا علاقة له بالتأويل، إلا في كونه يُستدلُّ به على الأصل الذي يُردُّ إليه ذهنيًا.

والذى ظهر لى أن التأويل النحوى أعمُّ من الردِّ الذهني لا مطابق له، فكلُّ ردٍّ ذهنيٍّ تأويل، وليس كلُّ تأويل ردًّا ذهنيًّا، والدليل على ذلك أننا نجد أساليب للتأويل لا ينطبق عليها مفهوم الرد

(١) لسان العرب ١٥٢٤/٣.

(٢) التعريفات للجرجاني ص ١٤٤.

(٣) التعريفات ص ١٤٤.

(٤) انظر: الأصول ص ١٥٧-١٧١.

(٥) الأصول ص ١٥٧، وانظر: لسان العرب ١٧١/١، ١٧٢.

الذهنى إلى الأصل، إذ يقتضى هذا الردُّ كونَ المردود إليه هو أصلُ الوضع للمردود، من هذه الأساليب السَّبْكُ أى تأويل الحرف المصدري مع مدخوله بمصدر صريح، ومنها الحكم على المسموع بالقلّة أو الشذوذ أو الندرة وهى أحكام محورها دعوى القصور الكَمِّي^(١)، ومنها الحكم على المسموع بكونه ضعيفاً أو ضرورة، وهو يقوم على دعوى الاختلاف النوعي^(٢)، ومن التأويل بالشذوذ أو الضرورة قول الصَّبَان تعليقاً على قول الأشموني عمّا احتجَّ به على استعمالات (سوى) «وبعضه قابل للتأويل»^(٣) فقال الصبان: «أى بكونه شاذّاً أو ضرورة»^(٤).

ومنها الحكم على المَرَوِيّ بأنه رَوِيَ بالمعنى كقول الخضرى تعليقاً على قول ابن عقيل عن مذاهب النحاة فى حذف الخبر بعد لولا: «والطريقة الثانية أن الحذف واجب دائماً، وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مُؤَوَّل»^(٥)، إذ يقول الخضرى: «(قوله: مؤول) أى كما أوّل قوله ﷺ لعائشة: "لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيْتُ الكعبةَ على قواعد إبراهيم"^(٦) بأنه مروى بالمعنى، والمشهور فى الروايات "لولا جذنان عهد قومك" و"لولا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ" و"لولا أن قومك حديثو عهدٍ إلخ"^(٧).

ومن أساليب التأويل التى ليست برَدٌّ كذلك - الحكمُ على المسموعِ المخالفِ للأصل أو للقاعدة المطردة أو الغالبة بأنه لغة من لغات العرب، ومثال ذلك أن ابن هشام قال فى أوضح المسالك: «ونحو: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٨) مؤول»^(٩)، فقال المُصَرِّح: «وتأويله على حذف اسم إن ضمير الشأن ... أو على أنه جاء على لغة ختَمَ فإلهم لا يقلبون ألف المشى ياء فى حالتى

(١) انظر: أصول التفكير النحوى ص ٢٦٧.

(٢) انظر: أصول التفكير النحوى ص ٢٧١.

(٣) شرح الأشموني ١٦٠/٢.

(٤) حاشية الصبان ١٦٠/٢.

(٥) شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ١٠٦/١.

(٦) الحديث رواه البخارى فى كتاب العلم رقم (١٢٦) ٢٧١/١، بلفظ: "لولا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ"، وفى كتاب الحج رقم (١٥٨٣) و(١٥٨٤) ٥١٣/٣ و(١٥٨٥) و(١٥٨٦) ٥١٤/٣. وروايته: "لولا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بالكفر" و"لولا أن قومك حديث" و"لولا جذنان قومك بالكفر"، ورواه مسلم فى كتاب الحج رقم (١٣٣٣) ٤٢٧/٤ بروايات ليس فيها "لولا قومك حديثو عهد".

(٧) حاشية الخضرى ١٠٦/١.

(٨) من الآية ٦٣ سورة طه، والمشار إليه قراءة نافع وابن عامر وحزمة والكسائى ورواية أبى بكر عن عاصم، انظر: السبعة فى القراءات ص ٤١٩ والنشر ٣٢٠/٢، ٣٢١.

(٩) أوضح المسالك ص ٢٦.

النصب والجر»^(١) فذكر من بين أوجه التأويل كون المؤول على لغة من لغات العرب، وظاهر أن هذه اللغة ليست اللغة الفصحى المشهورة، ولا مساوية لها في كثرة الاستعمال^(٢).

ولأبي حيان عبارة مهمة نقلها عنه السيوطي، يقول: «التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تكلم إلا بها فلا تأويل، ومن ثم كان مردوداً تأويل أبي علي: «ليس الطيب إلا المسك» على أن فيها ضمير الشأن؛ لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم»^(٣).

ومضمون هذا الكلام أن ما جاء على لغة من لغات العرب وثبت كونه لغة - لا يجوز أن يؤول بوجه من وجوه التأويل التي تُخرجُ عن كونه لغة لبعض العرب، وتجعله متوافقاً مع اللغة الفصحى، ومن ثم لا يسوغ تأويل لغة أكلوني البراغيث^(٤)، ولا لغة إلزام المثني الألف^(٥)، ولا لغة تميم في رفع ما بعد (إلا) مع النفي بـ (ليس)^(٦)، ونحو ذلك مما يجوز أن يُطلق عليه تأويل لغة من لغات العرب.

ولم يتعرض أبو حيان في عبارته هذه للتأويل باللغة بالنفي أو بالإثبات، والمراد بـ (التأويل باللغة) أن يقال عن تركيب معين: إنه جاء على لغة قوم بعينهم، فحكم التخوي على تركيب مثل "إن هذان لساحران" بأنه على لغة خثعم - تأويل باللغة، وحكمه عليه بأنه على حذف اسم (إن) تأويل للغة وهو ما أنكره أبو حيان، فتأويل اللغة حكم على نمط تركيبى، والتأويل باللغة حكم على تركيب منطوق.

(١) شرح التصريح ١٢٧/١، وانظر: حاشية الصبان ١٣٩/١.

(٢) بدليل خفائها على اثنين من أكابر علماء العربية هما أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر حيث ذهبوا إلى أن قراءة "إن هذان" غلط وكتابتها بالألف غلط من الكاتب، ولو علما لها وجهها في العربية ما خطأها. انظر: تأويل مشكل القرآن ص ٥١.

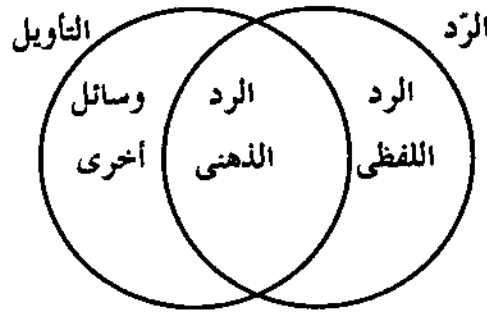
(٣) الاقتراح ص ١٣٠، ١٣١.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٤٨/٢، وعلى هذا يفهم كلام الدكتور تمام حسان حين قال: «لغة أكلوني البراغيث تعتبر أصلاً بالنسبة لأصحابها فلا يجوز تأويلها إلى أصول لغات أخرى تختلف عن أصول هذه اللغة؛ لأن أصول اللهجات الأخرى غير أصل في هجة أكلوني البراغيث» [الأصول ١٦٨] - يفهم على أنه منع لتأويل اللغة؛ لأن كل لغة تعد أصلاً مستقلاً، لا للتأويل باللغة.

(٥) هي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى، انظر: شرح الأشموني ٧٩/١.

(٦) انظر: الكتاب ١٤٧/١.

وخلاصة القول في علاقة الرد بالتأويل أن الردُّ إلى الأصل إذا كان ردًّا لفظيًّا فهو مباين للتأويل، وإن كان ردًّا ذهنيًّا فهو جزء منه، ويمكن إيضاح هذا بالشكل التالي:



* * *

طُرُق الردِّ الذهنيِّ إلى الأصل:

للردِّ الذهنيِّ طُرُقٌ تَتَحَدَّدُ بحسب المعدول عنه وأسلوب العدول:

- فإذا كان العدول عن أصل وضع كلمة كان الرد إلى الأصل «بواسطة ذكر الكيفية التي تم بها العدول كان يقال:

١- (قال) أصلها (قَوْل) تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

٢- (كساء) أصلها (كساو) وقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة.

٣- (سَيِّد) أصلها (سَيِّود) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

٤- (دُنْيَا) أصلها (دُنُوْى) وقعت الواو لاماً لِفُعْلَى وصفاً فقلبت ياء.

٥- (عِدَّة) أصلها (وَعْدَة) وقعت الواو فاء في مصدر المثال فحذفت.

إذا فقول النحوى: "كذا أصله كذا" هو المقصود بالرد إلى الأصل أى بالتأويل»^(١).

هذا وقد تكون الكلمة الواحدة قد حدث فيها عِدَّة تحوُّلات فيكون ردُّها إلى أصلها بذكر القواعد التي أدَّت إلى العدول بالترتيب، ومثال ذلك كلمة (قضايا):

١- القاعدة الأولى: إذا وقت الياء بعد ألف (مفاعل) وكانت مدة زائدة في المفرد قُلبت همزة.

(١) الأصول ص ١٦١.

تطبيقها: قضائيُّ ← قضائيُّ

٢- القاعدة الثانية: يستقل في الجمع ما لا يستقل في المفرد.

تطبيقها: قضائيُّ ← قضائيُّ

٣- القاعدة الثالثة: إذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً.

تطبيقها: قضائيُّ ← قضاء

٤- القاعدة الرابعة: توالى ما يشبه ثلاث ألفات فتقلب الهمزة ياء.

تطبيقها: قضاء ← قضايًا^(١)

فكل قاعدة من القواعد السابقة هي قاعدة للعدول من صورة لأخرى للفظ، وذكر هذه القواعد مع التزام ترتيبها هو الرد إلى الأصل^(٢).

ويمكن التعبير عن هذه القواعد بمجملتين بقولنا: إذا وقعت الهمزة بعد ألف مفاعل، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع ياء قلبت الهمزة ياء^(٣).

- وأما إذا كان العدول عن أصل وضع جملة فإن كان بالاستتار أو الحذف كان الردُّ الذهنيُّ بتقدير المستتر أو المحذوف، وإن كان بالزيادة، أو الفصل، أو التقديم والتأخير كان الرد بتقدير أصل وضع الجملة بواسطة استبعاد الزائد أو الفاصل، أو تصحيح الرتبة، وإن كان بتضمين الفعل معنى فعل آخر كان الرد بذكر الفعل المُضمَّن معناه، وبيان أصل وضع الفعل الوارد من حيث التعدي وال لزوم^(٤).

* * *

(١) انظر مثلاً آخر في الأصول ص ١٦٣.

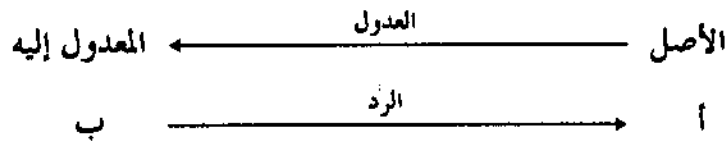
(٢) أشرت من قبل إلى أن كون الردِّ - هنا - ذهنيًّا لا يمنع من النطق به، فتمثله في ذكر طريق العدول مع النص على أن الأصل كذا - لا يتعارض مع نسبه إلى الذهن؛ لأنه في حقيقة الأمر عمل عقلي.

(٣) انظر: أوضح المسالك ص ٣٤.

(٤) انظر: الأصول ص ١٦٤، ١٦٥.

علاقة الرد الذهني بالاستصحاب:

أما العلاقة بين الرد الذهني والاستصحاب فهي علاقة تكامل، إذ إن بعض صور الاستصحاب لا يتأتى تصويرها إلا بالرد الذهني إلى الأصل، ولهذا فإنه بالرغم من اختلاف حقيقتي الاستصحاب والرد الذهني فإن الفرق بينهما ضئيل، ويمكن بيان هذا الفرق إذا تذكرنا ما سبق من الرمز إلى الأصل بـ (أ) والانتقال إليه بـ (ب) في الرد والاستصحاب، وهنا سنلاحظ - مرة أخرى - أن الرد عملية رجوع من (ب) إلى (أ) كالآتي:



غير أن الرجوع هنا يتم بذكر الأصل مع بيان طريق العدول عنه ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(١)، كلمة (خيرًا) تمثل جملة عدل بها عن أصلها، وإذا أردنا أن نردّها إلى أصلها قلنا: الأصل: أنزل خيرًا، ثم حذف الفعل (أنزل)، فنكون قد ذكرنا أصل وضع الجملة قبل الحذف، وطريق العدول عنه وهو هنا الحذف.

وفي مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٢) يكون الرد إلى الأصل بأن نقول: الأصل (نعبدك) ثم قدّم المفعول به على الفعل فصار ضميرًا منفصلاً، وطريق العدول هنا التقديم.

وفي كلماتٍ مثل: قال، واستردّ يكون الرد إلى الأصل بأن نقول: أصل (قال): (قَوْل) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وأصل (استردّ): (استردّد)، نقلت حركة الدال الأولى إلى الراء فاجتمع مثلاًن أوّلهما ساكن - فأذغما، وطريق العدول في (قال) الإعلال، وفي (استرد) الإدغام.

وعلى الرغم من أن الرد الذهني يتمثل في عملية لفظية هي ذكر الأصل فإنه ذهني باعتبار منشئه وحقيقته إذ هو في الحقيقة تصوّر وجود هذا الأصل وتصور النسبة بينه وبين اللفظ الموجود بالفعل وهي المتمثلة في طريق العدول من الأول إلى الثاني.

وتكمن قيمة الرد الذهني إلى الأصل في كونه يصلّ بالنحو إلى الاطراد الذي يجعله صناعة صالحة للتعلّم والتعليم؛ لأنه يؤدي إلى قبول الكثير من النصوص الفصيحة التي عدل فيها عن

(١) من الآية ٣٠ سورة النحل.

(٢) من الآية ٥ فاتحة الكتاب.

الأصل وعدم ردّها من جهة، وإلى تصحيح القواعد التي بُنِيَتْ على الكثير من النصوص وعلى قواعد عقلية ثابتة، وعدم زعزعتها من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى أن الردّ الذهني يُعَدُّ ضرورةً عقلية لفهم التراكيب العدولية؛ لأنّ معنى التركيب المنطوق المعدول به عن الأصل يرتبط بالأصل ويتوقف عليه^(١).

أما الاستصحاب فهو - كما سبق - إبقاء أو مراعاة لحكم (أ) في (ب) كالاتي:



فالنظر في الاستصحاب إنما هو في النقطة (ب) وما تحمله من (أ)، ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾^(٢) معنى الفعل (أنزل) الذي يظهر عند الرد إلى الأصل باقٍ في التركيب الذي عُدِلَ به عن الأصل، بل إنّ وظيفته باقية أيضًا بدليل نصب (خيرًا)، فهذا التركيب "أنزل خيرًا" قد استصحب منه معنى الفعل (أنزل) وعمله عند انتقاله إلى الحالة الواردة وهي (خيرًا) بحذف الفعل، ويمكن القول بأنّ السامع إذا فهم معنى (أنزل) من التركيب الظاهر: "قَالُوا خَيْرًا" فإنه قد أجرى عملية استصحاب صورته إبقاء اللفظ على معناه عند انتقاله إلى حال تالية، وأنّ النحويّ إذا أعرب (خيرًا) مفعولًا به لفعل محذوف فإنه أيضًا يكون قد أجرى عملية استصحاب صورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية.

وفي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٣)، قيل إنّ تقديم المفعول به (إِيَّاكَ) لإفادة التخصيص، أي

(١) وتعلّقُ المعنى بالأصل يتحقق بطريقتين، الأولى: أن يكون المعنى المراد هو ما عليه الأصل كما في تقدير المحذوف، والثانية: أن يكون المعنى الفرعي في المعدول إليه يتوقف وجوده على مراعاة فرعٍ التركيب بالنسبة للأصل، أي مراعاة أصل التركيب، وذلك مثل أن يقال: إنّ تقديم المفعول به في تركيب معين للاهتمام أو للاختصاص، فهذا المعنى - الذي هو الاهتمام أو الاختصاص - لا يتأتّى القول به إلاّ باعتبار أن أصل التركيب أن يتأخر المفعول به، وإلاّ لما كان لتقديمه معنى خاصًا. وقد يتحقق الطريقتان في تركيب واحد مع اختلاف المعنى المتعلّق بكل طريق منهما، فالأول معنى أصلي والثاني معنى فرعي.

(٢) من الآية ٣٠ سورة النحل.

(٣) من الآية ٥ سورة الفاتحة.

نَحْصُكُ بِالْعِبَادَةِ لَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ^(١)، وقيل: للاهتمام والاعتناء، واقتصر عليه ابن عطية^(٢)، ورجَّحه أبو حيان^(٣)، واستدلَّ على ذلك بمعنى قول سيبويه: «كأنهم إنما يقدمون الذى بيأنه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً^(٤) يُهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ»^(٥).

وكلا الغرضين لا يتأتَّى القولُ به إلا إذا راعينا أنَّ الأصلَ (نعبذك) أى تأخير المفعول على الفعل، وهذه المراعاة فى حقيقة الأمر استصحابٌ صورته مراعاة حكم الأصل فى الحال الثانية مع زواله فيها.

وفى كلمات مثل (قال) و(اذكر) تستصحب الحروف الأصلية عند النظر فى معنى الكلمة؛ لأنَّ (قال) معناها يرتبط بالجذر (ق.و.ل) وتصاريفه، و(اذكر) معناها يرتبط بالجذر (ذ.ك.ر) وتصاريفه، ولولا هذا الاستصحاب لَمَا كان هناك رابط بين المشتقات التى تتغير بعضها بالحذف والقلب، وَلَكَثُرَتِ الموادُ اللغويةُ جداً.

ويتضح مما سبق أنَّ الاستصحاب هنا يكون دائماً مصاحباً لعدول، وهذا ما يجعله قوَّى الصلة بالردِّ الذهني، ومَبْنِيًّا عليه، ويبدو الفرق بينهما دقيقاً، فالردُّ تَصَوُّرُ الخطِّ الواصل بين (ب) و(أ)، والاستصحاب تصوّر ما تحمله (ب) من (أ)، والعملان ذهنيّان.

والذى دفعنى إلى التفرقة بينهما وإثبات وجود استصحاب فى مثل ما سبق هو أنَّ القول بالردِّ الذهني وحده لا يكفي لإثبات معنى (ب) أو عوامله، فهو مُجَرَّد كاشف ومُحَدِّد، ولا غنى لنا عن القول بالاستصحاب حتى يثبت المعنى أو العامل فى (ب)، وهنا تكمن قيمة الاستصحاب المساوق للردِّ الذهني إلى الأصل.

وبَعْدُ، فقد اتضح فى هذا الفصل مفهوم الردِّ إلى الأصل والفرق بينه - بنوعيه - وبين الاستصحاب، وعلاقته بالتأويل وظهر أنه إجراء مكمل للاستصحاب إمّا بالتوارد على محلٍّ واحد من جهتين مختلفتين إن كان الرد لفظياً، وإمّا بكون الرد كاشفاً وموضحاً لطريق الاستصحاب إن كان الرد ذهنيّاً، كما أنَّ كل عملية ردِّ تصاحبها عملية استصحاب متفقة معها فى الأصل.

(١) انظر: بغية الإيضاح ١/١٧٧.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١/٧٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/٢٩، ٤٢.

(٤) يعنى الفاعل والمفعول.

(٥) الكتاب ١/٣٤، وانظر تفسيراً بديعاً له فى دلائل الإعجاز ص ١٠٧، ١٠٨.

الخاتمة

الخاتمة

عرض هذا البحث لإجراء من الإجراءات التي شكلت الفكر النحوى وكان له دور فى مساراته الأساسية: الاستدلال، والتعليل، والتوجيه، وهو الاستصحاب، ويمكن بلورة أهم ما توصل إليه فى النقاط التالية:

١- حدّد البحث مفهوم الأصل المستصحب فى معنيين هما: الاستحقاق بالذات، والتقدم فى الرتبة النفسية أو اللفظية، وفرّق - متابعًا - بين مفهوم الأصل فى الاستصحاب ومفهومه فى القياس.

٢- ثبت بالتبع التاريخى أن عملية الاستصحاب أصيلة فى الفكر النحوى؛ إذ قد وجدت فى كتاب سيبويه الذى استوعب الجهود النحوية لسابقه، وإن كان مصطلح الاستصحاب نفسه قد دخل الدرس النحوى فى القرن السادس على يد الأنبارى [ت ٥٧٧هـ] تأثرًا بعلم أصول الفقه.

٣- كما ثبت من العرض التاريخى أن هذه العملية سرت فى مؤلفات أبرز النحاة، وإن كانت تتفاوت فيها من ناحيتى الوضوح والكم.

٤- لم يكن مصطلح الاستصحاب هو الغالب - بعد إدخاله - فى تعبير النحاة عن هذا الإجراء، فقد ظلوا يستعملون - كما كان الحال من قبل - تعبيرات أخرى كالإبقاء والترك على الأصل أو الحال، وعدم التغير عن الحال، والإجراء على الأصل، ومراعاة الأصل إلى غير ذلك، وأكثر ورود لمصطلح الاستصحاب كان عند ابن مالك.

٥- كشف البحث عن خمسة مقومات لإجراء الاستصحاب فى الفكر النحوى، وتتبعها بالتحليل حتى انتهى إلى تعريف للاستصحاب رأى أنه أدلّ على واقع هذا الإجراء فى مؤلفات النحاة وهو: «الاستصحاب هو الإبقاء على صورة الأصل أو حكمه، أو مراعاته فى الحال التالية لإثباتا ونفيًا، دون دليل خارج، وكذا اختيار أصاليه فى إثبات حكم له».

٦- تمّ التوصل - من خلال المادة النحوية المشتملة على الاستصحاب - إلى تقسيمه إلى نمطين رئيسين هما: الإبقاء على الأصل، ومراعاة الأصل، وأساس التقسيم هو درجة حضور الأصل فى الحال التالية، إذ يكون حضوره فى نمط الإبقاء ظاهر مباشر، أمّا فى نمط المراعاة فإنه يكون مزالًا أحيانًا ومفصولًا بحال سابقة أحيانًا أخرى، وليس هو المقصود بالإثبات أو النفى فى أحيان ثالثة.

٧- كما حدّد لكل نمط عدة صور، ومجموعها إحدى عشرة صورة، هى:

- (١) إبقاء اللفظ عند النطق كما هو في أصل وضعه الذهني.
 - (٢) إبقاء الحكم الأصلي للجنس في أحد أنواعه عند النظر في انطباقه عليه.
 - (٣) إبقاء الحكم الأصلي للنوع في أحد أفراده عند النظر في انطباقه عليه.
 - (٤) إبقاء النوع على أصله عند النظر في دخول أحد الأفراد تحته.
 - (٥) إبقاء اللفظ على نوعه الأصلي عند النظر في اندراجه تحت أحد أنواع جنسه.
 - (٦) إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه.
 - (٧) إبقاء اللفظ على صورته أو معناه عند انتقاله من حالة إلى أخرى.
 - (٨) إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى.
 - (٩) مراعاة حكم للأصل في حال تالية مع زواله فيها.
 - (١٠) مراعاة حكم أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه في الأخير.
 - (١١) مراعاة أصالة الشيء عند النظر في إثبات حكم له.
- ٨- اتضح - أيضًا - أن شرطَ عدم وجود دليل العدول ينبغي أن يُخصَّصَ بالدليل الموجب وبعملية الاستدلال بالاستصحاب، وإلاَّ فإنَّ الاستصحاب يقع مع وجود الدليل المُجَوِّز في الاستدلال، ويقع في غير الاستدلال مع وجود الدليل الموجب.
- ٩- عرض البحث للتقارب بين الدرس النحوي والدرس الفقهي في مفهوم الاستصحاب، لكنه حدَّد فروقًا بينهما تؤكد أصالة هذا الإجراء في الفكر النحوي.
- ١٠- أكَّدَ البحث ما سبقَ إليه من أنَّ موقع الاستصحاب في عملية التقعيد تالٍ للسمع ويُعقَّبُه القياس، لما له من دور في البعث على تجريد الأصول التي شاركت في تأسيس الهيكل البنيوي للنحو العربي.
- ١١- ظهر من خلال تحليل علاقة الاستصحاب بالسمع والقياس في الاستدلال أنه - وإن كان يؤخر عنهما نظريًا - مصافًّا لهما على المستوى التطبيقي، وأنَّ مقولة «استصحاب الحال من أضعف الأدلة» لا ينبغي التسليم بصحتها على ما فيها من تعميم.
- ١٢- أبرز البحث دور الاستصحاب في الاستدلال، والتعليل، والتوجيه من خلال عرض أبرز المسائل التي ظهر فيها هذا الدور في كل مسار.

١٣- حذد البحث أنواع العدول عن الأصل من حيثين:

- الأولى: الاطراد وعدمه، فينقسم إلى عدولٍ مطرد وغير مطرد، والمطرد إلى واجب وجائز.
- والثانية: باعتبار الوسائل والطرق التي يتحقق بها أو الصور التي يظهر فيها فيتنوع في عدول بالحذف وعدول بالزيادة وعدول بالتقديم... إلخ.
- ١٤- وقدم البحث عرضاً مفصلاً لأسباب العدول عن الأصل مُقسِّماً إياها إلى أسباب لفظية وأحصى منها عشرين سبباً، وأسباب معنوية وعدّها منها سبعة أسباب.
- ١٥- قسّم البحث الردّ إلى الأصل قسمين متميزين هما: الرد اللفظي والرد الذهني. فجعل الأول ما ورد رده في الكلام العربي منطوقاً به بالفعل، ويكون مقيساً عليه أو سماعياً، والثاني ما يردّه العقل إلى أصله فهو انتقال ذهني ولكنه يعبر عنه بالألفاظ، والعقل هنا عقل النحوي دائماً؛ لأنه جزء من المنهج، ومُسْتَعْمِل اللغة أحياناً.
- ١٦- حذد البحث الفرق بين الرد اللفظي والاستصحاب في أمرين هما: عدم احتياج الاستصحاب إلى علة أو دليل في حين يحتاج الرد اللفظي إلى ذلك وكون الانتقال في الرد اللفظي من حال إلى أخرى يقع بعد العدول بخلاف الاستصحاب.
- ١٧- جمع البحث أهم أسباب الرد اللفظي إلى الأصل كما نصّ عليها النحاة، وهي: الضرورة، والضمائر، والتصغير، والنسب، والجمع، والتثنية، والإضافة، والألف واللام، والوصل.
- ١٨- حذد البحث العلاقة بين الردّ إلى الأصل والتأويل ولم يجعلهما متطابقين بل جعل الردّ الذهني جزءاً من التأويل، والردّ اللفظي مباحيناً للتأويل، وقدم على ذلك أدلته.
- ١٩- كما أوضح البحث علاقة الرد الذهني بالاستصحاب المتمثلة في كون هذا الرد كاشفاً عن وجود الاستصحاب، ومحددًا لطريق الانتقال عنه، فالرد الذهني هو تصور الخط الواصل بين المنتقل إليه والأصل، والاستصحاب تصور ما يحمله المنتقل إليه من الأصل.
- ٢٠- غنّى البحث بذكر مجموعة من القواعد المنهجية (قواعد التوجيه) التي تتصل بالاستصحاب والعدول والرد، وإن كانت عنايته بالأولى أكبر.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الفهارس الفنية

- (١) فهرس الآيات القرآنية.
- (٢) فهرس الأحاديث.
- (٣) فهرس الأمثال.
- (٤) فهرس القوافي.
- (٥) فهرس المصادر والمراجع.
- (٦) فهرس الموضوعات.

(١) فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿إياك نعبد﴾	٥	٢٢٢
سورة البقرة		
﴿مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً﴾	١٧	٩٢
﴿أو كصيب من السماء فيه ظلمات﴾	١٩	١٢١
﴿فلا تجعلوا لله أنداداً﴾	٢٢	١٩٧
﴿أفلا تعقلون﴾	٤٤	٦٧
﴿أفلا تعقلون﴾	٧٦	٦٧
﴿ففریقاً کذبتم وفریقاً تقتلون﴾	٨٧	١٥٠
﴿ولن يتمنوه أبداً﴾	٩٥	١٣١
﴿ولا تبشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد﴾	١٨٧	٢١٣
﴿متى نصر الله﴾	٢١٤	١٨٨
﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾	٢٥١	١٨٠
سورة آل عمران		
﴿ربنا لا تزغ قلوبنا﴾	٨	١٨٠
﴿أفلا تعقلون﴾	٦٥	٦٧
﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم﴾	١٠٣	١٦٥
﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير﴾	١٠٤	١٧٦
سورة النساء		
﴿فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول﴾	٥٩	١٣
سورة المائدة		
﴿فعسى الله أن يأتى بالفتح﴾	٥٢	٤٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأنعام		
﴿ ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون ﴾	٢٢	١٨٨
﴿ أفلا تعقلون ﴾	٣٢	٦٧
﴿ وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها ﴾	٧٠	١٢
سورة الأعراف		
﴿ واختار موسى قومَه ﴾	١٥٥	٢٩
﴿ أفلا تعقلون ﴾	١٦٩	٦٧
سورة التوبة		
﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾	٦	١٥٠
﴿ من أول يوم ﴾	١٠٨	١٤٢
سورة يونس		
﴿ أفلا تعقلون ﴾	١٦	٦٧
﴿ أنتم إذا ما وقع ﴾	٥١	٦٧
﴿ فبدلك فلتفرحوا ﴾ ق.	٥٨	٢٨
سورة هود		
﴿ أفلا تعقلون ﴾	٥١	٦٧
سورة يوسف		
﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾	٢٩	١٨٠
﴿ أفلا تعقلون ﴾	١٠٩	٦٧
سورة الرعد		
﴿ أم هل تستوى الظلمات والنور ﴾	١٦	١٣٢
﴿ أم جعلوا لله شركاء ﴾	١٦	١٣٢
﴿ فنعم عقى الدار ﴾	٢٤	١٦٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة إبراهيم		
﴿ أفى الله شك ﴾	١٠	١٢١
﴿ وما أنتم بمصرخى ﴾ ق.	٢٢	١٥٩
﴿ إنى كفرت بما أشركتمون ﴾	٢٢	١٥٩
سورة الحجر		
﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾	٢	١٢٩
سورة النحل		
﴿ والأنعام خلقها ﴾	٥	١٥٠
﴿ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً ﴾	٣٠	٢٢٢، ١٨٠
﴿ ولنعم دار المتقين ﴾	٣٠	١٦٦
﴿ لا تتخذوا إلهين اثنين ﴾	٥١	٢٠٠
سورة الكهف		
﴿ يأخذ كل سفينة غصباً ﴾	٧٩	١٨٠
﴿ فليعمل عملاً صالحاً ﴾	١١٠	١٧٦
سورة مريم		
﴿ فلن أكلم اليوم إنسياً ﴾	٢٦	١٣١
﴿ حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة ﴾	٧٥	٥٢
سورة طه		
﴿ إن هذان لساحران ﴾ ق.	٦٣	٢١٨
سورة الأنبياء		
﴿ أفلا تعقلون ﴾	١٠	٦٧
﴿ أفلا تعقلون ﴾	٦٧	٦٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة المؤمنون		
﴿ أفلا تعقلون ﴾	٨٠	٦٧
سورة النور		
﴿ آية المؤمنون ﴾	٣١	١٨٠
﴿ ظلمات بعضها فوق بعض ﴾	٤٠	١٥٦
النمل		
﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾	٨٤	١٣٢
سورة القصص		
﴿ أفلا تعقلون ﴾	٦٠	٦٧
﴿ فخشفنا بهو وبدار هو الأرض ﴾ ق.	٨١	٢٦
سورة الروم		
﴿ أولم يسيرا ﴾	٩	٦٧
﴿ فيومئذ لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم ﴾	٥٧	١٦٦
سورة الأحزاب		
﴿ وكان الله على كل شيء قديرًا ﴾	٢٧	١٦٦
سورة سبأ		
﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾	٦	١٤٩، ١٥٠
سورة فاطر		
﴿ أولم يسيرا ﴾	٤٤	٦٧
سورة الصافات		
﴿ أفلا تعقلون ﴾	١٣٨	٦٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة ص		
﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾	٣٠	١٦٦
سورة الزمر		
﴿ وإن تشكروا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾	٧	١٥٠، ٤٧
﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنَّ الله ﴾	٣٨	١٨٠
﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾	٧٣	٣٧
سورة غافر		
﴿ أولم يسيروا ﴾	٢١	٦٧
﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ﴾	٢٨	١٤٦
﴿ فإى آيات الله تنكرون ﴾	٨١	١٥٠
سورة الجاثية		
﴿ أفرأيت من اتخذ إلهه هواه ﴾	٢٣	١٦٦
سورة الذاريات		
﴿ والأرض فرشناها فنعم الماهدون ﴾	٤٨	١٦٦
سورة القمر		
﴿ خشعاً أبصارهم يخرجون ﴾	٧	١٥٠
سورة الواقعة		
﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾	٨٤	١٣٠
سورة الحديد		
﴿ لنلا يعلم ﴾	٢٩	١٧٨

الآية	رقمها	الصفحة
سورة المجادلة		
﴿ استحوذ عليهم الشيطان ﴾	١٩	٩٤ ، ٦٣
سورة الجمعة		
﴿ فتمنوا الموت ﴾	٦	١٤٥
سورة الملك		
﴿ أم من هذا الذى هو جند لكم ﴾	٢٠	١٣٢
سورة المزمل		
﴿ قم الليل ﴾	٢	٣٢
﴿ قم الليل إلا قليلاً نصفه ﴾	٣ ، ٢	١٥٥
سورة القيامة		
﴿ يقول الإنسان يؤمنذ أين المقر ﴾	١٠	١٨٨
سورة الإنسان		
﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾	١	٣٧
﴿ إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبليه فجعلناه سميعاً بصيراً. إنا هديناه السبيل ﴾	٣ ، ٢	٣٨
سورة المرسلات		
﴿ فقدرونا فنعم القادرون ﴾	٢٣	١٦٦
سورة النبأ		
﴿ وكذبوا بآياتنا كذاباً ﴾	٢٨	٩٥ ، ٢٨
سورة المطففين		
﴿ إذا اكْتَالُوا على الناس ﴾	٢	١٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الليل		
﴿والليل إذا يغشى﴾	١	١٥٠
سورة الضحى		
﴿ما ودّعك ربك وما قلى﴾	٣	١٨٩، ١٨٠

(٢) فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٦٥	« إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبّحا .. »
١٨١	« ارجعن مأزورات غير مأجورات »
١٩٦	« كلمتان خفيفتان على اللسان ... »
٢١٨	« لولا قومك حديثو عهد بكفر »
١٦٥	« ما أخرجكما من بيوتكما »
٤٨	« وأنهاكم عن قيل وقال »
١٢	« يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله »

(٣) فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
٤٨	"أعيتنى من شبٍّ إلى دُبٍّ"
١٨٥	"أطري فإنك ناعلة"
١٨٥	"إن تسلم الجِلَّةَ فالنَّيبُ هَدْرٌ"
١٨٥	"إنَّ العوانَ لا تُعَلِّمُ الحِمْرَةَ"
١٨٦	"شيخٌ بحورانَ له ألقابٌ"
١٩٩ ، ٤٤	"عسى الغُوَيْرُ أبوساً"
١٨٦	"عُثْلُكَ خَيْرٌ من سمينٍ غيرِكَ"
١٨٦	"فى كلِّ أرضٍ سَعْدٌ بن زيدٍ"
١٨٦	"لا تأمنى الأحمقَ وفى يده سكينٌ"
١٨٦	"هذا ولا زَعَمَاتِكَ"

(٤) فهرس القوافي

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٥٦	مروان بن أبي حفصة	الطويل	حاجِبُ
١٥٤، ٤٩	نصيب	الطويل	تَغْرُبُ
٢١٥	الأعشى	المتقارب	أَوْذَى بِهَا
٢٠٨	-	الكامل	مَطْيُوبَةٌ
٣٦	ذو الرمة	الطويل	أَمْلَحُ
١٨٧	-	الرجز	وَاحِدَةٌ
٣٦	النابغة	البسيط	فَقَدِ
١٤٨	قيس بن زهير	الوافر	زِيَادِ
١٦	جرير	البسيط	عُمَرُ
١٦	بشير بن خازم أو الطرماح	الوافر	الْمُعَارُ
٢٠٧	النابغة	الكامل	الْأَكْوَارِ
١٥٤	الأعشى	السريع	الْفَاجِرِ
٥٢	لبعض بني أسد	الرجز	فَقَعَسُ
١٦٧	-	الوافر	خَمِيصُ
١٦٨	الفرزدق	الوافر	القَمِيصِ
٢٠٦	السفاح بن بكير	السريع	الذِرَاعُ
٧٣	النابغة	الطويل	وَازِعُ
١٤٨	أبو عمرو بن العلاء	البسيط	لَمْ تَدْعِ
١٨٤	المنذر بن درهم الكلبي	الطويل	عَارِفُ
٢٠٦	مهلهل بن ربيعة أو عدى بن ربيعة	الخفيف	الْأَوَاقِ
١٤٨	رؤبة بن العجاج	الرجز	تَمَلَّقِ
٢٠٦	رؤبة	الرجز	الْفَكَّ
٢٠٦	رؤبة	الرجز	سُكَّ
١٧٧	الشنفرى	الطويل	تَفْعَلُ
٤٦	-	الطويل	بِلَابِلُهُ

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٦٧	امرؤ القيس	الهمز	تَنْهَلُ
١٧٧	رؤية	الرجز	حلائلا
١٧٧	رؤية	الرجز	حاظلا
١٥٥	ذو الرمة	الطويل	نَصْلِي
٢٠٧	أبو كبير الهذلي	الكامل	مُهَبِّلِ
١٦	عبد الله بن رواحة	الرجز	الدُّبْلِ
٢٩	خطام المجاشعي	الرجز	التَّدْلُذِلِ
٢٩	خطام المجاشعي	الرجز	خَنْظَلِ
١٠٨	-	الرجز	يُؤَكِّرَمَا
٢٠٣، ١٠٨، ٤٤	عمر بن أبي ربيعة أو المزارقعي	الطويل	يدومُ
٢٠٨	علقمة بن عبدة	البيسيط	مَغْيُومُ
٢٠٦	الأحوص	الوافر	السَّلامُ
٢١٥	الحصين بن الحمام	الطويل	الدُّما
٢٠٨	العباس بن مرداس	الكامل	مَغْيُوثُ
١٦٧	-	الطويل	تَكْفَانِ
١٣٢	أفنون التغلبي	البيسيط	الحَسَنِ
١٣٢	أفنون التغلبي	البيسيط	اللَّبَنِ
١٨٧	-	الوافر	لَوَانِي
١٨٧	رؤية	الرجز	وَصْنِي
١٢٦	يزيد بن الحكم بن أبي العاص	الطويل	بمرعوى
١٤٨	عبد يغوث الحارثي	الطويل	يமானيا
٢٠٧	-	الرجز	تنزّيا

(٥) المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح د. رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، تحقيق د. شعبان إسماعيل، ط. دار الكتب - القاهرة، د.ت.
- ٣- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الزقي بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ٤- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٥- الإصباح في شرح الاقتراح، تأليف د. محمود فجال، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٦- إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة الرابعة د.ت.
- ٧- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، طبعة مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، سنة ١٩٩٥م.
- ٨- أصول التشريع الإسلامي، على حسب الله، مكتبة الجامعة - مصر، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٩- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة اللبنانية - كلية التربية ٩٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٠- الأصول، دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، طبعة دار الثقافة - الدار البيضاء ١٤١١هـ - ١٩٩١م. وطبعة الهيئة العامة للكتاب - مصر.
- ١١- أصول السرخسي، حقق أصوله أبو الوفا الألفغاني، غُنِيَتْ بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، مطابع دار الكتاب العربي ١٣٧٢هـ.
- ١٢- أصول الفقه، محمد أبي النور زهير، طبعة المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ١٣-الأصول فى النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٤-أصول النحو العربى، د. محمد خير الحلوانى، الناشر الأطلسى - المغرب د.ت.
- ١٥-أصول النحو العربى، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.
- ١٦-الإعراب فى جدل الإعراب، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ١٧-إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضى عياض، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٨-أمالى أبى على القالى، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.
- ١٩-أمالى ابن الشجرى، لهبة الله بن على بن محمد العلوى، تحقيق د. محمود محمد الطناحى، مكتبة الخانجى - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٠-أمالى الزجاجى، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجليل - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢١-الإنصاف فى مسائل الخلاف، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.
- ٢٢-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد المتعال الصعبدى، طبعة مكتبة الآداب - القاهرة.
- ٢٣-الإيضاح فى شرح المفصل، لأبى عمرو بن الحاجب، تحقيق د. موسى بنائى العليلى، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامى - العراق.
- ٢٤-الإيضاح فى علل النحو للزجاجى، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس - لبنان، الطبعة السادسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٥-البحر المحيط فى التفسير، لأبى حيان الأندلسى، بعناية الشيخ عرفات العشاحسونة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- ٢٦- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبو المعالي الجويني حققه د. عبد العظيم الديب توزيع دار الأنصار - القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
- ٢٧- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تأليف عبد المتعال الصعيدي، الناشر مكتبة الآداب - القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٨- بغية الملتبس في مَبَاعِيث حديث مالك بن أنس، للحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل العلائي، حققه وعلق عليه حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤م.
- ٣٠- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣١- تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٣٢- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبد الكريم الغرناوي ومراجعة الدكتور إبراهيم السامرائي وعبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
- ٣٣- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لبدر الدين الزركشي، تحقيق د. عبد الله ربيع ود. سيد عبد العزيز، مؤسسة قرطبة - مصر، والمكتبة المكية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٤- التعريفات لأبي الحسن الجرجاني، تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب - بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٥- التعليقة على كتاب سيويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، مطابع الحسني - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٦- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، تأليف القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، منشورات مؤسسة الأعلمي للطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، عن الطبعة الأولى في مطبعة دائرة المعارف النظامية بمجد آباد الدكن - الهند، بعناية قطب الدين محمود بن غياث الدين علي الحيدر آبادي.

- ٣٧- الجريئة، محمد أبو زهرة، طبعة دار الفكر العربي - مصر د.ت.
- ٣٨- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٩- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٠- الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن بن قاسم المرادى، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٤١- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، مصطفى البابى الحلبي - مصر، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.
- ٤٢- حاشية الصبان على شرح الأشئوني على ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابى الحلبي د.ت.
- ٤٣- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، طبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابى الحلبي د.ت.
- ٤٤- حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى، مصطفى البابى الحلبي - مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- ٤٥- حجة القراءات لأبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٦- الحماسة البصرية لصدر الدين على بن أبى الفرج بن الحسن البصرى تحقيق د. عادل جمال سليمان ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٤٧- الحمل على الجوار فى القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحمّوز، مكتبة الرشيد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.
- ٤٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٩- الخصائص، لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ٥٠- دلائل الإعجاز، تأليف عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٥١- ديوان الأعشى، شرح د. يوسف شكرى فرحات، دار الجليل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٥٢- ديوان امرئ القيس، حققه ونوّبه حنا الفاخوري، طبعة دار الجليل - بيروت د.ت.
- ٥٣- ديوان بشر بن أبى خازم، تحقيق د. عزة حسن، طبعة دار الشرق العربى لبنان - سورية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٥٤- ديوان جرير، شرح د. يوسف عيد، دار الجليل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٥٥- ديوان حسان بن ثابت، طبعة دار صادر - بيروت د.ت.
- ٥٦- ديوان ذى الرمة غيلان بن عقبة العدوى، شرح الإمام أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى صاحب الأصمعى، رواية أبى العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد القدوس أبو صالح. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٥٧- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسى، طبعة دار ابن قتيبة - الكويت د.ت.
- ٥٨- ديوان الطرماح، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربى لبنان - سورية، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٥٩- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وعلق عليه على فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٦٠- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٦١- رصف المباني للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٦٢- روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسى، مكتبة الكليات الأزهرية - مصر، الطبعة الثالثة سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٦٣- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى، للوزير أبى عبيد البكرى، تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٤- سنن ابن ماجه، للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجه، حقق نصوصه ورقم كته وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة المكتبة العلمية - بيروت - لبنان د.ت.

٦٥- الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧ سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٦٦- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث دمشق - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٨- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، طبعة دار الجليل - بيروت د.ت.

٦٩- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبى سعيد الحسن بن الحسين السُّكْرِي، حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - القاهرة د.ت.

٧٠- شرح الأشئوني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي - القاهرة د.ت.

٧١- شرح بدر الدين محمد بن مالك على قصيدة والده جمال الدين بن مالك المسماة لامية الأفعال، طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

٧٢- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوى المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - مصر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٧٣- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى ومعه حاشية يس، طبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي د.ت.

٧٤- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د. صاحب أبو جناح، د.ط، د.ت.

٧٥- شرح ديوان الحماسة، لأبى على أحمد بن محمد المرزوقى، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجليل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٧٦- شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة شرحه وقدم له عبد أ. على مهنا، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ٧٧- شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٧٨- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٧٩- شرح شواهد المغنى للسيوطى، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت - لبنان د.ت.
- ٨٠- شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، وهى مصورة عن الطبعة العثمانية سنة ١٣١٠هـ.
- ٨١- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٨٢- شرح لامية العرب، شرح ودراسة د. عبد الحليم حفنى، الناشر مكتبة الآداب - القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٨٣- شرح اللمع لابن برهان، تحقيق د. فائز فارس، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب السلسلة التراثية ١١ - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨٤- شرح المحلى على جمع الجوامع، لجلال الدين المحلى ومعه حاشية الانبأى وتقرير الشربىنى، طبعة مصطفى البابى الحلبي د.ت.
- ٨٥- شرح المفصل لابن يعيش، طبعة عالم الكتب - بيروت د.ت.
- ٨٦- شعر الأحوص الأنصارى، جمعة وحققه عادل سليمان جمال، قدم له د. شوقي ضيف، الناشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ٨٧- الصحابى فى فقه اللغة ومن العرب فى كلامها لابن فارس تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابى الحلبي، د.ت.
- ٨٨- ظاهرة التخفيف فى النحو العربى، د. أحمد عفيفى، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٨٩- العقد الفريد، لابن عبد ربه، شرحه وضبطه وصححه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإيبارى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية د.ت.

- ٩٠- علم أصول الفقه، أحمد إبراهيم بك، دار الأنصار - مصر د.ت.
- ٩١- العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية، لعبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق د. البدرأوى زهران، دار المعارف، الطبعة الثانية د.ت.
- ٩٢- فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى، رقم كته وأبوابه وأحاديثه محمد فزاد عبد الباقي وقام بإخراجه وتصحيح تجاربه محب الدين الخطيب. دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٩٣- الفصول الخمسون، لابن معطى، تحقيق د. محمود محمد الطناحى، طبعة عيسى البابى الحلبي د.ت.
- ٩٤- فى أدلة النحو، د. عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ٩٥- فى أصول النحو، لسعيد الأفغانى، طبعة دار الفكر.
- ٩٦- القاموس المحيط لجد الدين الفيروزآبادى، طبعة الهيئة العامة للكتاب، مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠٠هـ.
- ٩٧- القياس فى اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية ومكتبتها لصاحبها محب الدين الخطيب - القاهرة ١٣٥٣هـ.
- ٩٨- القياس فى النحو، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبى على الفارسى، د. منى إلياس، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٩٩- الكامل فى اللغة والأدب، لأبى العباس المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٠٠- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٠١- كتاب الشعر، لأبى على الفارسى، تحقيق د. محمود الطناحى، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٠٢- كثرة الاستعمال وأثرها فى اللغة نظرًا وتطبيقًا، د. فريد عوض حيدر، طبعة مكتبة النهضة العربية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- ١٠٣-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٠٤-الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٠٥-اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، الجزء الأول تحقيق غازي مختار طليمات، والجزء الثاني تحقيق د. عبد الإله بنهان، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، ودار الفكر دمشق سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٠٦-لسان العرب، لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، طبعة دار المعارف بمصر د.ت.
- ١٠٧-لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ١٠٨-اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٠٩-مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة الخامسة د.ت.
- ١١٠-مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- ١١١-المختضب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١١٢-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بفاس ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١١٣-مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، طبعة مكتبة لبنان - بيروت ١٩٨٦م.
- ١١٤-مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، توزيع دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- ١١٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد جاد المولى وزميليه، طبعة المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ١١٦- المسائل البصريات لأبي على الفارسي، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١١٧- المسائل الحلييات، لأبي على الفارسي، تحقيق د. حسن هنداو، دار القلم - دمشق، ودار المنارة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١١٨- مسائل خلافة في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي بيروت - سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٢م - ١٤١٢هـ.
- ١١٩- المسائل العضديات، لأبي على الفارسي، حققه شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٦م.
- ١٢٠- المسائل العضديات، لأبي على الفارسي، تقديم وتحقيق د. حسن هنداو، دار القلم - دمشق، ودار المنارة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٢١- المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي، المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢هـ.
- ١٢٢- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهرسه أحمد محمد شاكر وأحمد الزين، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٢٣- المصاحبة في التعبير اللغوي، د. محمد حسن عبد العزيز، طبعة دار الفكر العربي - القاهرة د.ت.
- ١٢٤- معاني القرآن للقرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط. دار السرور مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، د.ت.
- ١٢٥- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٢٦- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٢٧- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي الرومي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

- ١٢٨- المعجم الوسيط لجنة المعجم الوسيط بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثالثة د.ت.
- ١٢٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصارى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٣٠- المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبى، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثامنة د.ت.
- ١٣١- مقاييس اللغة، لأبى الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجليل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٣٢- المقتضب، لأبى العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى - القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٣٣- المقرب، لابن عصفور الإشبلى، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى، وزارة الأوقاف والشئون الدينية - لجنة إحياء التراث الإسلامى - مطبعة العانى - بغداد.
- ١٣٤- المتع فى التصريف، لابن عصفور الإشبلى، لابن عصفور الإشبلى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٣٥- مناهج العقول شرح منهاج الأصول، للبدخشى، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م. مطبوع مع نهاية السؤل.
- ١٣٦- المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين وزارة المعارف العمومية بمصر، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ١٣٧- المنطق التوجيهى، لأبى العلا عفيفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.
- ١٣٨- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة د.ت.
- ١٣٩- النشر فى القراءات العشر، لابن الجزرى، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ على محمد الضباع، طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان د.ت.
- ١٤٠- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول للإسنوى، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٤١-الوحشيات، وهو الحماسة الصغرى، لأبى تمام حبيب بن أوس الطائى، علق عليه وحققه: عبد العزيز الميمنى الراجكوتى، وزاد فى حواشيه: محمود محمد شاكر، دار المعارف - مصر، الطبعة الثالثة د.ت.

١٤٢-همع الهوامع، للسيوطى، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

ثانيًا: الرسائل والدوريات العلمية:

١٤٣-الاختصار فى الدراسات النحوية، مقال للدكتور ياسر رجب بمجلة كلية دار العلوم العدد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٩ م.

١٤٤-الاستدلال باستصحاب الحال، د. يسرية محمد إبراهيم، بحث منشور بمجلة الزهراء العدد ١٦ أول ذى القعدة سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

١٤٥-أصول النحو فى الخصائص لابن جنى، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم برقم ٩٩١، إعداد: محمد إبراهيم محمد حسين.

١٤٦-أصول النحو فى معانى القرآن للفراء، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم برقم ٣٣٠، إعداد: محمد عبد الفتاح العمراوى.

١٤٧-الأصول النحوية عند الأنبارى، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم برقم ٥٨٦، إعداد: محمد سالم صالح.

١٤٨-أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية، مقال للدكتور تمام حسان فى حوليات كلية دار العلوم للعام الجامعى ١٩٦٨ - ١٩٦٩ م.

١٤٩-ظاهرة الأصل والفرع فى الدراسات الصرفية، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم برقم ٩٧٩، إعداد: محمد أشرف مبروك.

(٦) فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ - و
التمهيد	١٣ - ١
أولاً: مفهوم الأصل	٢
* المعنى الأول: ما يستحقه الشيء بذاته	٢
* المعنى الثاني: المتقدم في الرتبة	٥
* أصل الوضع	٨
* أصل القاعدة	٩
الأصل بين باب الاستصحاب وباب القياس	١٠
ثانياً: مفهوم العدول	١٢
ثالثاً: مفهوم الرد إلى الأصل	١٣
الفصل الأول: الاستصحاب في المؤلفات النحوية (عرض تاريخي)	١٤ - ٥٦
الاستصحاب عند سيويه	١٥
عند المبرد	٢١
عند ابن السراج	٣٠
عند ابن جنى	٣٥
عند الأنباري	٣٩
عند العكبري	٤٢
عند ابن يعيش	٤٣
عند ابن مالك	٤٥
عند رضى الدين الاسترأبادي	٥٤

الموضوع	الصفحة
عند السيوطي	٥٥
الفصل الثاني: مفهوم الاستصحاب ومقوماته	٥٧-٨٦
الاستصحاب في اللغة	٥٨
الاستصحاب في الاصطلاح	٥٩
مَقُومَاتُ الاستصحاب	٦١
نمط الاستصحاب	٦٣
النمط الأول: الإبقاء على الأصل	٦٣
النمط الثاني: مراعاة الأصل	٦٦
مناقشة اشتراط عدم دليل العدول	٦٨
الاستصحاب وقواعد التوجيه	٧٦
الاستصحاب بين الدرس النحوي والدرس الفقهي	٨٠
فروق بين الاستصاحابين النحوي والفقهي	٨٥
الفصل الثالث: دور الاستصحاب في التقعيد والاستدلال	٨٧-١٣٤
أولاً: دور الاستصحاب في التقعيد	٨٨
العلاقة بين أصل الوضع والقاعدة الكلية	٨٩
ثانياً: دور الاستصحاب في الاستدلال	٩٢
- علاقة الاستصحاب بالأدلة الأخرى	٩٢
١- علاقة الاستصحاب بالسماع	٩٢
• التعارض بين الاستصحاب والسماع	٩٣
• كيفية الاستدلال بالسماع	٩٤
• تعاضد السماع والاستصحاب	٩٨

الموضوع	الصفحة
٢- علاقة الاستصحاب بالقياس	٩٩
• مفهوم القياس	٩٩
• التعارض بين الاستصحاب والقياس	١٠٢
• تعاضد الاستصحاب والقياس	١٠٥
٣- علاقة الاستصحاب بالاستحسان	١٠٥
٤- الاستدلال بالأصول	١٠٩
- قوة الاستصحاب في الاستدلال	١١٠
- مسائل الاستدلال بالاستصحاب	١١٢
الفصل الرابع: دور الاستصحاب في التعليل والتوجيه	١٣٥-١٦٠
أولاً: دور الاستصحاب في التعليل	١٣٦
• نشأة التعليل في النحو العربي	١٣٦
• أنواع العلل وتقسيماتها	١٣٧
• سمات دور الاستصحاب في التعليل	١٤٠
• مسائل التعليل بالاستصحاب	١٤١
ثانياً: دور الاستصحاب في التوجيه	١٤٧
• مفهوم التوجيه لغة واصطلاحاً	١٤٧
• مسائل التوجيه بالاستصحاب	١٤٧
الفصل الخامس: العدول عن الأصل	١٦١-١٩٧
- العدول عن الأصل في الفكر النحوي	١٦٢
- أنواع العدول عن الأصل:	١٦٣
• العدول المطرد الواجب	١٦٣

الموضوع	الصفحة
• العدول المطرد الجائز	١٦٥
• العدول غير المطرد	١٦٧
- وسائل العدول عن الأصل	١٦٩
- قواعد منهجية تتعلق بالعدول	١٧٠
- أسباب العدول عن الأصل:	١٧١
أولاً: الأسباب اللفظية:	١٧١
١- كثرة الاستعمال	١٧٢
٢- التخفيف	١٧٥
٣- كراهية اجتماع الأمثال	١٧٧
٤- الاختصار	١٧٩
٥- الإتياع	١٨١
٦- الاستغناء بلفظ عن آخر	١٨٢
٧- إصلاح اللفظ	١٨٢
٨- امتناع الجمع بين البديل والمبدل منه	١٨٣
٩- المشابهة اللفظية	١٨٤
١٠- الفرار لما يؤدي إلى تغيير بعد تغيير	١٨٤
١١- البعد عما يؤدي إلى عدم النظر	١٨٥
١٢- عدم تغيير الأمثال	١٨٥
١٣- تحويل الإسناد	١٨٦
١٤- الضرورة	١٨٧
١٥- الاستحسان	١٨٧

الموضوع	الصفحة
١٦- استحقاق الصدارة	١٨٨
١٧- حُرِّيَّة الرتبة	١٨٨
١٨- مراعاة طبيعة الضمير والظاهر	١٨٩
١٩- تصحيح التركيب	١٨٩
٢٠- التنبيه على الفرعية	١٨٩
ثانيًا: الأسباب المعنوية:	١٩٠
١- تحقق الفائدة	١٩٠
٢- أمن اللبس	١٩١
٣- النص على المعنى أو إبرازه	١٩٢
٤- المشابهة المعنوية	١٩٢
٥- الاتساع في التعبير عن المعانى	١٩٣
٦- المبالغة	١٩٥
٧- العدول لنكتة بلاغية	١٩٦
الفصل السادس: الرد إلى الأصل:	١٩٨-٢٢٤
أولاً: الرد اللفظي	١٩٩
- مفهوم الرد اللفظي	١٩٩
- الفرق بين الرد اللفظي والاستصحاب	٢٠٠
- أهم أسباب الرد اللفظي إلى الأصل	٢٠٥
(١) الضرورة	٢٠٥
(٢) الضمائر	٢٠٨
(٣) التصغير	٢٠٩

الموضوع	الصفحة
(٤) النسب	٢١١
(٥) الجمع	٢١٢
(٦) التثنية	٢١٢
(٧) الإضافة	٢١٢
(٨) الألف واللام	٢١٣
(٩) الوصل	٢١٣
- استعمال الردّ اللفظي في الاستدلال والتعليل والتوجيه	٢١٤
- قواعد منهجية تتعلق بالرد	٢١٥
ثانيًا: الرد الذهني	٢١٧
- مفهوم الرد الذهني	٢١٧
- علاقة الرد الذهني بالتأويل	٢١٧
- طرق الرد الذهني إلى الأصل	٢٢٠
- علاقة الرد الذهني بالاستصحاب	٢٢٢
الخاتمة	٢٢٥-٢٢٨
الفهارس الفنية:	٢٢٩
(١) فهرس الآيات القرآنية	٢٣٠
(٢) فهرس الأحاديث	٢٣٧
(٣) فهرس الأمثال	٢٣٨
(٤) فهرس القوافي	٢٣٩
(٥) فهرس المصادر والمراجع	٢٤١
(٦) فهرس الموضوعات	٢٥٣
